



المجزء الاول
من عقود الجواهر المتيفة * في أدلة مذهب الامام
ابي حنيفة * مما وافق فيه الاثمة الستة
او أحدهم جمع الامام والعم الهمام
الحبيب القريب السيد
محمد مرتضى الحسيني
تفعلنا الله به
آمين

(الطبعة الاولى)

(بإطبعه الوطني بقرس ~~س~~ كندرية)
(سنة ١٢٩٢ هـ لايه)

*(فهرست الجزء الاول من عقود الجواهر المنيفة) *

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٥	سبب تأليفه
١٧	باب النية قبل العمل
١٧	باب التغليظ في الكذب على رسول الله
١٨	باب الايمان
٢٧	باب في القدر وغيره وصحة قوله أنا مؤمن حقاً
٢٨	باب سؤال القبر وعذابه
٢٩	بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر ان مات يوم الجمعة
٢٩	باب حكم أطفال المشركين
٢٩	باب رؤية الله عز وجل
٣٠	باب في شيء من معجزاته صلى الله عليه وسلم
٣٠	باب في الشفاعة وغيرها
٣١	بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة
٣١	بيان الخبر الدال على ان الكفار يكونون قداء عن المسلمين
٣١	بيان الخبر الدال على ان المؤمن لا يمنع من دخول الجنة الخ
٣١	بيان الخبر الدال على ان هذه الامة أكثر أهل الجنة
٣٢	بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره
٣٢	الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود
٣٢	الخبر الدال على فضائل العشرة
٣٣	كتاب الطهارة
٣٣	باب في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
٣٤	في الخبر الدال على الوعيد على من لم يغسل الرجلين الخ
٣٤	بيان الخبر الدال على سنة الاغتضاح بعد الوضوء
٣٤	باب في السواك

صفحة	
٢٥	بيان الخبر المبيح للتوضي ان يصلي بوضوء واحد عدة صلوات
٢٥	بيان وضوء المستحاضه
٢٥	بيان الخبر الدال على ان مس الذ كر لا ينقض الوضوء
٢٦	بيان الخبر الدال على ان مس المرأة لا ينقض الوضوء
٢٦	بيان الخبر الدال على ان القبلة لا تنقض الوضوء
٢٧	بيان الخبر الدال على عدم الوضوء مما مسته النار
٢٧	بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن
٢٧	باب ما يوجب الغسل
٢٨	بيان الخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام
٢٨	قيم من ينسأ وهو جنب كيف يفعل
٢٨	في غسل يوم الجمعة
٢٩	بيان الخبر الدال على سبب ايجاب الغسل اولا يومها
٢٩	في الخبر الدال على استحباب الغسل يومها
٤٠	بيان الخبر الدال على تخسيس الماء الراكد الخ
٤٠	بيان الخبر الدال على الاستتار عند الغسل
٤١	بيان الخبر الدال على طهارة الماء المستعمل
٤١	بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من انا واحد
٤١	بيان الخبر المبيح لطهارة المجلد بالدباغ
٤١	في حكم سؤر الهرة
٤٢	باب التيمم وكيفية
٤٢	بيان المسموع على الخفين وبيان مدته للمقيم والمسافر
٤٢	بيان الخبر الدال على اشتراط الماسح الخ
٤٣	بيان الخبر الدال على انه انما يؤخذ من الاحكام الا سرفالا آخر
٤٣	بيان الخبر الدال على لبس الثياب الضيقة
٤٤	بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الانصاف
٤٤	بيان الخبر الدال على ثبوت سماع ابن أبي ليلى من بلال

- ٤٤ بيان المستحاضة كيف تظهر
- ٥٠ بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة المجنب الخ
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان المحيض نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان المجنابة نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على كراهية النخاسة في المسجد
- ٥٢ بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البراق كيف يفعل
- ٥٢ بيان الخبر الدال على فرك المني من الثوب الخ
- ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الثوب الذي يصيبه المني اغما يفرك الخ
- ٥٣ بيان الخبر المبين لكيفية الاستنجاء وآدابه
- ٥٣ كتاب الصلاة في الخبر الدال على فضاها
- ٥٣ مواقيت الصلاة
- ٥٤ الاوقات المستحبة في الخبر الدال على الاسفار
- ٥٤ بيان الخبر الدال على استحباب التكبير بصلاة العصر الخ
- ٥٥ بيان الخبر الدال على انهم من فاتته العصر
- ٥٥ الاوقات المكرهة
- ٥٥ باب الاذان وبدئه وان الاقامة مشئى مشئى كالاذان
- ٥٧ بيان الخبر الدال على جواز اخذ مؤذنين الخ
- ٥٧ بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله
- ٥٧ شروط الصلاة بيان الخبر الدال على عورة الرجل
- ٥٨ بيان الخبر الدال على النهي عن دخول الحمام بلا ازار
- ٥٨ بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد
- ٥٨ بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يحق ذلك
- ٥٨ صفة الصلاة
- ٥٩ بيان الخبر الدال على قراءة ما تيسر من القرآن الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على رفع اليدين الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط

- ٦١ في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة
٦٢ بيان الخبر الدال على اخفاء اليد في الصلاة
٦٣ بيان الخبر الدال على اجتماع عليه الصحابة على اخفائها
٦٤ بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع
٦٥ بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض
٦٦ بيان الخبر المبيح للتسميع والتحميد
٦٧ بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه الخ
٦٧ بيان الخبر المبين للجهود على الجهة والانف
٦٨ بيان الخبر الدال على النسي عن العبث في الصلاة
٦٨ في كراهية فرش الذراعين في الصلاة
٦٩ في اباحة الصلاة على الحصى
٦٩ بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة
٦٩ بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود
٦٩ بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد
٧٠ بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد
٧١ بيان الخبر الدال على سنية التعليم
٧١ بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتان الخ
٧١ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالمجهر
٧١ في الانصراف من الصلاة كيف يكون
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر
٧٢ بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة

- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند اقامتها الخ
- ٧٣ باب صلاة الجماعة والتأكيدها عليها
- ٧٤ بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة
- ٧٤ بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد
- ٧٤ بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلي
- ٧٥ بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والمحيض الى المصلي
- ٧٥ بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة
- ٧٥ بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصاها
- ٧٦ بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للاموم
- ٧٨ بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة
- ٧٩ بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم
- ٧٩ في البحث على التعديل والاكمال
- ٨٠ باب ما يفسد الصلاة وما يكره الخ
- ٨١ في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت
- ٨٢ في الاتيان الى الصلاة بالتأني
- ٨٢ في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها شيء الخ
- ٨٢ بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء مجتاه
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان التسبيح للرجال الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة الخ
- ٨٣ باب الوتر والتأكيده على محافظته
- ٨٤ بيان الخبر الدال على وجوبه
- ٨٥ بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات
- ٨٦ بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر
- ٨٧ بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر
- ٨٧ بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلي على الراحلة
- ٨٨ بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر

بيان الخبر الدال على سنية القنوت في التراتج	٩١
باب النوافل منها ركعتا الفجر	٩٢
بيان الخبر الدال على سنية أربع ركعات الظهر القبلية	٩٣
بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد الجمعة	٩٣
بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء	٩٤
في أحياء الليل والنحو عليه	٩٤
بيان الخبر الدال على أحياء الليالي العشر الأخيرة من رمضان	٩٥
بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت	٩٥
بيان الخبر الوارد في الاستحاضة	٩٥
بيان سنية التعليم في الاستحاضة	٩٥
باب أدراك الفريضة	٩٦
باب قضاء الفوائت	٩٦
باب سجود السهو	٩٧
بيان الخبر الوارد في أن سجدة السهو بعد السلام	٩٧
باب صلاة المريض	٩٨
بيان الخبر الوارد في توفية الأجر للمريض إذا قصر	٩٩
باب سجود التلاوة	٩٩
بيان سجدة ص	٩٩
باب صلاة المسافر	١٠٠
بيان الخبر الوارد في حمل عليه من المحابة على القصر	١٠٠
بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة بمنى	١٠٠
بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة	١٠١
باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة	١٠١
باب الجمعة	١٠٢
بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم	١٠٢
بيان الخبر الوارد في جلسة الخطيب المخ	١٠٢
بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة	١٠٢
باب العيدين	١٠٣
بيان الخبر الوارد في أنه لا يصلي قبل العيدين	١٠٣

- ١٠٣ بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيد أربعة
- ١٠٤ باب صلاة الأسوف بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان
- ١٠٥ بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها من
- ١٠٥ باب الصلاة على الجنائز بيان الخبر الدال على انه يكبر عليها أربعاً
- ١٠٦ بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على سنية اللحد من
- ١٠٨ بيان الخبر الدال على سنية التسليم في القبور
- ١٠٩ بيان الخبر الدال على كراهة التخصيص
- ١٠٩ بيان الخبر المبيح لزيارة القبور
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور
- ١١٠ بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الولد من
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ان الميت معاق بدينه
- ١١٠ باب الصلاة في الكعبة
- ١١٢ كتاب الزكاة بيان الخبر الوارد في ان العوامل ليس عليها شيء
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في المعدن والركاز
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في زكاة الزروع من
- ١١٤ بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والمخرج
- ١١٥ بيان الخبر الوارد في حد الغني من
- ١١٥ كتاب الصوم بيان الخبر الوارد في فضله
- ١١٥ بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجباً من
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعاً وعشرين
- ١١٦ بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم السبت
- ١١٧ بيان الخبر الوارد في اباحة المجاعة للصائم
- ١١٨ بيان الخبر الدال على اباحة القبلة للصائم

بيان الخبر الدال على اباحة المباشرة له	١١٨
بيان الخبر الدال على محكم من جامع أهله في رمضان متعمدا	١١٩
في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل	١٢١
باب حكم الصوم في السفر	١٢١
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم أيام التشريق	١٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومى العيد	١٢٢
بيان الخبر الدال على صيام الأيام البيض	١٢٢
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال	١٢٣
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت	١٢٣
بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكرهاً للنبي صلى الله عليه وسلم	١٢٤
بيان الخبر الدال على الوقت الذى يحرم فيه الطعام على الصائم	١٢٤
باب الاحتكاف	١٢٤
مناسك الحج بيان الخبر في ايجابه على الفور	١٢٤
بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر الحج	١٢٥
بيان المواقيت	١٢٥
بيان الخبر الدال على ان توقيت ذات عرق الحج	١٢٦
باب الاحرام بيان الخبر الوارد في الاهدال الحج	١٢٨
بيان الخبر المبيح للتطيب عند الاحرام	١٣٠
بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس	١٣٢
بيان الخبر الوارد في فاقد الازار الحج	١٣٣
بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية الحج	١٣٤
بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الاسود	١٣٥
بيان الخبر الوارد في ندب استلام الركن اليماني	١٣٥
بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالحجر أو غيره	١٣٦
بيان الخبر الوارد في سنية الرمل الحج	١٣٦

- ١٣٧ بيان الخبر المبيح للطائف الخ
- ١٣٧ بيان الخبر المدين بأن الجمع بين الصلاتين بجمع الخ
- ١٣٨ بيان الخبر الدال على أن الوقوف بجمع الخ
- ١٣٩ بيان الخبر المدين عن التلبية الخ
- ١٣٩ بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالهدى الخ
- ١٤٠ باب الزمزان
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره الخ
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يطوف الخ
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على أمر النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه بالقران
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على أن طواف الصدر ليس من صلب الحج
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب
- ١٤٤ بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه الحلال يجوز للمحرم أن يأكل منه
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على أن الصيد يأكله المحرم ما لم يصد الخ
- ١٤٥ بيان الخبر الوارد في فضل العمرة في رمضان
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على قضاء العمرة
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على التضيعة عن الغير
- ١٤٧ بيان الخبر الوارد في الهدى يساق لتعفة الخ
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد في أو سأل أهدي عن الغيرة فليأدها
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد أنه لا تشد أرحال الخ
- ١٤٩ كتاب النكاح بيان الخبر الدال على نكحة الحاجة
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على النكاح على التزويج
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على ترغيب نكاح الأبقار
- ١٥٠ بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح

محرمات النكاح	١٥١
بيان المخبر الدال على ان الخطبة على الخطبة	١٥٢
بيان المخبر الدال على ان حرمة الاحرام لا تمنع عقد النكاح	١٥٣
بيان المخبر الدال على تحريم متعة النساء	١٥٤
بيان المخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح	١٥٥
بيان المخبر الدال على ان يضع المرأة اليها في عقد النكاح	١٥٦
بيان المخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالسكوت	١٦١
بيان المخبر الدال على ان الثيب اذا زوجها وليها	١٦٢
باب في المهر وهو الصداق	١٦٣
بيان المخبر الدال في امرأة يتوفى عنها زوجها	١٦٤
باب نكاح الرقيق	١٦٥
بيان المخبر الدال على ان الامة والمسكينة اذا اعتقتا	١٦٥
باب القسم	١٦٨
بيان المخبر الدال على استحلال الرجل نساءه ان يمسكون في بيت	١٦٩
احداهن	
باب الرضاع	١٦٩
كتاب الطلاق	١٦٩
بيان المخبر الدال على بيان موضع الطلاق	١٧٠
بيان المخبر الدال على عدم وقوع طلاق المحنون والمعتوه	١٧١
بيان المخبر الدال على وقوع طلاق المسكوة	١٧١
بيان المخبر الدال على التغليظ بمن ياعب بحدود الله	١٧٣
بيان المخبر الدال على ان الامة تخالف المحرمة في الطلاق والعدة	١٧٣
بيان المخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق سودة	١٧٤
بيان المخبر الدال على ان رجلا داخرا امرأته	١٧٥
باب الرجعة	١٧٥
بيان المخبر الدال على ان من طلق امرأته وهي حامل	١٧٥
باب الايلاء	١٧٧
بيان المخبر الدال على من آلى من نسائه	١٧٧
باب الخلع	١٧٨
بيان المخبر الدال على فداء المرأة نفسها	١٧٨

١٧٩	باب الامعان	بيان المخبر الدال على وقوع البيذونة الخ
١٨٠	باب العدة	بيان المخبر الدال على عدة ذوات الاحمال الخ
١٨٢	باب النفقة	بيان المخبر الدال على ان للطلقة النفقة الخ
١٨٤		بيان المخبر الدال على ايجاب النفقة الخ
١٨٥		بيان المخبر الدال على ان استحقاق الابوين الخ
١٨٥		بيان المخبر الدال على حصول الاجر على الاتفاق الخ
١٨٦	باب العتق	بيان المخبر الدال على فضل العتق
١٨٦	باب المدبر	
١٨٧	باب المكاتب	بيان المخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى
١٨٨	باب الايمان	بيان المخبر الدال على تفسير معنى عين القغو
١٨٩		بيان المخبر الدال على تغليظ اليمين الفاجرة
١٩٠		بيان المخبر الدال على ان من استثنى في يمينه الخ
١٩١	باب الفذور	
١٩٣	كتاب الحدود	بيان المخبر الدال على ان الحدود تدرك بالشبهة
١٩٤		بيان المخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود
١٩٥		بيان المخبر الدال على ان الاقرار بالزنى يعتبر اربع مرات الخ
١٩٨	باب حد الشرب	
١٩٨		بيان المخبر الدال على ان السكران اغما كان يضرب بالنعال الخ
٢٠٠		بيان المخبر الدال على اعتبار قيام الراشحة من الشارب
٢٠١	باب حد السرقة	
٢٠٣		بيان المخبر الدال على تعيين ثمن الجبن واختلاف الصحابة الخ
٢٠٥		بيان المخبر الدال على انه لا قطع فيما لم يحرز الخ
٢٠٥		بيان المخبر الدال على انه لا قطع على المنتهب
٢٠٥		بيان المخبر الدال على انه لا قطع على المختلس
٢٠٦	كتاب السير	بيان المخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما الخ

- ٢٠٧ بيان المخبر الدال على ان الامام اذا قاتل العدو المخ
٢٠٩ بيان المخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة المخ
٢٠٩ بيان المخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد
٢٠٩ بيان المخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين
٢١٠ بيان المخبر الدال على انهى عن المثلة
٢١٠ بيان المخبر الدال على ان افضل المجاهد ما هو
٢١٠ بيان المخبر الدال على ويال من يخون غازيا في أهله في غيبته
٢١٠ بيان المخبر الدال على فضل من يجهل غازيا المخ
٢١١ بيان المخبر الدال على فضل سيدنا الزبير
٢١٢ بيان المخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة المخ
٢١٢ بيان المخبر الدال على عفو صلى الله عليه وسلم عن قاتل عمه حمزة المخ
٢١٣ بيان المخبر الدال على افضل رتب الشهاده
٢١٣ بيان المخبر الدال على ويال من سل سيقه المخ
٢١٤ بيان المخبر الدال على فضل من أطاع الغازى
٢١٤ بيان المخبر الدال على ما يستدل به على بلوغ الصبي المخ
٢١٦ بيان المخبر الدال على كراهية مصافحة الامام الفاسد في البيعة
٢١٧ بيان المخبر الدال على ان الخمس انواقب المسلمين
٢١٧ بيان المخبر الدال على النهى عن بيع الخمس المخ
٢١٨ بيان المخبر الدال على ان سب الملك هو الاستيلاء المخ
٢١٨ بيان المخبر الدال على سهمان الغائبين المخ
٢٢١ بيان المخبر الدال على جواز التنفيل المخ

(تصويب المخطأ الواقع في الجزء الاول من هذا الكتاب)

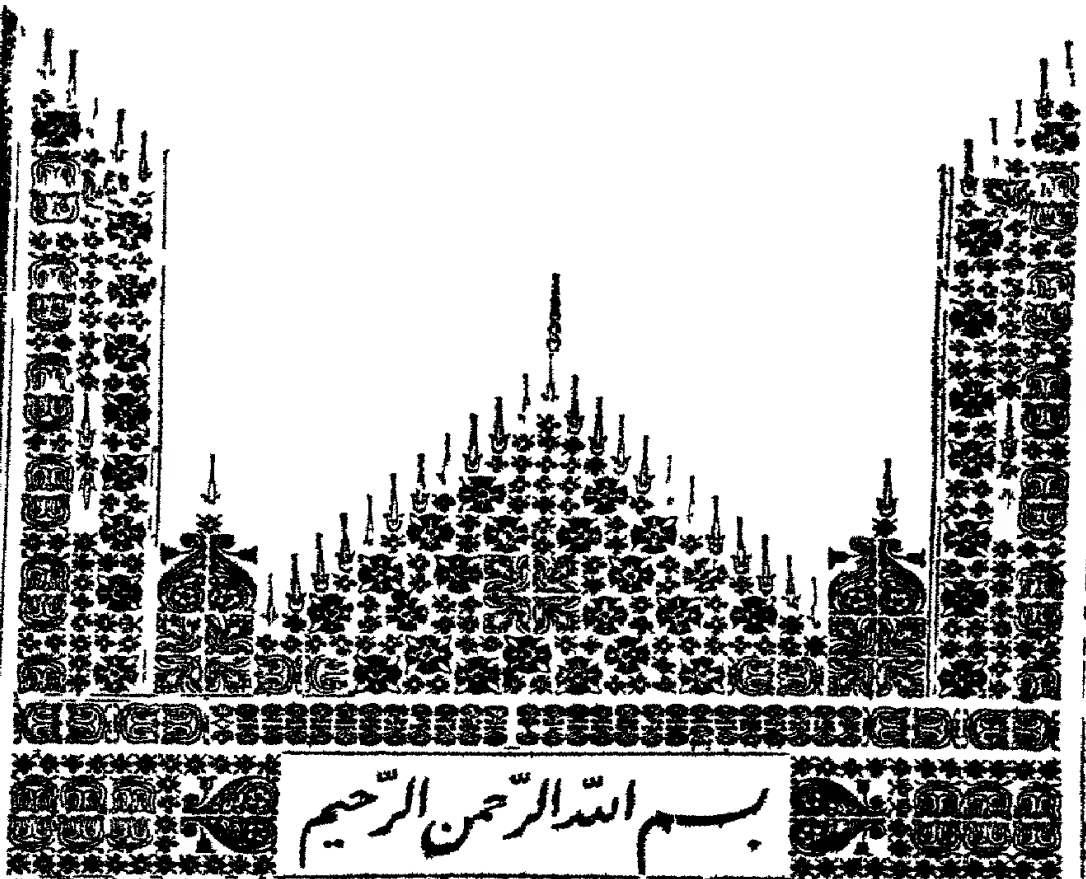
صواب	سطر	صحيحة
انبل	٦	١١
نصح	٣	١٣
أوان	١٢	١٧
صحج	٢٧	١٧
يا محمد	١٥	٢١
وابن	٩	٢٤
تمام	٢٧	٢٤
معاوية بن	١	٢٥
فقال	١	٢٨
أم سلمة	١٦	٢٨
للقيم	٣	٤٣
عن أبيه	٢٤	٤٥
بغسل	٢٧	٤٥
يحد	١٨	٥٨
بالفظ	٢٥	٥٨
أن أكر	٢٥	٧٠
مرتان	٨	٧١
فيؤذن لها	٢٦	٧٣
الضعيف	٧	٨٠
إذا أتى	٢	٨٣
بسج	٢٢	٨٦
أنه	٧	٩٨
عليه وسلم توبة ونحن الخ	١٣	٩٩
توبة	١٩	٩٩
قال ابن التركماني	١٧	١٠٢

صفحة	سطر	صواب
١١٩	١	الاسود
١٢٨	٦	ويجوز ان يكون عمر لم يعلم الخ
١٣٠	١٠	قال ابن التركماني
١٣٨	٢٧	يلطخ بالمحساء المهملة وكذا بالهاء سامش
١٥٥	٣	الريبع بن سيرة
١٧٧	٢٤	أعد الأيام
١٨٦	١٤	راعية

(ترجمة المؤلف مختصرا من كتاب نور الابصار للعلامة الشيخ سيد الشبانجي)
هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير برتضى الحسينى الزبيدى
المحنى ولد سنة ١١٤٥ كما اخبر عن نفسه ونشأ ببلاده وارتحل في طلب
العلم وحج مرارا ثم ورد الى مصر في تاسع صفر سنة ١١٦٧ وسكن بخان
الصباغة وأجازة العلماء مثل الشيخ أحمد الماوى والجوهري والمحنى وغيرهم
وشهدوا بعلمه وفضله وجودة حفظه واشتهر ذكره عند الخاص والعام
وصنف عدة رحلات في تنقلاته في البلاد القبلية والبحرية فتحتوى على
لطائف ومحاورات ومدايح نظام ونثر اوكتاه سيدنا السيد ابوالانوار بن
وقا باي الغيظ وذلك يوم الثلاثاء سابع عشر شعبان سنة ١١٨٢ وشرح
في شرح القاموس حتى آتته في عدة سنين في نحو أربعة عشر مجلدا سماه بتاج
العروس ولما أكمله أولم وليمة طافلة بجمع فيها طلاب العلم وأشياخ الوقت
وذلك سنة ١١٨١ واطاعهم عليه وشهدوا بفضله وسعة اطلاعه ورسومه
في علم اللغة وكتبوا عليه تقارير نظاما ونثرا وله من المؤلفات هذا
الكتاب المسمى بعقود الجواهر المنيفة وشرح الاحياء والنفحة القدوسيه
بواسطة البضعة العبدروسيه والعقد الثمين في طرق الالباس والتلفين
وحكمة الاشراق الى كتاب الاتفاق وشرح الصدر في شرح أسماء أهل
بدر والتفتيش في معنى لفظ درويش ورسائل كثيرة جدا منها
رفع نقاب المحقق عن انتفى الى وفا وأبي الوفا وبلغة الاديب في مصطلح
آثار الحبيب وزهر الاكمام المشتق من جيوب الالهام بشرح صيغة
سيدى عبد السلام ورشفة المدام المختوم البكرى من صفوة زلال صيغ
القطب البكرى ورشف سلاف الرحيق في نسب حضرة الصديق
وتدقيق قلند المنن في تحقيق كلام المنن والنوافع المسكية على العوامح
الكشكية وهديّة الاخوان في شجرة الدخان ومنح الغيوضات
الوفيه فيما في سورة الرحمن من اسرار الصفة الانهيه وشرح خرب البر
للساذلى وأرجوزة في الفقه ومقامة سماها اسعاف الاشراف وحديقة
الصفا في والدى المصطفى ورسالة في طبقات الحفاظ والمنح العلية في الطريقة
النقشبندية والانتصار لوالدى النبى المختار والغية في السند ومناقب

أصحاب الحديث وكشف اللثام عن آداب الإيمان والاسلام وغير ذلك
ونظامه كثير ونثره بحر غزير وفضله شهير ومن نظامه
توكل على الرحمن وانخش عقابه * وداوم على التقوى وحفظ الجوارح
وقدم من البر الذي تستطيعه * ومن عمل برضا مولاه صالح
واقبل على فعل الجيل وبذله * الى اهله ما استطعت غير مكالح
ولا تسمع الاقوال من كل جانب * فلا بد من من عليك وقادح
وله ايضا

كاف الكيسة مع كيس اذا اجتمع * يوما مرة غدا في العصر سلطانا
بالكيس بهج مقضيا حوائجه * وبالكيسة يولى الكيس احسانا
والكيس منفردا مغن لصاحبه * والكيس منفردا يوليه عجزا
ولم ينزل رحمه الله يخدم العلم ويرقى في درج المعالي ويحرص على جمع الغنون
التي اغفلها المتأخرون وألف في ذلك كتباً ورسائل ومنظومات وأراجيز ثم
انتقل الى منزل بسوية لا لاتجاه مسجد محرم أفندي بالقرب من مسجد
شمس الدين الحنفي وذلك في أوائل سنة ١٢٨٩ ولما بلغ مالا يزيد عليه من
الشهرة وعظم اقداره والجاه عند الخاص والعام وكثرت عليه الوفود من
سائر الاقطار وأقبات عليه الدنيا بجزاثيرها من كل ناحية لزم داره واحتجب
عن اصحابه واعتكف حتى آذنت شجرته بالزوال وغربت من بعدما طاعت من
مشرق الاقبال كما قيل وزهرة الدنيا وان أينعت فانها تسقى بماء الزوال
وقد ساء الفضل والكرم وباحت اقراقه حاتم الحرم وتوفي شهيدا
بالطاعون في شعبان سنة ١٢٠٥ ودفن بالمشهد المعروف بالسيدة رقية
رضي الله عنها وعنه آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

(قال) شيخنا وأستاذنا علامه الاعلام . فهامة الانام * الذي رأى
منقطع الاخبار ووصله * وموصول الاثر فاوقفه على من قاله ونقله *
الحسن الفعال الذي تواتر حديثه العذب وتسايل * واشتهر خبره المطلق
فصح انه بقيد البلاغة مسلل * نعمان الزمان * وبخاري الاوان *
السيد الحبيب القريب * أبو الفيز محمد بن محمد الشهيدي المرتضى
المحسني الزبيدي * أطال الله بقاءه * وحفظه ورعا * بجاء سيدنا محمد
 وآله آمين * بسم الله الرحمن الرحيم * صلى الله على سيدنا محمد وسم
(المجدته) منور البصائر بحقائق معارفه * وجاعل الخواطر خرائن
لدقائق لطائفه * الذي أودع القلوب من حكمه جواهر * وجعل نجوم
الهداية بذكره زواهر (أجده) ولا يستحق المجد على الحقيقة سواء *
وأعتدنا تقصير في آراءه كوما أنعم به على عبده وأولاه (واشهد) أن
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون للنبيات وسيله * ورفع
الدرجات كفيه (واشهد) أن سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله *

وحبيبه وخليله * المبعوث من ذى الجلال * لتبيين الحرام والحلال *
 امام المتقين * وعصمة أهل اليقين * خير الخلائق * وبحر العلوم
 والمحسّاتق * الذى بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها * ونبت
 أنوارها * ووهت أركانها * وجهل مكانها * فأحياء احياء الارض
 بالامطار * ونشره في جميع الاقطار * وبلغ به غاية الاوطار * وأعاد
 روضه نضيرا * وماء غيرا * وموارده صافية * وحلله ضافية *
 وأقسامه وافيه (صلى الله) عليه وعلى آله وأصحابه * صلاة تستنزل
 غيث الرجة من مصابه * وتعل صاحبها من الرضوان أوسع رحابه * وسلم
 تسليما * وكرم تكريما * وزاده شرفا وتعظيما (ورضى الله) عن
 امامنا الاعظم * وهما مننا المقدم * ومقدما مننا المقدم * الجليل قدوره
 المشرق في أفق الفضائل بدوره * المعلوم بعلوم الشريعة صدره * بحر
 العلوم الزاخر * المحائر لأفواج المفاتيح * المجتهد الخفيف * الامام أبي حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفي * أسكنه الله الفردوس الأعلى * ورواه من
 الكوثر الأجل * وتعمده بالرجة الكاملة * والمغفرة الشاملة * (وعن)
 بقيمة المجتهدين الكرام * والعلماء الاعلام * الذين دونوا العلوم
 وقرروها * وهذبوا المذاهب وحجروها * وسلكوا شعابها * وراضوا
 مصابها * وأعربوا عنها * وينذروا ما أشكل منها * بالأدلة القاطعة *
 والبراهين الساطعة * حتى وضع سيدها الأقدمين * وصفها سلسبيلا
 للواردين * وراق زلالها للشاربين * وامتدت نيلها للشاربين *
 وأحكمت قواعد المستنبطين * واشتدت سواعد المخرجين * وعلا
 مكانها * وثبتت أركانها * وأفهم من رام ما روضتها * وقصد مناقضتها
 فأغرق عند ما نهات سحب صوابها وهطات * واضمحلت حجته عند
 ظهور الحق الواضح وعطلت * (وعن) التابعين لمنها جهم الواضح * والمقلدين
 لمذاهبهم بالاحسان والعمل الصالح * (وعن) سائر مشايخنا القاضين لانا باب
 الفهم * المخلصين اذ هاتنا من الوهم * المرشدين الى الصواب * المتكفلين
 بحسن الجواب (أما بعد) فهذا كتاب نفيس أذكرفيه أحاديث الأحكام
 التي رواها امامنا الاعظم المشار اليه روح الله ووجه * وأماد النسا

سره وفتوحه * مما وافقه الاثثة الستة * البخاري * ومسلم * وأبو داود
 والترمذي * والنسائي * وابن ماجه * في كتبهم المشهورة * وسننهم
 المأثورة * أو بعضهم وأشهر إلى موافقاتهم باللفظ في سياق المتن والسند
 أو بالمعنى وقد أذكر غيرهم تبعاً لهم وإذا وجدت حديثاً للإمام * استدلت به
 على حكم من الأحكام * ولم يخرجها أحد من هؤلاء الأعلام * لم أعرج
 عليه * إذا لمقصود موافقات الاثثة المذكورين فقط لما اشتهر فضله
 المعلوم * وسارت كتبهم في الاتفاق مع سير النجوم * حتى ظن من لا درية له في
 الفن أن كل حديث لا يوجد في كتب أحد هؤلاء فلا يعول عليه وهذا القول
 ليس بصحيح * بل يخالف للنص الصريح * في سنن الدارمي * والدارقطني
 والموطأ * ومسانيد أحمد * ومسند * وأبي بكر بن أبي شيبة * والبخاري
 والمحارث بن أبي اسامة * وصحاح أبي حبان * وابن خزيمة * والمستدرک
 للحاكم * ومعجم الطبراني * وابن جميع * والمنتقى لابن الجارود
 مما انفرد فيها من صحاح وحسان شئ كثير يحتاج به عند الاثثة * وكم من
 أحاديث صحاح لم يخرجها البخاري ومسلم وليس في تركهما إيهام دليل على
 ضعفها كما حققه البيهقي في المدخل (معقداً) فيما أخرجه على مسانيد الأمام
 الأربعة عشر المنسوبة إليه من تخارج الاثثة فنهما مالا يحاسبه الأربعة
 جاداته * وأبي يوسف * ومحمد بن يوسف بالآثار * والحسن بن زياد
 اللؤلؤي روايتهم عنه بلا واسطة وللأثثة من بعدهم أبي محمد عبد الله بن
 محمد بن يعقوب بن المحارث المحارثي البخاري المعروف بالاستاذ تلميذ أبي
 حفص الصغير * وأبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل * وأبي نعيم
 أحمد بن عبد الله الأصم في صاحب الحلية * وأبي أحمد عبد الله بن عدي
 الجرجاني * وعمر بن الحسن الأشعري * وأبي الحسين محمد بن المظفر
 وهؤلاء الستة حفاظ * والامام أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي
 ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري * وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي
 العوام السعدي * وأبي بكر المقرئ * والحسين بن محمد بن خسرو وقد
 جمع كل ذلك الامام أبو المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٧٥
 في كتاب سماه جامع المسانيد مما وصل إلى بعضها بالسمع المتصل

وبعضها بالاجازة المشافهة وبعضها فيما يندرج تحت الاجازة العامة
 (وسميت) ما جمعت عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام أبي
 حنيفة * فيما وافق فيها الاثمة الستة أو بعضهم * ورتبته ترتيب كتب
 الحديث من تقديم ما روى عنه في الاعتقادات ثم في العمليات على ترتيب
 كتب الفقه واقتصر في كل باب على حديث أو حديثين أو أكثر على
 ما تيسر وجدانه وظهرت لي فيه الموافقة مع أحد المذاهب كورين والافديث
 الامام رضى الله عنه أكثر من أن يحاط في الصحف اذا أخذت من رجال
 القرن الاول المشهور ولم يات بخيرية معروف عند اهل الانصاف ونهت
 احسانا على من في السند من جرح بقادح الا ان يكون الحديث له طرق
 كثيرة متباينة والضعف انما طرأ من هو دون الامام فلا ذكركه أصلا بعد
 أن يكون الحديث ثابتا في حد ذاته ووجاهة كرت من خرج الحديث بلفظه
 أو خرج أصله أو معناه سواء كان من حديث الصحابي المروى عنه أو من
 حديث غيره (مقتضا) مما رقت عليه من الكتب المعتمدة المشهورة
 كالسنن الكبرى للبيهقي والعلل والغرائب والامراد كلاهما للامام أبي
 الحسن الدارقطني وشرح معاني الآثار للامام أبي جعفر الطحاوي وتبجيل
 المنفعة في ذوات رجال الاربعه ومختصر تخرىج احاديث كتاب الهداية
 وتخرىج احاديث شرح الرافعي وتقرىب التهذيب الاربعه للحافظ ابن حجر
 وشرح جامع المسانيد للحافظ أبي العادل قاسم بن قطلوبغا الحنفى والجواهر
 النقى في الرد على البيهقي لقاضى القضاة علاء الدين على بن عثمان الحنفى
 الشهير بابن التركمانى والجامع الكبير للحافظ جلال الدين السيوطى والمهجم
 المبين في ادلة المجتهدين للقطب الشيرازى وغير ذلك من مسانيد دوسن
 ومعاجم واجزاء متفرقات التي طالعتها واستفدت منها ولومسئلة مع ما انضم
 اليها من كتب المذهب الاصلية والفرعية متونها وحواشيها مما يسر الله
 على مراجعتها حسب الامكان وسعة الوقت وفرصة الزمان (وقصدت)
 بهذا التأليف الرد على بعض المتعصبين ممن اعتسف عن واضح المآر
 ونسب الى امامنا أنه يقدم القياس على النص عن الشارع ولعمري هذه
 النسبة اليه غير صحيحة فان الصحيح المنقول في مذهبه تقديم النص على القياس

وذلك في مسائل كثيرة يعرفها من مارس كتب مذهبه وهذا عكس ما فعله غيره من تقديمه على الخبر الواحد وقال القياس أولى منه مع لا بيان الخبر ما اتخذنا به إلا بحسن الظن بروايته والشارع صلى الله عليه وسلم قد شهدنا عن مثل ذلك بخلاف القياس إلى الأصول الصحيحة (ويحتاج) هذا الموضع إلى بسط عبارة أيزيل بعض الأوهام القائمة في بعض الناس مع زعمهم أن أدلة الإمام رضى الله عنه غالبها ضعيفة لتعصبهم عليه بخبر حق مع أن من طالع أدلة مذهبه وجدها ما بين صحيح وحسن وهو لا أكثر أو ضعف كثر طرقه من ثلاثة إلى عشرة ومعلوم أن الحديث الضعيف إذا كثرت طرقه قام في منزلة أن يحتاج به عدد كثير من المحدثين وهذا النوع يوجد كثيرا في غيره مذهبه كما يعرفه من مارس الفن (فأعلم) أن مذاهب الأئمة الأربعة وضوان الله عليهم أجمعين منسوجة من الشريعة المطهرة سداها ومحتمها لا سيما مذهب إمامنا الأعظم أسكن وجوه استنباطه تدق عن أدراك غالب عقول طلبة العلم وما يوجد في بعضها مما يخالف ظاهر الأحاديث فهو بالنسبة إلى مدارك أئمتنا والأئمة قد صح عنه من قوله صلى الله عليه وسلم لم أوفعه أو من آثار الصحابة ما قام عنده مقام اليقين وجعله حجة ثم أيده بالنظر فيه والاستدراك فإما يعارضه ويخالفه أدل لا يقول عاقل أن الإمام رضى الله عنه يجد في مسألة نصاعن الشارع ويخالفه بقياس أو رأى حاشاه من رأى أو قياس يخالف الشريعة والذي أجمع عليه أهل مذهبه أنه رضى الله عنه يأخذ بخبر النبي صلى الله عليه وسلم ما جاءه فان اختلف خبران وكان لأحدهما وجه في التأويل يوافق به الخبر الآخر الذي ليس له الوجه واحد في الظاهر وفق بينهما فإن لم يجب خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من آثار الصحابة ما كان أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه ويسمى ذلك اجتهدا (وروى) أبو جعفر الشيرماذى بسنده إلى الإمام أنه كان يقول نحن لا نقس في مسألة إلا عند الضرورة وذلك إذا لم نجد دليلا في الكتاب والسنة ولا في أقضية الصحابة (وفي رواية) أخرى عنه أنه قال إنما يأخذ أولاً بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة فنعمل بما توفق عليه من الصحابة فان اختلفوا قسمنا حكمنا على حكم إذا اختلفنا في العلة الجامعة بينهما حتى يتضح المعنى

(وفي رواية) أخرى عنه أنا عمل بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بإحدى أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم (وفي رواية) أخرى عنه ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبي هو وراعي فعلى الرأس والعين وليس أينا مخالفة وما جاءنا عن الصحابة تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال (وروى) عن أبي مطيع البلخي قال دخل سفيان الثوري وجاد بن سلمة ومقاتل بن حيان وجعفر بن محمد وغيرهم على الإمام أبي حنيفة فقالوا بلغنا عنك أنك تكثرون القياس في الدين وأول من قاس أليس فنناظرهم الإمام يوم الجمعة في جامع الكوفة وعرض عليهم مذهبه وقال لهم اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم اظهر بعد ذلك في افضية الصحابة فاذا اختلفوا ولم يتفقوا على شيء قست حينئذ فقبولوا كلهم يده وقالوا أنت سيد العلماء زاد في رواية فاعف عنا ما مضى فقال عفا الله عنا وعنكم (وكتب) ابو جعفر المتصوّر اليه قبل ان يجتمع به بلغني عنك أنك تقدم القياس على الحديث فقال ابو جعفر ليس الأمر كما زعم من بلغك عنى ذلك اذا جاءوك واعلمهم أيها الخليفة اني أعمل بكتاب الله عز وجل ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بافضية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك وليس بين الله تعالى وبين خلقه قرابة فهذا تصريح من الإمام بأنه كان يقدم الاثر على القياس فضلا عن الحديث النبوي وأنه كان لا يقيس الا بعد أن لا يجد ذلك الأمر في الكتاب ولا في السنة ولا في افضية الصحابة (وروى) عنه ايضا انه كان يقول لا ينبغي ان لا يعلم دألي ان يفتي بكلامي (وكان) اذا أفتى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قد رنا عليه فمن جاءنا باحسن منه فهو أولى بالصواب وهذا فيه غاية الورع والانصاف (ومما) يروى عنه أنه كان يقول ضعيف الحديث أحب الي من آراء الرجال وكان المراد منه الضعيف الذي من قبل سوء حفظ راويه وقد قالوا ارفع الضعيف رتبة ما احتج به كثير من العلماء أو بعضهم ودونه تفرد سني المحفظ ودونه تفرد كثير الخطا ودونه المجهول (ووجدت) في كتب أصحابنا ما نصه المرسل والمنقطع عندنا حجة بعد ثقة الرواة أي ولولم يرو من وجه آخر سندا (ووجدت) بخط المحافظ السخاوي ما نصه قال ابن المواق يحكى عن الحنفية قبول رواية المجهول

حالا أو عينا على الإطلاق انتهى وهذا أغرب ما رأيت ولا أخاله يصح فان
 الامام روى حديث سعد في بيع الرطب بالقران مداره على زيد بن عباس
 وعلاه بانه مجهول كما سيأتي في محله فان صح عنهم ذلك فهو نص في المقصود
 الذي نحن فيه وهو كمال الاعتناء فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم بأي وجه كان
 وتقديمه على العباس والرأي هذا ولم تنزل الأئمة ومقلدوهم يقيسون في
 الأحكام من غير تمييز كبير فيهم بل جعلوا القياس من جملة الأدلة في كل
 مسألة لا نص فيها (وكان) الامام الشافعي رضي الله عنه يقول ادا لم تجد
 دليلا فسننا على الأصول فاعلم أنه لا خصوصية للإمام أبي حنيفة رحمه الله
 من بين الأئمة في العمل بالقياس عند فقد النصوص والامام أروع الأئمة
 وأكثرهم احتياطا وتشديدا في رواية الحديث معلوم فالنصف السكامل
 في حق الامام يمتد ما قدمناه من مذهبه من تقديم الاثر على القياس
 والحديث الضعيف على الرأي على ان غالب قياسات الامام من القياس المجلي
 وهو الذي يعرف به واقعة الفرع للأصل بحيث ينتفي افتراقهما ويبعد
 وذلك نحو قياس غير الفأرة من الميتة اذا وقع في السمن على الفأرة وقياس
 الغائط على البول في المساء لا كدونه وذلك ولا ينكر الايدي المجلي احد
 من الأئمة الامام باغضاع محمد بن خزم الظاهري فيما نقله ابن السكيت في
 المنيقات الكبرى ورأيت له رسالة سمعها ابطال القياس وترك
 الاستحسان وهذا مذهب مروض لا يعول عليه (وهذا) ما يتعلق بالقياس
 (وأما الرأي) وهو على قسمين محمود ومذموم (واستلهموا) في المذموم فقال
 قوم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كراي جهنم واتباعه ورأي
 المعتزلة حيث ردوا بأرائهم الاحاديث والآثار وهذا معيب مهجور لا يحل
 النظر فيه ولا الاشتغال به وقال آخرون هو القول في أحكام شرايع الدين
 بالمستحسن والظنون وردا لمروغ والنوازل بعضها على بعض قياسا دون
 رد على أصولها والنظر في عللها واعتبارها وقيل هو الاشتغال بأصولات
 المسائل ومعضلاتها وقيل هو الافتساء في النوازل قبل ان تقع وقيل غير
 ذلك وكل ذلك مذموم معيب وقد برأ الله الأئمة المجتهدين من ارتكاب
 ذلك وما نسب اليهم من الرأي فهو من قسم المجدود (وقد) نقل عن ابن وهب

ان رجلا جاء الى القاسم بن محمد فسأله عن شيء فاجابه فلما ولى الرجل دعه
فقال له لا تغفل ان القاسم يزعم ان هـ ذاهوا حتى ولو كان ان اضطرت
اليه سمات به (وذكر) البخاري عن أبي بكر عن الليث قال قال ربيعة لابن
شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برأيك فاخبرهم أنه رأيك واذا حدثت
الناس بشئ من السنة فاخبرهم أنه سنة لا يظنوا أنه رأيك (وقال) القعني
دعنا على مالك فوجدته يا حكيما فسلمت عليه فرد علي ثم سلمت على يبي
فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي ييكك قال لي يا ابن قعني ان الله على ما فرط مني
من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سعة فيما سمعت اليه (ويروى)
عن الامام مالك أنه قال في بعض ما كان ينزل فيستل عنه فيجته ذفيه رأيه ان
تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين وهذا شيخ مالك ربيعة بن أبي عبد الرحمن
يعرف بالرأي وينسب اليه (وروى) عبد الغني بن سعيد الثقفي قال
سمعت الليث بن سعد يقول رأيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن في المنام
فقلت له أبا هاشم ما حالك فقال صرت الى خير الا اني لم أجد على كثير مما
خرج مني من الرأي (وقال) سلمة بن شبيب سمعت أحمد بن حنبل يقول
رأى الاوزاعي ورأى مالك ورأى سفيان كله رأي وهو عندي سواء وانما
الجهة في الآثار (وروى) عبدان عن ابن المبارك انه قال ليكن الذي
تعتمد عليه الاثر وخذ من الرأي ما يفهم لك الحديث (فهذا) الذي أوردته
من نسبة الرأي الى من ذكرنا هو من الرأي المحمود لا المذموم فواجه
تخصيص امامنا الاعظم من دونهم مع انهم غالبهم استعملوا الرأي والقياس
ان هذا الاتعصب محض (وعلى) اعترض به بعضهم أيضا على الامام
فقال ان مذهبه أقل المذاهب احتياطا وهذا كلام من ليس له غوص
في فهم العلم فان من تتبع اصول الشريعة من مذهبه وجد غاية الورع
والاحتياط على انه مامن امام الاوقدا احتاط في أمور وفاته الاحتياط في أمور
آخر كما يعلم ذلك من سائر المذاهب كلها في تقدير عدم الاحتياط في مسائل
فقد احتاط في مسائل أخرى وهذا القول في كل امام ومن طالع كتاب
الميزان للشعرا في اتضع له الحال ثم ان الذي سمعنا المعترض قلة احتياط
فليس هو من باب التساهل في الدين وانما هو من باب التوسعة على الامة

وعدم المخرج تبعاً للشايع صلى الله عليه وسلم في نحوه قوله تعالى يريد الله بكم
 اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وقوله
 صلى الله عليه وسلم فيما نسب اليه اختلاف أمتي رجة فمن توسعة الامام
 رجة الله تعالى قوله بحجة الوضوء والغسل من الحمامات المسخنة بالسر حين
 وضام الميتة فانه في غاية التوسعة على المخاف فهو أوسع من قال من الأئمة
 بعدم صحتهما من ذلك لتنجس الماء عنده بذلك أو كراهية استعماله كما
 كره أكل الخبز المخبوز بالوقود النجس ومن توسعة الامام أيضاً قوله ان
 النار تطهر كل شيء خلطاً بنجاسة فلولا قوله بذلك ما جاز لنا استعمال شيء
 من الازيار والمخراحي والزبادى والشقف والاباريق والحصون
 والقال والطواجن والكيزان لان هذه كلها تخطأ بالسر حين وتطبخ
 به لئتم تماسكها كما أخبر به أهل الوثوق فلولا تقليد الناس للامام في قوله
 بحل استعمال هذه الامور لتكدر عيشهم وحققت مصالحتهم لاسيما ان
 ضايق الامر وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده ونور بصيرته تبعاً للشايع صلى
 الله عليه وسلم فكيف يسوغ لنا الانكار عليه مع شدة حاجتنا اليه لئلا
 ونهار الى ماوسع به علينا هذا والله من عي البصيرة فلقد كان الامام والله
 أروع الناس وأزهدهم الناس في الدنيا وأعف الناس وأعبد الناس
 ومن أشدهم احتياطاً في دينه كما شهد له بذلك أقرانه (الأتري) ما حكاه
 بشر بن الوليد عن أبي يوسف فسألني الاعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير
 فأجبتة فقال لي من أين قلت هذا يا يعقوب فقلت بالمحدث الذي حدثتني
 أنت ثم حدثته فقال لي يا يعقوب اني لا حفظ هذا الحديث من قبل ان
 يجتمع أبواك ما عرفت تأويله الا الآن (وروى) انه جرى نحوه هذا بين
 الاعمش وأبي يوسف وأبي حنيفة فكان من قول الاعمش أنتم الاطباء ونحن
 الصيادلة ومن هنا قال اليزيدي ان من يعمل الحديث ولا يعرف فيه
 التأويل كالصيد لافي (وقال) علي بن مهدي بن شداد حدثنا عبيد الله
 ابن عمرو قال كنت في مجلس الاعمش فجاءه رجل فسأله عن مسألة
 فلم يجبه فيها ونظر فاذا أبو حنيفة فقال يا نعمان قل فيها قال القول فيها
 كذا قال من أين قال من حديث كذا أنت حدثتنا قال فقال

الاحمش فمن الصيادلة وأنتم الاطباء ولله در القائل
 ومليحة شهدت لها خرافتها * والحسن ما شهدته بالضررات
 (وقد) أتني على الامام جماعة من الائمة هم عدول هذه الامة فقد
 روى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول احصا بنا
 بغرطون في أبي حنيفة واحصا به فقبل له آكان أبو حنيفة يكذب قال
 كان نبل من ذلك (وذكر) محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر
 كتابه في الضعفاء قال يحيى بن معين ما رأيت أحدا أقدمه على وكيع وكان
 يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة
 حديثا كثيرا (قال) وقيل لي يحيى بن معين يا أبا زكريا أبو حنيفة كان
 يصدق في الحديث قال نعم صدوق (قال) وقيل لي يحيى بن معين أبا
 أحب اليك أبو حنيفة أو الشافعي أو أبو يوسف القاضي فقال اما الشافعي
 فلا أحب حديثه واما أبو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون وأبو يوسف
 لم يكن من أهل الكذب كان صدوقا ولا يمكن لست أرى حديثه يجرى
 (قلت) ولم يتابع يحيى بن معين أحدا في قوله في الشافعي فقد رده عليه
 أحمد بن حنبل وقال هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف حديثه (وقال)
 الحسن بن علي المحلواني قال لي شبابة بن سوار كان شعبة حسن الرأي
 في أبي حنيفة (وقال) علي بن المديني أبو حنيفة روى عنه الثوري
 وابن المبارك وجاد بن زيد وهشيم ووكيع بن الجراح وعباد بن
 العوام وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به (وقال) يحيى بن سعيد
 ربما استحسننا الشيء من قول أبي حنيفة فنأخذ به (قال) يحيى وقد سمعت
 من أبي يوسف الجهمي غير ذكره الأزدي (حدثنا) محمد بن حرب
 سمعت علي بن المديني فذكره من أوله إلى آخره حرفا بحرف (وقال) ابن
 عبد البر في كتاب العلم (حدثني) عبد الله بن محمد بن يوسف (حدثنا) ابن
 رجون (قال) سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت أبا داود سليمان
 ابن الأشعث السجستاني يقول رحم الله مالكا كان اما ما رحم الله
 الشافعي كان اما ما رحم الله أبا حنيفة كان اما ما (قلت) فمن كان بهذه
 المتابعة عن أتني عليه هؤلاء الائمة وشهدوا له بالصدق والامانة والورع

والاحتياط والاعتدال كيف يظن به انه يتروك الاحتياط في مذهبه هذا
عين الاقتراء عليه وحاشا من ذلك ثم حاشا ثم انه يكفينا قول الامام مالك
في حقه لما سئل عنه فيما رواه البرقاني قال اخبرنا أبو العباس بن جردون
لغظا قال حدثنا محمد بن أيوب حدثنا محمد بن الصباح قال سمعت
الشافعي محمد بن ادريس يقول قيل لمالك بن أنس هل رأيت أبا حنيفة
قال نعم رأيت رجلا لو تكلم في هذه السارية ان يجعلها ذهب القام بحجته
وفي رواية أخرى ماذا أقول في رجل لو ناطقني في ان نصف هذا العمود من
ذهب ونصفه من فضة لقام بحجته (وقال) ابن وضاح سمعت محمد بن يحيى
المصري قال سمعت عبد الله بن وهب يقول سئل مالك عن مسألة فأجاب
هنها فقال له السائل ان أهل الشام يخالفونك فيما يقولون كذا وكذا
قال ومتى كان هذا الشأن بالشام انما هو ووقف على أهل المدينة والوفقة
(قلت) وشأن المسائل بالكوفة مدارها على أبي حنيفة وأصحابه وكذلك
قول الامام الشافعي فيه الناس كلهم مبال على أبي حنيفة في الفقه واذا
مدح امامك أحدا ووجب عليك تعظيمه لانك قد أوجبت على نفسك
تقليد امامك في كل ما يقول من غير مطالبة بدليل وهذا من ذلك فيحرم
عليك الانتقاد على ذلك الامام ويجب عليك التسليم مع ان جميع
المقلدين للذاهب دون الامام أبي حنيفة في العلم بيقين فانه امام عظيم
اختاره الله لمداية عباده كسائر المذاهب المتبعة (وقرات) في كتاب خلاصة
الاثر للاميني مانصه حكى لي بعض العلماء وأنا عكة عن الشهاب أحمد بن
عبد اللطيف البشيري الشافعي رواية عن الامام شمس الدين محمد بن
العلاء السبلي الشافعي وكان قد وصف بالمحفظ والاتقان انه كان يقول
اذا سئلنا عن أفضل الائمة نقول أبو حنيفة انتهى (فهذا) غاية الانصاف من
هذا الامام في حق الامام أحل الله الجميع دار السلام (واشتهر) عن الامام
الشافعي انه لما زاره وصلى الصبح عند قبره ترك القنوت في الصبح أدبامع
الامام لكونه لا يقول به فانظر كثرة أدب الائمة بعضهم مع بعض وأياك
والتعصب بغير علم (وأما حكم) قول العلماء بعضهم في بعض فقد
عقد له المحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتاب العلم بابا وأطال فيه ونحن

تلخص لك من سياقه ما يحسن إيرادها هنا قال الصحيح في هذا الباب ان من
صحت عدالته وثبتت في العلم امامته وبانت ثقته وبالعلم عنانيته
لم يلتفت فيه الى قول أحد الا ان يأتي في جرحته بيينة عادلة تصح بها
جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك مما
يوجب تصديقه فيما قاله لبرامته من الغل والمحمد والعداوة والمنافسة
وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر
وأما من لم تثبت امامته ولا عرفت عدالته ولا صحت لعدم المحفظ
والاقتان روايته فانه يتطرق فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ويجهت في قبول
ما جاء به على حسب ما يؤثر في النظر اليه والدليل على انه لا يقبل فيمن
اتخذ منه جهور من جماهير المسلمين اماما في الدين قول أحد من الطاعنين
ان السلف رضى الله عنهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه
في حال الغضب ومنه ما حمل عليه المحمد ومنه على جهة التأويل مما
لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
تأويلا واجتهادا لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وجبة توجب
قال وقد افترط أصحاب الحديث في ذم الامام أبي حنيفة وتجاوزوا المحذوف
ذلك والسبب الموجب له عندهم ادخاله الرأى والقياس على الآثار
واعتبارها وأكثر أهل العلم يقولون اذا صح الاثر في جهة الاسناد بطل
القياس والنظر وكان رده لما رده من الاحاديث بتأويل محتمل وكثير منه
فقد تقدم اليه غيره وناب عنه عليه مثله ممن قال بالرأى وجل ما يوجد له من
ذلك ما كان منه اتباعا لاهل بيته كابراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود
الا انه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه والجواب فيها برأيهم
واسحقا منهم فبأني منهم في ذلك خلاف كثير للسلف ومنع هي عند مخالفتهم
بدع وما أعلم أحد من أهل العلم الاوله تأويل في آية أو مذهب في سنة
رذ من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ (وقد ذكر
يحيى بن سلام قال سمعت عبد الله بن خاتم في مجلس ابراهيم بن الاغلب
يحدث عن الليث بن سعد انه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسئلة
كلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قال فيها برأيه قال ولقد

كتبت اليه أعظمه في ذلك قال ابن عبد البر ليس أحد من علماء الامة ثبت
حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يردّه دون ادعاء نسخ ذلك
بأثر مثله أو باجماع أو بعمل يجب على أصله الاتقياد اليه أو ما عن في سنده
ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا ان يتخذ ما مولاه اسم الفسق
ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك (قال) ونتموا أيضا على أي حنيفة الارجاع
ومن أهل العلم من ينسب إلى الارجاع كثير لم يكن أحد ينقل قبيح ما قيل فيه
كما عنوا بذلك في أي حنيفة لامامته وكان أيضا مع هذا يمسد وينسب اليه
ما ليس فيه ويختلق عليه ما لا يليق به (قال) والذين رووا عن أي حنيفة
ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من
أهل الحديث أكثر مما عابوا عليه الاغراق في الرأي والقياس والارجاع
(قلت) أما المجواب عن الرأي والقياس فقد تقدم ويكفي في ذلك قول معاذ
رضي الله عنه حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وسأله بم تحكم
قال أحكم بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
أجتهد رأيي ولا آلو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ الحمد لله الذي وفق
رسول رسوله وهـ ذا الحديث صحيح ثابت في الكتب فمن طعن على الامام
أي حنيفة في استعماله الرأي والقياس فقد طعن على معاذ بل على النبي صلى
الله عليه وسلم (واعلم) انه اذا خطأ أحد الثلاثة المتهمة فقد خطأ الآخرين
ضرورة واذا خطأ الثلاثة فاعسا الخطئة لعاليتهم فكان ظاهرا قوله الرد على
أي حنيفة والمقصود من قال بالرأي فانظر إلى من جعل أبا حنيفة ذريعة
إلى الرد على سائر أئمة الامصار وهم موافقون له في الرأي والقياس (وأما)
نسبة الارجاع اليه فغير صحيح فان أصحاب الامام كاهم على خلاف رأي أصحاب
الارجاع فلو كان أبو حنيفة مرجحا لكان أصحابه على رأيه وهم الآن
موجودون على خلاف ذلك واذا اجمع الناس على أمر وخالفهم واحد
أو اثنان لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه حتى ان الصلاة عند أي حنيفة
خالف المرجحة لا تجوز ومن أجمع الامة على أنه أحد الأئمة الاربعة المجمع
عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه الا بعض المحدثين (وقد) روى عن
حماد بن زيد يقول سمعت أيوب يعني السختياني وقد ذكر عنده أبو حنيفة

بنقص فقال يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا ان يتم
نوره وقد رأينا من ذاهب جماعة عن تكلم في أي حنيفة قد ذهبت
واضحلت ومذهب أي حنيفة باق الى يوم القيامة وكلما قدم ازداد نورا
وبركة والناس الآن مطبقون على ان أصحاب السنة والجماعة هم أهل
المذاهب الاربعة مثل أي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من
تكلم في مذهب أي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ومذهب أي حنيفة
باق ملء الارض شرقها وغربها وكثر الناس عليه (ثم) قال ابن عبد البر
وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من المناضين بتباين الناس فيه قالوا
لا ترى الى علي بن أبي طالب أنه قد هلك فيه فقتل من يحب مفرط ومبغض
مفرط وهذا مصفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية (ثم) ساق
بالسند الى حديث الزبير بن العوام رضى الله عنه رفعه "دب اليكم داع الامم
قبلكم المحمد والبغضاء هي المحالفة لا قول تصاق الشعر ولكن تصلق الدين
والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحسابوا
الا انبئكم بما شئت ذلك لكم افشوا السلام بينكم" أورد من طريقين
(وأخرج) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اسقوا علم العلماء
ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسى بيده لم اشد تغايرا من التيوس
في زروبها (ومن) طريق أخرى عنه قال خذوا العلم حيث وجدتم
ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم في بعض فانهم يتغايرون تغاير التيوس في
الزريبة (ثم) قال وقد تكلم الشعبي في النخعي والزهرى في ربيعة
وابي الزناد والاعشى وغيره في أي حنيفة ومالك في ابن اسحاق ويحيى بن
معين في الشافعي وابن أبي ذئب وغيره في مالك فان أهل العلم والفهم
لا يقبلون قول بعضهم في بعض (ثم) قال ومما مثل من يتكلم في الأئمة
الا كما قال الشاعر الاعشى

كنا طح صخرة يوما ليلقها * فلم يضرها واودى قرنہ الوعل

او كما قال المحسن بن حميد

يانا طح الجبل العالى ليكلمه * اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل
ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول

ومن ذا الذي يفجور من الناس سالما * وللناس قال بالظنون وقيل
وقد روى ان موسى عليه السلام قال يارب اقطع عني السن بني اسرائيل
فاوحى الله تعالى اليه يا موسى لم اقطعها عن نفسي فكيف اقطعها عنك
ولله در القائل

ولست بتاج من مقالة طاعن * ولو كنت في غار على جبل وعمر
ومن ذا الذي يفجور من الناس سالما * ولو غاب عنهم بين خافيتي سر
(ثم) قال والله لقد تجاوزا الناس المحقق في الغيبة والذم فلم يقنعوا بذم العامة
دون الخاصة ولا يذم الجاهل دون العلماء وهذا كله يحمل عليه الجاهل
والمحمد (قيل) لابن المبارك فلان يتكلم في أبي حنيفة فانشد بيت ابن الرقيات
مسدوك اذ راوك فضلك الله بما فضلت به النجباء

وقيل لابي عامر النبيل فلان يتكلم في أبي حنيفة فقال وكما قال نصيب
* سلت وهل حي من الناس يعلم * وكما قال ابو الاسود الدبلي

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه * فالناس اعداء له وخصوم

فن اراد ان يقبل قول العلماء الثقلاء الاثمة الاثبات بعضهم في بعض
فليقبل قول من ذكرنا بعضهم في بعض من الصحابة والتابعين واتباعهم فان
فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا فان لم يفعل وان يفعل ان
هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطنا من ان لا يقبل فيمن حكت
عدائته وعلمت بالعلم عنانيته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاؤن
وكان خيره غالبا وشره أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به
وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره ان شاء الله قال ابو العتاهية

بكي شجوه الاسلام من علمائه * فاكثرتوا المارا وامن بكائه

فاكثرهم مستقيم اصواب من * يخالفه مستحسن لمخطائه

فأبهم المرجو فينا لدينه * وأبهم الموثوق فينا برأيه

وقد جمع الناس فضائل مالك والشافعي وأبي حنيفة وعنوا بسيرهم
واخبارهم فن وقف عليهم بعد فضائل الصحابة والتابعين وسعي في الاقتداء
بهم وسلك سبيلهم في علمهم وسعيتهم وهديتهم ~~كان~~ ذلك له ~~ع~~ لازا كيا
نفعلنا الله عز وجل بحبهم أجمعين (قال) الثوري رحمه الله عند ذكر

الصالحين تنزل الرحمة ومن لم يحفظ من اخبارهم الا ما تدرون بعضهم في بعض على المحسنة والنفقات والغضب والشهوات دون أن يعنى بغضائهم ويروى مناقبهم من التوفيق ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق بحمنا الله واياك عن يستمع القول فيتبع أحسنه ومن صحبه التوفيق اغناه من المحسنة يسيرها ومن المواقف قلبها اذا فهم واستعمل ما علم (حدثنا) عبد الله بن محمد ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن حميد ثنا حماد بن زيد ثنا شهاب بن خراش عن عمة العوام بن حوشب قال اذكروا محاسن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم تأتلف القلوب عليهم ولا تذكروا مساوئهم فحجرتوا الناس عليهم (وقد) أطلعنا الكلام في هذا الباب لعل الله سبحانه يرزق عطا لفته الاقوال القدسية في بصائر هؤلاء المتعصبين على الأئمة ببعض الأمور النفسانية والأعمال بالنيات والله يقول الحق وهو يهدي الى سواء السبيل (وهذا) أو أن الشروع في المقصود يعون الملك المعبود

(باب النية قبل العمل)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن حماد بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتكها فهجرته الى ما هاجر اليه هذا لفظ ابن حبان في صحيحه وهو لستة بلفظ انما وكلهم روه من طريق كثيرة تنتهي الى يحيى بن سعيد

(باب التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(أبو حنيفة) عن الزهري عن انس وعن شعيب بن مسروق عن ابراهيم التيمي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار صحيح أخرجه الشيخان وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه فالشيخان والنسائي من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس بلفظ من تعمد على كذا ورواه الترمذي وابن ماجه عن محمد بن ربح عن الليث عن الزهري عن انس بلفظ من كذب قال حسبت انه قال متعمدا وعند الترمذي بيته يدل مقعده وقال حسن صحيح قريب من هذا الوجه

ورواه النسائي ايضا وابو مسلم السجى من طريق سليمان التيمي عن انس
ورجاءه رجال الصحيح (ابو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كذب على متعمدا اوقال على ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار وانوجه
ابوداود هكدا عنه (واخرج) الترمذى المجلة الاولى من رواية طاصم عن
زرقه ورواه ابو بكر بن الشخير في العلم من رواية عامر عن انس عنه وابن
ماجه من رواية مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه
(باب الايمان) ابو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن يعمر قال
بينما انا مع صاحب لي بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بصرنا بعبد الله
ابن عمر فقلت اصاحي هل لك ان تأتيه فنسأله عن الله فدر فقال نعم
فقلت دعني حتى اكون انا الذي اسأله فاني به اعرف منه بك قال فاتيتمنا الى
عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فسلمنا عليه ثم قمنا اليه فقلت له يا ابا عبد
الرحمن اننا نقاب في هذه الارضين فربما قد دمننا ابادة بهما قوم يقولون
لا قدرها نرد عليهم قال ابلغهم اني منهم بريء ولواني وجدت اعوانا يجاهدتهم
ثم انشأ يحدثنا (قال) بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه رهط
من اصحابه اذ اقبل شاب جيل ابيض حسن الله طيب الريح عليه ثياب
بيض فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليكم قال فرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورددنا معه قال ادنو يا رسول الله فقال ادن فدنا فثوة
اودنوتين ثم قام موقرا له ثم قال ادنو يا رسول الله قال ادن فدنا حتى ألصق
ركبته بركبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اخبرني عن الايمان
قال الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه واليوم الآخر
والقدر غيره وشبهه من الله قال صدقت قال فجبنا من تصديقه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوله صدقت كانه يعلم (قال) فاخبرني عن شرائع
الاسلام ما هي قال اقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان
والاغترال من الجنابة قال صدقت فجبنا لقوله صدقت (قال) فاخبرني
عن الاحسان ما هو قال الاحسان ان تعمل لله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك ثلث فاداءات ذلك فاما محس قال نعم قال صدقت (قال) فاخبرني

عن الساعة متى هي قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل ولكن لها أشراط
فهي من الخمس التي استأثر الله بها فقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا
وما تدري نفس بأي ارض تموت ان الله عليم خبير قال صدقت ثم انصرف
وفحن نراه اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم علي بالرجل فقمنا في اثره فما
ندري أين توجه ولا رأينا شيئا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
هذا جبريل انا اكم يعلمكم معالم دينكم والله ما اناني في صورة الا وانا اعرفه
فيها الا هذه الصورة (هكذا) رواه ابن خسر ووالخارفي في مسنديهما
وأخرجه البخاري بطوله من طريق شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وزاد
بعد قوله ولا رأينا شيئا كأنما ابتاعته الارض والباقي سواء وأخرجه من
طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة سندا ومثنا
الا أن فيه فقال السلام عليك يا رسول الله فرد النبي صلى الله عليه وسلم
وردنا فقال أدنو فذكره والباقي سواء وأخرجه الخمسة من حديث
ابن عمر عن أبيه وصاحب ابن يعمر عنده مسلم جيد بن عبد الرحمن الحميري
وأخرجه شعيب بن منصور في سننه من حديث ابن عمر وعنده صاحب
ابن يعمر وفيه سليمان بن بريدة وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر
ولم بسم السائل بل قال اتي ابن عمر رجل فسأله وفيه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم علي بالرجل فقمنا وقت الى طريق من طارق المدينة ولفظه هذا
جبريل يعلمكم مناسك دينكم ورجاله موثقون وليس للخمسة معالم دينكم
ولا مناسك دينكم وقال المحافظ في الفتح أخرجه البخاري في كتاب الايمان
من طريق ابن علية ثنا أبو حيان التميمي وفي تفسير سورة لقمان من
حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذکور ورواه مسلم من وجه
آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من
حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة
زاد أبو زرعة عن أبي ذؤيب أيضا وسياق حديثه عنه - ما جيعا قال ولم ار هذا
الحديث من رواية أبي هريرة الا عن أبي زرعة عنه ولم يخرج البخاري الا
من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث جرير بن الخطاب

وفي سياقه فوائد واثد (واما) لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على
 بعض روايته (فمن) ذلك رواية كهمس بن الحسن بن عبد الله بن بريدة
 عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه رواه عن كهمس جماعة من
 الحفاظ ونابيه مطر الوواق وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر
 وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن
 يعمر وجيد بن عبد الرحمن معا عن ابن عمر عن حمزة بن عبد الله بن
 الرواية المشهورة ذكر لا رواية (وأخرج) مسلم هذه الطرق ولم يسق منها
 الا متن الطريق الاولى واحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير (فاما)
 رواية مطر فاخرجها أبو عوانة في صحيحه (وأما) رواية سليمان التيمي فاخرجها
 ابن خزيمة في صحيحه (وأما) رواية عثمان بن غياث فاخرجها أحمد في مسنده
 (وقد) خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن
 عبد الله بن عمر قال بينهما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعله من مسند
 ابن عمر لامن روايته عن أبيه وأخرجه أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحلية
 من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء
 ابن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني قال وفي الباب عن أنس
 أخرجه البزار واسناده حسن والبخاري في خلق افعال العباد وعن جرير
 البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي اسناده خالد بن يزيد والمهمري
 لا يصلح للحج وعن ابن عباس وأبي حازم الأشعري أخرجهما أحمد
 واسنادهما حسن انتهى (وممن) بين ذلك الاختلاف (ففي) البخاري
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يارزايوما لاس (وفي) رواية أبي فروة المثار
 اليها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجيب الغريب
 ولا يدرى أهم هو فطابنا اليه لنجعل له مجلسا يعرفه الغريب اذا أتاه قال
 فيبيننا له دكانا من طيب كان يجلس عليه (وعند) البخاري في الايمان فأتاه
 رجل (وفي) التعسير له فأتاه رجل يمشي (ولابي فروة) فانا لمجوس عنده
 اذا قبل رجل أحسن الناس وجها وأطيب الناس ريحا كان ثيابه لم يمسها
 دنس (ومسلم) من طريق كهمس في حديث عمر بن الخطاب ذات يوم عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد

قوله سبحانه بفتح
السين والميم
المهملة أى هيئة
هـ

سواد الشعر (وفي) رواية أبي حيان شديد سواد اللحية لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأستدر كعبته إلى ركبته ووضع كفيه على فخذيه (وسليم بن) التميمي ليس عليه مصناه سفر وليس من البلاد فخطى حتى برك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم (وكذا) في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم (ووقع) في رواية ابن منبته من طريق يزيد بن زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إذ جاءه رجل (وفي) رواية أبي فروة بعد قوله كأن ثيابه لم يمسها دنس حتى سلم في طرف البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال أدنو يا محمد قال أدن فما زال يقول أدنور أراو يقول له أدن (ومعه) في رواية عطاء عن ابن عمر لكن قال السلام عليك يا رسول الله (وفي) رواية مطر الوراق فقال يا رسول الله أدن منك قال أدن ولم يذكر السلام (ووقع) عند القرطبي السلام عليكم يا محمد (قال) المحافظ والذي وقفت عليه من الروايات أنه فيه الانفراد وهو قوله السلام عليك يا محمد (وعند) البخاري وكتبه بعد قوله ورسله في رواية الأصبلي خاصة في كتاب الإيمان (واقفي) الرواة على ذكرها في التفسير (وعند) البخاري في كتاب الإيمان وبألفائه أي بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطريقين ولم تقع في بقية الروايات (ووقع) مسلم في حديث عمر واليوم الآخر كما هنا (وعند) البخاري في التفسير وتؤمن بالبعث الآخر (وفي) رواية في سياق هذا الحديث عند أبي حنيفة بعد قوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت وافقه عليه مطر الوراق لكن بألفه وبالموت وما لبعث بعد الموت وكذا في حديثي أنس وابن عباس (وقد) وقع التصريح بذكر الحساب والميزان والمجنة والنار بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا (ووقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة والقدر خيره وشره من الله (وفي) مستخرج الاسماء على في كتاب الإيمان وتؤمن بالتقدير (وفي) رواية أبي فروة أيضا وكذا المسلم من رواية حماد بن الفقعاع واكده بقوله كله (وفي) رواية كهمس وسليمان

التبجي وتؤمن بالقدر خيره وشره وكذا في حديث ابن عباس وهو في
رواية عطاء الخراساني عن ابن عمر بزيادة وحلوه ومرة من الله تعالى
(ورجد) هنا في سياق حديث أبي حنيفة في رواية بعد قوله من الله فإذا
فعلت ذلك فإنا مؤمن قال نعم (وفي) رواية أخرى بعد قوله ما هي قال
تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة (وعند) البخاري أن تعبد الله
(وفي) حديث عمران بن حصين أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله (وفي)
رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس
ووقع) في سياق حديث أبي حنيفة وجمع البيت وسقط من رواية البخاري
قال المحافظ ذهبوا من بعض الرواة أو نسيانا والدليل على ذلك اختلافهم
في ذكر بعض الاحمال دون بعض (وفي) رواية كهـمس وتخرج البيت ان
استطعت اليه سبيلاً وكذا في حديث أنس (وفي رواية) عطاء الخراساني
لم يذكر الصوم (وفي) حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب
(وليس) في حديث ابن عباس زيادة على الشهادة (وذكر) سليمان
التيمن في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتخرج وتغسل من الجنابة
وتتم الوضوء (وقال) مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتوفي الزكاة
قال فذكر عري الاسلام روقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة أن
تعلم الله كأنك تراه (وهو) عند البخاري ومسلم أن تعبد الله (وعند)
عمارة بن القعقاع أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس (ووقع)
في رواية أبي فروة فإن لم تراه فإله يراك (ووقع) هنا في السياق صدقت
عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة هو هكذا عند مسلم من رواية عمارة
ابن القعقاع وزاد أبو فروة في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت انكرناه
(وفي) رواية كهـمس فحجنا اليه يسأله ويصدقه (وفي) رواية مطر انظروا
اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدقه (وفي) حديث أنس انظروا
هو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم منه (وفي رواية) سليمان بن بريدة
قال القوم ما رأينا رجلاً مثله هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول صدقت صدقت (ووقع) هنا في السياق فاخبرني عن الساعة متى
هي وعند البخاري متى الساعة (وفي رواية) عمارة بن القعقاع متى

تقوم الساعة (وقوله) ما المستول منها الخ هكذا هو عند البخاري
ومسلم (وزاد) في رواية أبي فروة فذكر كس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا
ثم رفع رأسه فقال ما المستول الخ (وقوله) في السياق ولكن لما اشراط
(وفي) رواية أبي فروة ولكن لما علامات تعرف بها (وعند) البخاري
في كتاب الايمان وسأخبرك عن أشراطها (وفي) التفسير ولكن سأحدثك
عن أشراطها (وفي) رواية كههمس فأخبرني عن أمورها (وفي) رواية
سليمان التيمي ولكن ان شئت نبأتك عن أشراطها قال أجل (ونحوه) في
حديث ابن عباس وزاد في حديثي (وفي) رواية عطاء الخراساني قال في
الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله (وفي) سياق حديث
أبي حنيفة الآية يتقامها (ووقع) عند البخاري ذكره الى قوله فدا
ثم قال الآية أي الى آخر السورة وكذا في رواية حمارة (وفي) قوله خير
وكذا في رواية أبي فروة (وأما) ما وقع عند البخاري في التفسير
من قوله الى الارحام فهو مصير من بعض الرواة والسياق يرشد الى أنه
قلا الآية كلها (ووقع هنا) ثم انصرف ونحن نراه (وعند) البخاري
ثم أدبر فقال ردوه (زاد) في التفسير فخذوا ليردوه فلم يروا شيئا (وقوله)
في السياق هذا جبريل اناكم يعلمكم (وفي) البخاري جله يعلم (وفي)
التفسير يعلم (وللاسماعيلي) أراد ان تعلموا اذ لم تسألوا ومثله لعمارة
(وفي رواية) أبي فروة والذي بعث محمد ايا الحق ما كنت بأعلم به من
رجل منكم وانه لجبريل (وفي) حديث أبي حار ثم ولي فلم تر طريقه
قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم
والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة
(وفي رواية) سليمان التيمي ثم نهض فولي فقال النبي صلى الله عليه وسلم على
بالرجل فطالبناه كل مطلب فلم تقدر عليه فقال دل تدرون من هذا هذا
جبريل اناكم أعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفس محمد بيده ما شئ عني
منذ أتاني قبل مرقى هذه وما عرفته حتى ولي (وأما) اطالت الكلام على
هذا الحديث لانه يصلح أن يقال له اتم السنة لما تضمن من جعل علم السنة
ولذا استفتحت به كتاب الايمان تبعه اللبغوي في استفتاحه كتابه المصابيح به

اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا
وكذلك هذا الحديث تضمن جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة
من عقود الايمان ابتداء وحالا وما لا ومن أعمال الجوامع ومن اخلاص
السرائر والتخفط من آفات الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
ومتشعبة منه والله الموفق (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها صموا مني دماءهم واموالهم الابحثة
وحسابهم على الله تبارك وتعالى صحيح أخرجه الشيخان من حديث ابن
عمر بلفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله (وفي أخرى)
عندهم الا بي هريرة كذلك (وفي) أخرى زيادة ويؤمنوا بي وبما جئت به
(وفي) أخرى للبزار والثلاثة من حديث أنس بلفظ حتى يقولوا كما هو هنا
(الا) أنهم زادوا ومحمد رسول الله (وفيه) فاذا شهدوا أن لا اله الا الله وان
محمد رسول الله واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلواتنا حرمت علينا
دمائهم واموالهم الابحثة (وفي رواية) أخرى للنسائي عن أنس الاقتصار
على نحو ما رواه الامام أبو حنيفة (ورواه) البخاري أيضا من طريق
عبد الله بن عبد الله بن هبة عن أبي هريرة ان عمر قال لا بي بكر كيف تقاقل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا الحديث (ورواه) عمرو بن عاصم الكلبي عن عمران القطان عن
الزهري عن أنس عن أبي بكر مرفوعا (قال) أبو زريع اخطأ عمران في
السياق (ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثه ان عبد الله بن رواحة كانت له رابعة تتعاهد
فنهه وأنه أمرها بتعاهد شاة من بين الغنم فتعاهدتها حتى سمعت الشاة
واشتغلت الرابعة بيه من الغنم فمساء الذئب فاختلس الشاة وقتلها فمساء
عبد الله بن رواحة وقد الشاة فآخبرته الرابعة بأمرها فاطمها ثم ندم على
ذلك فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك فقال ضربت وجهه مؤمنة فقال انما سوداء لا علم لها فارسل اليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم نسألهما ان الله فقالت في السماء قال فنأنا

قالت رسول الله قال انهم اؤمنة فاعتمها (هكذا) أخرجه ابن
خسرو في مسنده (وهو) حديث صحيح أخرجه مسلم وابوداود والنسائي من
حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن
جابر رضي الله عنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق بالحسن
قال لا اله الا الله وكذب بالحسن قال لا اله الا الله (تفسير) الحسن بلاله
الا لله ليس في شيء من كتب الصحاح (والذي) في الصحيحين وأبي
داود والترمذي من حديث علي كرم الله وجهه قال كنا في جنازة في بقيع
الغرق فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمنا معه ساعة
فجعل ينكت مخمرة الحديث وفي آخره ثم قرأ فاما من أملى واتي وصدق
بالحسن في سندسره لليسري الآية هذا لفظ الصحيحين (ولفظ) أبي داود
والترمذي فهو ذلك مع مزيد بسيط (وسياقي) بيان ذلك قريبان شاء الله
تعالى (أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن أبي حمزة قال سمعت أبا الدرداء
صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه قال بينما أنا رديف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا الدرداء من شهد أن لا اله الا الله
واني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال فسكت
عني ثم ساوساعة (وفي) رواية عن أبيه فقال من شهد أن لا اله الا الله واني
رسول الله وجبت له الجنة وفي رواية من شهد أن لا اله الا الله مخلاصا
وجبت له الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال فسكت عني ثم ساوساعة
ثم قال من شهد أن لا اله الا الله واني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت
وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وان رغبم أنف أبي الدرداء قال
فكأنني انظر إلى أصبع أبي الدرداء السبابة يومئذ بها لي أرنبتة هكذا
أخرجه محمد في الآثار والمحارفي وطلمة العدل والاشنان في مسانيدهم
وعبد الله بن أبي حمزة زاهي لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحا وقد أخرج
الحديث أحمد وابن ماجه والطبراني في الكبير والوسط واسناد أحسنه فيه ابن
المنيرة وقد احتج به غير واحد وأخرجه سعد بن طارق رجاله ثقات
وكذا أبو يعلى وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي ذر الغفاري
رضي الله عنه (وات) أما المحارفي فأخرجه من طريق محمد بن النضر

واسد بن عمرو ومحمد بن الحسن والفضل بن موسى اربعتهم عن أبي حنيفة
 زاد الاخير فكان أبو الدرداء يوم كل جمعة عند منبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحدث بهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى يعني
 قوله من شهد أن لا اله الا الله مخلصا وجبت له الجنة (واورده) أبو بشر محمد
 ابن أحمد الدولابي من طريق أبي يحيى الحماني ويزيد بن هارون كلاهما
 عن أبي حنيفة بلفظ الرواية الانحرية ولفظ الطبراني في الكبير من طريق
 يزيد بن وهب المجهني عن أبي الدرداء رفعه من شهد أن لا اله الا الله وان محمدا
 عبده ورسوله مخلصا دخل الجنة قلت يا رسول الله وان زني وان سرق
 قال وان زني وان سرق على رغم انفا أبي الدرداء (ومن) طريق أبي
 معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه اذهب فناد من شهد أن لا اله
 الا الله واني رسول الله فقد وجبت له الجنة فقلت يا رسول الله وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق (ومن) طريق حفص بن غياث عن
 الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زني
 وان سرق (ومن) طريق أبي مريم عن أبي الدرداء اظنه مرفوعا من مات
 لا يشرك بالله شيئا أو قال يشهد أن لا اله الا الله دخل الجنة قيل وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق على رغم انفا أبي الدرداء (ومن) طريق
 رجاء بن حيوة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه من قال لا اله الا الله دخل
 الجنة فقال أبو الدرداء وان زني وان سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان زني وان سرق على رغم انفا أبي الدرداء (وأخرجه) أبو يعلى في مسنده
 والنسائي كلاهما عن بنديار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي حمزة جازنا
 يحدث عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاذبن جبل
 من شهد أن لا اله الا الله دخل الجنة (والذي) يظهر أن انسا سمعه من معاذ
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع ذلك مصرح به في رواية أخرى
 فروى الطبراني من حديث القعني عن سلمة بن وردان عن أنس أنه سمعه
 يقول اتاني معاذ بن جبل فقلت من أين جئت يا معاذ فقال جئت من عند نبي
 الله صلى الله عليه وسلم قلت فما قال لك قال من شهد أن لا اله الا الله
 مخلصا دخل الجنة قلت فأذهب فأسأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اذهب

فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا نبي الله حدثني معاذ بن جبل أنك
قلت كذا وكذا قال صدق معاذ صدق معاذ صدق معاذ

(باب في القدر وغيره وصحة قوله أنا مؤمن حقاً)

فيه حديث يحيى بن عمار الذي تقدم (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى قوم يقولون لا قدر ثم يخرجون
منه إلى الزندقة فإذا قيتهم وهم فلا تسلموا عليهم وإن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم فإنهم شيعة الدجال ومجوس هذه الأمة حقاً
على الله أن يلحقهم به (ورواه) جماعة فأدخلوا بين أبي حنيفة ونافع الميثم
ابن حبيب الصيرفي (وأخرجه) أبو داود والحاكم في الإيمان من حديث أبي
حازم عن ابن عمر بلفظ القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوهم قال الحاكم هو على شرطهما إن صح لابي حازم
سماع من ابن عمر كذا في التلخيص (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
أن سراق بن مالك قال يا رسول الله حدثنا عن ديننا كأننا ولدنا له نعمل
لشيء جرت به المقادير وجفت به الأقلام أو شيء مستقبل قال لما جرت به
المقادير وجفت به الأقلام قال فقيم العمل قال اعملوا فكل ميسرتم قرأ فاما
من أعطى واتفى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى هكذا أخرجه البخاري وابن خزيمة
في مسنديهما وأخرجه مسلم وأصله في البخاري وهو قريب من لفظ ابن ماجه
(وفي) لفظ مسندنا خبرنا عن امرنا كأننا نطرا إليه والباقي سواء (أبو حنيفة)
عن عبد العزيز بن رفيع عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما من نفس الا وقد كتبت مدخلها ومخرجها وما هو لاقية
قال فقال رجل من الانصار فقيم العمل يا رسول الله قال من كان من أهل
الجنة يسر لعمل أهل الجنة ومن كان من أهل النار يسر لعمل أهل النار
فقال الانصارى الآن حق العمل كذا رواه المخلعي في فوائده من طريق
شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود
والترمذي وابن ماجه من حديث علي بلفظ ما من نفس متفوسة الا وقد
كتب الله مكانها من الجنة والنار وفي آخره ثم قرأ فاما من أعطى واتفى الآية

(أبو حنيفة) قال كنا مع علقمة بن مرثد عند عطاء بن أبي رباح فسأله علقمة ابن مرثد فقال يا أبا محمد إن ببلادنا اقواما لا يثبتون لأنفسهم الايمان ويكفرون ان يقولوا انا مؤمنون فقال ما لهم لا يقولون ذلك قال يقولون اذا اثبتنا لأنفسنا الايمان جعلنا أنفسنا من أهل الجنة قال سبحان الله هذا من خدع الشيطان وحياته وحيله ألجأهم أن دفعوا أعظم منة لله عليهم وهو الاسلام وخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبتون الايمان لأنفسهم ويذكرون ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم قولوا انا مؤمنون ولا تقولوا انا من أهل الجنة فإن الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم فقال له علقمة يا أبا محمد إن الله لو عذب الملائكة الذين لم يعصوه طرفه عين عذبهم وهو غير ظالم لهم قال نعم فقال ماذا عندنا عظيم فكيف يعرف هذا فقال يا ابن أخي من هذا ضل أهل القدرنا يا له ان تقول بقولهم فانهم اعداء الله والراذون على الله اليس يقول الله تعالى انبيه صلى الله عليه وسلم قل لله الحجة البالغة فلو شاهدناكم أجمعين فقال له علقمة اشرح انما يا أبا محمد شرطا يذهب عن قلوبنا هذه الشبهة فقال اليس الله تبارك وتعالى دل الملائكة على تلك الطاعة والمهمة يا ما وهزم لهم عليهم اوصبرهم على ذلك قال نعم فقال وهذه نعم الله بهم قال نعم قال فلو طالبهم بشكر هذه النعم ما قدروا على ذلك وقصروا وكان له ان يعذبهم بتقصير الشكر وهو غير ظالم لهم منه طرف في البخاري

(باب سؤال القبر وعذابه)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع المؤمن في قبره انا الملك فاجاسه فيقول من ربك فيقول ربي الله قال من نبيك قال محمد قال وما دينك فيقول الاسلام ديني قال فيسمع له في قبره ويرى مقعده من الجنة واذا كان كافرا اجاسه الملك فيقال من ربك قال هاه كالمضلل شيئا فيقول من نبيك فيقول هاه كالمضلل شيئا فيقول ما دينك فيقول هاه كالمضلل شيئا فيضيق عليه قبره ويرى مقعده من النار

فيضربه ضربة يسجد به كل شيء الا الثقلين الجن والاناس ثم قرأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا
وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويغفل الله ما يشاء قال البخاري هكذا رواه
حامد بن الفرات عن أبي حنيفة وهو أصح الاسانيد (وقد) اختلف فيه متروك
الاعمش وشعبة عن عاقمة عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب وعامر بن
الفرات ثقة حفظ الحديث على وجهه وساق الاسناد على السواء وعلم من
رواية الجماعة ان الرجل المبهم في رواية الامام هو البراء والله أعلم (واخرجه)
أحمد في حديث طويل وفيه زيادة ونقص وكذا الطيالسي وابن أبي شيبة
وابن منيع (ورواه) أبو داود والذہلي وابن ماجه باختصار وفي المتفق
عليه من حديث البراء ان المسلم اذا سئل في قبره شهد ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله في قبره فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت
(بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر لمن مات يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن أبيه عن الحسن بن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة وفي عذاب القبر هكذا
رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة (واخرج) أبو يعلى مثله من حديث
أنس وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة
الجمعة الا وناه لله فتنه القبر

(باب حكم أطفال الشركين)

(أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه
يهودانه وينصرانه قبل فمات صغيرا يا رسول الله قال الله أعلم بما كانوا
عاملين أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي بنحوه (واخرج) أبو يعلى في
الحماية والبيهقي عن أنس مختصرا بزيادة حتى يعرب عنه لسانه

(باب رؤية الله عز وجل)

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن أبي خالد وبيضان بن بشر عن قيس بن أبي مازم
قال سمعت جري بن عبد الله رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر ولا تضامون في رؤيته

فانظروا ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها هكذا
رواه حماد بن أبي حنيفة عن أبيه وزاد قال يعني الغداة والعشي وهو في
صحیح البخاری من طريق اسماعيل عن قيس عن جابر قال كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم اذ نظر الى القمر ليلة البدر فقال أما انكم سترون ربكم
كما ترون هذا الا تضاهون اوقال لا تضاهون في رؤيته فان استطعتم ان
لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قال
فسمع بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها

(باب في شيء من معجزاته صلى الله عليه وسلم)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال انشق
القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فلقتهين هكذا رواه طلحة
العدل في مسنده وهو في صحیح البخاری من رواية أبي معمر عن ابن مسعود
قال انشق القمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم شقتين فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اشهدوا * (باب في الشفاعة وغيرها)*

(أبو حنيفة) عن مصعب بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال الشفاعة هكذا
أخرجه ابن خزيمة في مسنده (وقد) رواه الامام أيضا عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري (وعن) أبي ردية شداد بن عبد الرحمن قال سمعت
ابا سعيد الخدري يقول (وعن) يزيد بن صهيب عن جابر في حديث طويل
(وعن سلمة) بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود بالفظ آخر
في حديث طويل وأبو الزعراء اسمه عبد الله بن هانئ وثقه الجعفي وأخرجه
البخاری من طريق آدم بن علي سمعت ابن عمر يقول ان الناس يصيرون
يوم القيامة جنيا كل أمة تتبع نبيها يقولون يا فلان اشفع يا فلان اشفع
حتى انتهت الشفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعث الله
المقام المحمود (ومن) طريق ابن المنكدر عن جابر رفعه من قال حين يسمع
النداء المحديث وفي آخره وابيئه مقاما محمودا الذي وعده حلت له شفاعتي
يوم القيامة (ومن) طريق أخرى عن أبي سعيد في حديث الشفاعة وفي
آخره قال ثم تلا هذه الآية عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال وهذا

المقام المحمود الذي وعده بديكم صلى الله عليه وسلم
 * (بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة) *
 (أبو حنيفة) عن ربي بن حراش عن حذيفة رضى الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يخرج الله قوما من الموحدين من النار بعد ما قد شوا
 فصاروا حيا فيدخلهم الجنة فيستغيثون الى الله تعالى عما تسعيهم أهل
 الجنة الجهنميون فيذهب عنهم ذلك وهو في صحيح البخاري في حديث
 الشفاعة الطويل بالفظ فيقبض قبضة من النار فيخرج اقواما قد شوا
 فيأتون في نهر يا قوا الجنة يقال لهم ماء الحياة الحديث

* (بيان الخبر الدال على ان الكفار يكونون فداء عن المسلمين) *
 (أبو حنيفة) عن أبي بردة عن أبي موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة يعطى كل رجل من المسلمين رجلا
 من اليهود والنصارى فيقال هذا فداءك من النار (وفي رواية) اذا كان
 يوم القيامة سجدت أمتي من بين الامم طويلا قال فيقال ارفعوا رءوسكم
 فقد جعلت عدتكم من اليهود والنصارى فداء لكم من النار كذا أخرجه
 ابن خسرو من ماريق عون بن جعفر الملقب عنه وأخرجه مسلم في التوبة
 بالفظ فكذلككم

* (بيان الخبر الدال على ان المؤمن لا يمنع من دخول الجنة الا الشرك) *
 (أبو حنيفة) عن واصل عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله دخل الجنة هكذا
 أخرجه ابن خسرو وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن مسعود وأحمد أيضا
 والرويان والطبراني في الكبير والبعثي عن أبي أيوب وأحمد أيضا
 والبخاري عن أبي سعيد وابن أبي عمير في الحلية وابن جرير والنسائي عن أبي
 المرداء والفظهم كلهم لا يشرك بالله شيئا

* (بيان الخبر الدال على ان هذه الامة أكثر أهل الجنة) *
 (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اترضون ان تكونوا ربيع أهل الجنة
 قالوا نعم قال اترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون ان

تكونوا نصف أهل الجنة قالوا نعم قال أبشروا فإن أهل الجنة عشرون ومائة
 صف أمي من ذلك ثمانون صفا هكذا عند ابن خسر ومن طريق علي بن
 غراب عنه (وروي) الترمذي بعضه بالسند وقال حديث حسن وكذا
 رواه أحمد * (بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره) *
 (أبو حنيفة) تناسله بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر
 وعمر هكذا أخرجه أبو نعيم في مسنده أبي حنيفة من طريق يحيى بن نصر
 ابن حاجب قال دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوء كتباً فقلت ما هذه قال
 هذه أحاديث كلها وما حدثت به إلا اليسير الذي ينتفع به قلت حدثني
 ببعضها فأمل على وساق الحديث (وأخرجه) الترمذي في المناقب
 وحسنه ومحاكم وابن ماجه وابن حبان كلهم من حديث عبد الملك بن عمار
 عن ربي عن حذيفة

(الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمار عن ربي بن حراش عن حذيفة بن اليمان
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من
 بعدي أبي بكر وعمر واهتدوا بهما في كل شئ وتسلوا بهما ابن عبد الله بن
 الترمذي وحسنه عن ابن مسعود والرويان عن حذيفة (قلت) وحديث
 حذيفة هذا قد اختلف فيه (فرواه) جماعة عن ابن عبيدة عن عبد
 الملك هكذا كرواية الامام (ورواه) آخرون فائتوا بين عبد الملك وربي
 مولى ربي وهو مجهول عندهم ولذلك تسكاهم البزار في سننه لأجله وهكذا
 رواه الحميدي عن سفيان بذلك الزيادة والثوري عن عبد الملك كذلك
 ورجحوا هذه الرواية على الأخرى لكون الثوري أضعف وأتقن عندهم
 (قلت) وهذا المدر لا يتأخر به الحديث عن حسن فانه يحتمل أن عبد الملك
 هذا الحديث عن ربي وعن مولاة عن ربي فتارة كان يذكر الواسطة
 تارة لا يذكرها وسماع عبد الملك من ربي صحيح فارتفع الشك والله أعلم
 (الخبر الدال على فضائل العشرة الكرام)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمار عن حمرو بن حريث عن سميد بن زيد

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة في الجنة أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وأنت فتواضع (هكذا) في مسند ابن خسر وعند ابن مظفر بعد قوله وأنت فبكي أخرجه ابن ماجه
(كتاب الطهارة)

*(باب في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان مسح الرأس مرة واحدة)*

(أبو حنيفة) عن خالد بن عاقمة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثا ومضعض فاه ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه ثم قال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملا (وفي رواية) ثم غسل قدميه ثلاثا ثم غرغ بكفيه فشرب منه ثم قال من سهر أن ينظر إلى ما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا ما هو هكذا أخرجه ابن خسر وابن المظفر وطلحة العدل والاشناني في مسانيدهم وهي رواية خارجة بن مصعب وأكثرا الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة وأخرجهم أصحاب السنن (وفي رواية) أبي يوسف عنه ومسح برأسه ثلاثا ومن طريقه أخرجه الدارقطني (واعترض) بأن أكثر الحفاظ روى المسح مرة (ودفع) بأن أبا حنيفة رواه كذلك كما تقدم وأولت هذه بأنه وضع يده على يافوخه ثم يده إلى مؤخر رأسه ثم إلى مقدمة رأسه بين الروايات والله أعلم (قال) الحفاظ وأخرج البزار من طريق أبي حنيفة بن قيس عن علي وفيه ومسح رأسه ثلاثا قال واستناده مقارب قال وهو عند الترمذي ومسح رأسه ثلاثا ورواه أبو حنيفة نحوه عن الحارث عن الحسن عن علي مرفوعا أخرجه ابن المظفر والاشناني (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن حمران بن عثمان بن عفان أن عثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خسر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود (أبو حنيفة) ثمانية الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرجه البخاري في الصحيح ورواه أبو حنيفة

أيضا عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رفعه توشاً مرة مرة وهو في قوائده ويبلغها واحدة واحدة وزاد الطبراني في الاوسط ثم توشاً اثنتين اثنتين وقال هذا وضوء الامم قبلكم ثم توشاً ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي

*(في الخبر الدال على الوعيد على من لم يغسل الرجلين)

عند الوضوء ولم يستكمل غسل العقب)*

(ابو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعراقيب من النار فاذا غسلتم ارجلكم فابلغوا الماء اصول العراقيب اخرجته مسلم وابن ماجه من غير هذا الوجه وفي الصحيحين ويل للعقاب من النار

(بيان الخبر الدال على سنية الاتصاف بعد الوضوء)

(ابو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن رجل من ثقف يقال له الحكم أو ابن الحكم عن أبيه قال توشاً النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ حفنة من ماء فنضح مواضع طهوره اخرجته أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق منصور وقالوا الحكم بن سفيان وفيه اضطراب قال قاسم الخنفي من حفاظ أصحابنا وله شاهد صحيح عند الدارمي حديثنا قبصة ثمانية من زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توشاً مرة مرة ونضح

(باب في السواك)

(ابو حنيفة) عن أبي يعلى عن تمام أو أبي تمام عن جعفر بن أبي طالب أو العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مالي أراكم تدخلون على قلماسكم كوافلو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يستاكوا عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء هكذا اخرجته البخاري وطلحة العدل والاشناني وابن المظفر والكلاعي في مسانيدهم (والصواب) في الاسناد كما قاله المحافظ في تهذيب المصنف عن أبي علي الحسن الزرادي الصيقل قال وقد اختلف في حديثه على منصور بن المعتمر عنه فقال الثوري في المشهور عنه ووافقه أكثر أصحاب منصور عنه عن أبي علي عن جعفر بن تمام

ابن العباس عن أبيه وشذواوية بن هشام وقال عن الثوري عنه عن
أبي علي عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه وقال عمر بن عبد الرحمن الأبار
عن منصور عن أبي علي عن تمام بن العباس عن أبيه (وقال) أبو حنيفة
عن منصور عن الحسن الزراد عن تمام بن جعفر بن أبي طالب عن أبيه
(وقال) شيان بن عبد الرحمن عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن العباس
عن أبيه وهذا اضطراب شديد انتهى (قلت) وعند أحمد وابن قانع
والبعوي والبخاري جعفر بن تمام عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب (ثم)
قال المحافظ ولعل أريجها ما رواه الأكرع عن الثوري فانه أحفظهم انتهى
(وبعضه) في الصحيح من غير هذه الطريق وهو قوله لولا ان أشق على أمتي
لا أمرتهم بالسواك عند كل صلاة هذا لفظ مسلم وعند البخاري مع كل صلاة
أخرجاه من حديث أبي هريرة ورواية عند كل وضوء أخرجهما النسائي وابن
حبان في صحيحه وابن خزيمة والمحاكم من طريق آخر وعلقها البخاري
(بيان الخبر المبيح للوضوء ان يصلي بوضوء واحد عدة صلوات)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم توفض أرمح على الخفين وصلى خمس
صلوات وفي رواية صلى خمس صلوات بوضوء واحد يوم فتح مكة فقال له عمر
ما رأيتك صنعت هذا قبل اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا صنعته
يا عمر أخرجه مسلم والأربعة إلا النسائي

(بيان وضوء المستحاضة)

(أبو حنيفة) عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة ان
فاطمة بنت أبي حميش قالت يا رسول الله اني أستحاض أفادع الصلاة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بجبضة فاذا اقيت
ايام عادتك فدعي الصلاة ثم اغتسلي ثم توشئي لكل صلاة قلب وان قطر
الدم قال نعم وان قطر الدم على الحصى هكذا أخرجه طهة العدل
في مسنده وأخرجه أبو داود وبلغه مرة رب له وكذا ابن ماجه وسياقي في كذا
عليه فيما بعد

(بيان الخبر الدال على ان مس الذكراينة فض الوضوء)

(ابو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق بن علي أن أبا عبد الله عليه السلام قال: هل هو إلا بضعة من جسدك هكذا أخرجه ابن خزيمة في مسنده وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق ياق ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن عتبة عن المتابعة بلفظ سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة والباقي سواء صححه ابن حبان من هذا الوجه وقال الترمذي هو أحسن شيء يروى في هذا الباب ونقل الطحاوي عن علي بن المديني قال هو أحسن من حديث بسرة وأخرجه أحمد بن محمد بن أيوب بن عتبة عن الواثق بن ماجه من طريق محمد بن جابر وابن عدي من طريق أيوب بن محمد ثلاثتهم عن قيس بن طلق به قال المحافظ في تخريج الأحاديث الهداية وفي الباب عن أبي امامة أخرجه ابن ماجه بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني مسست ذكرى وأنا أصلي فقال لا بأس انما هو جزء منك وعن علقمة بن مالك الخطمي نحوه لكن قال في الجواب وأنا أدع ذلك وعن عائشة رفعت له لا أبالي أباه مسست أو اني وروى الطحاوي عن علي ما أبالي مسست اني أو ذكرى وعن عمار قال انما هو بضعة منك وعن حذيفة وعمران انهما كانا لا يريان في مس الذكر وضوءا وعن ابن عباس نحوه

(بيان الخبر الدال على أن مس المرأة لا يمتنع الوضوء)

أبو حنيفة عن الأعشى عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح صائما ثم يتوضأ للصلاة فيأتي المرأة من نساءه فيقبلها ثم يصلي فقال لها عروة فأليست غيرك فضحكت هكذا أخرجه طلمحة العدل في مسنده وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي من طريق الأعشى بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة فقالت لها من هي الأنت فضحكت وفي مسند الإمام نسبة عروة إلى ابن الزبير هو الأصواب وقد رآه عليه حجة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير هكذا أورده مصرحا ويروى عن الثوري والأعشى أنه عروة المزني كل ذلك نقله أبو داود

(بيان الخبر الدال على أن القبلة لا تمتنع الوضوء)

(أبو حنيفة) عن أبي روق عطية بن المحارث الحمداني عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه هكذا أخرجه ابن خسر وفي مسنده وهو عند أبي داود والنسائي من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة بلغها أن كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة يقال إن إبراهيم التيمي لم يسمع من حفصة نقله اليه في عن النسائي (أبو حنيفة) عن محمد بن عبيد الله المرزبي عن عمرو بن شعيب عن زينب بنت أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد فربها فقبلها ثم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خسر ووطيحة والاشناني في مسانيدهم وعند ابن ماجه من طريق حجاج عن زينب السهمية عن عائشة بلغها أن كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فله في

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء مما استه النار)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أكل النبي صلى الله عليه وسلم مرقا بلحم ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه ابن ماجه من حديث سفيان عن محمد بن المنكدر وعمر بن دينار وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بلغه أن أكل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر خبزاً ولم يتوضأ ورواه أحمد في قصة

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فضعض وصلى ولم يتوضأ أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي بدون قوله وصلى ولم يتوضأ لكن قال إن له دسماً

(بيان ما يوجب الغسل)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سأل أسأل فقال يوجب الماء

الا الماء يا رسول الله فقال اذا اتقى المختانان وغابت الحشفة وجب الغسل
انزل أولم ينزل هكذا أخرجه الطبراني في الأوسط من طريقه والاشناني
وطهارة العدل وابن خسر ومن جهة الاشناني وأخرجه ابن وهب في مسنده
عن الحارث بن شهاب عن أبيه عن جده عبد الله مرفوعاً بهذا أو رده عبد
الحق وقال اسناده ضعيف جداً قال المحافظ وكأنه يشير إلى الحارث لـكن
لم ينفرد به وقد أخرجه الطبراني من طريق أبي حنيفة فذكره (وفي) صحيح
البخاري ومسلم بلفظ اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب
الغسل زاد مسلم وان لم ينزل (ومسلم) عن أبي موسى مرفوعاً اذا جلس بين
شعبها الأربع ومس المختان المختان فقد وجب الغسل (وفي) الموطأ عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا مس
المختان المختان فقد وجب الغسل

(بيان المخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اخبرني من سمع أم سليم انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى ما يرى الرجل فقال النبي صلى
الله عليه وسلم تغتسل هكذا أخرجه الحارثي وابن خسر وأخرجه الستة
من حديث أم سلمة الا ابا داود في حديث عائشة والطبراني من حديث
أبي امامة بن سهل عن أم سليم

(فمن ينام وهو جنب كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة
أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (أبو حنيفة) عن أبي اسحاق السبيعي عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله
من أول الليل فينام ولا يصيب ماء فاذا استيقظ من آخر الليل أعادوا غسل
هذه أخرجه ابن المنذر والحارثي وابن خسر وطهارة العدل في مسانيدهم
وأخرجه أصحاب السنن وأبو داود في حديثه قال الشيخ قاسم الحنفي لـكن أشار
الدارقطني في العمل إلى اهمال يست بقادحة

(في غسل يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة على من أتى الجمعة هكذا أخرجه ابن خسر ورواه ابن المطفر ولفظ مسلم إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المطفر ورواه ابن خسر ورواه أبو بكر بن عبد الباقى فى مسانيدهم وأخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر هذا وزاد البيهقى ومن لم يأتها فليس عليه غسل وعند ابن خسر ومن جاء الجمعة فليغتسل ولفظ الصحيح إذا جاء أحدكم الجمعة وفى بعض الروايات من جاء منكم الجمعة ولهما عن أبي سعيد بلفظ غسل الجمعة واجب على كل محتلم

(بيان الخبر الدال على سبب استحباب الغسل أو لا يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن عمروة عن عائشة قالت كانوا يروحون الى الجمعة وقد عرفوا وأولطخوا بالطين فقبل لهم من راح الى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المطفر ولا بن خسر ولفظهم لو اعتسأتم وفى المتفق عليه عن عائشة كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي فيأتون فى الغبار فتخرج منهم الرائحة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أنكم فتسأتم قال المحافظ واستدل به على نسخ الحكم لأن العلة قد زالت فيزول الحكم معها

(فى الخبر الدال على استحباب الغسل يومها)

(أبو حنيفة) عن إبان عن أبي نضرة عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت هكذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار وفى مسند ابن خسر وعن إبان عن أنس مثله بلفظ من اعتسل يوم الجمعة فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا حرج (وأخرجه) اسحاق وعبد الرزاق عن الثورى عن رجل عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال المحافظ وقد سئلت عن عبد بن جده هذا الرجل وهو إبان الرقاشى وهو رواه قلت ليس له شاهد عند أصحاب السنن الثلاثة وأما ابن أبى شيبة من طريق الحسن عن سمرة وصححه الترمذى قال وقد روى عن الحسن مرسل قال المحافظ وروى عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة أخرجه الطبرانى فى الأوسط وقال تفرد به أبو حمزة عن الحسن وقال العقيبى فى ترجمة

مسلم بن سليمان الضبي راويه عن أبي حمزة هذا الحديث رواه سعيد بن بشر
عن قتادة عن الحسن بن جابر ورواه الفضال بن حمزة عن حجاج بن
إبراهيم بن مهاجر عن الحسن بن أنس ورواه أبو بكر الهذلي عن الحسن
عن أبي هريرة ورواه شعبة وغيره من الحفاظ عن قتادة عن الحسن عن
سمرة وهو الصواب

(بيان الخبر الدال على تنجيس الماء الراكد وان كان أكثر من القلتين)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبوان أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه هكذا أخرجه
الاشناني وهو لفظ الترمذي لأنه قال الدائم الذي لا يجري وهو ناء كيد
لعمري الدائم (وأخرجه) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وعند
النسائي ثم يغتسل فيه أو يتوضأ (أبو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يبال في الماء الدائم ثم يغتسل منه أو يتوضأ هكذا أخرجه ابن المظفر
وأخرجه البيهقي بلفظه لأنه قال الراكد ولم يقل أو يتوضأ (وفي) المتفق
عليه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا يبوان أحدكم في
الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ منه (وعند) أبي داود وابن
ماجه من طريق ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ولا يغتسل (وفي) رواية
مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري وهو جنب

(بيان الخبر الدال على الاستئثار عند الغسل)

(أبو حنيفة) عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أم هانئ أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وضع لأمته يوم فتح مكة ثم دعا بماء فأتى به في جفنة
فيها أثر عجيين وفي رواية وضرب عجيين فاستترفاغتسل ثم دعا بثوب فتوضأ به
فصلى ركعتين هكذا أخرجه ابن خزيمة والاشناني وطه في مسانيدهم
وأخرجه النسائي عن أبي عبد الله الحراني بسند صحيح (وأخرجه) الترمذي
وابن ماجه من طريق مجاهد عن سوا بن خزيمة وابن حبان في صحيحهم من
حديث أبي ذر

قوله وضرب
عجيين ومعناه

(بيان الخبر الدال على ما هارة النساء المستعمل)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وقد أغشى على في مرضي وحانت الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب على من وضوئه فافقت الحديث هكذا رواه عنه محمد بن بكر قاضي الدامغان مكاتبة وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي ولفظ وقد أغشى على لأبي داود

(بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من إناء واحد)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وبعض أزواجه من إناء واحد يتنازعان الغسل جميعاً هكذا أخرجه ابن خسر و محمد بن الحسن في الآثار وعند ابن ماجه من حديث أنس بلفظ كان يغتسل هو والمرأة من نسائه في إناء واحد وأصله في الصحيحين من حديث عائشة بلفظ كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد تختلف أيدينا فيه زاد مسلم من المجنابة وإفراد كل منهما بروايته بالفاظ أخرى

(بيان الخبر المبيح إظهاره المجاد بالدباغ)

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميته لسودة فقَالَ ما على أهلها الوائف عاباها قال فسألخوا جلد تلك الشاة فجعلوه سقاء في البيت حتى صار شنا هكذا رواه طلمحة في مسنده (ورواه) الامام أحمد عن أبي عوانة عن سمك به وكذا الطبراني في الكبير (وعند) البخاري والنسائي من حديث سودة بنت زمعة قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننبذ فيه حتى صار شنا

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياها دبغ فقد طهر (أخرجه) الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد وأبو داود وصححه من طريق عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس بهذا (وأخرجه) مسلم من هذا الوجه بلفظ إذا دبغ الأهاب فقد طهر (وفي) لفظ دباغ طهوره *(في حكم سؤر المرأة)*

(أبو حنيفة) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوضاً ذات يوم فجاءت المرأة فشربت من الاناء فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وشرب ما بقي هكذا أخرجه ابن خسر و (وقد) أخرجه معناه أبوداود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة والمحاكم كلهم عن عائشة (وفي) الباب عن أنس بلفظ مقارب للفظ الامام أخرجه الطبراني في المعجم

(باب التيمم وكيفيته)

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين وضرباً للوجه وضربة لليدين الى المرفقين (هكذا) رواه ابن خسر وابن المظفر أخرجه المحاكم والدارقطني بهذا اللفظ وقال المحاكم لا أعلم أحداً أسنده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن ظبيان وهو مصدوق وصوب وقفه الدارقطني والحديث في الصحيحين ليس فيه الى المرفقين ولكن أخرجه البزار بإسناد حسن من حديث عمار بن ياسر وفيه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين (وأخرجه) أبوداود أيضاً ولكن قال الى المناكب وذكر علقته والاختلاف فيه (وروى) عن أبي هريرة أن ناساً من أهل البادية أتوا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فضرب بيده على الأرض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بها يديه الى المرفقين

(باب المسح على الخفين وبيان مدته للقيم والمسافر)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوماً وليلة (هكذا) أخرجه ابن خسر و هو في صحيح مسلم بلفظ جعل للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها (وأخرجه) ابن منده والبيهقي وابن خزيمة في الصحيح ولفظ الأخير رخص (وأخرجه) الترمذي من حديث صفوان وصححه هو وابن خزيمة

(بيان الخبر الدال على اشتراط المسح بكونه ادعاءهما وهو متوضئ)

(أبو حنيفة) عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله المجدي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المسح على الخفين للقيم يوم وليمة وللأسافر ثلاثة أيام ولياليهن لا ينزع خفيه إن شاء الله ما دام هو متوضئ (أخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه من هذا الطريق وقال حسن صحيح (وفي) رواية أبي داود ولو استزدنا زادنا وفي رواية ابن ماجه ولو رضى السائل على مسئلته فجعلها حسا (قال) الحافظ واشهر طرق هذا الحديث رواية حماد والمحكم عن إبراهيم النخعي عن المجدي عن خزيمة وليس فيه هذه الزيادة « (بيان الخبر الدال على أنه إنما يؤخذ من الأحكام الاخرى) »

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث أنه رأى جرير بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه توضأ ومسح على خفيه فسأله عن ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه وإنما صحبه بعد نزول المائدة (أخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بدون قوله وإنما صحبه (وأخرج) سفيان بن عيينة عن أبي داود وابن خزيمة وأحمد بن محمد بن بكر بن عامر عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير بالغط أن جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح قالوا إنما كان ذلك قبل نزول المائدة فقال ما سلمت الا بعد نزول المائدة (وقال) المحاكم في هذه الزيادة صحيح لم يفرجها بهذا اللفظ المحتاج اليه ولا خبر في في الاوسط من وجه آخر عن جرير أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فذهب يتبرز فرجع فتوضأ فمسح على خفيه « (بيان الخبر الدال على لبس السباب الضيقة) »

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الاشعري عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فانطلق فغضى حاجته ثم رجع وعليه جبة له ورومية ضيقة السكمين فرفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضيق كبرياء كانت أصب فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ولم ينزعهما (هكذا) أخرجه ابن خزيمة وابن المغيرة وأبو بكر بن عبد الباقي والحرثي في مسابدهم (وأخرجه) الستة

بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بآداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين
 * (بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الانصاف) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن سالم بن عبد الله بن عمر قال اختلف عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين فقال سعد امسح وقال عبد الله ما يجهنني فقال سعد امسح فاجتمع عند عمر رضي الله عنه فقال عمر عك أفقه منك سنة (هكذا) أخرجه البخاري وهو في صحيح البخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وان عمر قال لابنه اذا حدثت سعد شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل غيره (وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر وفيه فقال سعد امسح فافت ابن أخي فقال عمر كونا ونحس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا فقال ابن عمر وان جاء من الغائط قال نعم (ورواه) الامام أيضا عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر قال قدمت على غزو العراق فاذا سعد بن مالك مسح على الخفين الحديث أخرجه ابن خنيس وطلحة وأسد بن عمرو في مسانيدهم

* * * * *

* (بيان الخبر الدال على ثبوت مسح ابن أبي ليلى عن بلال) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (هكذا) أخرجه أسد بن عمرو وأخرجه الا البخاري وهكذا رواه شعبة والثوري والاعمش الا ان الاعمش زاد بين ابن أبي ليلى وبلال كعب بن عجرة مرة والبراء بن عازب أخرى

* (باب المستحاضة كيف تطهر فيه حديث عائشة وقد تقدم ذكره آنفا) *
 (أبو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تغتسل غسلا إذا مضت أيام أقرائها وتوضأ لكل صلاة وتصل (هكذا) رواه محمد بن أبي النضر وابن المنذر وابن نعيم وأخرج الأربعة الا النسائي من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصل ومذهب الامام

ان الاقراء المحيض وبه قال غير واحد من الائمة حكماء ومبين في محله
(أبو حنيفة) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان فاطمة
بنت أبي حبيش قالت يا رسول الله اني أحيض الشهر والشهرين فقال
النبي صلى الله عليه وسلم هذا عرق من دمك فاذا اقبلت حيضتك فدى
الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي اطهرك وتوضئي لكل صلاة (مكذبا) رواه
الحسن بن زياد وطلحة وابن خسرو (وأخرجه) الطحاوي من هذا الوجه
وفيه للترمذي من رواية عبدة ووكيع وأبي معاوية عن هشام (وعند)
ابن حبان من طريق أبي حمزة عن هشام بلفظ فاذا ادبرت فاقسلي وتوضئي
لكل صلاة (وهو) في صحيح البخاري من طريق أبي معاوية عن هشام
وقال في آخره فدى الصلاة واذا ادبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلى قال
وقال أبي ثم توضئي لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت وعند ابن ماجه بعد قوله
ثم صلى وان قطر الدم على الحميم (اعلم) انه قد صرح أئمتنا بان الامام رضي
الله عنه روى حديث فاطمة بنت أبي حبيش وترك العمل به ونحن
نورد ذلك تفصيلا لآثار الرواية في الاستحاضة وما الذي وجب ترك
العمل به (قال) الامام ابو جعفر الطحاوي ذهب قوم الى ان المستحاضة تدع
الصلاة ايام أقرائها ثم تغتسل لكل صلاة (واحتجوا) في ذلك بقوله صلى الله
عليه وسلم المروى في هذه الآثار و يفعل ام حبيبة بنت جحش ذلك على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسلت لكل صلاة وقد اتي بذلك
على وابن عباس بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (وخالفهم) في ذلك آخرون
فقالوا الذي يجب عليها ان تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا وتصلّي
الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها وتغتسل للغرب والعشاء غسلا
واحدا فتصلّيها به فتؤخر الاولى منهما وتقدم الاخرى كما فعلت في الظهر
والعصر وتغتسل للصبح غسلا واحدا (واحتجوا) في ذلك بحديث سفيان
الثوري وشعبة عن القاسم بن محمد عن أبيه عن زينب بنت جحش قالت
سألت النبي صلى الله عليه وسلم انهما مستحاضتان فقال تجلس ايام أقرائهما
الحديث (وفي) رواية سهلة لا امر بغسل واحد للظهر والعصر والمغرب
والعشاء وافراد الفجر يغسل ففيها ما يدل على ان هذا ناسخ للاول لانه انما

أمر به بعد ذلك فصار القول به أولى من القول بالآثار الأولى قالوا وقد روى
في ذلك أيضا عن علي وابن عباس (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا تدع
المستحاضة الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي
وذهبوا في ذلك إلى حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن
عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث وفيه فامرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل
صلاة وتصلي وإن قطر الدم على الحصى (حدثنا) صالح بن عبد الرحمن
ابن عمرو بن الحارث قال حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ قال حدثنا
أبو حنيفة وحدثنا فقه رقال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو حنيفة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله
عليه وسلم الحديث وفيه فإذا قبل الحصى فدعى الصلاة وإذا ادبر فاغتسل
لظهرك ثم توضئ عند كل صلاة (ورويانا) من طريق شريك عن أبي اليقطين
عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم
وتصلي قالوا فيماروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قول فما روضهم
معارض فقال أما حديث أبي حنيفة لنرى رواه عن هشام بن سالم
الحفاظ عن هشام روى عنه علي غير ذلك وهو عمرو وسعيد بن عبد الرحمن
ومالك والليث روى عن هشام بلفظ فاذا قبلت الحيضة فامتنع الصلاة وإذا
ذهب قدرها فاغسل عنك الدم ثم صلي وكذلك رواه عبد الرحمن بن أبي
الزناد عن أبيه وعن هشام كل واحد من عروة مثله فـ كان من الحجج عليهم
في ذلك أن حماد بن سلمة قد روى هذا الحديث عن هشام فراد فيه حروفاً تدل
على موافقته لأبي حنيفة (حدثنا) ابن خزيمة حدثنا حماد بن المنهال حدثنا
حماد بن سلمة عن هشام بن محمد حديث هو لا غير أنه قال فاذا ذهب قدرها
فاغسل عنك الدم وتوضئ وصلي ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء
مع أمرها بالانكسار وذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلاة فهذا معنى حديث
أبي حنيفة وأيضاً حماد بن سلمة عندكم في هشام بن عروة بدون مالك والليث
وعمر بن الحارث (فقد ثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المستحاضة أنها توضع في حال استحاضتها لكل صلاة إلا أنه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقدم ذكره (افاردينا) أن تنظر لذلك لعلم ما الذي ينبغي أن يعمل به من ذلك فكان ما روى من أمر أم حبيبة بنت جحش بالغسل عند كل صلاة فقد ثبت نسخته بحديث سهاة المديس عن الجمع بين الصلاتين بغسل واحد سوى الصحيح ثم نظرنا في ما روى في ذلك فإذا عبد الرحمن بن القاسم قد رواه عن أبيه في المستحاضة أنه استحاضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف عنه في ذلك فمرى الثوري عنه عن أبيه عن زينب بنت جحش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك وإن تدع الصلاة أيام أقرائها (ورواه) ابن عيينة عنه أيضا عن أبيه ولم يذكر زينب إلا أنه وافق الثوري في معنى متن الحديث فكان ذلك على الجمع بين كل صلاتين بغسل في أيام الاستحاضة خاصة (ثبت) بذلك أن أيام الحيض كان موضعها معروفا ثم جاء شعبة فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة كما رواه الثوري وابن عيينة غير أنه لم يذكر لا قراءة وتابعه على ذلك محمد بن اسحاق فلما روى ما في الحديث كما ذكرنا في ما تقدم فيه كشفناه لنعلم من أين جاء الاختلاف فكان ذكر أيام القراءة في حديث القاسم عن زينب وليس ذلك في حديثه عن عائشة فوجب أن تجد روايته عن زينب غير روايته عن عائشة فكان حديث زينب الذي فيه ذكر الاقراء حديثا منفصلا لا يشبهه أهل الخبر لأنهم لم يحتجوا بالقطع ونما جاء انقطاعه لأن زينب لم يذكرها القاسم ولم يروها في زمنها وكان حديث عائشة وهو الذي ليس فيه ذكر الاقراء إنما فيه الأمر بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد ولا بين أي المستحاضة هي (مقد) وجدنا المستحاضة قد تكون على ما من محتلفة (فمنها) أن تكون مستحاضة قد سقر بها الدم وأيام حيضها معروفة فبذلك أن تدع الصلاة أيام حيضها ثم تعتل وتوضأ بذلك (ومنها) أن تكون مستحاضة لأن ما قد سقر بها فليس فيه مع عدم أيام حيضها قد خفيت عليها فسيدها أن تعتل بكل صلاة فلهذا في حديثها وقت الاحتمال أن تكون نية حائضا أو من حيض نية حائضا فتؤمر بالغسل (ومنها) أن تكون مستحاضة فدخلت على أيام حيضها ودمها

غير مسقر بهايه قطع ساعة ويعود بعد ذلك هكذا هي في أيامها كلها فيكون قد أحاط علمها أنها وقت انقطاع دمها اذا اغتسلت حينئذ غير طاهرة من الحيض طهر اوجب عليها غسلها ان تصلي في حالها تلك ما ارادت من الصلوات بذلك الغسل ان أمكنها ذلك (فلما) وجدنا المرأة قد تكون مستحاضة بكل وجه من هذه الوجوه التي معانها مختلفة وأحكامها مختلفة واسم المستحاضة يجمعها ولم نجد في حديث عائشة ذلك تبيان استحاضة تلك المرأة التي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا أي استحاضة هي لم يجز لنا ان نحمل ذلك على وجه من هذه الوجوه دون غيره الا بدليل يدل على ذلك فنظرنا في ذلك هل نجد فيه دليلا فاذا بكر بن ادريس قد حدثنا قال حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة ومحمد بن يزيد وبيان قالوا سمعنا عامرا الشعبي يحدث عن قير امرأة مسروقة عن عائشة انها قالت في المستحاضة تدع أيام حيضها ثم تغتسل غسلا واحدا وتوضأ عند كل صلاة وكذلك رواه سفيان عن فراس عن الشعبي (فلما) روى عن عائشة ما ذكرنا من قولها الذي اقبلت به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما ذكرنا من حكم المستحاضة انها تغتسل لكل صلاة وما ذكرنا انها تجمع بين الصلوتين بغسل وما ذكرنا انها تدع الصلاة أيام اقراها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة قدر روى ذلك كله عنها (ثبت) بجوابها ذلك ان ذلك المحكم هو النسخ للمحكمين الآخرين لانه لا يجوز عليها ان تدع النسخ وتفتي بالنسخ ولو لا ذلك لاسقطت روايتها (فلما) ثبت ان هذا هو النسخ لما ذكرنا وجوب القول به فلم يجز لنا خلافا (وهذا) وجه قد يجوز ان تكون معاني هذه الآثار عليه (وقد) يجوز في هذا وجه آخر يجوز ان يكون ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت أبي حبيش كانت أيامها معروفة وسهله كانت أيامها مجعولة الا ان دمها يقطع في أوقات ويعود بعدها وهي قد أحاط علمها انها لم تخرج من الحيض بعد غسلها الى أن صلت الصلاتين جميعا (فان) كان ذلك كذلك فانا نقول بالمحدثين جميعا فيجعل حكم حديث فاطمة على ما صرفناه اليه وحكم حديث سهلة على ما صرفناه اليه (وأما) حديث أم حبيبة فقد روى مختلفا فيه ضمه يذ كر عن عائشة

انها امرت بالغسل عند كل صلاة ولم يذكرا أيام اقرائها فقد يجوز أن يكون
 أمرها بذلك ليكون ذلك الماء علاجاً له لأنه يقاص الدم في الرحم فلا يسيل
 وبعضهم يرويه عن عائشة انها امرت أن تدع الصلاة أيام اقرائها ثم يغتسل
 لكل صلاة فإن كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون أراد به العلاج أيضاً
 وقد يجوز أن يكون أراد به ما ذكرناه قبل لأن دمه سائل دائم السيلان
 فليست صلاة الاغتسال ان تكون عند دهاطه امر من حيض ليس لها ان
 تصليها الا بعد الاغتسال فأمرها بالغسل لذلك فإن كان هذا هو معنى حديثها
 فلما كذلك نقول أيضاً فيمن استمر بها الدم ولم تعرف أيام عادتها فلما
 احتملت هذه الآثار ما ذكرناه من عائشة من قولها بعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم على ما وصفنا ثبت أن ذلك هو حكم المستحاضة التي لا تعرف
 أيامها وثبت أن ما خالف ذلك مما روي عنها عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مستحاضة استحاضتها غير استحاضة هذه أو مستحاضة
 استحاضتها مثل استحاضة هذه الا ان ذلك على أي المعاني التي كان فيما
 روي في أم فاطمة بنت أبي حبيش أولى لأنه مع الاختيار من عائشة بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد علمت ما خالفه وما وافقه من قوله وكذلك
 أيضاً روي عن علي رضي الله عنه انما اختلفت اقواله في ذلك لاختلاف
 الاستحاضات التي أتت فيها بذلك (وأما) ما روي عن أم حبيبة في اغتسالها
 لكل صلاة فوجه ذلك عندنا والله أعلم انها كانت تتعاطى به (فهذا) حكم
 هذا الباب من طريق الآثار وهي التي يصحح بها فيه (م) اختلاف الدين
 قالوا انها أتت وضاً لكل صلاة (فقال) بعضهم انها أتت وضاً الوقت كل صلاة وهو
 قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد (وقال) آخرون بل أتت وضاً لكل
 صلاة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك (فاردنا) ان نستخرج من الأقوال
 قولاً صحيحاً فرأيناهم قد اجمعوا انها اذا توضأت في وقت صلاة فلم تصل حتى
 خرج الوقت فأرادت ان تصلي بذلك الوضوء انه ليس لها ذلك حتى توضأ
 وضوءاً جديداً ورأيناها لو توضأت في وقت صلاة وصلت ثم أرادت ان
 تتطوع بذلك الوضوء كان ذلك لها ما أرادت في الوقت فدل ما ذكرنا ان الذي
 ينقض طهارتها وخروج الوقت وان وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وقد

رايتها الوفاة اصلوات فارادت ان تقضيهن كان لها ان تجتمعهن في وقت
صلاة واحدة بوضوء واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلاة لكان
يجب ان تتوضأ لكل صلاة من الصلوات الفاتتات فلما كانت تصلين
جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك ان الوضوء الذي يجب عليها هو غير الصلاة
وهو الوقت (وجهة أخرى) انا قد رأينا الطهارات تنقض بأحداث منها
الغائط والبول وطهارات تنقض بخروج أوقات وهي الطهارة بالمص على
الخفين ينقضها خروج وقت المسافر وخروج وقت المقيم وهذه الطهارات
المتفق عليها لم نجد فيها ما ينقضها صلاة انما ينقضها حدث أو خروج وقت
وقد ثبت ان طهارة المستحاضة طهارة ينقضها الحدث وغيره المحدث فقال
قوم الذي هو غير المحدث هو خروج الوقت وقال آخرون هو الفراغ من
الصلاة ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثا في شيء غير ذلك وقد وجدنا خروج
الوقت حدثا في غيره فالأشياء ان ترجع في الحدث المختلف فيه فتجعله
كالحدث الذي قد أجمع عليه ووجد له أصل ولا نجعله كالمجتمع عليه ولم نجد
له أصلا ثبت بذلك قول من ذهب الى أنها تتوضأ الوقت كل صلاة وهو قول
أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد ورحمهم الله تعالى هذا كله كلام الطحاوي
(قالت) وقد صرح بعض علماءنا بان هذه الألام التي في قوله لكل صلاة
مستعارة للوقت فيكون التقدير لوقت كل صلاة وهي كقولهم آتيتك لصلاة
الظاهر أي لوقتها وهذا التقدير لا بد منه للضرورة معنى اذا الوقت قام مقام
الاداء لكونه محله وله شغل كله بالاداء عزيمة وشغل بعضه به رخصة فكانه
شغل كله به فكان التقدير بالوقت تقديرا بالصلاة معنى وهو معلوم
لا يتفاوت والاداء غير معلوم فكان التقدير بالمعلوم أولى على أنه جاء في بعض
روايات هذا الحديث هكذا أيضا أشار إليه سبط ابن الجوزي وشارح
مختصر الطحاوي وابن قدامة في المغني فاذا صحت هذه ثبت العمل بها من غير
قياس على الحديث المجمع عليه فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة المجنب والمحاض القرآن)

(أبو حنيفة) عن عامر بن السعوط عن أبي العريف عن الحسن بن علي عن علي
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ المجنب من القرآن

حرفا واحدا كذا رواه طلحة (وأخرج) الأربعة وابن حبان والمحاكم
من حديث علي بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحبه عن القرآن
شيء ليس الجنبية (وأخرج) الطحاوي وأحمد من حديث علي أنه توشا
ثم قرأ شيئا من القرآن وقال هذا من ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية
(وعند) الطبراني بلفظ أقره والقرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فان اصابته
فلا ولا حرفا واحدا (وعند) الترمذي وابن ماجه وابن عدي والبيهقي من
حديث ابن عمر رفعه لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن
(بيان الخبر الدال على ان المحيض نجاسة معنوية)

الخمرة بالفم
حصيرة صغيرة
من السيف اهـ

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمانا وليني الخمرة فقالت اني حائض فقال
ان حبضتك ليست في يدك كذا رواه أبو يوسف وأخرجه مسلم
والاربعة

(بيان الخبر الدال على ان الجنابة نجاسة معنوية)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن حماد عن عائشة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مديده اليه فدفعها عنه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بك قال اني جنب يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارنا يدك فان المسلم ليس يتنجس أخرجه أبو داود والنسائي (وعند) مسلم أنه
لقيه فحاده فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنبا فقال ان المؤمن لا يتنجس
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج
رأسه من المسجد وهو متكف فتغلبه عائشة وهي حائض فكذا رواه محمد في
الاسنار وابن خسر وطلحة وهو في الصحيح من طريق هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة كنت أوجلي رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا
حائض ولفظ كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض
ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد يدني رأسه وهي
في حجرها فترجله وهي حائض

(بيان الخبر الدال على كراهية الخنافة في المسجد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين قام الى الصلاة رأى في قبلة المسجد ريعي نخامة في كها يده ورؤى في وجهه الكراهة لذلك وشدة عليه وقال ان أحدكم اذا قام الى الصلاة فانه يناجي ربه اوربه بينه وبين قبلة فليأبىصق في قبلة ولو كان عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض ثم قال أو يفعل هكذا (هكذا) رواه ابن خسر وهو في الصحيح من طريق امامه اصيل بن جعفر عن حميد عن أنس رفعه بلفظ رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فحكه بيده وقال ان أحدكم اذا قام في صلاته فانه يناجي ربه أو أن ربه بينه وبين القبلة فلا يبزقن أحدكم قبل قبلة والباقي سواء (ومن) حديث ابن عمر رفعه رأى بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال اذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى (ومن) حديث عائشة رفعته رأى في جدار القبلة مخاضا أو بصاقا أو نخامة فحكه (ومن) حديث أبي هريرة وأبي

سعيد نحوه

(بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البزاق كيف يفعل)
(أبو حنيفة) عن مسهر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وهو في الصحيح من طريق شعبة عن قتادة عن أنس (وأخرجه) أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بلفظ سيئة ودفنه حسنة

*(بيان الخبر الدال على فرك المني من التوب ان كان

يا بيا وغسله ان كان طريا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن امام عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخرجه) مسلم بهذا اللفظ (وعند) البخاري كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (وعند) البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت كنت افركه اني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يا بيا واغسله اذا كان رطبا (ولم) من وجه آخر لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بيا بظفري (ولابي) داود كنت افركه من ثوب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه
 * (بيان الخبر الدال على ان الثوب الذي يصبغ به المني اغما يفركه منه
 أو يغسل الموضع الذي أصابه فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن حماد ان رجلا أضافته عائشة رضي
 الله عنها فامسأت اليه ملحفة فالتحف بها فاصابته جنابة فغسل الملحفة كلها
 فباع عائشة فوقالت. أراد يغسل الملحفة اغما كان يحزته ان يفركه لقد كنت
 افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه أخرجه الترمذي
 بهذا اللفظ * (بيان الخبر المبين الكيفية الاستحسان وآدابه) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان المشركين على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقوا المسلمين فقالوا ترى ان صاحبكم يعلمكم كيف تأتون الخلا
 استهزاء بهم فقال المسلمون نعم فسألوهم فقالوا امرنا ان لا نستقبل القبل
 بغر وجنسنا ولا نستنجي بإيماننا ولا نستنجي بعظم ولا برحيم وان تستنجي
 بثلاثة أحجار هكذا رواه محمد بن أبي ثار وأخرجه مسلم موصولا من حديث
 سلمان الغاري

* (كتاب الصلاة) *

* (في الخبر الدال على فضاها) *

(أبو حنيفة) عن طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة في مواقيتها
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم فروة بلفظ أي الاعمال أفضل
 قال الصلاة في أول وقتها وفي اسناده اضطراب (وأخرج) ابن حبان
 وابن خزيمة والمحاكم من حديث ابن مسعود بلفظ أي الصلاة أفضل قال
 الصلاة في أول وقتها (وأخرج) الدارقطني عن ابن عمر نحوه وقال الذهبي في
 محتمرا مستدركا ورواه الجماعة بدون أول

* (مواقيت الصلاة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله عن وقت الصلاة فامرته أن يحضر الصلوات مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم امر بلالا ان يبك بالصلوات كلهن ثم أمر في اليوم الثاني ان يؤخر

الصلاوات كلها ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقتين
هكذا رواه محمد بن أبي عمار وهو في صحيح مسلم من حديث بريدة وعبد الله
ابن عمرو وأبي موسى بلفظ أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن
مواقيت الصلاة فقال أشهدكم معنا الصلاة فامر بلالاً فأذن بغسل فذكر
المحدث بطوله (وأخرج) الترمذي والنسائي وابن حبان والمحاكم وأحمد
واسحاق بن طريق وهب بن كيسان عن جابر حديث إمامة جبريل عليه
السلام وفي آخره ثم قال ما بين هذين وقت (وعند) أبي داود والترمذي
وابن حبان والمحاكم وابن خزيمة من حديث ابن عباس في هذه القصة وفي
آخره والوقت فيما بين هذين الوقتين * (الاقوات المستحبة) *

(في الخبر الدال على الاسفار)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال أسفروا بالصبح فإنه أعظم لأثواب هكذا رواه
محمد بن مروان عنه (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة وابن حبان من
حديث رافع بن خديج من رواية محمود بن لبيد عنه بلفظ أسفروا بالفجر فإنه
أعظم للأجر وقال الترمذي حسن صحيح (وفي) لفظ لابن حبان فكلما
أصبحتم بالصبح فإنه أعظم لأجوركم (وعند) النسائي بسند صحيح ما أسفروا
بالفجر فإنه أعظم للأجر (وأخرج) الطبراني وابن عدي من حديث رافع بن
خديج رفعه أنه قال لبلال يا لبال اذن لصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع
نباهم من الاسفار وقد أخرجه من حديث عمر بن الخطاب الطبراني ولو كان من
طريق فلج عن عاصم بن عمر عن أبيه عن جده *

(بيان الخبر الدال على استحباب التبرك بصلاة العصر في يوم الغيم)

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة
الاسلمي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بركوا بصلاة
العصر في يوم غيم فإن من فاتته صلاة العصر حتى تغرب الشمس فقد حبط عمله
هكذا رواه ابن المغيرة وابن خسرو (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه
من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قتادة عن أبي المهاجر عن بريدة رفعه
يا غط بركوا بصلاة وأخرجه ابن ماجه كذلك (وعند) البخاري وأحمد

والشافعي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المليح ولكن جعلوه مدرجا ولفظهم قال أبو المليح كنا مع بريدة في يوم ذي غيم فقال بكر واصل صلاة العصر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله (ولفظ) حتى تغرب الشمس عند أحمد من حديث ابن عمر * (بيان الخبر للدال على انهم من فاته العصر) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله هكذا رواه ابن خسر (وأخرجه) ابن ماجه والشافعي عن نوفل بن معاوية (وأخرجه) ابن جرير في تهذيبه من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر (وعند) أحمد والطبراني في الكبير من حديث نوفل بلفظ من فاتته الصلاة الحديث (وفي) الصحيح من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله وهكذا أخرجه الجماعة * (الافاق المكر ومة) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن حمير عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس هكذا رواه ابن المنذر وابن خسر وطلحة وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المقرئ في مسانيدهم (وفي) الجمعيات من طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن ومن طريق بشر ابن الوليد عن أبي يوسف كلاهما عن أبي حنيفة الحديث بطوله (وأخرجه) البخاري بطوله ومسلم مفرقا من حديث أبي هريرة وأبي سعيد (وفي) الصحيح أيضا من حديث أبي هريرة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس

* (باب الاذان وبدئه وان الإقامة مثنى مثنى كالآذان) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رجلا من الانصار حر برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأه خريضا وكان الرجل ذا طعام يجتمع اليه فاذا طلق خريضا رأى من خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك طعامه وما كان يجتمع اليه ودخل مسجده يصلي فيمنها هو كذلك اذ نكس

قوله وترميني
للمجهول
ونائب الغافل
مستتر وأهله
وماله بالنصب
مفعوله اثر
وروى راجع
على انه نائب
الغافل ومسا
انتزع منه
أهله وماله
وعلى رواية
النصب نقص
هو أهله وماله
اه من شرح
مسلم

فأتاه آت في النوم فقال هل علمت بما خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا قال لهذا الناقوس فأنه فرأه أن يأمر بلالا أن يؤذن فعلمه الاذان الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله مرتين أشهد أن محمدا
رسول الله مرتين حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين الله أكبر الله
أكبر لا إله الا الله ثم علمه الاقامة مثل ذلك وقال في آخر ذلك قد قامت الصلاة
مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله كاذان الناس واقامتهم فاقبل
الانصارى فقدم على باب النبي صلى الله عليه وسلم فرأى بكر فقال استأذن لي
فدخل أبو بكر وقدم رأى مثل ذلك فأنه ببربه النبي صلى الله عليه وسلم ثم
استأذن للانصارى فدخل فأنه بالخبر بالذي رأى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
قد أخبرنا أبو بكر مثل ذلك فامر بلالا يؤذن بذلك (أخرجه) الطبراني في
الاوسط بهذا (والانصارى) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربّه (وأخرجه)
أبو داود من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن
عبد الله بن زيد عن أبيه قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل
أيضرب به للناس طاف بي وأنا نائم رجل فذكر الحديث بطوله به بعض مخالف
في القصة دون لفظ الاذان والاقامة وفي آخره فسمعهم ذلك وهو في بيته
نفرج يجر رداءه ويقول والذي بعثت بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى فقال
الله المجد (وهو) عند الترمذي بدون ذكر كلمات الاذان وكذا ابن حبان في
مخيه (وقد وردت) في أن الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى عدة
احاديث تصلح للاحتجاج (فنها) ما أخرجه أبو داود من طريق عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ وفيه قال بعدما قال حي على الفلاح قد
قامت الصلاة قد قامت الصلاة (وأخرجه) الترمذي من وجه آخر فقال
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله صلى
الله عليه وسلم شفعا في الاذان والاقامة (وروى) المطحاوى من طريق عبد
العزيز بن رفيع قال سمعت ابا عبد رة يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى
(وايضا) من طريق النخعي عن ثوبان نحوه وروى البيهقي في الخلفيات
من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده انه أرى
الاذان مثنى مثنى و الإقامة مثنى مثنى قال فانيت النبي صلى الله عليه وسلم

فاعلمه فقال علمهن بلالا قال فتقدمت وأمرني أن أقیم فاقمت واسناده صحيح
 * (بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد) *

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى
 تسمعوا اذان ابن أم مكتوم فإنه يؤذن وقد دخل الصلاة وفي المتفق عليه
 من حديث ابن عمر أنه حتى يؤذن ابن أم مكتوم بدون قوله وقد دخل
 الصلاة وأخرجاه عن ابن مسعود مرفوعا لا يمنع أحدكم اذان بلال الحديث
 * (بيان الخبر الدال على إجابة المؤذن بمثل قوله) *

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن قال مثل ما يقول أخرجه ابن
 ماجه من حديث أم حبيبة والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وأحمد
 من حديث أبي رافع (وفي) المتفق عليه من حديث أبي مسعود بلغظ إذا
 سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول (وفي) الحديث دليل على أن لغطه المثل
 لا تقتضي المساواة من كل وجه كرفع الصوت وغيره * (شروط الصلاة) *
 فيه حديث الأعمال بالنيات وتقدم

* (بيان الخبر الدال على عورة الرجل) *

(أبو حنيفة) حدثنا جاد عن إبراهيم عن الأسود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما بين السرة إلى الركبة عورة (أخرجه) المحاكم هكذا عن
 عبد الله بن جعفر رفعه وفي رواية والركبة (وأخرج) الدارقطني عن
 أبي أيوب مرفوعا ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل السرة من العورة
 وأخرج أيضا عن علي مرفوعا الركبة عورة واسناده ضعيف (وأخرج) أيضا
 في الخلافات عن ابن جريج معضلا السرة عورة (وعند) أبي داود عن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده رفعه إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجييره
 فلا ينظر إلى ما دون السرة وقوق الركبة (وأخرج) الدارقطني والعميلي
 باطول من هذا (ثم) أن الاستدلال بهذه الأحاديث على كون السرة ليست
 بعورة ظاهر وعلى كون الركبة عورة غير ظاهر وهو مقتضى سياق حديث
 أنس وأبي الدرداء وأبي موسى عند البخاري وحديث عائشة عند مسلم

ذلك لان الغاية يمتثل بدخولها تحت المنياء وعدمه (وقد) اجاب الشيخ كمال الدين بن المحام فقال الغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط فحكمنا بدخولها احتياطاً انتهى (يعنى) ان الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق والتمييز بينهما مذكروا جمع المحرم والمبيح، غلب المحرم على المبيح احتياطاً (والمحاصل) ان عورة الرجل في ظاهر الرواية ما تحت المصرة الى تحت الركبة وفي رواية عن الامام من نفس المصرة الى تحت الركبة
 «(بيان الخبر الدال على المنهى عن دخول المحام بلا زار)»

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدخل المحام الا بثزر (أخرجه) الترمذى والنسائى بلفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل المحام الا بثزر وعند المحاكم وابن عدى بغير زار
 «(بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد)»

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد وشهاده هكذا رواه طه و ابن خسر وأبو بكر بن عبد الباقي والاشنانى وهو متفق عليه

«(بيان الخبر الدال على الانسكا على من لم يجوز ذلك)»

(أبو حنيفة) عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال ليس كلكم يصح ثوبين هكذا رواه أبو بكر بن عبد الباقي وأخرجه الجماعة الا الترمذى «(صفة الصلاة)»

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء مفتاح الصلاة والتكبير تحريمها والتسليم تحليها وفي كل ركعة تسلم ولا تجزئ صلاة الا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها هكذا رواه أبو يوسف والمبارقى وابن خسر وابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه) ابن عدى هكذا وأخرجه النسائى بهذا اللفظ أيضاً وابن ماجه بلفظ وسورة اوفى) رواية لابن عدى والسورة وفى اخرى له وسورة فى فرضة وغيرها (وأخرجه) الترمذى وابن ماجه وأحمد وأصحق وابن أبي شيبة وأبزار من طريق أبي عبيد عن محمد بن

المخفية عن علي رفته بلفظ مفتاح الصلاة الطهور وقهرجهما التكبير
وتحليلها التسليم وقال الترمذي هذا أصح شيء في الباب (وعن) أبي سعيد
منه أخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم والعقيلي وقال العقيلي حديث
على أجدوا سنادا وقال المحاكم واشهر اسنادا إلا أن الشيخين لم يحكما بهما
عقيل انتهى قال المحافظ وفي اسناد أبي سعيد أبو سفيان وهو مرفوع بن
شهاب السعدي والمحاكم ظنه طلحة بن نافع فلذلك حكم أنه على شرط مسلم
وأبو سفيان السعدي ضعيف ولم يخرج له مسلم انتهى (وفي) رواية أبي يوسف
عن الإمام أو غيرها وهي عند الطبراني من طريقه وضعفها ابن عدي بإحد
ابن عبد الله اللجلاج (ولابي) داود من وجه آخر صحيح أمرنا أن نقرأ بفاتحة
الكتاب وما تيسر وصححه ابن حبان من هذا الوجه ولفظه أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى (وعند) ابن عدي من
حديث عمران بن حصين بلفظ لا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآتين
فصاعدا (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث ابن مسعود بلفظ
وشيئ معها

*(بيان المخير الدال على قراءة ما تيسر من القرآن

ولو فاتحة الكتاب في الصلاة)*

(أبو حنيفة) من عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه نادى منادى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب
هكذا رواه طلحة وابن خمر وأبو المظفر (وأخرجه) الطبراني هكذا في
الوسط من طريق الإمام بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن أنادى في أهل المدينة الحديث واسناده ضعيف وله طريق آخر عنده
وفيه حجاج بن أرطاه (وأخرجه) ابن عدي من وجه آخر بلفظ الإمام وفي
اسناده ضعف (وفي) المتفق عليه من حديث عبادة بلفظ لا صلاة إلا بقراءة
بفاتحة الكتاب (وعند) الطبراني بلفظ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآتين من
القرآن (وعند) الدارقطني لا تجزئ صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وحاله
مما (وعند) ابن حبان وابن خزيمة من حديث أبي هريرة لا تجزئ صلاة
لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب

(بيان الخبر الدال على رفع اليدين عند الافتتاح)
 (أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضى الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه بمحاذاييهما شحمة اذنيه أخرجه
 مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن وائل بن حجر بلفظ رأى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بجيالي منكبيه
 وحاذى بابهاميه اذنيه ثم كبر (وكذلك) أخرجه أبو داود والنسائي (وعند)
 أحمد واسحق والدارقطني والطحاوي من طريق يزيد بن زياد عن عبد
 الرحمن بن أبي إيلي عن البراء بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى
 رفع يديه حتى تكون ابهاماه حذاء اذنيه وسيأتي (وعند) المحاكم
 والدارقطني من طريق عاصم عن أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 كبر فخاضى بابهاميه اذنيه ثم ركع (وفي) المتفق عليه من حديث مالك بن
 الحويرث بلفظ يحاذى بهما اذنيه (وما) عند البخاري والاربعة من حديث
 أبي حميد بلفظ يحاذى بهما منكبيه ومن حديث ابن عمر في المتفق عليه
 كذلك فقد جله الطحاوي على حالة العذر ~~كذا~~ قاله المحافظ (والذي)
 رأيت في كلام الطحاوي في وضع اليدين حذاء المنكبين في حالة السجود
 لا في حالة الرفع فتأمل

(بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسودان عبد الله بن مسعود رضى الله
 عنه كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود شيئ من ذلك ويأثر ذلك عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) أبو داود والترمذي من طريق آخر بلفظ
 الا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا في أول
 مرة وفي رواية ثم لا يعود وقال الترمذي حسن (ونقل) عن ابن المبارك انه
 قال لم يثبت عندي (وقال) ابن القطان هو عندي صحيح الا قوله ثم لا يعود
 فقد قالوا ان وكبها كان يقولها من قبل نفسه وكذا قال الدارقطني انه صحيح
 الا هذه اللفظة لكن لم ينسبها الى خطأ وكيع (وقال) غير ابن القطان لم ينفرد
 بها وكيع بل اوردوها النسائي من طريق ابن المبارك عن الثوري عن
 عاصم بن كليب فذكره (تدبيره) روى الحارثي في مسنده قال حدثنا

محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي حدثنا سليمان بن الشاذ كوفي سمعت سفيان
ابن عيينة يقول اجتمع ابو حنيفة والاوزاعي في دار الخناطين بمكة فقال
الاوزاعي لابي حنيفة ما بالكم لا ترفعون ايديكم في الصلاة عند الركوع وعند
الرفع منه فقال ابو حنيفة لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيه شيء فقال كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وعند الركوع
وعند الرفع منه فقال ابو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة
والاسود عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
يديه الا عند افتتاح الصلاة ولا يسود شيء من ذلك فقال الاوزاعي احديثك
عن الزهري عن سالم عن ابيه وقل حدثنا حماد عن ابراهيم فقال
ابو حنيفة كان حماد افة من الزهري وكان ابراهيم افة من سالم وعلقمة
ليس يدون ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر صفة وله فضل صفة
فالا سود له فضل كبير وعبد الله عبد الله فكذلك الاوزاعي وسليمان
الشاذ كوفي واهم مع حفظه لان القصة مشهورة (واخرج ابن هدى
والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم
الا عند افتتاح الصلاة (ابو حنيفة) عن زياد بن ابي زياد عن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يركب كعبيه او حذواذنيه هكذا
رواه الطحاوي وفي المتن زيادة وذلك فيما رواه ابوداود من طريق شريك
وامكن قال عن يزيد بن ابي زياد عن ابن ابي نيلي بلفظ الى قرب اذنيه
ثم لا يعود قال ابوداود وهشيم وابن ادريس وخالد عن يزيد ولم يذكر ابيه
ثم لا يعود (واخرج الدارقطني من طريق حماد عن ابن ابي نيلي عن يزيد بن ابي
وهذه الريادة لو صحت صلحت للاحتجاج والله اعلم

(في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهتد
بيمينه على يساره بتواضع بذلك لله عز وجل (هكذا) رواه محمد بن الاسود

وابن خسرو (وعند) مسلم من حديث واثل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعها حبال أذنيه ثم التحف بشويه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى (ورواه) ابن خزيمة فزاد على صدره وهذه الزيادة ليست عند مسلم (وفي) الباب عن سهل بن سعد عند البخاري وعن ابن مسعود في السنن وعند الدارقطني من حديث ابن عباس رفعه أيا معاشر الأتيداء أمرنا بأن نمسك أيماننا على شمالكنا في الصلاة (وعند) الترمذي وابن ماجه من حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم منا فباخذ شمالكه بيده

(بيان الخبر الدال على اخفاء اليده في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم (أخرج) معناه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني من حديث أنس وسياق بيانه قريبا

(بيان الخبر الدال على اجتماع غاية العجوبة على اخفائها في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه أنه صلى خلف امام فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا عبد الله احبس عنانك هذه فاني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمعهم يجهرون بها هكذا رواه طلمحة وابن خسرو وابن المظفر والحارثي (وأخرجه) الطبراني هكذا سنداً ومتمناً الالفاظ نعمتك (ومعناه) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق آخر ولفظ السنن معني أبي وانما اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني اياك والمحدث في الاسلام فقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحدا منهم يقولها وقال الترمذي حسن وأبو سفيان فيه مقال ولكن تابعه قيس بن عباية كما هو عند أصحاب السنن وثقه ابن معين وغيره ويزيد احتج به النسائي وابن حبان (أبو حنيفة) عن حماد بن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم

عليه بجمع
أي شريف رفيع
مثل صبي
وصية أه
مختار

هكذا رواه ابن خسر و ابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه)
 بهذا اللفظ أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ورجاله
 ثقات (وفي) رواية فلم اسمع أحدا منهم يجهر باسم الله الرحمن الرحيم
 (وفي) رواية لابن حبان ويجهرون بالمحمد لله رب العالمين (وفي) رواية
 لابن خزيمة والطبراني فكأنوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم (وفي) مسلم عن
 أنس فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (وعنده) أيضا في رواية
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها (وعند) مسلم
 أيضا من حديث عائشة كانت تفتح الصلاة بالكبير والقراءة بالمحمد لله
 رب العالمين (وعند) الطبراني يحدث أنس كأنوا يسرون بسم الله الرحمن
 الرحيم (وروى) أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم
 النخعي عن ابن مسعود قال ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 مكتوبة ولا أبو بكر ولا عمر (وروى) الطحاوي من طريق أبي وائل
 كان عمر وعلي لا يجهران بالسمعلة (وعند) الدارقطني والخطيب من
 طريق صالح بن شهاب قال صليت خلف أبي قتادة وابن عباس وأبي هريرة
 وأبي سعيد فكأنوا لا يجهرون وصالح ومولى التؤمة ضعيف (وقال)
 سعيد بن منصور حدثنا خالد بن حصين عن أبي وائل قال كأنوا يسرون
 التعوذ والسمعلة في الصلاة (فهذه) الأحاديث والآثار الواردة في ترك الجهر
 (وفي) الباب ما أخرجه من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر كانوا يفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين (وقد) جاءت عدة
 أحاديث في إثبات الجهر وآثار عن الصحابة والتابعين ليس هذا محل ذكرها
 (قال) المحافظ في تخريج أحاديث الهداية الذي يقصص من البسملة أقوال
 (أحدها) أنها ليست من القرآن أصلا إلا في سورة النمل وهذا قول مالك
 وطائفة من الحنفية ورواية عن أحمد (ثانيها) أنها آية من كل سورة أو بعض
 آية كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه أنها آية من الفاتحة دون غيرها
 (ثالثها) أنها آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور بل كتبت في
 أول كل سورة للفصل وهذا قول ابن المبارك وداود وهو انتصوص عن
 أحمد وبه قال جماعة من الحنفية (وقال) أبو بكر الرازي هو مقتضى

المذهب وعن أحمد بذلك روايتان أحدهما أنها من الفاتحة والثانية
لا وهو الأصح (ثم) اختلفوا في قراءتها في الصلاة فمن الشافعي ومن تبعه
تجب وعن مالك تكره وعن أبي حنيفة تستحب وهو المشهور عن أحمد
(ثم) اختلفوا فمن الشافعي يسن الجهر بها وعن أبي حنيفة لا يسن وعن
اسحق بن حنبل وعبد الله بن عباس حديث أنس وقرا حلقوا في لفظه اختلافا كثيرا
(والذي) يمكن أن يجمع به مختلف ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم من أنه كان
لا يجهر بها فحيث جاعل أنس أنه كان لا يقرؤها مراده نفي الجهر وحيث جاء
عنه ثبت قراءتها فقرأه الصر وقرء نفي الجهر عنه صريحا فهو المعتمد
(قال) وثبت مرواه أبو داود ومن طريق سعيد بن جبيرة قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان مسيلة يدعى رجلا
أبيهم مة فقه ن أهل مكة أنما يدعوا له الإمامة فأمر الله رسوله بأخفاها
جهر حتى رزق وكان ناصي نسيخ الجهر لكنه مرسل ومعلوم المتن
إذا معنى للأمر بالبدعة لا جلد كذا الرحمن مع وجود ذكره عقب ذلك
(وقال) الخارعي الانصاف ان ادعاء النسخ في الجانبين باطل ومن حجج
من أثبت الجهر أن حاربه حامت من طرق كثيرة وقرئ عنه أنس وابن
مغفل فسد والتم حجج بالكثرة ثبت وبأن أحاديث الجهر شهادة على اثبات
وتركه شهادة على نفي والاثبات مقدم وبأن الذي روى عنه ترك الجهر قد
روى عنه الجهر (وقد) رده الخلف فاجاب عن الاول بان الترجيح بالكثرة
انما يقع بعد صحة السند ولا يصح نفي الجهر من مرفوع كما عن الدارقطني وانما
يصح عن بعض الصحابة موقوفا وعن الشافعي بانها وان كانت بصورة النفي
تكتفي بمعنى لا ثبات وقوله انه لم يسمعه أبعد به بعد مع طول صحته وعن
الشيخ بأن من سمع منه حال حفظه أولى من أخذه عنه حال نسيانه وقد صح
عن أنس أنه سئل عن شيء فقال سألوا المحسن فانه حفظ ونسينا انتهى
(وقال) الخ زعمي أيضا في لا خفاء نصوص لا تقتل التأويل وأيضا فلا
يعارضها غيرها ثبوتها وصحتها وأحاديث الجهر لا توازيها في الصحة بل لا ريب
في ثم أنصح حديث ترك الجهر حديث أنس (وقد) اختلف عنه في لفظه
فأصح زويت كخواتم فتشكون القراءة بالحمد لله رب العالمين كذا قال

أكثر أصحاب شعبة عن قتادة عن أنس وكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عنه وعلى هذا اللفظ اتفق الشيخان وجاء عنه لم اسمع أحدا منهم يجهر بالبسملة (ورواة) هذه أقل من رواة تلك وانفرد بها مسلم ثم ذكر اختلاف رواته وقال والمحق أن هذا من الاختلاف المباح ولانا خرج في ذلك ولا منسوخ والله أعلم

• (بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع) •

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور رابعا عن عبد بن مسعود عن مالك رضي الله عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب (أخرجه) مسلم من طريق أبي يعفور سمعت مصعب بن سعد يقول صليت جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعت ما بين فخذي فتها في أبي وقال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب فتبين الميهم (وعند) البخاري باللفظ كنا نفعله فنهيناه عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب (أبو حنيفة) عن عبد الملك بن ميسرة أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب هكذا رواه طلحة وقد تقدم قريبا (وعند) مسلم أن ابن مسعود كان يفعل ذلك وأشار سعد إلى ما كان يفعله ولم يعلله لم يبلغه انتهى (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عمر رضي الله عنه كان إذا ركع وضع يديه على ركبتيه قال وقال سعد بن أبي وقاص كنا نطبق ثم أمرنا بالركب (وأخرج) البخاري من حديث أبي جابر الساعدي في قصة الصلاة قال فركع فوضع راحتيه على ركبتيه (وعن) رفاع بن رافع في قصة المسمى صلاته وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك (أخرجه) أبو داود والنسائي (وعن) أبي عبد الرحمن السلمي قال قال لنا عمر بن الخطاب أن الركب سنت لكم (قلت) وبالأخير تبين الميهم في سند الإمام

• (بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض) •

(أبو حنيفة) ثنا بلال عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم السلام والتكبير كما سجدوا وركعوا كما يعلمهم السورة من القرآن (قال) طلحة هكذا روى (ويزيد) عن أبي حنيفة عن زيد بن أبي أنيسة عن بلال به (وهكذا) عند الأشتاني وأخرج معناه الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رفته كان يكبر في كل خفض ورفع

وقيام وقعوده وكذا أبو بكر وعمر صححه الترمذي (وأخرجه) أحمد واسحق
والدارمي وابن أبي شيبة (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة كان
النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع الحديث
بطوله (وفي) رواية للبخاري أن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا وفي
الموطأ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكبر في الصلاة كلها انخفض ورفع فلم تنزل تلك صلاته حتى ألقى الله عز وجل
(وعند) الطبراني عن الحكم بن عمر اليمامي رفعه كان يعلمنا إذا قمنا إلى
الصلاة فارتفعوا أيديكم ولا تخالف آذانكم ثم قولوا الله أكبر سبحانك اللهم
وبحمدك الحديث وإن لم تزيدوا على التكبير أخراكم واسناده ضعيف
(بيان الخبر المبيح للسمع والتحميد)

أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى بنا النبي
صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله إن حمده فقال
رجل ربك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ذا المنة تكلم قالها ثلاث مرات فقال الرجل أنا يا نبي الله فقال
والذي بعثني بالحق لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يقدرون أيهم يكتبها
لك وأول من يرفعها لك (ورواه) ابن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما
يسأل عنه عن الإمام إذا قال سمع الله إن حمده يقول ربنا لك الحمد فقال
ما سألته أن يقول ذلك سمعته عن عبد الله بن عمر ما تقدم (وقد) أخرجه
عبد الله بن مسعود عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
عند ترمذي والنسائي وأبي داود والموطأ ولفظ الترمذي اثنا عشر ملكا
(واعلم) أن مذهب الإمام أن إمام القوم يكتب بالسمع والتحميد والمقتدى يكتب
بالتحميد (وعند) أبي يوسف ومحمد إذا جمع بينهما مستحب لكل منهما
واستدلوا بذلك بحديث علي بن أبي طالب عن أبي بصير عن أبي بصير
عند الأربعة واختار قولهما (وفي) شرح المختار أن المحسنين زياد
روى عن الإمام نحو ذلك (وفي) الطهيري عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
نه كان يميل إلى قولهما وكان يجمع بينهما حين كان إماما (واختاره)
البيهقي لا إمام يجمع بينهما في كل صلاة فليذكره شمس الأئمة الحلواني وهو قول

الائمة الثلاثة (تم) ان لفظ التمجيد اللهم ربنا لك الحمد ويزيادة الواو
ويحذف اللهم في الصورتين والكل منقول (واما) المنفرد ففيه ثلاثة
أقوال (الاول) أنه يأتي بالتسميع لا غير وهو رواية المعلي عن أبي يوسف عن
الامام وفي السراج انها الاصح (والثاني) أنه يأتي بالتمجيد لا غير وصححه
صاحب الكافي وفي المبسوط وهو الاصح وقال الزياهي وعاليه أكثر المشايخ
(والثالث) أنه يجمع بينهما وصححه صاحب الهداية وقال الصدر الشهيد
وعليه الاعتماد (وحيث) اختلف التصحيح كما رأيت فلا بد من الترجيح فالمرجح
من جهة المذهب القول الثاني ومن جهة الدلائل القول الثالث والله أعلم
(بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه عند قيامه) *

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا قام
رفع ركبتيه قبل يديه هكذا رواه مؤذنين خليفة عنه (وأخرجه) الأربعة
وقال الترمذي حسن وقال المحاكم على شرط مسلم (واستدل) بذلك الامام
على ان المصلي يقوم بلا اعتماد يديه على الارض وعلى عدم القعود قبل القيام
(راما) ما روي في حديث مالك بن الحويرث من جاسة الاستراحة فيقول
على حالة العذر والله أعلم *

(بيان الخبر المين للعبادة على الجبهة والانف)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان يسجد على سبعة أعظم جبهته
ويديه وركبتيه وصدور وقدميه واذا سجد احدهم فليضع كل عضو موضعه
واذا ركع فلا يدبج تدبج الحمار هكذا رواه عمر بن الرماح عنه (وأخرجه)
الدارقطني وابن عدي هكذا وأبو سفيان تسكلم فيه (ومعنى) الجملة الاولى
في المتفق عليه من حديث ابن عباس وغيره كما سيأتي (ومعنى) الجملة الثانية
عند الأربعة وابن حبان والحاكم وابن بزار من حديث ابن عباس رفعه
بلفظ اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه
(أبو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس أو غيره من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أوحى الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسجد على

دبح الرجل
تدبج اذا بسط
ظهره وضاماً
رأسه أشد
انحطاطاً من
أليته اه مختار

قوله آراب أي
اعضاه اه

سبعة أعظم هكذا رواه اسماعيل بن يحيى بن عبيد الله عنه ومعناه في
المتفق عليه * * *

(بيان المخبر الدال على التهي عن العبث في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا هكذا رواه سعيد
ابن محمد عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ولفظ
البخاري ومسلم بعد قوله أعظم وعدمها الجبهة (زاد) البخاري
وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا تكفت
التياب والشعر (وفي) لفظ لمسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على
سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين
(واعلم) أن الاقتصار في السجود على الأنف يجوز عند أبي حنيفة سواء كان
من عذر بالجبهة أم لا وعندهما لا يجوز إلا من عذر بها فالسجود بالجبهة
فرض عندهما (وله) أن المأمور به السجود على الوجه وهو بكل الوجه
متعذر فكان المراد به بعضه والآنف بعض الوجه فإذا سجد به كان ممثلا كما
لوسجد بالجبهة هذا بالنظر إلى الدراية وأما الرواية فيؤيده قول البخاري
في الحديث المتقدم وأشار بيده إلى أنفه (وعند) أبي يعلى والطبراني عن
عبد الجبار بن وائل عن أبيه رفعه كان يضع أنفه على الأرض مع جبهته
(وعند) الدارقطني من حديث ابن عباس لا صلاة لمن لا يصاب أنفه من
الأرض ما يصاب الجبين ورواه ثقات (وعند) الدارقطني عن عائشة
أنها قالت أبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أهله تصلي ولا تضع
أنفها بالأرض فقال يا هذه ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه
بالأرض مع جبهته * * *

(في كراهية فرش الذراعين في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى فلا يفرش ذراعيه كافر أشرك الكتاب
هكذا رواه راود الطاهي عنه (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث
جابر (وأخرج) الستة نحوه من حديث أنس (وفي) الصحيح عن عائشة وكان

قوله أكف أي
أجمع اه

قوله عنه وفي
رواية عقب
وهو الأتماء اهـ

ينهى عن عقبة الشيطان وإن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع
(في إباحة الصلاة على المحصر)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن أبي سعيد
رضي الله عنهما أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد يداه
على حصير يسجد عليه ~~هكذا~~ رواه ابن يونس عنه وأخرجه مسلم
والترمذي وابن ماجه

(بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة أضعف رجله
اليسرى ونصب رجله اليمنى هكذا رواه أبو داود البجلي عنه (وأخرجه)
الترمذي بالسند وقال حديث صحيح (وعند) البخاري والثلاثة من
حديث أبي حميد بلفظ فاذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى
ونصب الأخرى الحديث

(بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم نقول
السلام على جبريل وميكائيل فاقبل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
إن الله هو السلام فاذا تشهدا حدثكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله هكذا رواه
ابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد (وأخرجه) الأئمة الستة
والدارقطني والبيهقي (وفي) رواية كانوا يقولون السلام على الله السلام على
رسول الله

*(بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي)

صلى الله عليه وسلم في التشهد

(أبو حنيفة) حدثنا الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة
بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخذ بيده وأن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أنخذه يد عبد الله ففعله التشهد في الصلاة قال قل
التحيات لله والصلاة والسلام على النبي وآله الطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فإذا فعلت هذا أو قلت هذا فقد قضيت
صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد هكذا رواه
المعري وطلحة والاشناني وابن خسر و (وأخرجه) أبو داود بهذا الاسناد
(قال) المحافظ واتفق الحفاظ على أن قوله فإذا فعلت الخ هذه الزيادة
مدرجة من كلام ابن مسعود منهم ابن حبان والدارقطني والبيهقي
والمخطيب وأوضحوا الحجة في ذلك (وقال) الخطابي إن لم يثبت إدراجها
دلت على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست واجبة (وقال)
الشيخ كمال الدين بن الإمام وأحق أن غاية الإدراج هنا أن يصير موقوفة
والموقوفة في مثله له حكم رفع

(بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد)

(أبو حنيفة) حدثني سليمان الأحفش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
التحيات لله إلى قوله عبده ورسوله ثم يدعو بما أحببت هكذا رواه ابن
المصنف في مسنده عن الضحاك بن مسافر مولى سليمان بن عبد الملك قال
صليت إلى جنتب أبي حنيفة فسمعني أشهد فقال لي يا شامي حدثني سليمان
الأحفش فسأله (ورواه) أيضا الحسن بن زياد في نسخة عن الإمام (وعند)
الإمام أحمد في حديث ابن مسعود ومطولا وفي آخره وإذا كان في آخر الصلاة
دعا لنفسه بما شاء ثم يسلم وأصل حديث ابن مسعود في المتن عليه في آخره
ثم ليتخير أحدكم من الدعاء بما أعجبه إليه فيدعوه (وفي) لفظ فليتخير
من المثله ما شاء (وعند) النسائي من حديث أبي هريرة ثم يدعو لنفسه بما
يدله (قال) المحافظ ويرجح تشهد ابن مسعود باتفاق الستة عليه وباتفاق
الأئمة أنه أصح مخرجا انتهى حتى قال الترمذي إن أكثر أهل العلم عليه من
الصحابة والتابعين (وأخرج) الطحاوي عن ابن عمر أن أبا بكر علمه
أناس على المنبر ووافق ابن مسعود جماعة من الصحابة منهم معاوية

أبي سفيان وسلمان الفارسي كما عند الطبراني وطائفة كما عند البيهقي في السنن وقال النووي اسناده جيد

• (بيان الخبر الدال على سذية التعليم) •

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن أخرجه مسلم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس مرفوعا (وأخرجه) البيهقي من طريق طاووس عنه مرفوعا والطحاوي من طريق عطاء عنه موقوفا

• (بيان الخبر الدال على أن التسليم مرتين عن اليمين والشمال) •

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم من يمينه وعن يساره تسليحتين وبأقوال الكلام عليه في الذي يليه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم من يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بيضا من خده الأيمن وعن شماله حتى يرى بيضا من خده الأيسر مما يلتفت (وفي) رواية حتى يرى شق وجهه أخرجه الأربعة من طريق غير هذه وابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح (ولمسلم) عن سعد بن أبي وقاص نحوه وفي الباب في التسليحتين عن حماد بن يasar عند الدارقطني وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن طلق عند أحمد وعن واثلة وابن عمرو عند الشافعي ثم البيهقي وعن جابر بن سمرة عند مسلم وعن واثل بن حجر عند أبي داود وعن أبي موسى عند ابن ماجه وعن البراء عند الدارقطني

• (بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالمجر) •

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في إحدى ركعتي الفجر والنخل بإسقاط لمسا طلع نضيد هكذا رواه محمد بن المغيرة عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (في الانصراف من الصلاة كيف يكون) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما وقاعدا وحافيا ومتعلا وانصرف عن يمينه وعن شماله رواه ابن خسر وهكذا رواه الحسن بن زياد في نسخة فلم يذكر

جائرا (وفي) البخاري من طريق الاسود عن عبد الله قال لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى ان حق عليه ان لا ينصرف الا عن عينه لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وفي) أيضا وكان انس يفتل عن عينه وعن يساره ويعيب على من يتوخي الان تقال عن عينه

•(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الشاه جهرا)•

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأوا التين والزيتون أخرجه الستة وهذا لفظ الترمذي والنسائي وأحمد ومثله في الموطأ

•(بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا)•

(أبو حنيفة) عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين والجمعة بسج اسم ربك الأعلى وهل أناك حديث الغاشية هكذا رواه ابن خسر وأخرجه الجماعة الا البخاري (وعند) النسائي عن انس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم انظر فقرأ بسج وهل أناك حديث الغاشية

•(بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر)•

(أبو حنيفة) عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة الم تنزيل وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان وللطبراني من حديث ابن مسعود يديم على ذلك

•(بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص)•

(أبو حنيفة) عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود اني عبد الله ان رجلا كان ذا قرأ سورة تباركها بقل هو الله أحد فدكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما حملك على ذلك قال احب ما بارسول الله قال قد احببت الله بحبك اياها هكذا رواه محمد في نسخة عنه وأصله عن البخاري

(بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال رمت النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وشهرا فسمعتة يقرأ في ركعتي الفجر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون هكذا رواه طلحة وأخرجه ابن ماجه والترمذي بدون أربعين يوما وللنسائي عشرين مرة

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة)

(أبو حنيفة) عن مخول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين هكذا رواه ابن خسر وطلحة من رواية أبي حمادة حصين بن مخارق عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بزيادة في صلاة الفجر

(بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند أقامتها في المسجد الجامع)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أخرجه الامام أحمد والاربعة

(باب صلاة الجماعة والتأكيدها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عاقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بجمع خرم من حطب وأمر رجلا يصلي بالناس ثم أتبع الذين يخالفون ولا يحضرون الجماعة فأحرق عليهم بيوتهم (وأخرج مسلم نحوه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه قال يتخالفون عن الجمعة (قال) البيهقي وكذا في حديث يزيد الأصم عن أبي هريرة لا يشهدون الجمعة (وعند البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رفعه بإعطاء لقد هممت أن أمر المؤذن فيؤذن ثم أمر رجلا يصلي بالناس ثم أنصاق معي برجال معهم خرم حطب الى قوم يتخالفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (وعند البخاري والنسائي من حديث أبي هريرة أيضا بإعطاء والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أختلف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم الحديث (وهكذا) رواه مالك

وعبد الرزاق ولا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة وبين لا يحضرون
الجماعة وبين يختلفون عن الصلاة فيعمل بالروايات ويتوجه الذم الى من
ترك كلام ذلك فتمل

(بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة)

(ابو حنيفة) عن توبة بن عبد ربه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة افضل من الفرد بسبع وعشرين
درجة هكذا رواه طلمة وأخرجه ابن أبي شيبة بهذا اللفظ (وهو) في المتفق
عليه من حديث بن عمر بلفظ صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة (وفي) رواية تزيد على صلاته وحده (وفي) البخاري
من حديث أبي سعيد نخود وقال بخمس وعشرين جزءا (وفي) لفظ صلاة
الجمعة فصل عن صلاة الرجل وحده خمس وعشرين درجة (وفي) رواية
على صلاة الرجل في بيته وفي سوقه (وفي) رواية لابي داود فان صلاتها في
جماعة فتم ركوعها بلغت خمسين وصححه الحاكم

(بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم رخص في الخروج لصلاة الغداة والمساء الا نخوة للنساء فقال
رجل لابن عمر اني يتخذني دغلا فقال ابن عمر اخبرك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتقول هذا (هكذا) رواه ابو يوسف عنه (وفي) المتفق عليه من
حديث ابن عمر وفيه اذا استأذنت احدكم امراته الى المسجد فلا يمنعها
قال فقال بلال بن عبد الله والله لئمنعهن قال فاقبل عليه عبد الله فسيبه
سب سب ما سمعته سيبه مثله قط وقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وتقول والله لئمنعهن (قات) ولكن الفقهاء خصصوه بشروط وحالات
هي مذكورة في كتب الفقه والله اعلم (والمبهم) في حديث الامام يحتمل ان
يكون بلا هذا وهي رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ويحتمل ان يكون
واقدا كما هي رواية مجاهد عن ابن عمر

الدخل يفقحتين
الفساد اه

(بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلى)

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن مسعود عن ابي الخارق عن أم عطية قالت كان برخص

للنساء في الخروج الى العيدين الفطر والاخصى رواه ابن المظفر وابن خزيمة
وسياقي في الذي يليه

(بيان الخبر المبيح لمخرج الابكار والمحيض الى المصلى)
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن سمع ام عطية تقول رخص للنساء في
المخرج الى العيدين حتى لقد كان البكران تخرجان في الثوب الواحد حتى
كانت الحائض تخرج فيحلسن في مرض الناس يدعون ولا يصالحن (رواه)
الحارثي وقال وام عطية وان لم تذكر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل كآيتهما
كأهانه ثبت ذلك في اخبار كثيرة انتهى (وفي) البخاري من طريق
حفصة عن ام عطية كذا ومرارا نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدرها
حتى نخرج المحيض فيمكن خلع الناس فيكبرون تكبيرهم ويدعون بدعائهم
يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته (وفي) لفظ امرنا ان نخرج العواتق
ذوات الخدور *

(بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة)
(ابو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى برجل وصلى خلفه وامرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة هكذا رواه
حفص بن سالم عنه (واخرج) النسائي معناه عن ابن عباس صليت الى
جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا صلى معنا وانا الى جنب النبي
صلى الله عليه وسلم (قلت) وبه تبين المذهب في حديث الامام وصلاة ابن عباس
مع النبي صلى الله عليه وسلم واقامته اياه عن يمينه مذكورة في الصحيحين
في قصة مشهورة ولكن غير هذا الحديث المخرج هنا وبه استدلال الامام
على ان محاذاة المرأة الرجل في الصلاة مفيدة لصلاة الرجل ولولا ذلك لما
قامت عائشة خلفهم والا فلا فرا د خالف الصنف مكرهه عند الامام ومفسد
عند آخر *

(بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصاها)
(ابو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ولائكم يملكون على الذين يصلون
الصفوف هكذا رواه بشر بن القاسم عنه (واخرجه) الامام احمد وابن ماجه

وابن حبان والمحاكم عن عائشة وقال المحاكم على شرط مسلم وفي بعض رواياته زيادة ومن سد فرجة رفعه الله به درجة (وأخرجه) الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن زيد وفي الاوسط من حديث أبي هريرة
 * (بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للأمام) *

(أبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قراءته له قراءة (هكذا) رواه محمد في الاثر والمحارفي وابن المظفر وابن حنبل وأبو بكر بن عبد الله بن قتيبة جابر بن جابر عن أبي الزبير عن جابر وزفر وعن أخرجه بن ماجة وجابر بن جابر في ضعيف لكن تابعه ليث بن أبي سليم قال يبق لم يتابعهما من ههنا وضعف منهما وقال الدارقطني وابن عدي ليس له عن جابر غير أبي حنيفة وتابعه الحسن بن عمار ورواه الثوري وشعبة عن موسى عن عبد الله بن شداد مرسلًا وكذا قال ابن المبارك عن أبي حنيفة مرسلًا (وقد) أخرج له دارقطني والطبراني من طريق أبيوب عن أبي الزبير عن جابر مثله ولكن في الاسناد سهل بن العباس وهو متروك ك هذا كلام المحقق في تخريج احاديث الهداية (قلت) قد روى هذا الحديث عن الامام مطولًا ومختصر ورواه عنه غير واحد من الثمّة فرواية محمد بن الحسن تقدم سبقها وهو مختصر ورواه الحديث بن سعد عن أبي يوسف عنه بالسند لم تقدم به ان رجلاً قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر أو ما إليه رجل فنهأ فلما انصرف قال انتهاني ان أقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتناكر ذلك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراءته لامم له قراءة (وروى) محمد بن الفضل وسالم بن مسلم فالاحد ثنا أبو حنيفة به عن جابر قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (وروى) يحيى بن ابراهيم عن أبي حنيفة به عن جابر قال انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر أو العصر فقال من قرأ منكم سجع سموا بك لا عني فسكت القوم حتى سأل عن ذلك مراراً فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله فقال رأيتك تمازعي

قوله تخالجي
بني تنازعني
هـ

أوتخالجي القرآن (وروى) يونس بن بكير وعلي بن يزيد الهذلي ومروان
ابن شجاع عن أبي حنيفة عن جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأصحابه الظهر أو العصر فلما انصرف قال من قرأ خافي سبع اسم ربك
الاعلى فلم يمت. كالم أحد فرد ذلك ثلاثا فقال رجل أنا يا رسول الله فقال
قد رأيتك تخالجي أوتنازعني القرآن من صلى منكم خاف امام فقراءته له
قراءة هذا وقول الدارقطني لم يسنده عن جابر عن أبي حنيفة قد فوج
لما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده حدثنا اسحق الأزرق حدثنا سفيان
وشريك عن موسى بن أبي عائشة بهذا ورواية ابن المبارك عن الامام
بالارسال وكذا رواية الثوري وشريك عن موسى لا يضر اذا الثقة بسند
المحدث نارة ويرسله أخرى وقول البيهقي بعد ان أورده من طريق الحسن
ابن صالح عن جابر وليث بن أبي سليم عن أبي الزبير جابر وليث لا يخرج بهما
فسلم له ذلك ولاكن في المصنف لابن أبي شيبة حدثنا مالك بن اسماعيل عن
الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر رفعه بهذا (قال) المساردينى من
علمائنا في الجوهري والحق وهذا سند صحيح (وكذا) رواه أبو نعيم عن الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجمع في كذا في أطراف المزى وسماع الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير يمكن اذ مذهب الجمع هو رواة من أمكن لفاه
لشخص وروى عنه فرواياته محمولة على الانتقال فيحمل على ان الحسن
سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة الجمع في وليث ولد
الحسن بن صالح سنة مائة وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة
(وعند) البزار من رواية أبي الاحوص عن عبيد الله قال كانوا يقرءون خلف
النبي صلى الله عليه وسلم فقال خاطم على القرآن (وروى) عبد الرزاق
في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانوا لا يقرآن
خلف الامام (وروى) ايضا عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر أقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكفيك قراءة الامام
(وفي) الباب احاديث وآثار كثيرة عند الدارقطني والصبغاني وابن عدي
وابن حبان في الضعفاء وعبد بن حميد من رواية ابن عمر وأبي هريرة وابن
عباس وأبي سعيد وأنس قد تكلم في طرقها ليس هذا موضع ذكرها

والله أعلم * (بيان الخبر الدال على جواز الاختلاف في الصلاة) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض المرض الذي قبض فيه خف من الوجد
 فلما حضرت الصلاة قال عري أبا بكر فإيصل بالناس فأرسلت إلى أبي بكر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلي بالناس فأرسل اليها يا بنتاه
 في شيخ كبير رقيق واني متى أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقامه
 أرق لذلك فاجتعي أنت وحقة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرسلك
 إلى عمر فاجتعي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتن صواحب يوسف
 (وفي رواية) صواحب يوسف عري أبا بكر فإيصل بالناس فلما قودي
 بالصلاة جمع النبي صلى الله عليه وسلم المؤذن وهو يقول حي على الصلاة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفعوني فقالت عائشة قد أمرت أبا بكر أن
 يصلي بالناس فأت في عذر فقال أرفعوني فقد جعلت قرة عيني في الصلاة
 فأت عائشة فرفع بين اثنين وقدماهما تجران في الأرض فلما سمع أبو بكر مجيء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرأ وأما إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جلس النبي صلى الله عليه وسلم عن يسار أبي بكر وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 وحده كبره وكبره أبو بكر بكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 فرغ من الصلاة بالناس غير تلك الصلاة حتى قبض وكان أبو بكر رضي الله
 عنه إماماً والنبي صلى الله عليه وسلم وجع حتى قبض (أخرجه) مسلم وابن
 ماجه من طريق إبراهيم عن الأسود عنها (ولمسلم) والبخاري عن عبد الله
 بن عيسى بن عتبة بن مسعود عن كليرودون قوله لم يصلي بالناس إلى
 آخره (وما) قوله وكان أبو بكر إماماً إلى آخره ففي حديث أنس في كشف
 السترة في الصحيح وأما البخاري من حديث عائشة فخرج بهادي بن
 رجاير ورسله يخطان في أم رضى وفيه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدي بأبي بكر يصلي النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقتدي بالناس بصلاة أبي بكر قال (تق) شافعي وأيسر معناه أن أبا بكر
 كان يركع من صلاة لا يصح بالناس ومن وسكن معناه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يركع وأبو بكر كان يركع الناس وفسر ذلك الرواية الأخرى

قوله بهادي
 بن عيسى بن عتبة
 بن مسعود عن
 كليرودون قوله
 لم يصلي بالناس
 إلى آخره

في الصحيح وهي وأبو بكر كان يسمع الناس التكبير انتهى (فائدة) الصلاة التي
صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والقوم خلفه قيام فاهري يوم السبت
أوالاحد وهي آخر صلاة صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين ابن عباس
وعلى والصلاة التي صلاها خاف أبي بكر صبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة
صلاها اماما وما وهي التي خرج فيها بين الفضل وعلى

(بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم أم رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قوما واطال بهم فانتهى اليهم رجل على بعيره فأماخه فعقله ثم دخل في
الصلاة فانبعث به بيره فجعل الرجل يتقار الى بعيره ولا يزداد منه الا بعدا
والامام على قراءته فلما رأى الرجل ذلك صلى في جانب المسجد ثم انصرف
في طلب بعيره فباغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال اقوام يتفرون
من هـذا الدين من أم قوما فليخفف بهم فان فيهم السكبر والضعيف وذا
الحاجة كوثوم وولغين ولا تكوثوا متفريين هكذا رواه محمد بن الحسن في
الاثر وابن خسرو (وفي) اتفاق عليه من حديث جابر صلى الله عليه
لاصحابه العشاء فطول عليهم الحديث بطوله (ولايه) داود من طريق خزيمة بن
أبي كعب في قصة معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكن فتانا الحديث
(وعند) البخاري في قصة معاذ من حديث جابر اقبل وجل بنا ضحين وقد
جئنا الليل الحديث (وعند) ابن منيع في حديث معاذ بلفظ صل بهم صلاة
اضعفهم (وعند) مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص قال آخر ما عهد
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمت قوما فأخف بهم الصلاة (وفي)
رواية فان فيهم الكبير وان فيهم ذا الحاجة واذا صلى أحدكم وحده فليصل
كيف شاء (وعند) البخاري من حديث أبي هريرة اذا صلى أحدكم للناس
فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى أحدكم انفسه فليطول
ما شاء (وعنده) أيضا من حديث أبي مسعود بلفظ يا أيها الناس ان منكم
منفرين فمن أم بالناس فليتجاوز

(في الحث على التعديل والاكمال)

(أبو حنيفة) حدثنا يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

أنه صلى الله عليه وسلم صلى فسمع صوت صبي في النساء فأخف الصلاة فأكل
فلما انصرف قيل يا رسول الله قصرت الصلاة قال ومم ذلك قالوا أخففت
قال سمعت صوت صبي في النساء فاردت أن أخفف حتى تنصرف إلى صبيها
لا يشغلها فن أم قوماً فأخفف وأبكم ل فان فيهم الكبير والصغير والضعيف
وذا الحاجة والمرضى هكذا رواه طلحة (وفي) رواية لابن خسر و
الشيخ الضعيف (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا صلى
أحدكم للناس فأخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير (وفي) لفظ لمسلم
والمرضى (وفي) أمثاله أصغر والكبير والضعيف والمرضى وذا الحاجة
(باب ما يعمد الصلاة وما يكره فيها وما لا بأس به)

(اعلم) أن المكره في هذا الباب نوعان (أحدهما) ما يكره تحريماً وهو المحل
عند أطرافه كراهة وقائلاً أنه في رتبة الواجب فلا يشبه إلا بما يشبه
به الواجب يعني بالنهي النهى البوت (وثانيهما) المكاره تنزيهاً ومرجعه
إلى ما تركه أولى وكثيراً ما يطلقونه فينبذ إذا ذكر ما مكرهها فلا بد من
النصر إلى دأله فان كان نهياً لم ينأى عنكم بكرهه التحريم وان كان مفيداً للترك
أعبر بحجازه نهى تنزيهية (وأشهرت) بقولي وما لا بأس به إلى الأخير
(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابن مسعود أعوذ بالله من مخطئه يعني الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ومد لك قال سلمة حيث لم تردني قال ان في الصلاة أشعلا من ود السلام
فلم يرد السلام منه ثم ذكره هكذا رواه حفص بن مسلم عنه (وأخرجه)
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن علقمة عن إبراهيم
وقد استدلل الإمام بحديث ابن مسعود على تحريم الكلام في الصلاة وأنه
يفسد بها وان حديثه ما سخر الحديث أبي هريرة وغيره في كلام الناس
وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن في حديث ابن مسعود دألاً على أن المنع من
الكلام كان بعد ما حذره انتهى وبوافقه حديث زيد بن أرقم في الصحيح
في تحريم وقومه فأتين وفيه عامر بن أسلم كوت ونهياً عن الكلام

والسورة مدنية وصحبة زيد كانت بالمدينة وكذا رجوع ابن مسعود من الحبشة الى المدينة عندئذ توجهوا الى بدر على الصحيح وهذا المقام يحتاج الى بسط لا يليق بهذا المقام (وفي) الباب حديث ابن عباس رفعه أمرت ان أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا وحديث ابن عمر رفعه من صلى فلا يمتش ذراعيه افتراش الكلب وقد تقدما *

(في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت)

(أبو حنيفة) عن أبي إسحق عن عاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه أنه قال كان علي في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسط عليه جبريل عليه السلام ثم أتاه فقال ما بأك عنى قال أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا تماثيل فبسط الستر واقطع رءوس التماثيل وأخرجوا هذا الجرو ورواه عبيد الله بن الزبير عن أبي حنيفة عن أبي إسحق عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه) أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي إسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) طهة بهذا (وعند) مسلم من حديث معوية مرويا أن جبريل وعندي أن يلقاني الليلة فلم يلقني ثم وقع في نفسه جرو كلب فمحت فسطاءا لسا فامر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء فنضج مكنه ولما ألقى جبريل قال أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث (وعنده) أيضا عن عائشة وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتها فالتفت فاذا بجرو كلب تحت سريره فقال ما هذا متي دخل هذا معنا فقالت والله ما دريت فأخرج فجاء جبريل فقال منعني الكلب الذي كان في بيتك أنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب

قرايم بوزن
كتاب اه

النضد بفتح
السر براه

(وعند) الترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان من حديث أبي هريرة رفعه أتاني جبريل عليه السلام فقال أتيتك البأخرة فلم يمنعني أن أدخل إلا أنه كان في البيت تمثال الرجل وكان في البيت قرايم ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس القتال فليطع فيصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليطع وليجعل فيه سادتين توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل وإذا الكلب للحسن والحسين كان تحت نضد لهم وأخرجه النسائي مختصرا (وعند) أبي داود والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث علي رفعه

لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب *
 * (في الاثنيان الى الصلاة بالتأني) *

(أبو حنيفة) عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكر رضي الله عنه أنه ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الى الصف فلما فرغ ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد هكذا رواه محمد بن الحسن في نسخة (وعند) البخاري وأبي داود من حديث أبي بكر بلفظ دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم دب حتى انتهى الى الصف فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته قال اني سمعت نفسا عائيا فأيكم الذي ركع فقال أبو بكر أنا خشيت ان تموتني الركعة فركعت دون الصف ثم لحقت فقال زادك الله حرصا ولا تعد وزاد البخاري في جزء القرآن خامس المأمور ولا تعد صلى ما دركت واقض ما سبقت *

* في الخبر يدل على ان الصلاة لا يقطعها مروءة من الحيوانات
 بين يدي المصلي *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الاسود أنه سأل عائشة رضي الله عنها عما يقطع الصلاة فقالت أما انكم يا أهل العراق تزعمون أن الحمار والكلب والذئب والسنور يقطعون الصلاة فترثوني بهم ادوا ما استطعت فانه لا يقطع صلاة شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا بائنة الى جنبه عليه ثوب جانيه عن هكذار واه ابن خسرو والحرق وزفر والاشناني (وأخرجه) أبو داود وفي رواية لابراهيم عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وتامعت رقبته وبين القبلة (أخرج) هذه الشيخان ولفظ مسلم في حديث عائشة وعلى مراد وعليه بعضه وعند أبي داود والدارقطني من حديث أبي سعيد زيادة ودره وأما استطعت فأنما هو شيطان وعند الدارقطني أيضا من حديث بن عمر رفعه لا يقطع الصلاة شيء وادره وأما استطعت (وعنده) أيضا من حديث أبي سعيد رفعه لا يقطع الصلاة شيء وأما إذا ثلاثة ضيف وعنده أيضا من حديث عمر بن عبد العزيز عن أنس رفعه وفيه قصة وفي آخره لا يقطع صلاة شيء وسنده حسن *

* ان كان الخبر يدل على انه شاء على العشاء الجائع *

(أبو حنيفة) عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالعشاء وأذن المؤذن فأبدءوا بالعشاء أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه بلفظ إذا وضع العشاء والتخيم في صلاة فأبدءوا بالعشاء ولا يجهان حتى يفرغ منه (وعن) عائشة فحواه متفق بفتح (وعن) أنس رفعه إذا قدم العشاء فأبدءوا به قبل أن تصلوا المغرب ولا تجهروا عن عشاءكم متفق عليه

(بيان الخبر الدال على أن التسييح للرجال والتصفيق للنساء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في الصلاة إذا نابههم في شيء التسييح للرجال والتصفيق للنساء هكذا رواه حكيم بن زيد عنه (وأخرجه) ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الخمسة من حديث أبي هريرة والفاظهم متقاربة (وفي) المتفق عليه من حديث سهل بن سعد بلفظ من نابه شيء في صلاته فليسيح فانه إذا سيج التفت إليه وانما التصفيق للنساء

*(بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة في المسجد)

ومائة وله من مع الناشد

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه ان رجلا طلع رأسه في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الاخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجدت أمما بنيت المساجد لما بنيت له أخرجه مسلم وابن ماجه بهذا اللفظ (وفي) رواية مع رجلا لا ينشد بهيرا في المسجد فقال لا وجدت أمما بنيت هذه البيوت لما بنيت له

(باب الوتر والتأكيده على محافظته)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن عاصم بن حمزة قال سألت عليا رضي الله عنه عن الوتر أحق هو قال أما لحق الصلاة فلا ولا كن سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لاحد أن يتركه هكذا رواه عبيد الله بن الزبير عنه وأخرجه الأربعة بدون فلا ينبغي لي آخره وقال عبد بن حماد في مسنده حدثنا يزيد بن هرون حدثنا شعبة عن أبي اسحق عن عاصم به بلفظ ليس الوتر يحتم كالصلاة ولا كنه سنة فلا تدعوه (وأخرج) أحمد وأبو داود والحاكم من

حديث ابن بريده عن أبيه بلفظ الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا وقال المحاكم
صحيح (وأخرجه) البيهقي في سننه من طريق عبيد الله العتكي عن ابن بريده
ونقل عن البخاري أن العتكي عنده منا كبير (قلت) قال أبو حاتم هو صالح
المحدث وأنكره علي البخاري أدخله في كتاب الضعفاء (وأخرج) أحمد وابن
حبان وأصحاب السنن إلا الترمذي عن ابن أبي عمير رفعه الوتر حتى واجب
على كل مسلم الحديث (وأخرج) أبو داود عن ابن مسعود رفعه بلفظ الوتر
واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف (وأخرج) أحمد عن
أبي هريرة رفعه من لم يوتر فليس منا وأسناده ضعيف
(بيان الخبر الدال على وجوبه)

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن الله فترض عليكم وزادكم الوتر هكذا رواه ابن المظفر
وابن خسرو والاشناني وطائفة آتفقوا على سياق السند والمتن إلا الأخير
فعنده بلفظ أن الله زادكم صلاة الوتر فاسمعوا وأطيعوا (وفي رواية) لابن
خسرو عن أبي يعفور عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فاقضوا عليها (وروى) محمد بن
سروق عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو
(وروى) نصر بن حجاب عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن سمع أبا
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مثل رواية مجاهد
(وفي رواية) لابن خسرو أبو حنيفة عن ناصح بن عبيد الله عن أبي يعفور
عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة في هذه الرواية تبين الميهم الذي في
رواية نصر بن حجاب وأبو يعفور العبدى اسمه وقدان ويقال واقد
وهذا الاختلاف لا يضر مع ثقة الرواة (وأخرجه) الأريمة إلا النسائي وأحمد
والدارقطني والطبراني وابن عدي من حديث خارجة بن حذافة مرفوعا
بأن الله زادكم صلاة وهي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم
فيما بين المشاء إلى طلوع الفجر (وأخرج) إسحاق بن راهويه والطبراني
من طريق يزيد بن أبي عبيد عن أبي الخير مرفوعا عن عمرو بن العاص وعقبة
ابن عامر رفعه أن الله زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر وهي

لكم فيما بين صلاة العشاء الى مالوع الفجر (قال) المحافظ وخالفه الليث
وابن اسحق فقالا عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن
خارجة بن حذافة وهو المحفوظ وعبد الله بن راشد مصري وثقة النسائي
وقد تكلم البخاري في معجمهم عن بعض وقدر رواه ابن لهيعة عن
عبد الله بن هبيرة عن أبي عيم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أنوجه
الحاكم قال المحافظ ولم ينفرد به ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من
وجهين جدين عن ابن هبيرة (وعند) الدارقطني والطبراني من حديث ابن
عباس خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستبشرا فقال ان الله قد
زادكم صلاة وهي الوتر وعند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو أخرجه
الدارقطني (وعند) الطبراني في مسند الشاميين من حديث أبي سعيد مرفوعا
ان الله زادكم صلاة وهي الوتر واسناده حسن (تنبيه) اعلم ان المراد
بالوجوب في قولهم الوتر واجب الفرض العملي لان الوجوب كثيرا ما يطلق
عليه وفي الظهيرية انه فرض عملا لا علما وواجب علما انتهى (وقد) روى
يوسف بن خالد السمتي عن الامام ان الوتر واجب وهو آخر اقواله وفي المحيط
وهو الصحيح وفي الخاتمة والكافي وهو الاصح وفي المبسوط والعناية والتبيين
وهو الظاهر من مذهبه (وروى) حماد بن زيد عنه أنه فرض وبها أخذ زفر
(وروى) نوح بن مريم عنه أنه سنة وبها أخذ صاحباه ووقع المشايخ بين
هذه الروايات بانه فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة دليلا فالمراد بانعم
المذكور في الظهيرية الاعتقاد قال ابن الهمام والمحق أنه لم يثبت عندهما
دليل الوجوب فنفيها انتهى فهو سنة عندهما عملا واعتقادا ودليلا لكنه
أكد من سائر السنن الموقفة كما في البدائع ويجب عنده قضاءؤه اذا فات
وعندهما أيضا في ظاهرها الرواية والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات)

(أبو حنيفة) عن زيد عن ذر عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابن مسعود رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات هكذا رواه الناقري
وابن المظفر وطلحة وأخرجه الطحاوي وعند الترمذي من طريق زرارة
ابن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا بلفظ كان لا يسلم في ركعتي

الوتر (وعند) المحاكم من حديث عائشة كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخره من وأخرج الطحاوي عن طريق عقبة بن مسلم سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال اتعرف وتر النهار قلت نعم صلاة المغرب قال صدقت واحسنت ومن طريق أبي العالية علمنا أصحاب محمد أن الوتر مثل صلاة المغرب هذا وتر النهار وهذا وتر الليل (قال) التقى الشافعي في شرح النقاية ومذهبنا قوي من جهة النظر لان الوتر لا يصح لو امان ان يكون فرضا أو سنة فان كان فرضا ليس الا ركعتين أو ثلاثا أو أربعاً وكلهم أجمعوا على ان الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً فثبت أنه ثلاث وان كان سنة فلا توجد سنة الا ولها مثل في الفرض والفرض لم يوجب فيه وتر الا المغرب وهو ثلاث وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلم الا في آخره منهم - عمر وعلي وابن مسعود وزيد وأبي وأنس انتهى وفي البخاري وقال القاسم ورأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث وان كلاً لو اسع وأرجوا أن لا يكون بشئ منه بأس *

• (بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر) •

(أبو حنيفة) عن زبيد عن زر عن عبد الرحمن بن أبيزى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من الوتر بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد هكذا رواه ابن خزيمة عنه ورواه عنه جماعة فلم يذكر وا ابن مسعود وهكذا أخرجه الطحاوي وأخرجه النسائي وأحمد وقال اسحق هذا أصح شيء روي في القراءة في الوتر (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أنس عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى الحديث (هكذا) رواه الفضل بن موسى عنه وأخرجه المحاكم فقال على شرطه ما وفيه لا يسلم الا في آخره من (وفي) رواية لا يسلم في الركعتين الاولين من الوتر وعند الاربعة وابن حبان والدارقطني من حديث عائشة بافظ كان يقرأ في الركعتين يوتر بوتر بعدهما بسم الحديث ولفظ النسائي سيأتي في آخر باب الوتر (أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد النهدي عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الاولى بسم الله الا على الحديث (هكذا) رواه سليمان بن عمرو عنه وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي الا ان في رواية الترمذي خاصة بعد ذكر السور زيادة في ركعة ركعة *

(بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله المجدي عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أنه قال أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الليل وأوسطه وآخره ليكون ذلك واسعا على المسلمين أي ذلك أخذوا به كان صوابا غير أن من طمع بقيام الليل فليجعل وتره آخر الليل فان ذلك أفضل هكذا رواه ابن المظفر والاشناني وابن خسر وأخرجه ابن أبي شيبه عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي يعلى والطياشي وابن منبج وأحمد والبخاري عن عائشة قالت كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره الى السحر وعن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا *

(بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحلة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن مجاهد أنه صحب عبد الله بن عمر رضي الله عنه من مكة الى المدينة يصلى على راحلته يومئ ايماء الا المكة كتوبة والوتر فانه كان ينزل لهما فسأله عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعا حيث كان وجهه يومئ ايماء (هكذا) رواه سعيد بن الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد (وأخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي) (وروى) الطحاوي عن حنبل بن أبي سفيان عن نافع مثله ورواه مسدد عن قزعة أنه سأله عن الصلاة على راحلته ايماء فذكره (وروى) البخاري والنسائي أيضا عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته (وفي) لفظ أوتر على بعيره ويجمع بينهما أنه كان في حالة النذر من وحل أو طرا أو غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلى على الدابة بعد نذر

الطين والمز وفضوه أو أنه كان قبل وجوبه لائن وجوبه لم يقارن وجوب
الخمس بل متأخر عنه فلا تقضى والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر)

(أبو حنيفة) عن أبان عن إبراهيم عن عاقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال لم يقنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر قط الأشهر
واحد لأنه حارب حياً من المشركين قنّت يدعو عليهم وأيضاً عن حماد
عن إبراهيم عن عاقمة عن عبد الله وزاد بعد قوله واحد لم يرق قبل ذلك
ولا بعده وانما قنّت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين (وأيضاً)
عن ربيعة بن ربيعة عن أبي ربيعة الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يقنّت بأربعين يوماً يدعو على عصابة وذكوان ثم لم يقنّت بعد إلى
أن مات منهم ثم رزقوا طيبات الموتى بسنتين الأولى رواه ابن خسر و
صلحة وأبان وهو ابن أبي عيشة وهو تروك (قالت) ولكن تابع الإمام على
ذلك سفيان الخريجي محمد بن يحيى العجلي في مسنده عن وكيع عنه والثاني
خرجه البزار وابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط والطحاوي والمحاكم
والبيهقي والهيثم بن عمار في مسنده عن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله
عن أبي ربيعة عن إبراهيم بن عبد الله بن عاقمة عن عاقمة عن عبد الله بن
مسعود أن قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات إلا في الوتر
وكان إذا حارب قنّت في الصلوات كلها يدعو على المشركين ومحمد بن جابر
صه عن أبيه يشرى لم يفسد سنده ضعيف ولكنه ليس في مسند الإمام
ثاني صه عن أبي ربيعة الحديث الثالث بيان للدعوة عليهم من المشركين وهم
عصابة ذكوان (وسند) الطحاوي بلفظ قنّت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يدعو على عصابة وذكوان فلما ظهر عنهم ترك القنوت (وفي)
أصح حديث أنس أنما قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً أراه
يكره قوماً يقال لهم القراءه سبعة من رجلا إلى قوم من المشركين
بينهم ذكوان وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ففقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم (وفي) أيضاً عن عاقمة قنّت
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على ذكوان (وقد) وودت

أحاديث في ترك القنوت غير ما ذكر (فتها) ما أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن ابن مسعود وصليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فآرايت أقدامهم قانتا في صلاة الأفي الوتر (وعند) ابن ماجه عن أم سلمة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القنوت في الصبح واسناده ضعيف (وعند) الدارقطني عن صفية بنت أبي عبيد بدل أم سلمة (وروى) أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان من طريق أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي قال قلت لأبي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ما عهدنا بالكوفة نحو ما من خمس سنين فكأنوا يقتنون في الفجر قال أي بني فحدثه قال الترمذي حسن صحيح قال المحافظ وسنده على شرط مسلم ولكنه لم يخرج له لأبي مالك سعد بن طارق تفرد به وخلاف فيه انتهى ولفظ النسائي صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انه بدعة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا لا يقتنون في صلاة الفجر وعن أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وعن ابن عمر أنه قال في قنوت الفجر ما شهدت ولا علمت (وروى) البيهقي باسناد ضعيف عن ابن عباس قال القنوت في الصبح بدعة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد انه سمع عمر بن الخطاب يستن في السفر والمخضر فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه (وقال) أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتا في الفجر حتى فارق الدنيا وهو معضل (تنبيه) أخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرزقي عن الربيع عن أنس لم يرزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا كذا عند الطبراني وصححه المحاكم في الأربعين والدارقطني (ويده رضى) ما عند الطبراني أيضا من رواية غالب بن فرقد الضحاك كنت عند أنس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة (والجواب) ان المراد بالمحدث الأول انه كان يقنت فيه عند النوازل واختصاصه بالنوازل قد ثبت بحديث أنس

نفسه عند الخطيب في كتاب القنوت واسناده صحيح قاله صاحب التتبع بالفظ
كان لا يقتل إلا أن يدعو لقوم أو على قوم وحديث أبي هريرة عند ابن حبان
بلغة لا يقتل في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو على قوم واسناده صحيح
قاله المحقق فيكون حديث أنس المتقدم منسوخ العموم بصريح حديثه
وحديث ابن مسعود وهذين ولهذا لم يكن أنس نفسه يقتل في الصبح
وعليه يحمل قول من قال به من الصحابة والتابعين فلا يكون بالنسبة
إلى النازلة منسوخا بل مستمرا وبه قال جماعة من أهل الحديث إذ ليس في
الأخبار ما يعارضه الأحاديث ابن مسعود المتقدم فإن فيه لم يقتل قبله ولا
بعده (قال) ابن الهمام فيجب أن يكون بقاؤه في النوازل مجتهدا فيه لأنه
لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أن لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد
العدم بعدها فيقبح الاجتهاد بأن يظن بأن تركها هو لعدم نازلة بعدها
تستدعيه فتكون شرعية مستمرة وبأن يظن رفع مشروعيتها نظر إلى سبب
تركها صلى الله عليه وسلم وهو أنه لما نزل قوله تعالى ليس لك من الأمر شيء
تركها انتهى وقول الطحاوي والترك دليل التسخير ظاهره أن المراد به نسخ
القنوت مطلقا أي سواء في النوازل أو غيرها وهذا هو المفهوم من عبارات
المتون وهو مشكل لما ثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قنت عند محاربة
مسيلة وكذلك عمرو وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهمما والذي يؤخذ
من مجموع الأخبار أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يقتل إلا في النوازل
ومن ثم ذهب جمع من العلماء إلى عدم نسخه فيها بل هو أمر مستمر مشروع
وجاءوا بخواص ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في الفجر عند
النوازل ناسخا عموم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقتل في الفجر
حتى فارق الدنيا فقالوا إن المعنى لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت
في الفجر عند النوازل حتى فارق الدنيا وجعلوا المراد بالترك في حديث ابن
مسعود ترك الدعاء على أو ثبث القوم بعضهم لا ترك القنوت فيكون المراد
بأنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم (قال) في الملتقط قال الطحاوي
بأن لا يقتل عند ما في صلاة الفجر من دون وقوع بليّة فإن وقعت فتنة
وبليّة فلا بأس به (وقال) الشيخ إبراهيم الحاي من متأخري علماء فتن في شرح

المنية هومـ ذهبنا وعليه الجمهور وانما نهيت على هذه المسئلة لان غالب
متأيننا يحملون الترك على نسخ نفس الحكم والله اعلم
(بيان الخبر الدال على سنية القنوت في الوتر وأنه قبل الركوع)
(أبو حنيفة) عن أبان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال يت عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت في الوتر قبل الركوع قال فارسلت اليه من
القبائل فاعبرني أنه فعل مثل ذلك هكذا رواه طلحة وابن خسرو (وفي)
رواية لابن خسرو عن عبد الله ان أمه أخبرته (وأخرجه) ابن أبي شيبة
والدارقطني من هذا الوجه وأبان متروك (وأخرجه) الخطيب من وجه آخر
ضعيف (وأخرجه) الطبراني من وجه آخر صحيح لكن موقوفان ابن مسعود
كان لا يقنت في شيء من الصلوات الا في الوتر قبل الركوع (وعن) ابن عباس
قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث فقلت فيها قبل الركوع أخرجه
ابن زعيم في المحلبة (وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث
ويجعل القنوت قبل الركوع أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف
(وروى) ابن أبي شيبة عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد
عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
كلوا يقنتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم (وفي)
الصحيح من رواية عاصم سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان
القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله الحديث (وعند) الترمذي
من رواية سفیان الثوري عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
ابن كعب أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله
ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله
أحد ويقنت قبل الركوع (وأخرج) ابن ماجه مثله (وقد) روى القنوت
في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والنخعي وغيرهم رواه عنهم
ابن أبي شيبة في مصنفه باسانيده (وفي) الاشراف لابن المنذر رويناه
عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء بن عازب
وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وجيد لظويل وابن أبي ليلى انهم
رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحق

*(باب النوافل * منها ركعتا الفجر)*

(اعلم) ان الم شروع نوعان عزيمة وروضة والعزيمة هي الاصل وهي أربعة أنواع فرض وواجب وسنة ونفل وقد مضى القسم الاولان وهذا باب السنة والنفل (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمر عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد منه على ركعتي الفجر (أخرجه) الشيخان ولفظ البخاري ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل أسرع منه (وفي) لفظ أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر وفي لفظ أشد تعاها (ولم) عنها ركعتا الفجر غير من الدنيا وما فيها (وللبخاري) عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أبداً يقبل المأهول وركعتين قبل الفجر (وله) عنها لم يكن يدعهما أبداً (وللبخاري) في الاوسط عنها لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم (وعند) أبي داود من حديث أبي هريرة صلوات الله عليه ما رواه ان طردتكم الخيل يعني ركعتي الفجر (بيان الخبر الدال على سنة أربع ركعات الظهر والقبليّة)*

(أبو حنيفة) عن عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن قزعة عن رجل من الصحابة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربع ركعات قبل الظهر لا يفصل بينهن بتسليم هكذا رواه ابن خزيمة وطحا (وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي في الشمائل وأبو يعلى من حديث أبي أيوب مرزوقاً بلفظ أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن أبواب السماء (وعند) ابن ماجه كان يصلي قبل الظهر أربعاً اذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم وقال أبواب السماء تفتح اذا زالت الشمس (وفي) رواية الترمذي وأحمد قلت يا رسول الله فيهن تسليم فاصل قال لا وفي اسنادهم عبيدة بن معتب وهو ضعيف قاله المحافظ (قلت) ولكن روى عنه الائمة المعطاءة مثل شعبة والثوري وهشيم ووكيع وجابر بن عبد الحميد وغيرهم وأخرجه محمد بن الحسن في موطأه عن بكير عن عامر الجعفي عن ابراهيم ولسعي عن أبي أيوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً ذرأت الشمس فسأله أبو أيوب عن ذلك فقال

ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يضعدي في تلك الساعة خير
قلت اني كلهن قراءة قال نعم قلت ان فصل بينهن بسلام قال لا (واخرجه)
ابن خزيمة من وجه آخر عن ابي ايوب وايس فيه لا يسلم بينهن (اعلم) ان آكد
السنن واقواها عند الامام سنة الفجر باتمام الروايات حتى روى الحسن
عنه لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز ثم اتى قبل الظهر ثم اللتان بعده
وبعد المغرب والعشاء سواء (تنبيه) وقع لابن حزم الحسيني المحافظ هذا وهم
في سياق السند فقال ابراهيم بن قزعة عن رجل له مصحبة وعنه عبيدة
ابن عتب الغني مجهول عن مثله (وقد) رد عليه المحافظ في تهذيب المنفعة
فقال هذا غلط نشأ عن تحريف وانما هو ابراهيم بن قزعة وهو ابن يحيى
وابراهيم هو النخعي وعبيدة معروف بالرواية عن ابراهيم *

(بيان الخبر الوارد في الاربع ركعات بعد الجمعة)

(ابو حنيفة) عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل
اربعا هكذا رواه ابو بكر بن عبد الباقي (واخرجه) مسلم وفي نفي له اذا
صليت بعد الجمعة وفي لفظ للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة
فليصل بعدها اربعا (واخرج) ابن حبان من حديث ابي هريرة بلفظ
من صلى الجمعة فليصل بعدها اربعا وفي رواية فان كان له شغل فركعتين
في المسجد وركعتين في بيته وقال هذه الزيادة مدرجة وهو عند الدارقطني
والطبراني من رواية نافع عن ابن عمر (واخرجه) الحاکم في علوم الحديث
من وجه آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر (واخرجه) الحارثي في الغرائب عن
نصر بن علي عن ابيه عن ابن ابي نصر عن ابي هريرة (اعلم) ان ائمتنا اجلوا
الاربع التي ذكرت في الاحاديث آنفا على سنة الظهر وجعلوا سنة الجمعة
القبيلة بمنزلة تلك الاحاديث وبعمل ابن مسعود بوجبه وامره به
الدال على صحة حكمه وكفي بابن مسعود قدوة (وقد) روى عنه وعن ابن
عباس وصفيّة وغيرهم ما يدل على ذلك (واستدلوا) على استئذان الاربع
البعديّة بحديث ابي هريرة في الباب (وقال) النووي نبيه بقوله من كان
منكم مصليا الحديث على انها سنة ليست واجبة وقد اخذ به الامام واما

ماورد عن ابن عمر عند البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم مسجدتين
بعد الجمعة فعمل على العذر لرواية الجماعة فان عجل بك شيء فصل
ركعتين الحديث *

(بيان الخبر الوارد في الاربع ركعات بعد العشاء)

(ابو حنيفة) عن مجاهد بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد
عدان بمنزل من ليلة القدر أخرجه معناه أبو داود من حديث عائشة
والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة ما صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل بعد ما أربع ركعات (ولاحد)
والأبزار والطبراني اذا صلى العشاء ركع أربع ركعات (وفي) البخاري عن
ابن عباس بن عبد المطلب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم عندهما في
ليلة القدر صلى العشاء ثم جاء الى منزله صلى أربع ركعات ثم نام (وفي) سنن
سعيد بن منصور من حديث البراء مرفوعا من صلى قبل الظهر أربع ركعات
كانت له حجة في ليلة ومن صلاه بعد العشاء كان كمن صلاه من ليلة القدر
(وأخرجه) البيهقي من حديث عائشة موقوفا (وأخرجه) النسائي
والدارقطني موقوفا على كعب (قنت) وموقوف في مثل هذا كالمرفوع
لانه من قبيل تقييد الباب وهو لا يدرك الاسماء
(في احياء الليل راجع عليه)*

(ابو حنيفة) عن رباح بن علقمة عن ابي بصير بن شعبة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ سورة الواقعة في كل ليلة فقال له أصحابه أليس قد قرأتها
من ذنبت وما تقول انك لا تكون عبد اشكورا أخرجه الشيخان والترمذي
والنسائي (ابو حنيفة) عن عبد الرحمن بن خرم عن أنس رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالجمعة حتى ظننت
انه سيورثه وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت ان خيار امتي ان يناموا
لا يقبلوا هكذا رواه ابن خسر وأخرجه الأبزار (والجمعة) الاولى فقط
أخرجه أحمد بن حنبل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن ابن عمر وهم
بجاءه وابن ماجه عن عائشة والاول والثاني في الادب والطبراني في الكبير

والبيهقي في السنن عن ابن عمرو والاول وابن حبان عن أبي هريرة
وعبد بن حميد والبخاري في الادب عن جابر والطبراني عن زيد بن ثابت
وأحمد والطبراني عن أبي امامة والطبراني عن علي (وابجملة) الثانية
أخرجها الديلمي في الفردوس عن أنس *

(بيان الخبر الدال على احياء ليالي العشر الاخير من رمضان)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل شهر رمضان نام وقام فادخل العشر الاواخر شد
المثري وحي الليل أخرجه الستة من وجه آخر *

(بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا
في بيوتكم ولا تخرجوا لها قبورا أخرجه الشيخان عن زيد بن ثابت في
قصة مرفوعة صلوا أيها الناس في بيوتكم وفي لفظ فعليكم بالصلاة في بيوتكم
فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (ولابي) داود صلاة المرء في بيته أفضل
من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة (ولابن) أبي شعبة وان ترمذى
بلفظ الامام وقال الترمذى حسن صحيح (وأخرجه) النسائي أيضا وكاهم
عن ابن عمر وأخرجه ابن أبي شعبة والطبراني عن زيد بن خالد الجهمي
(بيان الخبر الوارد في الاستخارة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما
يعلم أحدنا السورة من القرآن قال اذا أراد أحدكم امرا فليتوضأ ثم ليركع
ركعتين ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك
من فضلك فانك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر وأنت علام الغيوب اللهم ان
كان هذا الامر خيرا لي في ديني وخيراني في عاقبة أمري فبسمه لي وبارك
لي فيه وان كان غير خير لي فاقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به هكذا
رواه اسمعيل بن عياش عنه (وأخرجه) البزار وهو عند البخاري من
حديث ابن المنكدر عن جابر بهذا *

(بيان سنية التعليم في الاستخارة)

ليلة فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الانصار شاب أنا يا رسول الله
أحرسكم فحرسه - ثم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فاستيقظوا الا بصير
الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر
المؤذن فأذن فصلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه هكذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وزاد فصلى الفجر وجهه رفيا بالقرأة كما
كان يصليها في وقتها ووصله طلبة يذكرون عاقبة عن عبد الله بن مسعود
فرواه من جهة محمد بن خالد عن أبي حنيفة (وأخرجه) أبو داود والطحاوي
ورجاله ثقات وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي (وعند)
مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم (وفي)
حديث ذي مختبر عند أبي داود بلفظ ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم
فركع ركعتين فبرجخل ثم قال لبلال أقم الصلاة (ولمسلم) من حديث أبي
هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم ليأخذ كل إنسان برأس راحلته فإن
هذا منزل - ضرنافيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعابا المسألة وضأ ثم صلى
سجدة ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة (وفي) الباب عن أنس وابن عباس
عند البزار وعن مالك بن ربيعة عند النسائي وفي حديث جبير بن مطعم
عند أحمد والنسائي فقاموا فأذن بلال وصلوا الركعتين ثم صلوا الفجر
(باب سجود السهو)

اعلم ان سجود السهو قيل سنة وقال أبو الحسين الكرخي واجب وهو الصحيح
لأنه انما يكون مجزئة قصان يمكن في العبادة فيكون واجبا
(بيان الخبر الوارد في ان سجدة السهو بعد السلام)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة اما الظهر واما العصر
فزاد أوتقص فلما فرغ وسلم قيل له احدث في الصلاة شيئا أوتقصت قال اني
انسى كما تنسون لاني من البشر فاذا نسيت فذكروني ثم - حول وجهه الى
القبلة وسجد سجدة في السهو وشهد فيها ثم سلم عن يمينه وعن يساره أخرجه
السنة والوهم في زادا وتقص من إبراهيم كمار واه عنه مسلم وغيره ولفظ

البخاري واذا شك احدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم
ثم يسجد سجدتين (واقظ) لم يسجد سجدتين بعد السلام والكلام
(ولابي) داود وانساني من حديث عبد الله بن جعفر من شك في صلاته
فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وصححه ابن خزيمة (اعلم) ان مدار هذا الباب على
اصول (منها) ان سجود السهو واجب لانه ضمان فائت وضمان الفائت
لا يكون الا واجبا خصوصا اذا كان الفائت موصوفا بالوجوب واذا كان
واجبا لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيره (ومنها) انه لا يتكرر (ومنها) انها
لا يجب بالعمد لما عرفت في الاصول من اشتراط الملازمة بين السبب والمسبب
والعمد جنابة محضة والسجود عبادة ولا يصلح سببا لغيره الا لاشافعي
(قريبه) ما ذكر من انه يسجد للسهو وبعد السلام سجدتين ثم يشهد ويسلم
هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجب بعد سلام واحد واختاره
بعض أصحابنا وقال بعضهم المختار للام قول محمد وللمنفرد قولهما وقال
الشافعي يسجد قبل السلام وقال مالك ان كان في نقصان فقبله لانه للجبر
وان كان عن زيادة فبعده لانه لرغم الشيطان فقَالَ له أبو يوسف أرايت
لو زاد ونقص فتخير مالك وقال هكذا ذكر كما شايئنا

(باب صلاة المريض)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال مرضت فعاذني
النبي صلى الله عليه وسلم وبعه أبو بكر وعمر وقد أغشى علي في مرضي وحانت
لي الصلاة فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب علي من وضوئه فأوقفت
فقال كيف أنت يا جابر ثم قال صلى الله عليه وسلم ما استطعت ولو أن تومي (وعند
أبخنات) وأذربعة فبعه لي الله عليه وسلم قال عمران بن حصين قال
قال فلان لم تستطع وقاءا قال لم تستطع معي جنب تومي إيماء (وفي) رواية
للأصبغى فان لم تستطع فاستنقع لا يكاف الله تعالى وسعها (وعند) البزار من
حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عاذا مريضاً وفيه وقال له صلى الله عليه وسلم
أنا رخص أن استطعت والافأوم بما واجعل سجودك أخفض من ركوعك
(ونسخه) أبيه في روايته ثقات وهو عند أبي يعنى من وجه آخر عن جابر
وعند أبيه في من حديث ابن عمر نحوه

(بيان الخبر الوارد في توفية الأجر للربض اذا قصر)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد وهو على عمل من عمل الطاعة فلم يقدر في مرضه على العمل قال الله تعالى لحقظته اكتبوا لعبدي أجرا ما كان يعمل وهو صحيح أخرجه البخاري من حديث أبي موسى ومسلم من حديث ابن عمر (باب سجود التلاوة)*

مدار هذا الباب على أصول منها ان بناء السجدة على التداخل لرفع الكلفة عند التكرار ومنها ان الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة وغيرها تؤدي فيها

(بيان سجدة ص)

(أبو حنيفة) عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في ص. قال سجد هاداد النبي صلى الله عليه وسلم ونحس سجدة اشكر الله بها ما طمعت والاشاني (ومن) طريفة ابن خسرو (وأخرجه) الناساني. ففي سجدة هاداد توبة وسجدة شكري ورواة ثقات (وأخرجه) البخاري. يست من عزائم سجود وقدر أيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها (وعند) أبي داود من حديث أبي سعيد خطيبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم قرأ ص. فلما سجد بالسجدة نزل فسجد وسجد رابعة وقرأ مرة أخرى فلما بلغنا نشرنا نسجد فقل غدا في توبة نبي (وعند) أحمد من وجه آخر عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل يسجد لها (تبيين) علم من سجود التلاوة عندنا واجب على التراخي والموجب له أحدها ثلاث التلاوة والسجدة والآخر تمام التلاوة وتوجيه على التالي بشرطين ان يكون ممن تلزمه الصلاة وان لا يكون مؤثما (وهو) عندنا في أربعة عشر موضعا لاعراف والرعد والفحل وبني اسرائيل ومريم وداود في الحج وافرغان والنمر ولا تزيين وص. وحس لسجدة رابعة ولا نشة في ولعاق (وعند) الشافعي وله كذا وسنة (وعند) مالك لا يسجد في بعض أي من الحجرات (وعند) الشافعي وأحمد في الحج سجدة (وعندنا) ثمانية منها هي الصلاة وموضع سجدة في حرم

قوله نشزنا أي
تم أنا كما في
بعض الروايات
بإفظ ثانيا
الناس الخ
وقوله والاشمام
أي من تلاها
ولم يسمها
للتابعة اه

المجدة عند قوله وهم لا يسأمون (وعند) الشافعي عند قوله ان كنتم اياه
تعبدون * (باب صلاة المسافر) *

اعلم ان الم شروع على نوعين عزيمة ورخصة الادل اربعة انواع فرعن
وواجب وسنة ونقل والثاني ما تغير عن الامر الاصلى لعارض وهو
على ضربين حقيقة ومجاز والمحققة على ضربين احدهما ما يظهر تغير
في حكمه مع بقاء وصف الفعل وهو المحرمة والثاني ما يظهر التغير في وصف
الفعل أيضا وهذه رخصة اسقاط والمجاز أيضا على ضربين احدهما ما سقط
عن العباد ما لم يكن مشروعا في الجملة والثاني ما سقط عنهم مع كونه مشروعا
وقوله الرخصة استباحة المحذور مع قيام المحرم لا يحكم كاد يصح لانه قول
بتخصيص العلة حتى قالوا بقيام دليل المحرمة ولا حرمة وان قالوا تثبت
الاباحة مع قيام المحرمة فقد جعوا بين المتضادين وهو محال (أبو حنيفة)
عن أيوب بن عاز عن بكير بن الاخنس عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم على المقيم اربعة
وعلى المسافر شرطها وعلى الخائف ركعة واحدة (وأخرجه) مسلم بلفظ فرض
الله لصلاة على لسان نبيكم في محضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي
الخوف ركعة وبهذا استدلل الامام على ان القصر عزيمة لا رخصة

*(بيان الخبر الوارد في عمل عليه من الصلابة على القصر) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتين
وأبو بكر وعمر لا يزيدون عليه وأخرجه النسائي بلفظ صلوات مع النبي
صلى الله عليه وسلم

*(بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة بمضى) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله
عنه أنه أتى فقبل له صلى عثمان بمضى أو بعاف قال انا لله وانا اليه راجعون
صلوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر وعمر ركعتين
ركعتين ثم حضر مع عثمان فصلى اربع ركعات فقبل له استرجعت وقالت
ما فات ثم صلوات اربع افاقا لخلاف شر قال وكان أول من أتمها بمضى اربعاً

أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وقوله فقيل له إلى آخره لا يداود خاصة
(قال) البيهقي إن عثمان أتم الصلاة لكثرة الأعراب ليعلمهم أن الصلاة
أربع وقيل غير هذا والاشبه أنه رأى رخصة ورأى الأتمام جائزا (قلت) قد
انكر عليه ابن مسعود الأتمام (وفي) بعض الروايات أنكر الناس عليه
ذلك فلو كان الأتمام جائزا ما أنكروه وما عتذر عثمان ولقال اخترت
الأتمام ولم يخرج إلى تأويل (وقال) ابن خزم رويناس من طريق عبد
الرزاق عن الزهري بلغني أن عثمان أتم الصلاة يعني بأربع الصلاة لأنه أتم
أن يقيم بعد الحج فعلى هذا أتمها معه من كان يتم معه من الصلاة لأنهم
أقاموا بأقامته (ومن) طريق ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
اعتل عثمان يعني فاقى على فقيل له صلى بالناس فقال إن شئتم صليت بكم
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لا الصلاة أمير المؤمنين يعنون
عثمان أربعا فأي

• (بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم يذى المحلقة) •

(أبو حنيفة) عن ابن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الظهر أربعاً والعصر بذي المحلقة ركعتين أخرجه الشيخان
وأبو داود والترمذي والنسائي

• (باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) •

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب
الأنصاري رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب
والعشاء في حجة الوداع بالمزدلفة كذا عند ابن أبي شيبة في مصنفه واسحق
والطبراني بهذا السند بلفظ صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة وأصله في
الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الإقامة (وللطبراني) أيضاً من وجه
آخر عن أبي أيوب جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة
(وللشيخين) عن أسامة فلم أجاء بالمزدلفة نزل فتوضأ ثم أقامت الصلاة فصلى
المغرب ثم أقامت الصلاة فصلى العشاء (والبخاري) عن ابن عمر جمع بين
المغرب والعشاء كل واحدة منهما بأقامة وهو مسلم من وجه آخر بمعناه وسأني
مفصلاً في كتاب الحج وذكروا الاختلاف فيه (أبو حنيفة) عن أبي خباب

الكافي عن هاني بن زبيد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين
المغرب والمساء يعني بالمزلة كذا رواه البخاري (ورواه) محمد بن حنفص
عن الإمام فقال هاني بن زبيد ومن جهة ابن عمرو (وقى) تجهيل المنفعة
هاني بن زيد والمعروف في ذلك سعيد بن جبير كما أخرجه الشيخان وأبو داود
والترمذي والنسائي من مارق آخر وأبو خباب فيه مقال (ورواه) الإمام
أيضاً بهذا السند إلى ابن عمر قال أفضنا معه من عرفات فلما نزلنا معه جمعاً
أقام فصليتنا المغرب معه ثم تقدم فصلي بنا ركعتين ثم دعا بمساء فصبه عليه ثم
أدى إلى فراشه فعدنا نائمتين طويلاً ثم قلنا يا أبا عبد الرحمن الصلاة فقال
أي الصلاة قال المساء الآخرة فقال أما كما صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد صليت أخرجه ابن أبي شيبة بدون قوله ثم دعا بمساء وقال هكذا
فعله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب الجمعة) *

(بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم)

(أبو حنيفة) عن أيوب بن عاتق الطائي وغيره عن محمد بن كعب القرظي عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربعة لا الجمعة عليهم المرأة والعبد والمريض
والمسافر كذا رواه محمد بن أبي نعيم وأبو داود عن
طارق بن شهاب رفعه الجمعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة
عبد، ملوك، أو امرأة أوصى أو مريض (وأخرجه) المحكم من طريق طارق
المذكور عن أبي موسى (وعن) عقيم الداري رفعه الجمعة واجبة الأعلى صبي
أو ملوك أو مسافر أخرجه البيهقي والضريفي وزاد أو امرأة أو مريض
(والبیهقي) عن ابن عمر الجمعة واجبة الأعلى ما ملكت إيمانكم أو ذى علة
(بيان الخبر الوارد في جلسة الخطيب على المنبر قبل الخطبة)

(أبو حنيفة) حدثنا عطية حدثنا عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا صعد المنبر جلس قبل الخطبة جلسة خفيفة أخرجه أبو داود
بلفظ حتى يفرغ المؤذن *

(بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة)

(أبو حنيفة) عن جابر عن إبراهيم بن رجلا حديثه أنه سأل عبد الله بن مسعود
عن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال له أما تقر أسورة الجمعة

قال بلى ولكن لا أعلم فقال فقرا على واذا رآوا تجارة أو مالا انفضوا اليها
وتركوك قائما قال الخطبة يوم الجمعة قائما هكذا رواه جماعة (ومصرح)
ابن عسروني وروايته من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فقال عن
ابراهيم عن علقمة كما أخرجه ابن ماجه عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة
عن عبدالله

• (باب العيدين) •

• (بيان الخبر الوارد في أنه لا يصلي قبل العيد ولا بعده) •

(أبو حنيفة) عن عدي بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم العيد إلى المصلى فلم يصلي قبل الصلاة ولا
بعدها أخرجه الستة عن ابن عباس (والترمذي) عن ابن عمر مثله وصححه
هو وأماكم (وفي) كل ذلك دليل على عدم صلاة الإمام والمأموم (أما)
حديث ابن عباس فلأن ما ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت للإمام
الما خص به بدليل (وأما) حديث ابن عمر فعند الترمذي ولفظه قد حدثني
أبي لا ما ثم صلى وانصرف ولم يصلي قبلها ولا بعدها لأنه كان ماء وما
(وعند) ابن ماجه بإسناد حسن عن أبي سعيد رفعه كان لا يصلي قبل العيد
فأدركه إلى منزله صلى ركعتين لكن في سننه ابن عقييل وهو مختلف فيه
• (بيان الخبر الوارد في أن تكبيرات العيد أربعة) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر والاضحى أربع تكبيرات على الجنازة
هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثر عنه (ورواه) البخاري من غير طريق
الإمام من رواية مكحول حدثني أبو عاتشة أن سعيد بن العاص دعا بالأموي
الاشعري وحذيفة بن اليمان فساغما كيف كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فسأقه وفي أخرى وصدقه حذيفة
(وأخرجه) أبوداود هكذا وفي الآثار أن ابن مسعود قال ذلك لأبي بن عتبة
بمحنة أبي موسى وحذيفة (وقال) الترمذي روى عن ابن مسعود هذا وكذا
رواه عبد الله بن زريق عن ابن مسعود بإسناد صحيح (وروى) بن أبي شيبة عن
أنس مثل حديث ابن مسعود وقوفار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن
الثوري عن أبي اسحق عن علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حذيفة

وأما موسى عن تكبير العيدين فقال حذيفة سل ابن مسعود فسأله فقال
يكبر أربعين ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعين
(وروى) البخاري أيضا من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن
المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كبرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعين قال فامر عمر بأربعين يعني تكبير العيدين والجماعة

(باب صلاة الكسوف)

(بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان)

(أبو حذيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عاقبة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فقال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان موت أحد ولا مجيئه فاذا رأيتم ذلك فصلوا
واجدوا الله وكبروا وسبحوا حتى تنجلي (وفي) رواية فأيهما انكسف فصلوا
حتى تنجلي او يحدث الله أمرا قال ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى
ركعتين ونسبه صاحب العناية الى أبي مسعود الانصاري وهو هكذا في
بعض نسخ مسند البخاري وقوله فخطب يخالفه قول الهداية وليس في
الكسوف خطبة لأنه لم ينقل انتهى (قال) الحافظ وهذا الذي مردود على
الصحيحين عن أسماء ثم تصرف بهما في تجاات الشمس فقام فخطب الناس
فحمد الله واثنى عليه الحديث والذي يدل على هذا أنه خطب بعد الانجلاء
ولو كانت سنته فخطب قبله وما ورد فيه فانما كان لارده على من زعم انها
كسفت موت ابنه وقد أمر بالصلاة ولم يأمر بها ولو كانت شروعة لبينها
فتأمل (وفي) المتفق أيضا عن ابن عباس وعائشة واسلم عن جابر ولاجد
والحاكم عن حمزة ولا بن حبان عن عمرو بن العاص وصرح أحمد والنسائي
وابن حبان في روايتهم بأنه صعد المنبر (وقوله) ان الشمس والقمر آيتان
الحديث عند البخاري ومسلم عن أبي مسعود وعندهما عن أبي موسى فاذا
رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن عائشة
فكبروا وادعوا وصلوا وعن المغيرة فادعوا الله وصلوا وللبخاري عن ابن
عمر فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي المتفق عليه من حديث المغيرة فادعوا

الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم (واسلم) من حديث عبد الرحمن بن سمرة وصلى
ركعتين وللنسائي من حديث أبي بكر فضلى بهم ركعتين كما تصلون وأخرجه
ابن حبان قسما لركعتين مثل صلاتكم (ولابي) داود عن قبيصة فضلى
ركعتين فاطال (وللطبراني) في الاوسط عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى الركسوف ثم يزد على ركعتين *

*(بيان الخبر الوارد في صلاة الكسوف كغيرها من الصلوات في كل
ركعة ركوع واحد)*

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال انكسفت
الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرع الناس
الى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال فقام يصلي بهم فاطال القيام حتى
ظنوا انه لا يركع ثم ركع فكان ركوعه كقدر قيامه ثم رفع رأسه من الركوع
فكان قيامه بقدر ركوعه ثم سجد فكان سجوده كقدر قيامه ثم رفع رأسه
فكان جلوسه كقدر سجوده ثم سجد الثانية فكان سجوده كقدر جلوسه ثم
قام ففعل في الثانية مثل ذلك ثم قعد فتشهدا الحديث بطوله أو رده ابن
خسرو وابن المنظر وأخرجه أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي من
رواية شعبة وانما كم وقال صحيح ولم يخرجاه من أجل عطاء بن السائب انتهى
قال ابن الممام وهذا توثيق منه لعطاء (وقد) أخرج البخاري له مقرونا
بأنه بشر وقال أيوب ثقة وقال ابن معين لا يحتج بحديثه (وخرق) الامام
أحمد وغيره بين من سمع منه قديما وحديثا انتهى (وقال) الشيخ تقي
الدين في الامام كل من روى عن عطاء الخاروي عنه في الاختلاط الاشعبة
والسفيان (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا فلا يبعد أن امامنا كذلك لأنه
أكبرهم زمانا قدم سمعا *

(باب الصلاة على النجاسة)

(بيان الخبر الذي على أنه كبر عليه السلام)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن غير واحد أن عمر بن الخطاب جمع
الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم فسأهم عن الكبر على النجاسة وقال لهم
نظروا آخر جنة كبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوسدوه فذكر

أربعة حتى قبض قال كبير وأربعة هكذا رواه الحارثي والاشثاني (وعند)
ابن خسر وأبو حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي رضي الله عنه بأطول
من هذا (وأخرجه) محمد في الآثار فحوذ ذلك (وأخرج) الطبراني والبيهقي
عن ابن عباس قال أخرجنازة صلى الله عليه وسلم كبر عليها
أربعة (قال) البيهقي روى هذا الحديث من وجوه كلها ضعيفة إلا أن إجماع
الصحابة على الأربع كالدليل على ذلك انتهى (وعند) مالك من حديث
أبي أمامة بن سهل أن مسكينة مرضت الحديث وفيه فخرج حتى صف
بالناس على قبرها وكبر أربعاً (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث
ابن عباس رفعه كان يكبر على أهل بدر سبعاً وعلى بني هاشم خمسين كان آخر
صلاته أربع تكبيرات إلى أن مات وكذا عند الدارقطني والحاكم وابن
حبان وطريق الكل ضعيفة (وروى) أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه صلى
على ابنه إبراهيم وكبر عليه أربعاً صلى الله عليه وسلم وللبزاري عن أبي سعيد
الخدري مثله وعند ابن عبد البر في الاستدكار عن أبي بكر بن سليمان بن
أبي حقة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز أربعاً
ونجس أوستا وسبها وثمانيات حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى فصاف
لنفس ورائه وكبر عليه أربعاً ثبت على أربع حتى توفاه الله وأخرج
ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه أربعاً وأخرج
عن عمر بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن المكف أربعاً (وفي) المتفق
عليه من حديث الشعبي قال أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أني
على قبر منبوذ فصغهم وكبر أربعاً

(بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز)

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا صلى على
الميت اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
واتنا هكذا رواه أبو القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الإمام أحمد وزاد
لهم من إحييته منافأحبه على الإسلام ومن توفيته منافتوفه على الإيمان
وأخرجه أبو داود وأترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ كان إذا صلى على

جنازة قال فساقيه كساق أجد وزاد به - دلغظ الايمان اللهم لا تهرمنا
أجره ولا تضلنا بعده وأخرجه الطبراني في الكبير والوسط بإسناد حسن
وزاد فيه اللهم عفو لك عفو لك وفي الخلفيات من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا ولصغيرنا وكبيرنا
ولذكرنا وانثانا ومن توفيته فتوفه على الاسلام (تنبيه) قال ابن أبي حاتم
سألت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقال
المحفاظ لا يذكر ابن أبي هريرة إلا بقوله أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا ولا يوصله بذكر أبي هريرة غير سفيان والصحیح أنه مرسل انتهى (قلت)
وسفيان من الثقات المحافظ وقد وافقه الإمام أيضا فناهيك بهما إذا اجتمعا
على وصل أو إرسال فتأمل

* * *

(بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنازة) *

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن عبيد بن
نسطاس عن ابن مسعود أنه قال من السنة أن تحمل بجوانب السرير الأربع
فأردت على ذلك فهو نافله هكذا رواه بهذا السباق أبو نعيم والمحاربي وابن
خسر وأبو بكر بن عبد الباقي ومحمد بن الحسن وخالفهم ابن المقرئ فأخرجه
في مسند الإمام هكذا إلا أنه أدخل بين ابن نسطاس وابن مسعود أبا عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود وهكذا أخرجه ابن ماجه في سننه وابن أبي شيبه
(وروى) عبد الرزاق وابن أبي شيبه عن ابن عمر أنه حمل بجوانب السرير
الأربع (وعن) أبي هريرة من حمل بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه
(بيان الخبر الدال على سنية اللحد والخذ من قبل القبلة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن يريدة عن أبيه قال أئخذ للنبي صلى
الله عليه وسلم وأخذ من قبل القبلة ونصب عليه اللبى نصبا أخرجه ابن عدى
في المكمل والعقيلي في الضعفاء من طريق عمرو بن يزيد انتهى عن علقمة
ابن مرثد وقد ضعفاه من جهة الضعفاء ولا تخذلنا إذا أتى منه وقال الأخير
لا يتابع عليه (قلت) وذى متبع وثق وأجل قدرا من الإمام وقد روى
مثله عن أبي سعيد أيضا وأخرجه ابن عدى كذلك (وعند) أصحاب السنن

من حديث ابن عباس اللؤلؤ والشق لقبرنا وقال الترمذي غريب
(ولابن) ماجه وأحمد عن جرير مثله (وعند) ابن أبي شيبة عن مالك
عن نافع عن ابن عمر أنهما دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولابي بكر وعمر وهذا
من اصح الاسانيد (وعند) ابن أبي شيبة وأبي داود في المراسيل عن
حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسلم
سلا (وعن) أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل
القبلة واستقبل استقباله ابن ماجه وفيه عطية وهو ضعيف
(واخرج) ابن أبي شيبة عن محمد بن المنفية أنه وثق ابن عباس فكبر عليه
أربعاً ودخله من قبل القبلة وعن حماد بن أسيد أن عائلاً كبيراً على يزيد بن
المكافأ أربعاً وأدله من قبل القبلة (واخرج) عبد الرزاق في مصنفه
بسند صحيح وقال به البخاري وروى) نزدي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم أدخل قبره ليلة أسرج له بسرج أخذ من قبل القبلة وقال
حديث حسن

(بيان الخبر الدال على سنية التسنيم في القبور)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم حدثني من رأى قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر مستنمعة عن الأرض على قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم مرويض هكذا رواه أبو خسر ورواه مطهر بن محمد بن الحسن إلا
أن ابن خسر وزاد بين ابراهيم وبين من رأى أم عطية (وأخرج) البخاري
من طريق سفيان بن دية القمار بألف دخلت البيت الذي فيه قبر النبي
صلى الله عليه وسلم رأيت قبره مستنمعة (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حديث
عيسى بن يونس عن سفيان الثوري مساقه كسياق الاسام وفيه أيضاً حديث
يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي رأيت قبر وشهداه أحد
مستنمعة (قال) ابن الترمذي وهذا من السندان صحيحان (وحكى) الطبري عن
قوم ان السند التسنيم واستدل لهم بأن حياة القبور سنة متبعة ولم يزل
المسلمون يسفون قبورهم (ثم) قال حدثنا ابن بشار حدثنا عبد الرحمن بن
خالد بن عيسى قال رأيت قبر بن عمر مستنمعة قال لا أحب ان يتعمد
غيرنا أحد من المؤمنين من تسوية الأرض أو رفعه مستنمعة قدر شبر على ما عليه

عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بتسطيح انتهى (واما ما روى
ابوداود عن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا امه اكشفي لي عن قبر
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فاكشفت لي عن قبور ثلاثة لا مشرفة
ولا لاطئة مبطوحة بالعرصة الحمراء (واخرجهم) المحاكم وطاهره يعارض
الذي قبله وقد جمع المحاكم بانها كانت كذلك اول الامر ثم سمنت لماسقط
المجدار وقال البيهقي في صحته رواية القاسم من ان قبورهم مبطوحة دل
ذلك على التسطيح قال ابن الترمذي لم ارا هذا صرح بان المبطوح هو المسطح بل
معنى مبطوحة ليست مشرفة وقوله لا مشرفة ولا لاطئة يدل على ذلك وذكر
الطحاوي في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على
تربيع والتسليم لانه يجوز ان تكون مبطوحة بالتطعيم وهي مستقيمة (وفي)
التجريد للاقدوري محتمل ان تكون مبطوحة والتسليم في وسطها فهذا الخبر
محتمل وحديث التمار صريح في التسليم (وذكر) البيهقي حديث التمار ثم
قال وحديث القاسم صحيح ولي ن يكون محفوظا (قلت) هذا خلاف
ما سألنا عن هذا الحديث التمار اوضح منه مخرج في صحيح
بخاري وسنن ابن ماجه لم يخرج من الصحيح ولا يحتاج الى جمع
الحديث مع سبقي ذكره ان لا يصح لايه سارض الا بمثله وحديث القاسم
ليس كذلك فتأمل

(بيان الخبر الاول عن كراهة التجصيص)

(ابو حنيفة في حديثه) صحيح ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن تربيع القبور وتجصيصها كذا رواه محمد في الاثر عنه (واخرج)
الترمذي واللفظ له واورد ودواين وجهه وابن حبان والمحاكم من حديث
جابر بن عبد الله ان يوحنا بن القبر ويدي عليه وان يكتب عليه وصرح بعضهم
بما عاينوا من زبير بن جابر روي في مسلم بدون الكتابة وقال المحاكم الكتابة
على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة

(بيان الخبر لمبيح زيارة القبور)

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماعة منهم انه رآه عن ابن بريدة عن ابيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيتكم عن زيارة القبور ان تزوروها

الهجرة بضم
فككون ما فحش
من الكلام اه

فزوروها ولا تقولوا هجرا هكذا رواه البخاري وابن خثرو (واخرجه)
الحاكم عن أنس بلفظ كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فانها
ترق القلب وتدمع العين وتذكر الآخرة ولا تقولوا هجرا (واخرجه) مسلم
وابوداود والترمذي وابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن بريدة
(واخرجه) مسلم والنسائي والحاكم من طريق ضراب بن قرة عن محارب بن
دثار عن ابن بريدة بلفظ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وسأني
بتمامه ان شاء الله تعالى في المتفرقات (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وحماد
قالا حدثنا ابن بريدة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اذن لحمد
في زيارة قبر أبيه أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ استأذنت ربي
ان ازور قبر أبي فأذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت
* (بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وحماد عن ابن بريدة عن أبيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرج الى المقابر السلام على أهل الديار
من المسلمين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية (واخرجه)
أحمد ومسلم هكذا بلفظ السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين
(واخرجه) مسلم أيضا من حديث عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله
نعني ذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأخرجه
أيضا من حديث أبي هريرة كان اذا خرج الى القبور قال ذلك *

* (بيان الخبر الوارد في ثوب من قدم ثلاثة من الاولاد) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد الا ادخله الله الجنة فقال
عمر واثان فقال النبي صلى الله عليه وسلم واثان هكذا رواه البخاري وابن
اللقين (واخرجه) الامام أحمد ومسلم والحاكم عن ابن بريدة عن أبيه
واخرجه البخاري في الادب والنسائي عن أنس *

* (بيان الخبر الوارد على ان الميت معاق بدينه) *

(أبو حنيفة) عن فراس بن يحيى عن الشعبي عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم قال الميت مرتين بدينه حتى يقضى أخرجه أحمد والترمذي

وقال حسن صحيح والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه (واعبد) الرزاق واليه يقى بلفظ ما كان عليه دين اذا مات

(باب الصلاة في الكعبة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سألت بلال بن رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة وكفى صلى قال ركعتين مما يلي العمودين هكذا رواه الفاسم بن معن عنه وأخرجه البخاري في الصلاة في باب قوله واتخذوا من مقام إبراهيم صلى (وأخرج) في الحج أيضا عنه أنه قال فقلت لبلال هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت أين قال بين العمودين قال ونسيت أسأله كم صلى (وقد) وفق يذبح ما بال محل على التكرار في يوم الفتح لم يسأله وفي الحج سأله كما رواه الدارقطني بإسناد حسن (قلت) لفظ الشيخين عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بفناء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة فجاء بالفتاح ففتح ثم دخل وبلال وأسامة وعثمان وأمر بالباب فاغلق ولبتة وافية مليا قال عبد الله فبادرت الباب فقلت لبلال هل صلى فيه قال نعم قلت أين قال بين العمودين تلقاه وجهه ونسيت أن أسأله كم صلى (وأخرج) من طريق أخرى (وأخرج) عن عطية عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارف قام عند كل سارية فدعا ولم يصل (وعن) ابن عباس عن أسامة لما دخل البيت دعا في فواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة (وروى) أحمد وابن حبان من حديث ابن عمر عن أسامة أنه صلى فيه (وروى) الدارقطني من رواية يحيى بن جعدة عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال خلفه فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فسألت بلال هل صلى قال نعم صلى ركعتين (وروى) الطبراني والدارقطني من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولما دخل النبي صلى الله عليه وسلم صلى بين السارين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين ثم قال هذه القبلة ثم دخل مرة أخرى فقام يدعو ثم خرج ولم يصل (وروى)

قوله قبل
بضعتين وبهم
فكون
ما ستقبل من
الكعبة اهـ

اسحق والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت في الحج ودخله عام الفتح وجابر مترك قال البيهقي ان صحت الرواية ان يعني اللتين قبل هذا دل على انه دخل مرتين فصلى مرة وترك مرة والله أعلم (وأخرج) أحمد واسحق والبخاري وأبو داود والطبراني من طريق عبد الرحمن بن صفوان قلت لعمرك كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين (وعن) عبد الله بن السائب حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في الكعبة فخلع نعليه الحديث أخرجه ابن حبان * *

(كتاب الزكاة)

(أبو حنيفة) عن خزيمة بن عرار بن مالك قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة هكذا رواه طحاة عنه متفق عليه من حديث أبي هريرة وكذلك أخرجه أحمد والاربعة وابن حبان وزاده وهو مسلم في آخره الأصدقة الفطر (وفي) كتاب عمر بن حزم ليس في عبده مسلم ولا في فرسه شيء (قال) صاحب المداية وتأويله فرس الغازي وبه أخذ صاحبان وقال أبو حنيفة من كان له خيل ساعة فاب شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء مؤهها أو أعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم وهو قول زفر أيضاً وتمسك صاحبان بحديث الباب وتمسك الإمام بما أخرجه الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال ورجل ربطها تعففاً ثم لم يمنع حق الله في رقابها ولا ظهر ورشاً حتى له ستر الحديث ومن هنا يظهر ان ما أخذ الإمام دقيق جداً فتنبه * *

* (بيان الخبر الوارد في ان العوام ليس عليهم شيء) *

(أبو حنيفة) عن الميثم عن محمد بن سيرين عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العرادل والحوامل صدقة هكذا رواه طحاة عنه و'عوامل' هي المعدة للاعمال ونحوها هي امددة لمحمل الانتال فخرجهم يراودوا بين يمينان وصحبهما ابن القسطن على قاعدة في توثيق عامر بن حنيفة وعبد الله بن القسطن بالوقف والنسخ فقط وليس في العوام شيء وكذا

المدار قطنى الا أنه زاد فى آخره ولا فى النجبة صدقة (واخرجه) عبد الرزاق
مختصرا موقوفا وللدار قطنى والطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا
ليس فى البقر العوامل صدقة وفى أسناده سواد بن مصعب وهو متروك
عن ليث بن أبي سليم وهو ضعيف (واما) الحوامل فقال المحافظ لم اره اى
فى الحديث فيكون من زيادة احديثه وهى مقبولة اذا كانت عن ثقة
واللفظ مشهور فى كتب الفقه يقولون لازكاة فى البغال والحجير ولا فى
العوامل والعلوفة ولا فى الحوامل (وقد) بوب البيهقى فى السنن على هذا
الحديث فقال باب ما يسقط الصدقة عن المشاة وفيه نظر اذا الاسقاط
يقضى سابقة الوجوب ولا وجوب فى العوامل أصلا فتأمل *

(بيان الخبر الوارد فى المعدن والركاز)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الركاز
الخمس هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (واخرجه) الشيخان من حديث
أبي هريرة فى أثناء حديث واخرجه البيهقى ايضا واخرجه ابن ماجه عن
ابن عباس والطبرانى فى الكبير عن أبي ثعلبة وفى الاوسط عن جابر وابن
مسعود والركاز هو المال المركوز مخلوقا كان او موضوعا والركن ما كان
موضوعا (وبوب) البيهقى فقال باب من قال المعدن ليس بركاز لقوله عليه
السلام المعدن جبار وفى الركاز الخمس ففصل بينهما (قال) الترمذى
للخصم ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد أن يذكره حكاه آخر ذكره
بالاسم الآخر وهو الركاز واقتضى الحديث فى الصحيح والبيهقى جبار وفى الركاز
الخمس فلو قال وفيه الخمس لمحصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى
البئر (وفى) الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله فى المعادن من الجواهر
(وقال) ابو عبيد المعرور اختلف فى تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز
فقال اهل العراق هى المعادن وقال اهل الحجاز هى كنوز اهل الجاهلية
وكل محتمل فى اللغة ونحوه صاحب المشرق (وقال) الصحاوى
فى احكام القرآن وقد كان الزهرى وهو راوى حديث الركاز يذهب الى
وجوب الخمس فى المعدن *

(بيان الخبر الوارد فى زكاة الزروع والثمار قليلها وكثيرها)

(أبو حنيفة) عن أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل شيء أخرجت الأرض العشر ونصف العشر قال أبو حنيفة ولم يذكر صاعكم هكذا رواه أبو مطيع البلخي عنه وهكذا عند ابن الجوزي في كتاب التحقيق (وروى) عن أبان عن رجل من الصحابة رفعه بلفظ فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنضح أو غرب نصف العشر في قايلاه وكثيره وأبو عياش اسمه فيرون وأبان ضعيف (وأخرج) البزار من طريق قتادة عن أنس رفعه بلفظ سن فيما سقت السماء العشر وما سقى بالتواضع نصف العشر قال ورواه المحفوظ عن قتادة (وفى) البخاري من حديث ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر (واسلم) عن جابر بن جهم (ولابن) ما جبه عن معاذ بن عيسى رضي الله عنه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سقى بفلاة العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر (قال) الطحاوي ففي هذه الآثار دلالة في إيجاب الصدقة في قايل ذلك وكثيره ولم يقدر في ذلك مقداراً وهو قول أبي حنيفة وخالفه أصحابه (فائدة) ذكر مسكين في شرح الكنز مناصه المباح على نوعين عشري وخراجي فالعشري ماء ماء وآبار وعيون وبحار لا تدخل تحت ولاية أحد والخراجي ماء الأنهار التي شقتها الأماجم وبئر حفرت في أرض خراجية وعين تظهر في أرض خراجية وأما سيحون وجيحون ودجلة والفرات فخراجي عند أبي يوسف وعشري عند محمد

قوله عثريا
العثري بنضح
العين المهملة
والثالثة الزرع
لا يسبقه الاماء
المطر اه

(بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم لا يجمع على مسلم عشر وخراج في أرض (قال) ابن عدي في الكامل هكذا يروى من قول إبراهيم وقد وصله أبو الخليل يحيى بن عتبة عن أبي حنيفة فقال بعد إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى ضعيف وقال الدارقطني كذب يحيى علي أبي حنيفة ومن بعده (قلت) ومعه في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعرو بن خزم عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي والحاكم قال وليس في مزرعة شيء إذا كانت تؤدي صدقتها من العشر (وأخرج) هذا الكلام ابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة قال صاحب الهداية وقد

وقع اجماع أئمة المجور والعدل على ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر الوارد في حد الغنى الذي تحرم عليه الزكاة) *

(أبو حنيفة) عن حكيم بن جبيرة الأسدي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن
 أبيه عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سأل وله ما يغنيه فهو
 كدوح أو خدوش في وجهه يوم القيامة قالوا ما يغنيه قال خسون درهما أو
 حاسبها من الذهب هكذا رواه ابن عسرو وابن عبد الباقي (وحكيم بن
 جبيرة ضعيف لكن تابعه زيد كما صرح به سفيان عند أصحاب السنن وأورده
 ابن جبيرة في التهذيب عن ابن مسعود (وفي) حديث سهل بن الحنظلية
 عند الطبراني وابن جرير قالوا ما يغنيه يا رسول الله قال قدوما يغنيه
 أو يعيشه (وعند) الإمام أحمد في حديث ابن مسعود ولا تحمل الصدقة
 إن له خسون درهما أو عرضها من الذهب * (كتاب الصوم) *
 * (بيان الخبر الوارد في فضله) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن صالح الزيات عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له إلا الصيام
 فهو لي وأنا أجزي به هكذا رواه أبو أسامة عنه (وأخرجه) الستة وابن
 حبان بطوله وهذا مختصر والزائد عندهم ومخلف فم الصائم أطيب
 عند الله من ريح المسك * * *
 * (بيان الخبر الدال على أن صوم عاشوراء كان واجبا ففسخ وجواز فقد النية
 بعد طلوع الفجر) *

(أبو حنيفة) عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن
 المجبري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل من أصحابه يوم
 عاشوراء مرقومك فليصوموا هذا اليوم فقال إنهم قد طعموا فقال وأن
 كانوا قد طعموا (وفي) مسند طلحة عن حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا يأيوب الأنصاري (وفي) مجمع عبد الخالق بن ثابت الحنفي من طريق
 سفيان عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي
 سفيان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى أهل العوالي فقال من
 كان أكل فلا يأكل ومن لم يكن أكل فليتم صومه (وعند) أحمد وابن حبان

كدوح بمعنى
 خدوش اهـ

وابن أبي شيبه من حديث أسماء بن حارثة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه فقال مر قومك فليصوموا هـ ذاك اليوم قلت وان وجدتمهم قد طعموا قال ليتموا آخر يومهم (وأخرج) الشيخان والنسائي من حديث سلمة بن الأكوع رفعه أنه أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء (وعندهما) عن الربيع بنت معوذ أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدة عاشوراء الى قري الا تصارنحوه وزاد فكان بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار والحديث

الربيع بن ربيعة
المراد مصغرا
ومعوذ مثله
في الضبط اهـ

• بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية •

(أبو حنيفة) عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال اهلهذا هلال ذي الحجة فقال قائل منان هذا ابن ليلتين وقال قائل ابن ثلاث فقد منا على ابن عباس قد كرنا ذلك فقال هو ابن ليلته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذهب الى الرؤية هكذا رواه ابن الملقم في مسنده عن أبي يوسف عنه (وأخرج) مسلم معناه وفيه ان الحكم يتعلق بالرؤية ولا عبرة بقول الموقنين وان كانوا عدولا في الصحيح ومذهب الجمهور الا من شذ من المتأخرين

• بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين •

(أبو حنيفة) حدثنا أبو العاطوف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف لن يدخل على نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون أرسل الى عائشة ان تعالي وأرسلت اليه انك آليت شهرا مني ولم ازل أهد الايام والليالي وانه بقي يوم فأرسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون هكذا رواه طهمة ولفظ ابن خسر وآلى من نسائه وهو في الصحيحين وسياقي في الايام مفصلا

• بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم الشك •

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن حمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان (قال) المحافظ لم أجده بهذا اللفظ ومعناه مخرج من حديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين متفق عليه من حديث أبي هريرة

وبقيته الا رجل كان يصوم صوماً فليصمه (ولليحيى) نهى عن صوم يوم
 قبل رمضان بيوم ويوم الفطر والاخصى وأيام التشريق وعند الاربعه
 وابن حبان والمحاكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كذا عند عمارة
 اليوم الذي يشك فيه فاقى بشاة مصلية فتخى بعض القوم فقال من صام يوم
 الشك فقد عصى أبا القاسم وعلقه البخاري فقال وقال صلة عن عمارة
 ورواه من عزاء الى مسلم وله شاهد عند البزار من حديث أبي هريرة نهى
 عن ستة أيام من السنة يوم الاخصى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي
 يشك فيه من رمضان وأسناده ضعيف (وحاصل) ما ذكره فقهاؤنا في صيام
 يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان كان مكرهاً كراهة
 تحريم لما فيه من التشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم وعليه حمل
 النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين ثم ان ظهر أنه من رمضان اجزاء عنه لانه
 شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً غير مضمون بالافساد
 لانه في معنى المظنون وان جزم بكونه من واجب آخر فهو مكروه كراهة
 التنزيه التي مرجعها لخلاف الاولى لان النهي عن التقدم خاص بصوم
 رمضان لكن كره الصورة التي المحمول على رمضان وان ظهر أنه من رمضان
 اجزاء لوجود أصل النية ان كان مقيماً بالاتفاق وان كان مسافراً على
 الصحيح لما عرفت وان ظهر أنه من شعبان فقد قيل يكون تطوعاً لانه منهي
 عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزاء عن الذي قواه وهو الاصح لما تقدم من
 ان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم بكل صوم وان
 جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق
 صوماً كان يصومه والافضل ان يتلوم أي ينتظر ولا يأكل ولا يشرب
 ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب اتصافاتها وان تقارب ولم يتبين محال
 فقد اختلفوا فيه فقيل الافضل ان يصومه وقيل فضله وعامة منهم من يرى انه
 لا ينبغي للقضاء والمفتين ان يصوموا تطوعاً ويفتروا بذلك خاصتهم ويفتروا
 العامة بالافطار بعد الاشارة للثمة والله اعلم *

(في بيان الخبر الوارد في اباحة الحجامة للصائم)

(أبو حنيفة) عن أبي السوداء عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله

القاحه اسم
موضع بالمدينة
له

عليه وسلم احتجهم بالقاحه وهو صائم هكذا رواه البخاري عن الصباح بن
محارب وابن أبي رواد كلاهما عنه وقد أخرجه ابن الجارود في منتقاه من
طريقه وكجميع عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بهذا اللفظ
(وأخرجه) البخاري أيضا من غير طريق الإمام فقال حدثنا الفضل بن عمر بن
عثمان المروزي حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عباد بن العوام عن أبي
السوداء السلي حدثنا أبو حاضرساقه إلا أنه قال وهو محرم ورواه بعضهم
عن الإمام فقال عن أبي السواد والصواب الأول وأبو السواد مجهول هكذا
قالوا وكانهم منوا به أنه مجهول الاسم لا العين وعند الشيخين من حديث ابن
عباس من غير هذا الطريق بلفظ احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
محرم واحتجهم وهو صائم وعند الترمذي بلفظ احتجهم فيما بين مكة والمدينة
وهو محرم صائم وعند الطحاوي من طريق مقسم عن ابن عباس بلفظ وهو
صائم محرم ورواه من وجه آخر ولم يذكر وهو محرم وقال هاهنا سألت أجد
عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم (أبو حنيفة) حدثنا الزهري عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم هكذا
رواه محمد بن الحسن الواسطي عنه وأخرج البخاري عن جابر عن أنس
معناه والطحاوي عن ثابت عن أنس معناه وفي الباب عن أبي سعيد رفته
رخص في المجامعة للصائم أخرجه النسائي ورجاله ثقات لكن ذكر الترمذي في
العلل أن الصواب موقوف ولا تكون الرخصة إلا بعد النهي *

• (في بيان الخبر الدال على إباحة القبلة للصائم) •

(أبو حنيفة) عن زباد بن ملاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضي الله عنها
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم (أخرجه) الشيخان والترمذي
وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الطحاوي من طريق شيدان بن معاوية
واسرائيل كلاهما عن زياد بن علاقة بهذا وأخرجه كذلك من طريق الليث
عن يحيى بن سعيد عن مرة عن عائشة بهذا ومن طريق علي بن الحسن
رعروة ابن الزبير والاقاسم كلهم عن عائشة بهذا زاد الأخير وكانت تقول
ويحكم أمك لا ربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم *

• (بيان الخبر الدال على إباحة المباشرة له) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض أزواجه وهو صائم أخرجه مسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم بزيادة وكان أملككم لأربه وأخرجه الطحاوي من طريق ابن عون عن إبراهيم بتلك الزيادة وأخرجه من هذا الطريق أيضا بزيادة مسروق مع الأسود قال سألنا عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أملككم لأربه أو من أملككم لأربه الشك من أبي عامر شيخ شيخ الطحاوي (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم ونسب الآثار عن رجل عن عامر وابن خسرو عن حماد عن عامر (أخرجه) مسلم وأخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحاق الهمداني عن الأسود عن عائشة رفعت ما كان يمتنع من وجوهها وهو صائم *

(بيان الخبر الدال لحكم من جامع أهله في رمضان متعمدا)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني جامع امرأتى في رمضان متعمدا انها رافعة له النبي صلى الله عليه وسلم هل تقدر على أن تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تقدر أن تطعم ستين مسكينا قال لا قال فامر له النبي صلى الله عليه وسلم بمكث من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال اذهب فتمصق بهذا قال يا رسول الله ما بين لا يتبها أحدا حوج اليه مني ومن عيالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فمكك واظمع عيالك (هكذا) رواه المحسن ابن زياد وطلمة وابن المنذر وابن خسر وفي مسانيدهم (وأخرجه) الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة وألف الطحاوي بينهما نحن جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم ادبناه رجل فقال يا رسول الله ها كنت قال مالك قال وقعت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تعبد اطعم ستين مسكينا قال لا قال فكنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فيمنعنا نحن على ذلك أذا أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق

المكثل بوزن
منبر معروف

هـ

فيه تمر والعرق المكمل قال ابن السائل فقال أنا قال خذها فتصدق به
فقال الرجل أعل أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لا يتهاير يدا المحرتين
أهل بيت أفقر من أهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها
ثم قال أطعمه أهلك (قلت) وهذا الحديث يعرف بحديث المحترق لما جاء في
بعض ألفاظه فقال ابن المحترق (أورده) البخاري في خمسة عشر موضعا
من كتابه وقدر واه الأئمة من طرق بألفاظ مختلفة وأورده صاحب الهداية
من أئمتنا وفي سياقها ألفاظ مغايرة لما عندهم منها قوله أهلك وأهلك
ومنها قوله في نهار رمضان متعمدا ومنها فرقة أهل المساكين ومنها
يجزئك ولا يجزى* أحدا بعدك (فالأول) لفظة أهلك ذكرها الخطابي
ورده وأوصاها الدارقطني موصولة لكن بين البيهقي خطأها والثاني
قوله متعمدا أخرجه الدارقطني في العال من حديث سعيد بن المسيب مرسل
أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افطرت في رمضان متعمدا
والثالث قوله فرقة أهل المساكين مروية بالمعنى من قوله أطعمه ستين
مسكينا والرابع قوله يجزئك الخ ليس في شيء من طرق الحديث وكأنه بالمعنى
من قول الزهري وإنما كان هذا رخصة له خاصة وليس من نفس الخبر قاله
الحافظ (قلت) وأما لفظة أهلك فتثبت في رواية الأوزاعي عن الزهري
وهكذا هو في كتاب الصوم للأمامين منصور (وفي) سنن الدارقطني ودعوى
الحاكم أنه رأى كتاب الصوم المذکور بخط مشهور ولم يجد فيه هذا اللفظة
محل نظر إذ يمتثل أنها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاط من سقط
حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته برواية
المذکورين وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التحقيق من طريق الدارقطني
(وقد) روى البيهقي نفسه في الخلافات أن ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى
عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري باللفظ أهلك يا رسول الله هكذا
بأثبات الألف وتأمل في ذلك (وإذا) ثبتت هذه اللفظة تبين حسن استنباط
الخطابي في معالم السنن حيث قال ما ملخصه في أمر الرجل بالكفارة دليل
على أن على المرأة كفارة مثله لأن الشريعة سوت بينهما لا فيما قام عليه
دليل تخصيص وإلا لزمها القضاء بجماعها بعد الزمها الكفارة لهذه العلة

كان رجل قال وهذا مذهب أكثر العلماء وقال الشافعي يكفر الرجل
كفارة واحدة تجزئ عنهما لأنه عليه السلام أوجب عليه كفارة واحدة
ولم يذكرها مع حصول الجوع منها وما وهذا غير لازم لأنه حكاية حال
لا عموم له ويمكن أن تكون مفطرة بمرض أو سفرا أو سعة كرهة أو ناسية
صومها وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم الجعفي وأعلى أن المرأة إذا طأعت
على الجوع في رمضان ولا عذر لها فعليها كفارة أخرى إلا الأوزاعي
والشافعي قالوا كفارة واحدة تجزئ عنهما *

(في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر من جوع غير احتلام هكذا
رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه الستة بزيادة ويتم صومه هذا لفظ
ابن ماجه ولفظ غيره ويصوم فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها
الاستدلال في الباب وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زيد (أبو حنيفة)
عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه (أخرجه) الستة
والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عنها ومن
طريق مالك وسفيان كلاهما عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن
أم سلمة بهذا (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى الفجر وأوقلت
صلاة الفجر ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جوع ثم يغتسل صائماً (هكذا)
رواه ابن خزيمة ومن طريق فرج بن بيان عنه وأخرجه الستة بمعناه وأخرجه
الطحاوي من طريق أبي اسحق عن الأسود ومن طريق عبد الملك بن أبي
سليم عن عطاء ومن طريق عاصم عن أبي صالح ومن طريق جهم بن
أبي عبد الله عن ابن مليدة أبيه عنهما *

(باب حكم الصوم في السفر)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن أنس رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه
وسلم ليلتين خلتا من شهر رمضان من المدينة إلى مكة فصام حتى أتى قديداً

• (بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكروها

للنبي صلى الله عليه وسلم) •

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يظل صائما ويبيت طاء وياقثا ثم ينصرف الى شربة من لبن قد وضعت له فيشربها فيكون فطره وسهوره الى مثلها من القابلة الحديث هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وطلحة وأخرج أصالة مسلم واتفقا عليه من حديث ابن عمر بالفظ اني لست منكم في اطعم واسقي وجاء في حديث أبي هريرة لما نهى عن الوصال قايوا ان ينتهوا واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال لزدتكم كالمكمل لهم حين أبوا ان ينتهوا وعندهما من حديثه لو مد لنا الشهر لو صلات وصالا يدع الله محقون تعمة هم

• (بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم) •

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ~~لا يؤذن بيل~~ ~~في كراواتهم~~ ~~حتى يصلوا~~ ~~بن أم مكتوم~~ هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وطلحة وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن بهذا اللفظ وبلفظ لا يمنع احدكم اذان يلال من سهوره فانه انما يؤذن ليذبه نائمكم وليرجع قائمكم

• (باب الاعتكاف) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر رضي الله عنه نذرت ان اعتكف في المسجد المحرام في الجمالية فلما سميت سألت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اوف بنبذرك هكذا رواه مروان بن معاوية عنه وأخرجه الشيخان بالفظ ان اعتكف في المسجد المحرام ليلة وفي رواية لهما أنه جعل على نفسه ان يعتكف يوما (وعند) أبي داود والنسائي والطبراني بزيادة اعتكف وصم (وفي) رواية قارم ان يعتكف ويصوم وفيه عديد أنه بن قول تغرد بزيادة الصوم فيه وهو ضعيف

• (مناسك الحج) •

• (بيان الخبر النوردي ايجابه على الفور) •

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من أراد الحج فليتبجل (أخرجه) الإمام أحمد وأبو داود والحاكم
عن ابن عباس وقال الحاكم صحيح (وأخرجه) أيضاً أحمد والطبراني وابن
ماجه من حديث الفضل بن عباس بزيادة فإنه قد يمرض المريض وتضل
الضالة وتعرض الحاجة (وبه) استدلى أبو يوسف على إيجابه بالعمودية
من أخرجه عن العمام الأول يأنم عنده وهو أصح الروايتين عن الإمام كفاً في
الهيطة والخانية وشرح المجمع وفي القنية أنه المختار (قال) القدوري وهو
قول مشايخنا وقال صاحب الهداية وعنه أبي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد
علي الترمذي

« (بسان الخبر الدال على منع المرأة من السفر ثلاثة أيام الأمع محرم وإباحة
مادون ذلك لا بغير محرم) »

(أبو حنيفة) عن أبي سعيد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تسافر المرأة الأمع محرم أو زوج هكذا روى عنه عبيد بن محمد عنه
وأخرجه ابن زرار من حديث عمرو بن دينار عن أبي سعيد بلفظ لا تصح امرأة إلا
ومعها محرم وفيه زيادة وهي فقال رجل يا رسول الله اني كنت تبت في
غزوة كذا وامراتي حاجة قال ارجع فحج معها (وأخرجه) الدارقطني
بنحوه وأسناده صحيح وهو في الصحيحين من هذا الوجه بلفظ لا تسافر المرأة
الأمع ذي محرم (وروى) الطبراني عن أبي أمامة رفعه لا يحل لامرأة مسافرة أن
تصح الأمع زوج أو محرم وأسناده ضعيف وخرج الدارقطني من وجه آخر
بنحوه بلفظ لا تسافر امرأة ثلاثة أيام أو تصح الأومعها زوجها وفيه جابر ليعني
(وأصل) الحديث في النهي عن السفر بغير تقييد بالحج مشهور كما تقدم عن ابن
عباس وفي الصحيحين عن ابن عمر لا تسافر امرأة ثلاثة أيام أو معها ذي محرم وفي
لفظ ثلاث أيام وفي لفظ فوق ثلاث ولهما عن أبي سعيد لا تسافر امرأة يومين
الأومعها زوجها أو ذي محرم منها ولهما عن أبي هريرة لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم أو ليلة الأمع ذي محرم (وأخرجه) أبو
داود وابن حبان والحاكم أن تسافر بريد وأبو حنيفة لا يبدل *

« (بيان المواقيت التي لا ينبغي أن يرد بها حرام الحج وزد الأومعها) »

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد أن نافعاً أخبره قال سمعت عبد الله بن عمر

أبي الزبير عن جابر قال سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه ومهل أهل العراق من ذات عرق (وقد) أخرجه
ابن أاجة من وجه آخر عن أبي الزبير بغير تردد لكنه من رواية إبراهيم
الحوزي وهو ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث
زوارق بن كريمة بن الحارث بن عمرو السهمي سمعت أبي يذكر أنه سمع جده
الحارث بن عمرو قال أقيمت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وقد أطاق به
الناس فذكر أنه سئل قال وقت ذات عرق لأهل العراق (قال) المحافظ
وأعرب عبد الرزاق عروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال وقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق وأخرجه إسحاق عنه (قال)
الدارقطني في العمال خالفه أصحاب مالك كهم لم يذكر هذا وكذلك
أصحاب نافع أيوب وابن جريح وابن عون وكذلك أصحاب ابن عمر سالم وعمر بن
دينار وغيرهم وأما حديث ابن عمر في الصحيحين ليس فيه ذات عرق انتهى
(ذات) اختلاف الأئمة في هذه المسئلة هل ذات عرق بتوقيت النبي صلى
الله عليه وسلم بتوقيت حمراءى بآبتهادة وبأبتهادة شافعي وأخرجه
من هذا وجه عن عمر بن الخطاب عن أنس بن مالك وفي نسخة وجهان لأصحاب
الشافعي أحدهما وهو نص الشافعي في الام أنه بتوقيت عمر رضي الله عنه
وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري وإلى ذهب المالكية وإلى
الأول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الشافعية عن ما نص عليه تولى
عراقى ورواههم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره (قال)
الأنووي في شرح المهذب استنده صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم لا يثبت رفعه بمجرد هذا (وفي) شرح التقريب لأولى العراقي
مانصه قالت في قول الأنووي هذا نظر فإن قوله أحسبه معناه أظنه
والمن في باب الرواية ينزل منزلة لينة بين وليس ذلك قادحاً في رفعه فهو منزل
منزلة المرفوع لأن هذا لا يقال من قبل الراي وإنما يؤخذ بتوقيفه من الشارع
لا سيما وقد ضم جابر إلى المواقيت المخصوصة عليها يقيناً باتفاق وحديث
عائشة الذي رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح كما قاله الأنووي وفيه
وقت لأهل العراق ذات عرق وصححه القرطبي وقال المذاهب هو صحيح

أقرب (وقال) والذي أسأله جدي وهو حديث الحارث بن عمر والسهمي
المتقدم ذكره يدلان على ما ذكرنا وإن قال البيهقي في الأخير أن في أسناده
من هو غير معروف (فإن) ليس في أسناده كذلك فإن كان فيهم من
ليس معروفًا عنده فهو معروف عند غيره وقد رواه الشافعي والبيهقي
بأسناد حسن عن عطاء مرسلًا فالارجح عندي أنه منصوص أيضًا (قال) ابن
قدامة ويحوز أن يكون عمرو بن سالم لم يعلم توقيت النبي صلى الله عليه وسلم
ذات عرق فقال ذلك برأيه فاصاب ووافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
فقد كان كثير الاصابة رضي الله عنه انتهى (وأما) قول الدارقطني في
حديث جابر الذي عنده سلم أنه ضعيف وعنده بقوله لا العراق لم تكن فتحت
في زمنه صلى الله عليه وسلم ففاسد لأنه لا مانع أن يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى لعلمه بأنه سيفتح (وقد) ثبتت الأخبار الصحيحة بأنه صلى الله عليه وسلم
زويت له مشارق الأرض ومغاربها وأنهم سيفتقون مصر والشام والعراق
(وقال) ابن عبد البر في التمهيد هذه غفلة من فائل هذا القول لأنه صلى الله
عليه وسلم هو الذي وقت لاهل العراق ذات عرق والعقيق كما وقت لاهل
الشام المحففة والشام كلها يومئذ دار كفر كالعراق فوقت المواقيت لاهل
بندوحى لأنه علم أن الله سيفتح على أمته الشام والعراق (تأنيده) التوقيت
بهذه المواقيت منع مجاوزتها بالأحرام أما الأحرام قبل الدخول إليها فلا
يمنع منه عند المجهور ونقر غير واحد الاجماع عليه (الكنى) سمعت
بعض المالكية يهملون هذا الاجماع بل ذهب طائفة إلى ترجيح الأحرام
من دurance أهل على التأخير إلى الميقات وهو مذهب أبي حنيفة وأحد
قولي الشافعي ورجحه من أصحابه انقاضي أبو الطيب والنووي والغزالي
والرازي (وقال) النووي المصحح أن الأحرام من الميقات أفضل إليه
قال أحمد

(باب الأحرام)

وهو شرط عندنا لا ركن لأنه يدوم إلى الحاق ولا ينتقل عنه إلى غيره ويباح
كل ركن ولو كان ركن الما كان كذلك

(باب الخبر الوارد في الإهلال من أين ينبغي أن يكون)

(أبو حنيفة) حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال له رجل يا أبا

عبدالرحمن رأيتك تصنع أربع خصال قال ما هن قال رأيتك حين اردت ان تحرم ركبت راحتك ثم استقبلت القبلة ثم احوت حين انبعث بعيرك ثم ذكر الحديث وفيه استلام الركن وتلوين الحجة بالصفرة والتوضؤ في النعال السنية وفي آخره قال فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك كله فمنعته هكذا رواه بطوله محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والسائل عندهم عبيد بن جريح (وعند) ابن خنيسرو عن أبي حنيفة عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد قال قالت لابن عمر وهذه أخرجه ابن ماجه (ولكن) قال عن سعيد ان جريسا سأل ابن عمر الحديث ولطمة عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمل اذا استوت به راحلته (اعلم) أنه اختلف في اهلاله صلى الله عليه وسلم متى كان كما اختلفوا في موضع احوامه (فيروى) ان احوامه كان بالبيداء (ويروى) أنه كان من المسجد الذي يذى الخليفة وهو الاكثر وكان ابن عمر ينكر على من قال من البيداء وكان يقول هذه بيداءكم اني تكثر بون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذي الخليفة (وهذا) هو انقول الاول في اهلاله صلى الله عليه وسلم وقيل أهل حين استوت به راحلته وهذا عن ابن عمر في الصحيحين والبخاري عن أنس فلما ركب راحلته واستوت به أهل وله أيضا عن جابر ان اهلاله من ذي الخليفة حين استوت به راحلته وقيل أهل حين انبعثت به راحلته كما في رواية لمسلم في حديث ابن عمر ويقرب من ذلك من قال أهل حين وضع رجلاه في الغرر كما في رواية اخرى لمسلم من حديث ابن عمر وقيل أهل حين استوت به بداه كما في رواية لمسلم من حديث ابن عباس عن أبي داود والحاكم والبيهقي من طريق خصيف عن سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في اهلال النبي صلى الله عليه وسلم فت طائفة أهل في صلاة وقالت طائفة حين استوت به راحلته وفت طائفة حين علا ايده فقال سأخبركم عن ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في صلاة فشهد قوم فاخبروا بذلك فلما استوت به راحلته أهل فشهد قوم لم يشهدوه في المرة الاولى فقالوا أهل

الغرز يقع
فككون ركاب
الابل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فآخبروا بذلك ثم مضى فلما علا على شرف
اليداء اهل فشهدوه قوم آخرون فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الساعة فآخبروا بذلك وانما كان اهل الال النبي صلى الله عليه وسلم في مصلاه
وفي رواية وأيم الله لقد فعل ذلك (قال) الطحاري فبين ابن عباس الوجه
الذي جاء اختلافاً منهم وانما اهل الاله كان في مصلاه فبهذا نأخذ وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (ومن) هنا قال صاحب الهداية ولو لم يبع
ما استوت به راحته جازوا بكن الاول أفضل وقال المحافظ وحديث
ابن عباس ائمة لم لو ثبت ترجيح ابتداء الال عقب الصلاة الا أنه من رواية
خصيف وفيه ضعف (قلت) ويتبع البيهقي في ذلك فانه لما ذكر هذا الحديث
في سننه ابعاده وقال فيه خصيف وهو ايسر بالقوى (قال) التركمانى هذا
الحديث أخرجه المحكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه ابوداود
في سننه وسكت عنه وفي شرح المذهب للزوي قد خالف البيهقي في خصيف
كأبرون من الحفاظ وائمة هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين امام الجرح
والتعديل وأبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح

«(بيان الخبر المبيح للتعذيب عند الاحرام)»

عن ابي حنيفة (عن) ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه
منع محرماً هكذا رواه الهافى بن عمران رابو يوسف كلاهما عنه وهو
متفق عليه عنهما من طرق بالفظ كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاحرامه قبل ان يحرم وخرجه الطحاوي بالفظ محرمه حين احرم وفي
رواية محرمه ومحلها (ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه
قال سألت ابن عمر اية تحريم المحرم فقال لا ان أصبح انضح قطراناً أحب الى
من ان تضح ضيباً فائت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر فقالت أنا طيبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف في ازواجه ثم أصبح تعني محرماً هكذا
رواه طلحة بن عمار بن خسرو والمحسن بن زياد وهو متفق عليه عنها
من سرق (خرجه) الطحاوي من طريق أبي عوانة عن ابراهيم بن محمد
بن المنذر هكذا يمكن قول فارس بن عمر بعض بنيه الى عائشة وفي

ويص بوزن
كريم اي
بريق اه

آخره ثم طاف في نسائه فاصبح محرما فسكت ابن عمر (أبو حنيفة) عن
ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي
انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم
هكذا رواه ابن خسرو والحسن بن زياد واخرجه الشيخان والطحاوي
(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
رضي الله عنها قالت رايت ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هكذا رواه طلحة ورواه ابن خسرو والكلابي والاشناني
وطلحة ايضا عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم به متنا وسندا والطحاوي
من طرق وفي الصحيحين معناه (ثم) اعلم ان الطيب اعم من ان يكون مما
يبقى عينه بعد الاحرام او مما لا يبقى بسن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو
ظاهر الرواية متمسكين بما روياه من الآثار المتقدمة وخالفهما محمد وزفر
فقالا لا يطيب بما تبقى عينه بعد الاحرام (وتحقيق) هذا المقام قال أبو
جعفر الطحاوي ذهب قوم الى كراهية تطيب عند الاحرام وتمسكوا
بحديث يعلى بن أمية لذي فيه نزع عنك الحبة واغسل عنك الصغرة وكذا
بحديث عمر بن الخطاب أنه وجد ريح طيب وهو بذى الحليفة من رجل
فامر به غسله وبحديث عثمان أنه امر رجلا بذى ~~الزرة~~ وقد اذهن رأسه ان
يغسله بالطين وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا بأسا عند الاحرام بأسا
وقالوا ان حديث يعلى لا حجة فيه لان الطيب المذكر ذكره يوم خلوت
وهو مكروه للرجل في نفسه في كل حاله وانما بيع المحرم ما هو في حال
الاحلال (وعد) ورد في الاخبار الصحيحة انهى عن التزفر للرجال
فليس فيه دليل على حكم من اراد الاحرام هل له ان يتيب بطيب يبقى عليه
بعد الاحرام أم لا وأما ما روى عن عمر وعثمان فقد ورد ما يدل على مخالفة
ابن عمر سلهما ودروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على
باحته من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كافي اضرتني ويص
أطيب وفي رواية حتى رى ويص طيب في رأسه ولحيته وفي
رواية عنها سكت أبايه باخية اخبره عن حرمه وفي رواية يا طيب
ما جدد فنهذه الآثار المتقدمة فتوثرت بايحته طيب عند الاحرام وأنه

قد كان يبقى في مفارقة بعد الاحرام (وقد) روى مثل ذلك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة توافق ما رواه عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم من تطيبه عند الاحرام (وبهذا) كان يقول أبو حنيفة وأبو يوسف (وأما) محمد بن الحسن فإنه كان يذهب في ذلك إلى ما روى عن عمر وعثمان بن عفان وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر من كراهيته وكان من المحبة له في ذلك ما ذكر في حديث عائشة من تطيبه صلى الله عليه وسلم عند الاحرام اغما فيه أي كانت تطيبه إذا أراد أن يحرم فقد يجوز أن يكون كانت تفعل به هذا ثم يغتسل إذا أراد أن يحرم فيذهب بغسله عنه ما كان على بدنه من طيب ويبقى فيه ريحه وهكذا الطيب وبعثه الرجل من وجهه أو بدنه فيذهب ويبقى ويبيحه (فاذا) احتمل ما روى عن عائشة من ذلك ما ذكرنا من أن أهل فيمار روى عنها شيء يدل على ذلك فاذا حديث إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه قال سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام الحديث وذكر مراجعة عائشة في ذلك وفيه ثم طاف في نسائه فاصبح محرما فدل هذا الحديث على أنه قد كان بين احرامه وبين تطيبها إياه غسل لأنه لا يطوف عليهن الاغتسل فكانها اغما أرادت بهذه الاحاديث الاحتجاج على من كره أن يوجد من المحرم بعد احرامه ريح الطيب كما كره ذلك ابن عمر (فأما) بقائه نفس الطيب على بدن المحرم بعد ما حرم وان كان اغما تطيب به قبل الاحرام فلا فتة لهم هذا الحديث فان معناه معنى لطيف ثم أورد ما ثبت به هذه القياس أيضا وقال فهذا هو النظر في هذا الباب قال وبه نأخذ وهو قول محمد بن الحسن *

(بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس)

(أبو حنيفة) حدثنا عمرو بن دينار حدثنا عبيد الله بن عمر أن رجلا قال يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا القباء ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ومن لم يكن له نعلان فليلبس الخفين وليقطعهما من أسفل الكعبين أخرجه الستة من حديث نافع عن ابن عمر ولفظ البخاري لا يلبس القميص ولا

العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا المخفاف الا احد لا يجيد نعالين
فلا يلبس ثخين وايقطة هما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيثامه
زعفران او ورس (وأخرجه) الطحاوي من طريق حمزة بن نافع وايوب عن
نافع بهذا (ومن) طريق الزهري من سالم عن أبيه مثله (ومن) طريق
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله الا أنه قال وايثقهما من عند الكعبين
أما الكلام على من لبس الخفين ولم يشقهما من أسفل فسياق الكلام عليه
في الحديث الذي يليه لمناسبة السراويل فقد ذكرنا في حديث ابن عباس
معا وأما لبس الثوب الذي منه ورس أو زعفران فهكذا جاء ذكره في هذا
الحديث عند الستة ومنهم من أفرد به حديثا مستقلا وقد رواه
الطحاوي من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر بلفظ لا تلبسوا كما هو
في سياق البخاري وفي آخره يعني في الاحرام (ومن) طريق سفيان عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله (ومن) طريق مالك وايوب كلاهما عن
نافع عن ابن عمر مثله مره وعافي كل ذلك (وحتح) هذه الآثار ثقة فقالوا
كل ثوب منه ورس أو زعفران فلا يصل لبسه في الاحرام وان غسل لانه لم يبين
في هذه الآثار ما غسل منه مما لم يغسل فمألوها على العموم (وخالفهم)
آخرون فقالوا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينقض فلا بأس لبسه في الاحرام
(واحتجوا) في ذلك بما روى عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الذي
سقتناه من طريق نافع عن ابن عمر رفعه وزاد الا أن يكون غيبا لا وقت
كتب الحديث بهذه الزيادة يحيى بن معين عن أبي معاوية عن عبيد الله عن
نافع فثبت بهذا كذا استشهائنا تغيب مما قدمه ورس أو زعفران وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وطاوس
وابراهيم وغيرهم من المتقدمين

• (بيان الخبر الوارد في فاقدا الارار والله اعين كيف يفعل) •

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس له زرقا يلبس سراويل ومن لم
يكن له نعلان فلا يلبس خفين أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (وأخرجه) الطحاوي من طريق زهير بن

مسألة عن أبي الزبير بهذا (ومن) طريق شعبة وسفيان وهشيم وسجاد بن زيد وابن جريج نخسهم عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس بهذا (وفي) رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وهو كنية جابر بن زيد (قال) أبو جعفر قد ذهب إلى ظاهر هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد أزارا وهو محرم لبس سراويل ولا شيء عليه ومن لم يجد نعلين لبس خفين ولا شيء عليه (وخالفهم) آخرون فقالوا ماذا كنتم من لبس المحرم أياهما في حال الضرورة فنحن نبيح له ذلك ولاكن نوجب عليه مع ذلك الكفاية باللائل القاطعة الموجبة لذلك وقد يثبت في الحديث أن يلبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين كما جاء ذلك في أخبار صحيحة وكذا في السراويل أن يشقه فيلبسه كما يلبس الأزار فان كان هذا المعنى هو المراد في الحديث فلا يخالف في ذلك ونحن نقول به وانما الخلاف في التأويل لا في نفس الحديث فانهما موضحان مختلفان وقد بين عبد الله بن عمر بعض ذلك في الحديث المتقدم وهو قوله فيه ان يكون أحد ليس له نعلان فلا يلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وفي رواية عنه وأيضاً قههما من عند الكعبين فهذا ابن عمر قد بين ذلك ولم يبين ابن عباس في حديثه من ذلك شيئا فحتم لنا الميم على المفسر وإذا كان ما أبيع للمحرم من لبس الخفين هو بخلاف ما يلبس المحلل فكذلك ما أبيع له من لبس السراويل هو بخلاف ما يلبس المحلل فهذا هو الباب من طريق صحيح معاني الآثار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

* * *

(بيان الخبر لو ارد في فضيلة التلبية ورفع الصوت فيها)

(أبو حنيفة) عن فيس بن مسلم لم يجد لي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أفضح رائي العج والتمج فاما العج فالتلبية وأما التمج فتمج لبدن هكذا رواه ابن عبد البر في صحيحه (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي في مسندهما من هذا الطريق (وأخرجه) الحاكم من حديث أبي بكر الصديق وقال صحيح ذلك فيه الواقدي وانقطاع في السند وكذا أخرجه الترمذي من حديث (وأخرجه) الترمذي أيضا وابن ماجه من حديث أبي هريرة وفيه

ابراهيم بن يزيد الحوزي وهو ضعيف (وذكر) فيه ابن ماجه التفسير عن
وكيع بلفظ العج رفع الصوت بالتلبية والتسج اراقة الدم (ويروى) أيضا
عن جابر مثله أخرجه التيمي في الترغيب (والمعنى) من أفضل أعمال الحج
العج والتسج أي من أكثر أفعاله ثواباً ومن هنا للتبعية فلا يستلزم ان
يكونان أفضل من الطواف والوقوف فتنبه لذلك (فائدة) قال الشيخ اكل
الدين في العناية المستحب عندنا في الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق
بأعلام مقصود كالآذان والخطبة وغيرها والتلبية للأعلام بالشروع
فيها هو من أعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحباً انتهى وقال صاحب
غاية البيان رفع الصوت بالتلبية سنة فان تركه كان مسيئاً ولا شيء عليه

(بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الأسود)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ما تركت استلام الحجر
منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه هكذا رواه يحيى بن عبد
الحميد الحماني عنه (وأخرجه) الشيخان ولفظهما قال نافع رأيت ابن عمر
يستلم الحجر بيده ثم قل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعله (وفي) معازي الواقدي من حديث ابن عمر رفعه لما انتهى
إلى الركن استلمه وهو مضطجع وقال بسم الله والله أكبر الحديث (فائدة)
قال ابن الممام في فتح القدير افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه
من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة
من غير ترك دليله فيما ثبت به ويجزئه (وقد) تلخص من هذا ان المختار
عنده هو الوجوب وتبعه صاحب البحر والنهر وبه مرجح في المنهاج نقلاً
عن الوجيز

(بيان الخبر الوارد في ندب استلام الركن اليماني)

(أبو حنيفة) عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ان
رجلاً قال لابن عمر انك تستلم الركن اليماني قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل الحديث (هكذا) رواه أبو يوسف وزفر واسد
ابن عمرو وابن عبد الباقي ورواه طحفة في رواية والمحسن بن زياد وحسان
ابن ابراهيم عن أبي حنيفة عن عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد أن

الاضطباع ان
يدخل الرداء
تحت ابطه
الايمن ويرد
طرفه على
يساره ويبردي
منقبه الايمن
ويغطي الايسر
بشيء بذلك لا بد
أحد الضبعين
وهما العضدان
هـ

رجلا فذكره (واخرجه) الشيخان وأبو داود بإلفاظ منها لهما من حديث ابن عمر ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر في شدة ولا رخاء منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما (وفد) تقدم بعض الحديث في باب الاحرام (واخرج) الستة الا الترمذي من حديث ابن عمر وفعه لم أره يمس من الاركان الا اليمانيين (قلت) واستلامه حسن في ظاهر الرواية وسنة عند محمد فان استلمه لا يقبله في ظاهر الرواية وعند محمد يقبله نظرا الى ظاهر الاحاديث قال بعضهم وبه يفتي *

(بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالحجج او غيره)

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وهو شاك على راحته يستلم الاركان بحجته (هكذا) رواه أبو مقاتل ومحمد بن الحسن في الآثار كلاله ما عنه (واخرجه) الستة من حديث ابن عباس وكلهم بافراد الركن (ولم) وأبي داود عن جابر يستلم الحجر بحجته لأن يراه الناس ويشرف ويسألوه (واخرجه) البخاري من وجه آخر نحوه (واسلم) من حديث أبي الطفيل نحوه (وروى) أبو داود من حديث صفية بنت شيبة قالت لما أمان النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بحجج في يده قالت وانا انظر اليه (واسلم) عن عائشة طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع على راحته يستلم الركن كراهية ان يصرف الناس عنه (واسلم) عن أبي الطفيل قلت لابن عباس رأيت الخ إلى ان قال فقال لي كان لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب (ولابي) داود عنه قدم مكة وهو يشتكي وطاف على راحته كلما أتى على الركن استلم الركن بحجج *

(بيان الخبر الوارد في سنية الرمل في الثلاثة الاشواط الاول)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الى حجر هكذا رواه ابن خزيمة (وفي) رواية عن عطاء مرسلا ولم يذكر ابن عباس (واخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر هكذا (واخرجه) مسلم ايضا والاربعة الا ابا داود عن جابر نحوه (ولاحد) عن أبي الطفيل نحوه (واخرج) الشيخان من حديث نافع

يجب بفتح الباء
وضم الحاء اهـ

عن ابن عمر بلفظ كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثا ومشى
اربعا الحديث (ولهما) من طريق سالم ان ابن عمر قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف
يجب ثلاثة اطواف من السبع ولا يداود من وجه آخر عن نافع عن
ابن عمر بلفظ كان اذا طاف في الحج او الفجرة استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى
اربعا

(بيان الخبر المبيح للطائف بين الصفا والمروة الركوب لعذر)

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة وهو شاك على راحته (هكذا) رواه غير
واحد (وعند) محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن سعيد مرسل
(وهكذا) هو عند الاثنائي (وأخرج) الموصول أبوداود وبدون لفظ شاك

(بيان الخبر المبين أن الجمع بين الصلاتين بجميع أذان وإقامة واحدة)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأذان وإقامة واحدة
هكذا رواه ابن عبد البر الباقي في مسنده (وأخرجه) ابن أبي شيبة واسحق
والطبراني هكذا إلا أنهم قالوا بالمزدلفة وقالوا بإقامة (زاد) ابن أبي شيبة

وحده ولم يجمع بينهما (وأصله) في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ
الإقامة (وللطبراني) أيضاً من وجه آخر بلفظ بالمزدلفة بأذان وإقامة
(وأخرج) أبوداود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام أو أمر
انساناً فأذن وأقام فنهى بني النضير ثلاث ركعات ثم التفت إلى منافقه قال

الصلاة فصل في بني النضير كذا ذكره ووقوفاً وأورده مرفوعاً من
وجه آخر عن ابن عمر (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبيرة عن
ابن عمر ومن طريق أبي إسحق عن عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث
كلاهما عن ابن عمر (ومن) طريق يحيى بن سعيد بن زاذ عن أبي حنيفة

ثقة منهم سعيد بن جبيرة عن علي بن النضر عن ابن عمر أنه وهو قول أبي حنيفة
وصاحبيه وقول سفيان الثوري وإمامة أهل الكوفة وقال زفر بأذان
وأقامتين إلا في الصحيحين من حديث أسامة فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ

ثم أقامت الصلاة فصل المغرب ثم أقامت الصلاة فصل العشاء (ولابن جاري)
عن ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بأقامة (وهو) مسلم
من وجه آخر بمعناه (وعند) مسلم أيضا من حديث جابر بأذان واقامتين
وهو مختار أبي جعفر الطحاوي *

*(بيان الخبر الدال على أن الوقوف بجمع ليس من صلب الحج
وذكر تعيين وقت الرمي)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم لمضعفة أهله من جمع بليل وقال لهم لا ترموا
بحجرة العقبة حتى تطلع الشمس هكذا رواه الحسن بن زياد والحارثي وابن
خمسرو (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة بلفظ بغاس بدل قوله بليل
(وفي) المتفق عليه من حديث ابن عباس أنا من قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله من جمع بليل (وفي) الباب عن عائشة
استأذنت سودة أن تفيض من جمع بليل فاذن لها الحديث (ولابي) دأرد
من وجه آخر عن رسول النبي صلى الله عليه وسلم بام سلمة ليلة النحر فرمت
الحجرة قبل الفجر الحديث واسناده صحيح (وللشيخين) عن ابن عمر أنه كان
يقدم ضعة أهله فيمقفون بالمزدلفة بليل فيهم من يقدم منى لصلاة الفجر
وكان يقول أرخص في أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولهما) عن
علاء أخبرني مخبر عن أسماء أنها رمت الحجرة قلت لها أنا ومينا الحجرة بليل قالت
أنا كنا نضع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهذه) الآثار
كلها تدل على أن الوقوف بالمزدلفة ليس من صلب الحج الا ترى أن طواف
الزيارة من صلب الحج فإنه لا يسقط عن المحائض بعذر وان طواف الصدر
ليس كذلك وهو يسقط عن المحائض بالعذر فلما كان الوقوف بالمزدلفة
مما يسقط بالعذر كان من شكل ما ليس بفرض فثبت بذلك ما وصفناه وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (وأخرج) الطحاوي من طريق سفيان
عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال قدمنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة غيظه بنى عبد المطلب على حرات فجعل
ياطخ الخنازير ويقول ايدي لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس وهو قول أبي

قوله ياطخ قال
ابن داود
أضرب لآل

حنيفة وأبي يوسف ومحمد قالوا لا ينبغي للضعفة أن يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس فإن رموها قبل ذلك أجزأتهم وقد أساءوا وقد يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك بالتوهم منهم أنه وقت الرمي لها ووقته في الحقيقة غير ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر المبين عن التلبية متى يقطعها الحاج) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمي حتى رمى الجمرة هكذا رواه طلحة وابن المنذر والاشناني (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ~~هكذا~~ وهو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة هكذا رواه ابن عمر (وأخرجه) الستة وزاد ابن ماجه فلما رماها قطع التلبية (وعند) أبي داود من حديث ابن مسعود وقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن الفضل بن عباس (ومن) طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله (وأخرج) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال كان أسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى فكلاهما قال لا لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جرة العقبة (وأخرجه) ابن خزم في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث أبي الزبير عن أبي سعيد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ ولم يزل يلبى حتى أتم رمى جرة العقبة (فقد) دلت هذه الآثار على أن التلبية لا تنقطع حتى ترمي جرة العقبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

* * *
 * (بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالهدى إلى مكة ويقيم في أهله هل يتجرد إذا قلدا الهدى) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل قلادة هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث الهدى ويقلده ثم يقيم فيناحلا لا يمسك مما يمسك عنه المحرم هكذا رواه الحسن

ابن زياد عنه وابن خنسرو (وفي) رواية غير أنه لا يؤم البيت الا محرما وهو متفق عليه بالفاظ منها هذا وانتم منه (وأخرج) الطحاوي من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يفرأ الهدي وقد بعثت بهديفا فاكثي الى بأمرك أو مري صاحب الهدي فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا فقلت فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يده ثم بعث بهما مع أبي لم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله عز وجل له حتى يفرأ الهدي (وأخرج) من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت كنت افتل بيدي ليدن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت يهدي وهو مقيم بالدينة ويفعل ما يفعل المحل قبل ان يصل الى البيت (وأخرجه) من طريق الاحمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة (ومن) طريق الحكم بن حنيفة عن ابراهيم عن الاسود عنها (ومن) طريق الجراح عن حماد بن زيد عن منصور عن ابراهيم ومن طريق الخصب ابن ناصح عن وبيب عن منصور (ومن) طريق حجاج عن هشام عن أبيه عن عائشة (ومن) طريق ثابت عن لزهري عن حمزة وعمره عن عائشة (ومن) طريق الادريسي عن عبد الله بن ابي نعيم عن أبيه عن عائشة (فهذه) الا نارداله على ان يجر دبعث هدي وتقبله لا يكون محرما وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

• (باب الاقرار) •

المحرمون أربعة معدداً بالجمع ومفرداً بالعمرة وقاؤون أي جامع بينهما في عام واحد باحرام واحد ومتمتع أي جامع بينهما في عام باحرامين (والقرآن) أفضل من التمتع ولمفراد والتمتع أفضل من الأفراد والأفراد بالجمع أفضل من الأفراد بالعمرة وهذا ظاهر الرواية (وروى) المحسن بن زياد عن أبي حنيفة فصلاً إلا أن رادى التمتع (وقال) مالك والشافعي الأفراد أفضل ثم التمتع ثم لقراؤ (وقال) أحمد التمتع أفضل ثم الأفراد (ومنسأ) هذا

الختلاف اختلاف روايات الصحابة في صفة حجة صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع هل كان قارنا أو مفردا أو متمتعا (ورجح) أثبتنا أنه كان قارنا
اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات (فجمعوا) بينها بأمور منها ان
هذا الاختلاف مبني على اختلاف السماع فمن سمع أنه يابى بالجمع وحده قال
كان مفردا به ومن سمع أنه يابى بالجمرة وحدها قال كان متمتعا ومن سمع
أنه يابى بهما جميعا قال كان قارنا ونظيره ما سبق من الاختلاف في تأييده
صلى الله عليه وسلم من أين كانت

(بيان الخبر الوارد في ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن احدى عمره مع حجته)
(أبو حنيفة) عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم حج واعقر أربع عمر
فقرن احدى عمره الاربع مع حجته هكذا رواه ابن خسر والحسن بن
زياد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وأخرج)
الطحاوي من طريق عرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال اعقر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر مرة بالحفة وعمرته من العام المقبل
وعمرته من الجمرات وعمرته مع حجة وجمع حجة واحدة (وأخرج) أيضا من
طريق همام عن قتادة عن أنس قال اعقر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرته من الحفة وعمرته من العام المقبل وعمرته من الجمرات حيث قسم غنائم
حنين وعمرته مع حجته وجمع حجة واحدة

*(بيان الخبر الوارد في ان القارن بين الحج والعمرة يطوف لهما طوافين

ويسعى سبعين)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال اقبلت من الجزيرة
حاجا قارنا فمرت بسلطان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما مشيخان بالعديب
فلما سمعاني اقول ليلىك بعمرته وجمع حجة معا قال احدهما هذا أضل من بعيره
وقال الاخر هذا أضل من كذا وكذا فاضيت حتى اذا قضيت تسكى مررت
بامير المؤمنين عمر بن الخطاب فاحبرته فقلت يا امير المؤمنين كنت رجلا بعيد
الشقة قاصي الدار اذن الله لي في هذا الوجه فاحببت ان اجمع عمرته الى حجة
فاهلالت بهما جميعا ولم أستق فمرت بسلطان بن ربيعة وزيد بن صوحان
فسمعتاني اقول ليلىك بعمرته وجمع حجة معا فقال احدهما هذا أضل من بعيره

الصبي بضم
الصاد كصبي

وقال الا نخرج هذا اصل من كذا وكذا قال فاذا صنعت قال مضيت فطغت
طوا فاما العمري وسعيت سعي العمري ثم عدت ففعلت مثل ذلك فحجى ثم بقيت
حراما ما افعلنا الصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكى قال هديت لسنة
نبيك (أخرجه) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد واسحق
والطحايسى وابن أبي شيبه عن أبي واثل عن الصبي بن معبد بافظ أهللت بهما
معاف قال عمر هديت لسنة نبيك ومنهم من طوله ولم يذكروا فاذا صنعت
وأورده ابن خزم فى المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان
عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد ذكر الحديث مختصرا انتهى (قال)
ابن الترمذى والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر فى
أوائى التهيد مانصه وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله
مقبول فمراسيل ابن المسيب وابن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح
(ثم) استند عن الامش قلى لا ابراهيم اذا حدثتني حديثا فاسنده فقال اذا
قلت عن عبد الله يعنى ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد واذا سميت لك
أحدا فهو الذى سميت قال أبو عمر الى هذا نزع من أصحابنا من زعم ان
مرسل الامام أقوى من مسنده لان فى هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل
النخعي أقوى من مسانيد وهول عمري كذلك انتهى *

(بيان الخبر الدال على أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالقران)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلوا من أحرامهم بالبحر ويجعلوها عمرة أخرجه
مسلم هكذا (وأخرج) الضحاوى من طريق أبي اسحق عن أبي اسماء عن
أنس قال خرجنا نه ربح بالحجة فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان نجمعها وعمرة وقال لو استقبات من أمرى ما استدبرت لجمعاتها عمرة
ولكنى سقت الهدى *

(بيان الخبر الدال على دخول العمرة فى الحج أبدا)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال لما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم بم أمر فى حجة الوداع قال سراقه بن مالك يا نبي الله اخبرنا عن
عمرة ما هذه أنا خاصة أم هى للأبد قال هى للأبد (أخرجه) الدارقطنى

من هذا الطريق ورجاله موثقون ولكن قال عن جابر عن سراقه والهفوف
عن جابر في حديثه الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قال له
سراقه فذكره (وأخرج) النسائي وابن ماجه من طريق طاوس عن سراقه
أنه قال يا رسول الله رأيت عمر ثا هذه لعامنا لم لا يذوق لابل لا يذوق
العمره في الحج الى يوم القيامة وطاوس عن سراقه في اتصاله نظر قاله المحاذف
(وأخرج) الطحاوي من طريق داود بن يزيد الاودي قال سمعت عبد الملك
ابن ميسرة الزراد قال سمعت النزال بن سبرة يقول سمعت سراقه بن مالك
ابن جعشم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمرة
في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
(بيان الخبر الدال على ان طاوفا الصدر ليس من صلب الحج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر صفيية
ان تنفر قالت اني حائض فقال عقرى حلقى أو ما كنت طفت بالبית يوم
النحر قالت بلى قال فاصدري هكذا رواه ابن خسر (وأخرجه) الطحاوي
من طريق شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفر رأى صفيية على باب خبائها
كثيرة حزينة وقد حاضت فقال انك محابة لنا اكنى افضت يوم النحر
قالت نعم قال فانفري اذن (ومن) طريق الاعمش عن ابراهيم مثله ومن
طريق الزهري عن أبي سلمة وعروة كلاهما عن عائشة نحوه (ومن)
طريق أبي حنيفة عن حماد عن القاسم عن عائشة نحوه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من
طريق الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفيية فقلنا انها حاضت فقال عقرى حلقى ما أراها
الاحباستنا قال قلت انها قد طافت يوم النحر قال ولا اذن مروها نالت نفرو هو
متمق عليه من حديث ابن عباس (وللبخاري) من حديثه رخص للحائض
ان تنفر وأخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر
(بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يقتل المحرم الفأرة والحية والكلب المقور والمعدة والمقرب كذا رواه

قوله عقرى
حلقى بالتنوين
وعده وصورة
دعاء ومعناه
غير مراد كثرت
يداك اه

الحارثي وابن المظفر وابن خسرو (وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه
خمس من الدواب ليس على المحرم في قتالها جناح فذكرها وذكرا الفأرة ولم
يذكر الحية) (ورواه) مسلم من وجه آخر عن ابن عمر حدثني إحدى نسوة
النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ يقتل المحرم الكلب العقور فذكرا مثله وزاد
والحية (وروى) أبو داود والترمذي عن أبي سعيد رفعه يقتل المحرم الحية
والعقرب والفريسة والكلب العقور والمخدأة والسبع العادي ويرمي
الغراب ولا يقتله هذا لفظ أبي داود واختصره الترمذي (وللنسائي) وابن
ماجه عن عائشة مرفوعا خمس يقتلها المحرم الحية والفأرة والمخدأة
والغراب لا يقع والكلب العقور (وروى) أبو داود في المراسيل وعبد
الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه خمس يقتلها المحرم الحية والعقرب
والغراب والكلب والذئب (وأخرج) ابن أبي شبة عن عطاء يقتل المحرم
الذئب (وروى) سعيد بن منصور عن أبي هريرة (الكلب) العقور والأسد
وهكذا أخرجه الطحاوي وقال ذهب قوم إلى هذا وكل سبع عقور فهو
داخل في هذا وخالفهم آخرون فقالوا الكلب العقور هو الكلب
المعروف وليس الأسد منه في شيء وما تقدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة
هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير الذئب فإنهم جعلوه كالكلب سواء
*(بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه الحلال يجوز للمحرم أن
ياكل منه)*

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله
قال قلنا كرمنا لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم ورسول الله صلى الله
عليه وسلم نائم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال فيما تنازعون فقالنا في لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم قال
فأمر بأكله **==** ذكره الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن في الآثار وابن
خسرو والاشعري وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المظفر (وأخرجه) مسلم
وابن حبان في صحيحه عنه وسند مسلم عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد
الرحمن عن أبيه وهكذا هو عند الطحاوي أخرجه من طريق ابن جريج قال
أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عبد الرحمن

ابن عثمان قال سكتنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فاحدى له طير
وطلمة نائم فنامنا كل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة قد دم بين يديه
فأكله وقال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على ان الصبيدا كالهحرم ما لم يصد أو يصد له)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة قال خرجت في رهط من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليس في القوم حلال غيرى فبصرت بعانة
فثرت الى فرس فركبته ارجعت عن سؤلى فقلت لهم نأرلونيه فأبوا فثرت
عنها فاحذت سرى ثم ركبته فطابت العانة فاحذت منها سارا فأكات
وأكلوا كذا رواه طلحة وابن المنذر وابن خسر وابن عبد الباقي والمرفوع
بقيته ولم يذكروه وهى عند الشيخين قال ثم أقيت النبي صلى الله عليه وسلم
فأنبأته ان عندنا من لحمه فقال كلوه وهم محرمون (وفى) رواية فقال هل
معكم أحد اشار اليها بشئ قالوا لا قال كلوا باقى من لحمها ولبخارى فى رواية
قال معكم منه شئ فقات نعم : أولته العضرنا كلها حتى نعتقها ووهو محرم
(بيان الخبر الوارد فى فضل اعمرة فى رمضان)

قوله تعرفها الى
أكل ما عليها
من اللحم

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
عمرة فى رمضان تعدل حجة (كذا) رواه أسد عنه وقال الحارثى وادخل
بعضهم بين أبي حنيفة وعطاء المجاب بن أرملة وأخرجه الشيخان فلمسلم قال
لأمرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها الحديث وفيه قال فإذا
جاء رمضان فاعتمرى فان عمرة فيه تعدل حجة وقال البخارى حجة أو فحوا
قال (وأخرج) أيضا هذا الحديث من طريق جابر تعليقا (ولمسلم) من
طريق أخرى فعمرة فى رمضان تقضى حجة أو حجة مهي وهى المرأة أم سنان
وقد أخرج البخارى هذه الطريقين فقال أم سنان الأنصارية وللناساق تعدل
حجة بدون الخط مهي ورواه أحمد من حديث جابر *

(بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها
انها قدمت مكة وهى حائض فامرها النبي صلى الله عليه وسلم لم فرفضت
عمرتها فاستأنفت الحج حتى اذ فرغت من حجها أمرها ان تصدر (أخرجه)

أوقفه سرف بوزن
كتف موضع
بالتنعيم وقوله
كلها بفتح
الكاف أي
تعبها وقوله
عركت بفتح
العين والراء
الاهماتين أي
حاضتاها

الشيخان (وعند) مسلم انما حاضت بسرف فطهرت بعرفة وله عنها أيضا
انها أهلت بعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فشكت وانما شكت
كلها وقد أهلت الحديث (وله) أيضا عن جابر واقبلت عائشة بعمره
حتى اذا كنا بسرف عركت الحديث وفيه ثم دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على عائشة فوجدتها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني اني قد
حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت الحديث وفيه فاغتسلي ثم
أهلي بالبحر (وفي) التجريد للقدوري ما ملخصه قال الشافعي لا يعرف في
الشرع رفض العمره بالحيمر (قلنا) ما رفضتها بالحيمر لكن تعذرت افعالها
وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتجديد الرفض انتهى وفي بعض روايات
هذا الحديث هذه مكان عركت وهو صريح في انها خرجت من عمرتها
الاولى ورفضتها اذ لا يكون الثانية مكان الاولى والاولى مفقودة (وفي)
بعض الروايات هذه قضاء عن عركت والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على قضاء العمره)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة انها قالت يا نبي
الله يسدر! اني ربحي وعمرتي راضة ورجعت فامر عبد الرحمن بن أبي بكر فقال
طقتي مني تنديتني بعمره فافترغ منها ثم تعجل على طائي انتظرها
ببيتها رخصت شيخا باقيا فأتى رسول الله إلى أجدني نفسي
في لم يغيب بيت حتى حججت قلنا ذهب بها يا عبد الرحمن فامرها من
تبعه وذلك ليلة الحجة ولما رى فاعمرن عمره في ذي الحجة بعد أيام الحج
والمسلمة ثم أتى رسول الله يرجع فأسس بأجرين وأرجع بأجرين رجب
رجل من بني كنانة هاتفي بها إلى التنعيم (وفي) بعض القاطنات أرى
أرجي ويرد شاعرا رجلا ذكره في الجهاد وليس عندهما بيتان العقبة
ونحن رزية يمكن كذا وكذا وفي أخرى بأعلى مكة *

(بيان الخبر الدال على التخصية عن الغير)

(أبو حنيفة) عن حماد عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يفتح رفسها الا بعد ذبقة راها لم (عن جابر بن عبد الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرعة يوم سحى وفي رواية بقرعة في حجة وفي

المحبة بفتح
الحاء المهملة
وسكون
مع دالها هي
ذو الحجة
التي سحى

بعض طرق هذا الحديث وضحى النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر (وللنساء) وانما كم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعقر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن

• (بيان الخبر الوارد في الهدى يساق لمتعة أو قران هل يركب أم لا (الهدى) ما يهدي إلى الكعبة من الابل والبقرة والغنم وادناه شاة) •

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها (أخرجه) الستة الا أبدا ومن حديث أبي هريرة بزيادة فقال يا رسول الله انها بدنة فقال اركبها ويملك في الثانية أو الثالثة (وعند) مسلم من حديث أبي هريرة بينما رجل يسوق بدنة مقلدة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويملك اركبها فقال بدنة يا رسول الله قال ويملك اركبها ويملك ولا يخارى من حديثه رفعه رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها قال فلقد رأيته راكبا يسافر النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه خرج في باب تقليد النعل (واسلم) عن أنس مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة فقال اركبها مرتين أو ثلاثا (وقال) البخارى ثلاثا وفي أخرى اركبها ويملك قالها في الثالثة (واسلم) عن أنس ايضا مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنة أو هدية فقال اركبها قال انها بدنة أو هدية فقال وان (واخرج) الطحاوى حديث أنس من طريق جيد وقتادة وحديث أبي هريرة من طريق الأعرج وعجلان وأبي سلمة وأبي عثمان وعكرمة (واخرج) عن ابن عمر من طريق نافع نحوه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قالوا يوزان ساق هديا لمتعة أو قران أن يركبها الا أنهم قيدوا بالاضطرار الى ذلك واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث جابر اركبها بالمعروف اذا لم تجد ظهرا ولم يخرج البخارى هذا (واخرج) الطحاوى حديث جابر هذا من وجهين وأشار الى ما ذكرنا وكذلك أخرجه من حديث أنس بلفظ رأى رجلا يسوق بدنة وقد جهد ومن وجه آخر وكأنه رأى به جهدا ومن حديث ابن عمر بلفظ اذا ساق بدنته وأعيار كرها (قال) فهذه الزيادات قد وردت في هذه الآثار

(كتاب النكاح)

(بيان الخبر الدال على خطبة الحاجة)

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة يعني النكاح ان الحمد لله ثم حمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهدم الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما (كذا) رواه الحارثي وابن المظفر من طريق عبد الحميد الحماني عنه وطلحة من طريق حسان عنه غير أنه قال في أوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الحمد لله وفي آخره أما بعد ثم قال وكان ابن مسعود لا يتعداها (وابن) عبد الباقي والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أبو داود الطيالسي والأربعة والحاكم والبيهقي

(بيان الخبر الدال على الحث على التزويج)

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن عبد الله بن الحارث عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مكاثركم بذا رواجي ابن عبد الحميد الحماني عنه (ولفظ) طلحة ثنا كحو واثنا سلوا فاني مكاثركم الامم يوم القيامة (وعند) أبي داود والنسائي وابن حبان من حديث سعد بن يسار رفعه تزوجوا الودود الودود فاني مكاثركم الامم (وعند) ابن ماجه عن أبي هريرة أنكروا فاني مكاثركم وعند البيهقي من حديث أبي أمامة تزوجوا فاني مكاثركم الامم (وروى) عبد الرزاق عن سعيد بن أبي هلال رسلنا ثنا كحو واثنا رواه في أبيه بكم الامم يوم القيامة (وعند) الدارقطني في المؤلف وابن قانع عن حملة بن النعمان امرأة لوداحب الى الله من امرأة حسناء لانك داني مكاثركم الامم يوم القيامة

(بيان الخبر الدال على ترغيب نكاح الابكار)

زاد ابن ماجه
بعد قوله
انفسنا ومن
سببنا اعمالنا
وزاد الدارمي
بعد الآيات
الثلاث ثم
يشكم بحاجته
هـ

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا الجوارى الشواب فانهن افترج ارحاما واطيب أفواها وأغرا أخلاقا (وأخرجه) أبو نعيم في الطب وابن السني عن ابن عمر بلفظ عايكم بالابكار فانهن انتق ارحاما واعذب أفواها واسخن أقبالا وأرضى باليسير من العمل (وأخرجه) ابن ماجه والبيهقي عن عويم بن ساعدة بلفظ عايكم بالابكار فانهن اعذب أفواها وانتق ارحاما وأرضى باليسير (وأخرجه) ابن حبان نحوه

* * * *

(بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح)

(أبو حنيفة) عن خصيف وجابر بن عقيل عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدين من نكح بغير ولي وشاهدين فنكاحه باطل (كذا) رواه ابن عبد الباقي (وأخرجه) الدارقطني من هذا الوجه (أما) الجملة الاولى فسيأتي ذكر من خرجها من الجماعة منهم أصحاب السنن واقتصر واعلمها (وأما) قوله وشاهدين فانخرجه الطبراني في الكبير عن أبي موسى (تنبيه) الاصل المجمع عليه عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه ينمقذ النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق والمحدود في القذف اذا ناب اما الفاسق فانه من أهل الولاية القاصرة على نفسه بلا خلاف لانه له ان يزوج نفسه وعبدته وأمته ويقر بما يتماق بنفسه من القتل وغيره فيكون من أهل تحمل الشهادة وان لم يكن من أهل اداؤها لان كلامه من التحمل والولاية القاصرة لا الزام فيه وأما المحدود في القذف فانه أيضا من أهل الولاية القاصرة على نفسه لانه ان لم يتب فهو فاسق كغيره من الفاسق وان ناب كان القياس ان يكون من أهل الولاية المتعدية الا ان النص القاطع أخرجه من أهليته خلافا للشاهدي فانه يشترط في الشهود بعد الامة محتب حديث بن عباس رفعه لا نكاح الا بولي وشاهدين عدل وامنه البيهقي من طريقه عن مسلم بن خالد وسعيد القداس عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس (قلت) ابن خزيمة وقرأح ومسلم متكلم فيهم فليثبت بهذا بهذا السند عن ابن عباس اوزكرا بضابته عن عبد الوهاب بن عطاء عن سديد عن قتادة

خزيمة بن جبير

عن الحسن عن سعيد بن المسيب ان عمر قال فذكره (قال) البيهقي هذا اسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمر وكان ابن عمر يرسل اليه فيسأله عن بعض شأن عمر وامره (قلت) عبد الوهاب هو الخفاف تكلم فيه البخاري والنسائي والساجي وعن احمد هو ضعيف الحديث مضطرب وشيخه سعيد بن ابي عروة خطا ستة ثنتين واربعين ومائة واقام خطا مقدار اربع عشرة سنة وقد ذكر البيهقي بنفسه في كتابه السنن الحفاظ يتوقون في ابيات ما ينفرد به ابن ابي عروة (وقتادة) مشهور بالتدليس وقد عنعن هنا (وابن) المسيب صغير فلم يثبت له سماع من عمر كذا قال ابن معين (وقال) البخاري ولد سعيد ثلاث سنين مضين من خلافة عمر وانكر سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين عن عمر شيء فكيف يقول البيهقي هذا اسناد صحيح وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمر الخ اذا كان يروي عنه مراسلا ولم يثبت له سماع منه (نعم) ان الشافعية لم يشترطوا العدالة في الشاهدين فان النكاح ينقد عندهم بمستورين وايضا فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي وشاهدي عدل اذا باشرت العقد بحضورهم ورضاهم وهم لم يقولوا بذلك فتأمل *

(محرمات النكاح)

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها ان افلح بن ابي القعيس استأذن عليها فاحتجبت منه فقال تحتجبين مني وانا عمك فقالت وكيف ذلك قال ارضعتك امرأة اخي بلبن اخي قالت فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لما تربت يدانك اما تعلمين انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث ابن عباس ومن حديث عائشة (واخرجه) الباقون الا ابن ماجه ولغظه مسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ولغظه الباقيين ما يحرم من النسب (وفي) لفظ ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة (ابو حنيفة) عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وابي هريرة رضي الله عنهم اقالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى (كذا) رواه عبد

قوله والساجي
هو زكريا بن
يحيى وكنيته
ابو يحيى اه

في اسد الغابة
ان افلح هو اخو
بني القعيس
على الصحيح اه

الحكيم الواسطي عنه (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وقال
الترمذي حسن صحيح وكذا ابن حبان وصححه وزادوا ولا العمة على بنت
اخيه ولا الخالة على ابنة اختها (ورواه) مسلم ففرقه حديثين من طريق ابي
سليم عن ابي هريرة ومن طريق قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة ثم روى عن
ابن عمر وعقبة بن عامر مثل ذلك (واخرج) البخاري نحوه من رواية عاصم
الاحول عن الشعبي عن جابر (واورده) الطبراني من حديث ابن عباس
هكذا وزاد فانكم اذا فعلتم ذلك فقد قطعتم ارحامكم (تنبيه) اورده البيهقي
في السنن مانعه روى هذا الحديث من طريق عن جماعة من الصحابة ثم قال الا
انها ليست من شرط الشيخين (وقد) اخرج البخاري رواية عاصم الاحول
عن الشعبي عن جابر الا انهم يرون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي
هند وابن عوف عن الشعبي عن ابي هريرة (قلت) قد اخرجه مسلم بن روايه
ابن عمر وعقبة بن عامر واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس وكذلك
الترمذي وقال حسن صحيح (واخرجه) البخاري من حديث جابر فيجعل
على أن الشعبي سمعه عنهما في ابا هريرة وجابر او هذا الذي من تخلفه احد
الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرج له البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي
هند اختلف عنه فيه فروى عنه الشعبي كما ذكره البيهقي واخرجه مسلم
من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه
ان لا يكون صحيحا قائل (ابو حنيفة) حدثني عطية العوفي عن ابي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال في روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
المرأة على عمتها وعلى خالتها (كذا) رواه عبد الله بن بريح عنه ومن
جهته اخرجه الخافى في فوائده (واخرجه) مسلم عن ابي هريرة بالفظ
لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (وفي) لفظ آخر لا تنكح المرأة
على عمتها ولا على خالتها اخرج البخاري هذا من حديث جابر وابي هريرة
(بيان الخبر الوارد في النهي عن الخطبة على الخطبة)

بزيع بالزاي
والعين المهملتين
بوزن كبير آه

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن لا اتهم عن ابي سعيد الخدري
وابي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام
لرجل على سوم اخيه ولا ينكح على خطبته ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على

خاتمتها ولا تسأل المرأة طلاقاً اختها التكف أمافي انائها أو مافي صفتها
فان الله هو رازقهسا ولا تبسايعوا بالقسم المحجور اذا استأجرت أجباً فاعلمه
أجره هكذا رواه بطوله ابن خسرو والمحارقي وابن عبد الباقي والكلاهي
(وفي) رواية لابن خسرو من وجه آخر عن أبي حنيفة عن أبي هريرة قال
أظنه عمارة بن جوين العبدي عن أبي سعيد وأبي هريرة والجملة الأخيرة
منه أخرجهما عبد الرزاق من حديث معمر والثوري عن حماد بن عمار عن
أبي هريرة وأبي سعيد أحدهما (وأخرج) الستة من حديث أبي هريرة
من أوله الى قوله رازقهسا ولم يقل البخاري فان الله هو رازقهسا وإن كان عنده
في بعض الفاظه فان لها ما قدر لها (وفي) بعض الفاظه ولن تشتط المرأة
طلاقاً اختها تستفرغ صفتها وفي لفظ لمسلم لا يسوم بديل لا يستام وزيادة بعد
قوله صفتها وانكح ما كتب الله لها

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الاحرام لا تمنع عقد النكاح)

(أبو حنيفة) عن سمك بن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال تزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم كذا رواه النضر
ابن محمد عنه (وهذا) لفظ مسلم والأربعة وزاد البخاري وبني بها وهو حلال
وكانت بسرف (وقد) أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقاً عن ابن عباس
ولاد ارتقاني عن أبي هريرة مثله ولابزار عن عائشة مثله ولم يسم ميمونة
(وروى) أبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله
وهو محرم (ولمسلم) من طريق يزيد بن الأصم حدثني ميمونة ان النبي صلى
الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وكانت خاتى وخالة ابن عباس وزاد فيه
أبو يعلى بعد أن رجعت من مكة (وروى) الترمذي من حديث أبي رافع
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنيت
الرسول بينهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان (قلت) ولكن المحفوظ من
حديث ابن عباس تزوج وهو محرم أخرجه الطحاوي من طريق محمد
وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وجابر بن زيد ستتهم عن ابن عباس
(وروى) الترمذي عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أنه سأل الزهري
عن حديث يزيد بن الأصم فقال وما يدري ابن الأصم أعراحي أو آل علي

سابقه اتجمله مثل ابن عباس وضعف أمره وسكت الزهري عليه والذين
رووا عن ابن عباس كلهم فقهاء يحتج برواياتهم وآرائهم والذين نقلوا عنهم
كذلك أيضا منهم عمرو بن دينار وأيوب السختياني وعبد الله بن أبي نجيح
فهؤلاء أيضا ثمة يقتدى بهم وحديث أبي رافع المذكور انما رواه مطر
الوراق ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه كهؤلاء وقد قال به جماعة من
الصحاب والتابعين وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء)

(اهل) أنه قد اختلفت فيه الروايات من الامام (فروى) عن حماد بن
سعيد بن جبير عن حذيفة مرفوعا حرم متعة النساء وهكذا رواه عنه أبو
يونس (وروى) عن نافع عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم خيبر عن نكاح المتعة كما رواه جماعة من أهلى المسانيد وابن وهب
وغیره (وروى) أيضا عن محارب بن دثار عن ابن عمر بالغط نهى يوم خيبر
عن متعة النساء (وروى) أيضا عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن متعة النساء هكذا روى عنه الصباح بن محارب وروى
أيضا عن يونس بن عبد الله عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم فتح مكة وفي رواية عام الفتح (وروى)
أيضا عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن سبرة قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن متعة النساء عام الفتح وفي رواية عن الزهري عن رجل من
أهل سبرة وفي رواية عن الزهري عن ابن سبرة عن أبيه (وروى) أيضا
عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال متعة النساء انما
كانت رخصة لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام في غزاة لهم شكوا
اليه العزوبة ثم نسختها آية النكاح والصداق والميراث (فهذه) سبع
روايات باسانيد مختلفة (وقد) أخرجه الشيخان عن ابن مسعود وجابر
وسلمة وعلى ومسلم وحده عن ابن عباس وابن الزبير وسبرة بن معبد الجعفي
ونفذ مسلم في حديث سبرة بن معبد نهى عن المتعة وقال الا انها حرام من يومكم
هذا الى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه (وأخرجه) الطبراني
أيضا من هذا الوجه الا أنه قال أبو حنيفة عن يونس بن أبي اسحق السبيعي

(والذي) في مسند الكلاهي أبو حنيفة عن يونس بن عبد الله بن أبي فروة
والله أعلم (وعند) أبي داود في حديث الربيع عن سبرة عن أبيه أنه نهى عنها
في حجة الوداع كذا قال والاختلاف فيه من أصحاب الزهري (وعند) الحازمي
في حديث جابر أنه حرّمها لما خرجوا إلى غزوة تبوك وإنهم ودعوا النساء
اللاواتي كنوا متعمرا بهن هذه العقبة فمن يومئذ سميت ثنية الوداع (وسلم)
في حديث سلمة بن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة
ثلاثاً ثم نهى عنها (وفي) الصحيحين عن ابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخفي فنأنا عن ذلك ثم رخص
لنا أن فنكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا
طيبات ما أحل الله لكم الآية (ولهما) عن علي أمرنا بالمتعة عام الفتح حين
دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها (فهذه) الآثار كلها دلت على تحريم
نكاح المتعة وأنه كان أبيج لهم أياماً ثم نسخ بإجماع الصحابة وهو قول أبي
حنيفة وإبي يوسف ومحمد (ويلحق) بذلك نكاح الوقت (وهو رتبة)
أن تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام مثلاً وفيه خلاف لفرقانه يقول
التوقيت باطل والنكاح صحيح لأنه أتى بالإيجاب والقبول إذا التوقيت
شرطاً زد على ما يتم به النكاح فصح الإيجاب وبطل الشرط وهذا ليس بمتعة
لوجود لفظ النكاح فيه دونها (ولنا) أنه مقدمة وان أتى بلفظ النكاح
علاك البضع في مدة مقدومة وقد وجد (والعبرة) في العقول لا في اللفاظ
لأنها تحتل الجواز بخلاف المانع لا تحتل الجواز والله أعلم

(بيان الخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي (كذا) رواه ابن
عبد الباقى (وأخرجه) أصحاب السنن من طريق إسرائيل عن أبي اسحق
قال الترمذي نا به شريك وأبو هوانة وزهير وقيس بن الربيع (ورواه)
يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة ومنهم من أدخل بينهما أبا اسحق ورواه
شعبة وسفيان عن أبي اسحق عن أبي بردة مرسلاً ورواية من وصله
اصح قال واسرائيل ثبت عن أبي اسحق (وقد روى) عن شعبة والثوري

موصولا أخرجه المحاكم من طريق النعمان بن عبد السلام وأخرجه أيضا
من طريق رقية بن مصقلة وأبي حنيفة ومطرف بن طريف وزهير بن معاوية
وأبي عوانة وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم كلهم عن أبي اسحق موصولا (قال)
المحاكم وفي الباب عن علي ومعاذ وابن عباس وابن عمر وأبي ذر والمقداد وابن
مسعود وجابر وأبي هريرة وهما ابن حصين والمسور وابن عمر وأنس رضي
الله عنهم قال وقد صحت الرواية فيه من أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة
وزينب بنت جحش انتهى (وروى) البيهقي في السنن من طريق ابن خنيم
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بالفظ لانكاح الاباذن شاهد مرشد (قات)
مداره مره وعاهه وقوفاه على عبد الله بن عباس بن خنيم وأحاديثه قال ابن
معين ليست بقوية وقال ابن الجوزي قال يسي أحاديثه ليست بشي وإيضا
فان أثره دال على دالة وهي ليست بشرط في الولي عند الشافعية فلا يقب
الاستدلال به قتل (وهذا) الذي ذكرناه من أنه ليس للمرأة عقد النكاح
عليها النفس هادون وإياها هو قول محمد بن الحسن وروى رجوع أبي يوسف
إليه آخر وهو قول عامة الفقهاء ولم يخرج الإمام به هذا الحديث مع روايته له
موصولا لما ساقى بيانه قريبا

(بيان الخبر الدال على أن يضع المرأة اليها في عقد النكاح عليها النفس هادون وإياها)

(أبو حنيفة) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتيم
أحق بنفسها من وليها واليكر تستأذن في نفسها وصحاتها إقرارها (هكذا)
رواه ابن خنيم وابن عبد الباقي والمحاكم من طريق بكار بن الحسن عن
إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده (ورواه) ابن خنيم
من طريق أخرى عن حماد عن مالك (وقد) أخرجه الجماعة إلا البخاري
من حديث ابن عباس (وافظ) مسلم وأذنها صحتها (وفي) أفظ آخر واليكر
تستأمر وأذنها سكوتها (وفي) آخر واليكر تستأذن في نفسها وأذنها
صحتها (وربما قال وصحتها إقرارها) (وقد) وقع هذا الحديث عاليا للطحاوي
بدرجته (فرواه) عن يونس عن ابن وهب عن مالك وعن ابن مرزوق

عن القعني عن مالك واغناهم كاهم واذا نهاها نهاها وقال أيضا وحده ثنا حسين
ابن نصر حدثنا يوسف بن عدي حدثنا حفص بن غياث عن عبد الله بن عبد
الله بن موهب عن نافع بن جبير فذكر مثله (والكلام) على هذا الحديث
من وجوه (الاول) ان هذا الحديث من رواية الامام عن مالك بن انس
اخرجه المحاكم هكذا وقد ثبتت روايته عنه كما ذكره الدارقطني وغيره وانما
هي من باب المذاكرة ولم يثبت الرواية عنه وقد وقع له عنه هذا الحديث
وحديث آخر اخرجه الخطيب في رواة مالك من طريق القاسم بن الحكم
العرني حدثنا ابو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال اني كنت
مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راحية له كانت ترعى في غنمه
فتخوفت على شاة الموت فذبحتها بحجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها
(قال) الخطيب كذا قال عن نافع عن ابن عمر وهو خطأ والصواب عن
نافع عن رجل من الانصار عن مساذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية
التي عن مالك كانت ترعى غنما الحديث بهذا الاسناد رواه أصحاب
الموطأ عن مالك (الثاني) يقال لم تركتم العمل بهذا الحديث لان كاح الابل
الذي تقدم ذكره قبل هذا فاجاب ان هذا الحديث قد رواه سفيان وشعبة
عن أبي اسحق منقطعاً وكل واحد منهما حجة على إسرائيل فكيف اذا اجتمعا
جميعاً (فان) قالوا ان ابا عوانة تابع إسرائيل في رفعه فيكون حجة قلنا
قد روى هكذا (وروى) عنه ايضا عن إسرائيل عن أبي اسحق كما
اخرجه الطحاوي وغيره فقد رجع حديثه الى حديث إسرائيل فانتفى بذلك
أن يكون عند أبي عوانة في هذا عن أبي اسحق شيء (فان) قالوا قد رواه
ايضا قيس بن الربيع عن أبي اسحق مرفوعاً كما رواه إسرائيل قيل لهم
صدقتم ان قيس دون إسرائيل فاذا انتفى ان يكون إسرائيل مضاداً
لسفيان وشعبة كان قيس أحق ان لا يكون مضاداً لهما (فان) قالوا
فان بعض أصحاب سفيان قد رواه عن سفيان مرفوعاً كما رواه إسرائيل
وقيس وهو بشر بن منصور قيل لهم صدقتم ولا كنكم لا ترضون من خصمكم
بمثل هذا ان تحبوا عليه بما رواه أصحاب سفيان أو أكثرهم عنه على
معنى ويحتج هو عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفيان بما خالف ذلك

المعنى وقد درون المنهج عليكم بهذا جاءه لا بالمحدث فكيف تسوغون أنفسكم
على مخالفتكم ما لا تسوغونه عليكم ان هذا مجور بين (فان) قالوا قد درواه
الامام عن أبي اسحق مرفوعا كما رواه اسرائيل فما باله لم يعمل به فاجواب
قد روى المجتهد الحديث ويورده لاصحابه ولا يعمل به لما يظهر له في ذلك
من العمل الا ترى الى مالك قد روى حديث رفع اليدين في الصلاة عند
الاتقالات في موطناته ولم يعمل به محتجا بأنه ليس من عمل أهل المدينة
فالامام كذلك روى هذا الحديث ولم يحتج به (فان) قالوا فما الموجب
لعدم الاحتجاج به فاجواب انما منعه من الاحتجاج التضاد بين الاحاديث
والاتفاق فان حديث الباب الذي أخرجه مسلم والاربعة الاقيم أحق بنفسها
من وليها يعارض حديث لانكاح الابوي ويضاده وقد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ما يدل على معنى حديث مسلم والاربعة
ايضا وهو ما أخرجه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة
عن ثابت عن عمار بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة فخطبني الى نفسي فقلت
يا رسول الله انه ليس أحد من أوليائي شاهد ا فقال انه ليس منهم شاهد ولا
غائب يكره ذلك فقالت قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فترجوها
(مكاف) في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها
ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون أوليائها فلما قالت له انه ليس
أحد من أوليائي شاهد قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت
قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمر هذا ابنها وهو طاهر صغير
غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة
ذات أيتام تعني عمر ابنها وزينب ابنتها والطفل لا ولاية له فوالته هي أن يعقد
النكاح عليها فعمل قرآن النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكأن عمر بتلك
الوكالة قام مقام من وكله فصارت أم سلمة كأنها هي عقدت النكاح على نفسها
لأن النبي صلى الله عليه وسلم (والا) لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور
أولياءها دل ذلك على ان يضعها اليها دونهم ولو كان لهم في ذلك حق وأمرنا
بقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لهم قبل اباحتهم ذلك له (فان)

قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه
 (قلنا) صدقتم هو أولى به من نفسه بطبيعته في أكثر مما يطبع فيه نفسه فاما ان
 يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير أمره في بيع أو نكاح
 أو غير ذلك فلا وانما سبيله في ذلك سبيل المحاكم من بعده (ولو) كان ذلك
 كذلك اكانت وكالة عمر انما تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لا من
 قبل أم سلمة لانه هو وليها (فلما) لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت
 من قبل أم سلمة لعقد هذا النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم دل ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتقليد أم سلمة اياه
 لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى أنه عليه السلام لم يقل في الجواب
 انا وليك دونهم وانما قال انهم لا يكرهون ذلك (ولما) ثبت ان عقد أم سلمة
 النكاح على بضعها جائز دون أوليائها وجب ان يحمل معاني الاحاديث
 المتقدمة على هذا المعنى ايضا حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتنافى ولا يختلف
 (وقد) رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال به - هذه القصة وقال ولو صح لم
 تكن فيه حجة لانه لو كان جائزا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر
 غيرها انتهى (قلت) ذكر ابن سعد في الطبقات أنه صلى الله عليه وسلم
 تزوج أم سلمة سنة أربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير
 لا ولاية له (وذكر) ابن لاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله
 عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم
 بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون (وفي) اختلاف
 العلماء للطحاوي يحفل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام
 العقد من عمر امضاء منه له فدل ذلك على ان عقود الصبيان بأمر البالغين
 جائزة كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه (وقد) اعتبر الشافعي وغيره فعل
 الصبي في بعض الاحوال بخبره بين أبيه (واجاز) مالك وصبيته الصبي
 الذي لم يباخ انتهى وايضا فان لفظ الولي يحفل معان اقرب العصبية الى المرأة
 أو من توابع المرأة من ارساا قريبا أو بعيدا أو لذي اليه ولاية البضع من
 والد الصغيرة ومولى لها - وبه حجة لانه لو كان ذلك على أبيه ليس
 لاحد ان يعقد نكاحا على بضع الاوله في ذلك البضع ولي وهذا جائز في اللغة

قال الله تعالى فاعلم وليه بالعدل فقال قوم ولي الحق هو الذي له الحق فاذا كان من له الحق يعني وليا كان من له البضع أيضا يسمى وليا فبما احتمل هذه التأويلات اتفق أن يصرف إلى بعضها دون بعض الابدالة تدل على ذلك امام كتاب وامام من سنة وامام من اجماع (ومن) أدلة الامام في هذا الباب قوله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فان اضافة النكاح اليها تدل على انه قاده بعبارةها (الثالث) احتج المخالفون أيضا بحديث ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايها امرأة نكحت بغير اذن وليها فذلكها باطل أخرجه أصحاب السنن الا النسائي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن عدي كلهم من طريق ابن جريح وأخرجه الطحاوي من طريق ابن وهب ويحيى بن سعيد كلاهما عن ابن جريح بن يادة فان اصابها فله مهرها بما استحل من فرجها فان اشترى وقال السلطان ولي من لا ولي له (قال) البيهقي وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهري النجاشي بن أرطاة عن الزهري وابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري والنجاشي وابن لهيعة وان كانا لا يحتج بهما الا ان المخالف يحتج بهما في غير موضع مع الانفراد ويرد روايتهما مع الاتفاق انتهى (قلت) رواية ابن لهيعة عند أبي داود ورواية النجاشي عند ابن ماجه وأخرج الطحاوي حديث ابن لهيعة من طريق أسد عنه عن جعفر بن ربيعة عن الزهري ومن طريق أبي الاسود عنه عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الزهري (والجواب) عن هذا ان حديث ابن جريح المتقدم قد ذكر ابن جريح نفسه انه سئل عنه فلم يعرفه رواه يحيى بن معين عن ابن عليه عن ابن جريح بذلك وهم يسمعون الحديث باقل من هذا واما احتجاج بن أرطاة فلا يثبتون له سماعا عن الزهري وحديثه عندهم مرسل وهم لا يحتجون بالمرسل واما ابن لهيعة فهم يذكرون على صحة الاحتجاج عليهم بحديثه فكيف يحتجون به عليه في مثل هذا (ثم) لو ثبت ما روي من ذلك عن الزهري فقد روي عن عائشة رضي الله عنها من فمها ما يخالف روايتها واذا تعارض الفعل والرواية قدم الفعل وهو ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن

الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي يصنع به هذا
ويغتات عليه فكلمت عائشة المنذر قال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال
عبد الرحمن ما كنت أردأ امرأ قضيتيه (فلما) كانت عائشة قد رأت ان تزويجها
بنت عبد الرحمن بغير أمره جائز ورأت ذلك العقد مسـة قبيها حين اجازت فيه
القلبك الذي لا يكون الا عن صحة النكاح وثبوته استحال عندنا ان تكون
تري ذلك وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي
فثبت بذلك فساد ما روى عن الزهري في ذلك (وقد) أجاب البيهقي في كتاب
المعرفة عن هذا بقوله تزوجت أي مهدت اسباب التزويج لانها وليت
عقد النكاح فتأمل في ذلك (وهذا) الذي تلخص لنا من حديث الباب
من ان امر المرأة في تزويج نفسها اليها لا الى وليها يعني لو تزوجت المحررة
المأقولة البالغة نفسها جاز وكذا لو تزوجت غيرها بابا لو كالة أو الولاية وان لم
يعقد عليها ولي بكر ا كانت أو ثيبا هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه
كان يقول ان تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف لوليا فسخ ذلك عليها
وكذلك ان تزوجت بدون مهر مثلها فلوليا ان يخاصم في ذلك حتى يلحق بمهر
مثل نساها (وقد) كان أبو يوسف رحمه الله يقول ان يضع المرأة اليها في
ستة النكاح عليها لنفسها دون وليها يقول انه ليس للولي ان يعترض عليها
في نقصان ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم يرجع عن هذا كله الى قول من
قال لا نكاح الا بولي وقوله الثاني هذا هو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالسكوت أو ما هو بمنزلة واذن
الثيب يكون بالقول أو ما هو بمنزلة)*

(أبو حنيفة) حدثنا شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن
الهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأمر ورضاها سكوتها ولا تنكح الثيب حتى
تستأذن كذا رواه ابن خزيمة والطحاوي والحسن بن زياد والاشعري والكاظمي
(وأخرجه) الستة بلفظ لا تنكح الا بم - حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا
يا رسول الله كيف اذننا قال ان تسكت (واسلم) من حديث عائشة سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها تستأمر أم لا فقال لها نعم تستأمر فقالت فقلت له فانها تسقى فقال لها فذلك اذن اذها سكنت (وللبخاري) في حديثها قالت قالت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتسقى فتسكت قال سكتها اذن اذها اخرجها في كتاب الاكراه (ولمسلم) من حديث ابن عباس والي بكر تستأمر واذن اذها سكتوها (وفي آخر) يستأذنها ابوها واذن اذها اصهارها وورعها قال وصحها اقرارها * (بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا تزوجها وليها كارهة يفرق بينهما) * (أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأة توفي عنها زوجها ولها منه ولد فخطبها عم ولدها الى ايها فقالت له زوجني فاني وزوجها غيره بغير رضاها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فسأله عن ذلك فقال نعم زوجتها من هو خير لها من عم ولدها وفرق بينهما وزوجها من عم ولدها (وأخرج) البخاري عن خنساء بنت خدام الانصارية ان اباها تزوجها وهي ثيب فذكرت ذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردنكاحه (قال) عبد المحق تفرد البخاري بهذا الحديث ولم يخرج مسلم عن خنساء في كتابه شيئا انتهى (وأخرج) النسائي في حديث خنساء انها كانت بكرا (والذي) عند احمد من حديث ابن عباس ان جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها تزوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله عليه وسلم اخرجها عن حسين ابن محمد عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقاة (قيل) والصواب ارساله كما اخرج ابو داود من حديث حماد بن زيد عن أيوب وبابنه زيد بن حبان عن أيوب اخرجها ابن ماجه (وأخرج) أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب موصولا (قال) ابن القطان حديث ابن عباس صحيح وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التي أخرج حديثها البخاري فانه كانت ثيبا وهذه كانت بكرا (قال) والدليل على التعدد ما رواه نزار قطن في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب انكحها ابوها واهما كارهتان انتهى وهو باسناد ضعيف (قالت) وقد جاء من مرسل أبي سلمة فيما اخرج به سعيد بن منصور وفي سننه حديثنا

ابن أبي الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عنه جاءت امرأة الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت ان أبي انكحني رجلا وأنا كارهة فقال لا به الا نكح
لك اذ هي فانكحني من شئت قال المحافظ وهذا مرسل جيد * *
(باب في المهر وهو والصداق)

(أبو حنيفة) قال مررت بمسعر وهو يحدث عن قتادة عن أنس ان النبي صلى
الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها كذا رواه ابن عبد الباقي
من طريق الصباح بن محارب عنه بلفظ ألا تعجبون مررت بمسعر الخ
(واخرجه) أحمد والشيخان والترمذي وصححه ولفظ مسلم واعتقها وتزوجها
فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفها عتقها وتزوجها وفي لفظ آخر
مثل لفظ الامام ووافقه البخاري في السياق والمحدث في الصحيحين من
طريق كثيرة وفيه طول (واخرجه) الطحاوي من طريق حماد بن زيد وأبان
قالا حدثنا شعيب بن الحجاب عن أنس قال فذهب قوم الى ان الرجل اذا
اعتق امته على ان عتقها صداقها جاز ذلك فان تزوجها فلامه رعتا العتاق
وبه قال سفيان الثوري وابو يوسف (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا ليس
لاشحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل - ذافيتم له - كاح بغير
صداق سوى العتاق وانما كان ذلك خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم
لاشأن الله عز وجل جعل له ان يتزوج بغير صداق ولم يجعل ذلك لاحد من
المؤمنين غيره قالوا فلما اباح الله له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج
على العتاق الذي ليس بصداق (ومن) قال به أبو حنيفة وزفر ومحمد
وحجتهم في ذلك حديث ابن عمر فانه روى حديث جويرية مثل ما روى
أنس حديث صفية ثم قال هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا
ان يحددها صداقا فيحتمل ان يكون سمعا سمعه عن النبي صلى الله عليه
وسلم أو دله دليل على ذلك المعنى الذي تقدم ذكره في خصوصية النبي صلى الله
عليه وسلم في ذلك (وقد) كان أيوب السخيتاني يذهب في تزويج رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفية على عتقها الى ما ذهب اليه أبو حنيفة وزفر ومحمد
(اخرج) الطحاوي من طريق حماد قال اعتق هشام بن حسان ام ولد
له وجعل عتقها صداقها فذكر ذلك لا يوجب فقال لو كان أبت عتقها فقلت

البيهقي الذي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صدقاتها فقال
لو أن امرأة وهبت نفسها لآل النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك له فاخبرت بذلك
هشام فأتت عتقها وتزوجها وصدقها أربع مائة *
(بيان الخبر الدال في امرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض
لها صداق فاعليه مهر مثلها) *

بروح يوزن جمع غرام

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه سئل في المرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض لها صداق ولم يكن دخل
بها فقال لها صداق نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فقال معقل بن
سنان الاشجعي اشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت
واشق مثل ما قضيت (كذا) رواه البخاري وابن خنوس (واخرجه) اصحاب
السنن وقال الترمذي حسن صحيح واخرجه الحاكم من طريقين في احداهما
قال على شرط مسلم وفي المانية على شرط الشيخين (وفي) لفظ لم سئل عن
رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
مسعود لها مثل صداق نساؤها الا وكس ولا شطط وعليها العدة والى الميراث
المحدث وفي آخره ففرح بذلك ابن مسعود (قلت) واخرجه ابن حبان
في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن
مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وفي رواية انه امرأة فسالته وفيها فكث
يردد ما شهرا ثم قال ما سمعت في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
وسأجتهد برأي فان اصبحت فمن الله وان اخطأت فمن قبل رأيي الحديث
(وحكى) البيهقي في السنن بعد ايراد هذا الحديث عن الشافعي انه قال في
حديث بروع بنت واشق لم احفظه بعد من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل
ابن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض بني اشجع ثم اخرجه البيهقي
من وجوه ثم قال هذا الاختلاف لا يؤمنه فان جميع هذه الروايات اسانيدھا
صالح وفي بعضها ما يدل ان جماعة في اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة
سمى منهم واحدا وبعضهم سمي آخر وبعضهم سمي اثنين وبعضهم اطلق
وليسمى وعمله لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما كان افرح ابن مسعود في روايته معني انتهى (قلت) حكى الحاكم

في المستدرک عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب المحافظ أنه قال وحضرت
 الشافعي لقمت على رهوس أخصابه وقاتلته حديث فقل به (قال)
 المحاكم شيخنا بصفته لأن الثقة قد سمع في رجله من الأئمة وهو
 معقل بن سنان الأشجعي ثم أخرج الحديث من طريق خراش عن الشعبي عن
 مسروق عن عبد الله ثم قال وصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين انتهى
 (ومن) العجب أن البيهقي بعدما أورد كلامه المتقدم في هذا الباب عقديا
 ثانيا وترجمه بقوله باب من قال لا صداق لها وذكر في آخره عن أبي اسحق
 الكوفي عن يزيد بن جابر أن عليا قال لا يقبل قول أعرابي من اتبع على
 كتاب الله انتهى (وقد) ردها بثلاثة وجوه (الأول) أبو اسحق
 الكوفي هو عبد الله بن ميسرة ضعيف جدا نقل الجرح فيه عن يحيى بن معين
 والنسائي وقال ابن حبان لا يعمل الاحتجاج بحديثه (والثاني) أن يزيد
 هذا قال فيه أبو زرعة ليس بشيء ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه (والثالث)
 أن البخاري ذكر في تاريخه أنه يروي عن أبيه عن علي فظاهر هذا الكلام
 أن روايته عن علي منقطعة لهذا الوجه أو بعضها قال المنذري لم يصح هذا
 الاثر عن علي فكيف يسوغ للبيهقي جمع روايات حديث معقل ثم يعترض
 عليه بمثل هذا الاثر المنسكوب بسكت عنه ولا يبين ضعفه فتأمل (ثم) اعلم
 أن قول ابن مسعود لها صداق نساؤها قالوا هرا مثل باخواتها وعاهتها وبنات
 عها فالمراد بنساؤها اقارب الاب لان الانسان من جنس قوم أبيه ولا يعتبر
 بأمها وخالتها إذا لم يكونا من قبيلتها فإذا كانتا من قوم أبيها يعتبر بهما

(باب نكاح الرقيق)

*(بيان المخبر الدال على أن الأمة والمكاتبة إذا عتقتا خيرا سواء كان

زوجهما حرا أو عبدا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها
 اعتقت بريرة وأها زوجها مولى لآل أبي أحمد فغيرها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما وكان زوجها حرا كذا رواه علي بن
 يزيد الهذلي عنه (وأخرجه) الشيخان فسلم من طريق هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة بلغنا وعتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت

نفسها وفي لفظ فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا
وفي طريق أخرى وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاختارت نفسها ولو كان حرام بخيرها (ولم) يقل البخاري ولو كان حرام
بخيرها وقال في بعض طرقه فخيرها من زوجها فقالت لو اعطاني كذا وكذا
مايت عنده قال وكان زوجها حرا (قوله) وكان زوجها حرا وقول الاسود
ابن يزيد ذكره في كتاب الفرائض قال المحكم والاسود بن يزيد وكان زوجها
حرا وقول المحكم مرسل وقول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبدا
أصح (وذكر) البخاري أيضا عن ابن عباس ان زوج بريرة كان عبدا يقال
له مغيث كافي انظر اليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على محبته (وفي)
طريق آخر عبد الاسود (واخرج) مسلم أيضا من طريق عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة بلغظ وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها حرا قال
شعبة ثم سأله عن زوجها فقال لا أدري وقول عبد الرحمن وكان زوجها حرا
لم يخرجه البخاري عن عبد الرحمن (وبين) النسائي في روايته ان قوله ولو
كان حرا الخ من كلام عروة اخرج من طريق اسحق المحنظلي عن جري بن
عبد الحميد عن هشام ووافقه الطحاوي في ذلك وكذا ابن حبان في صحيحه
ولفظه وقال عروة ولو كان حرا الخ (وأورد) البيهقي قول شعبة المتقدم
ذكره وسأله عبد الرحمن وانكاره لما قال ثم قال وقدرناه سماك بن
حوب عن عبد الرحمن فثبت كونه عبدا (قلت) شعبة امام جليل وقد
روى عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على
ما هو معروف عند أهل هذا العلم (وقد) ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في
باب لا تكاح الابوي ان مذهب أهل العلم بالحديث وجوب قبول خبر
الصادق وان نسيه من أخبره عنه وكيف يعارض شعبة بهما مع كونه
متكاما فيه قال أحمد مضطرب الحديث وقال ابن المبارك ضعيف الحديث
وكان شعبة يضعفه (ثم) ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم
عن عائشة وفيه ان شئت ان تقرى تحت هذا العبد ثم قال هذا يؤكده روايا
سماك (قلت) اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم ومع ضعفه
قد حلف عليه فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بمثل هذا ويحل روايه

سمك رواية شعبة (ثم) أخرج البيهقي من رواية عروة عن عائشة قالت
كان زوجه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم فاختلفت نفسها
ولو كان حراما لم يخبرها (قلت) ذكر ابن خزيمة أنه روى عن عروة خلاف
هذا فأخرج من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن يزيد حدثنا موسى بن
معاوية حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج
بريرة حرا (ثم) قال البيهقي باب من زعم أنه كان حرا ذكر فيه عن منصور
عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن زوج بريرة كان حرا ثم قال روى
البخاري ثم قال قول الأسود منقطع (ثم) ذكر البيهقي عن الحكم عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة ثم قال جعله بعضهم من قول إبراهيم وبعضهم من قول
الحكم ثم قال قال البخاري وقول الحكم مرسل (قلت) إذا كان في السند
الأول من قول الأسود وفي الثاني من قول إبراهيم أو الحكم وقد ادرجاني
المحدث في قول البخاري في الأول منقطع وفي الثاني مرسل يخالف للاصطلاح
إذا الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعا ولا مرسلا وقد تابع
منصور والاعمش فرواه كذلك عن إبراهيم هكذا أخرجه ابن ماجه
والترمذي وقال حسن صحيح (ثم) ذكر البيهقي عن إبراهيم بن أبي طالب
قال خالف الأسود الناس في زوج بريرة (قلت) لم يخالف الناس بل وافقه
على ذلك القاسم وعروة في رواية وابن السيب في أخرى روى عبد الرزاق
عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال كان زوج
بريرة حرا (وأخرج) الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار كلاما من حديث
عائشة وابن عباس بطرقهما وذكرا اختلافهما (ثم) قال إن أولى الأشياء
بنا إذا جاءت الآثار هكذا وجدنا السبيل إلى أن نحمها على غير طريق
التضاد أن نحمها على ذلك ولا نحمها على التضاد والتكاذب ويكون حال
رواتها عندنا على الصدق والعدالة فيما رويوه حتى لا نجد بدا من أن نحمها
على خلاف ذلك فلما ثبت أن ما ذكرنا كذلك وكان زوج بريرة قد قيل فيه
أنه كان عبدا وقيل فيه أنه كان حرا علمنا على أنه قد كان عبدا في حال حرا
في حال أخرى فثبت بذلك تأخر إحدى الحالتين عن الأخرى فكان الرق قد
يكون بعده الحرية والحرية لا يكون بعده سارق فلما كان ذلك كذلك

جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة فتثبت بذلك أنه كان حرا في وقت ما خبرت بريرة عبدا قبل ذلك انتهى (وقد) أورد ابن التركماني بأخصر من ذلك (ونقل) عن ابن حزم في المحلى ما ملخصه أنه لا خلاف أن من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لان هذه زيادة علم (ثم) لو لم يختلف أنه كان عبدا لم جاء في شيء من الاخبار أنه عليه السلام إنما خبرها لانها تحت عبده هذا لا يجدونه أبدا فلا فرق بين من يدعى أنه خبرها لانه كان عبدا وبين من يدعى أنه خبرها لانه كان أسود واسمه مغيث فالحق اذن أنه إنما خبرها لكونها عتقت فوجب تخيير كل معتقة سواء كانت تحت حرا أو عبدا والى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي **ذكر** ذلك عبد الرزاق بإسناد صحيح (وأخرجه) ابن أبي شيبة عن النخعي ومجاهد وسكاه المخطا عن حماد والثوري وأصحاب الرأي وفي التمهيد وبه قال مكحول (وفي) الاستذكار انه قول ابن المسيب أيضا والله اعلم

• (باب القسم) •

• (بيان الخبر الدال على العدل بين النساء في القسم) •

(أبو حنيفة) عن أبيه عن النبی صلی الله علیه وسلم لما تزوج أم سلمة أولم عليها سويا وتمرا وقال ان سبعت لك سبعت اقصا حبك (كذا) رواه محمد ابن الحسن عنه وأخرجه مسلم بلفظ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهلک هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنفسی (ومعنى) أبي بكر بن عبد الرحمن أنه صلى الله علیه وسلم حين تزوج أم سلمة وصيحت عنده قال أهاليس بك على أهلک هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قالت ثلث وفي لفظ آخر ان شئت ان اسبع لك واسبع لنسائي ولم يخرج البخاري عن أم سلمة في هذا شيئا (وأخرجه) الطحاوي من طريق مالك وسفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه ومن طريق ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ومن طريق حبيب بن أبي ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله والقاسم بن محمد كلاهما عن أبي بكر بن عبد الرحمن (ومعنى) ان سبعت لك سبعت لنسائي أى أعدل بينك وبينهن

فأجعل لكل واحدة منهن سبعة كما أقمت عندك سبعة
 * (بيان المخبر الدال على استحلال الرجل نساءه أن يكون في بيت واحدة
 منهن خاصة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم مرض المرض الذي قبض فيه فاستحل نساءه أن
 يكون في بيتي فأحلت له الحديث أخوجه البخاري من طريق الزهري
 عن عبد الله بن عتبة عن عائشة بافظ لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشتد به وجهه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له الحديث (ومن)
 طريق هشام بن عروة عن أبيه عن ابن أبي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل
 في مرضه الذي مات فيه يقول ابن أباغدا ابن أباغدا يريد يوم عائشة فأذن له
 أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات قالت عائشة فأت
 في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي

* (باب الرضاع) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب قليله وكثيره كذا رواه الإمام أبو يوسف عنه
 (وأخوجه) الستة إلا ابن ماجه من حديث ابن عباس وعائشة (ولهذا) مسلم
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (وافظ) الباقي ما يحرم من النسب
 وقد تقدم ذلك في باب محرمات النكاح (وقال) ابن عبد البر في الاستذكار هو
 قول علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وذاوس ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد وإبي
 حنيفة ومالك وأصحابهم والثوري والليث والاوزاعي والطبري (وقال)
 الليث اجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المرة (وقال) أبو
 حمزة لم يقف الليث على الخلاف في ذلك

* (كتاب الطلاق) *

* (بيان المخبر الدال على بيان موضع الطلاق) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن رجل عن ابن عمر أنه طلق امرأته

وهي حائض فعتب ذلك عليه فراجعها فلما طهرت من حيضها طلقها
واحتسب الطليقة التي كان أوقع عليها وهي حائض (كذا) رواه حماد بن
أبي حنيفة عن أبيه أخرجه المحارفي من طريقه (وكذا) رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه قال وبه تأخذ (وأخرجه) الستة ويدينوا ان العاتب هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ولفظ) الصحيح ان ابن عمر طاق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال ايراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بد الله ان
يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فذلك العدة كما أمر الله عز وجل (وفي) لفظ
وكان عبد الله طلقها طاعة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وفي) اغضب آخر أنه طاق امرأته وهي حائض فذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو
حامل لم يقل البخاري أو حاملا وفي بعض ألفاظه عن ابن عمر حسبت علي
بتطليقة (وفي) كتاب الاشراف لابن المنذر قال أكثر أهل العلم الطلاق
الذي يكون مطلقه مصيب السنة ان يطلقها اذا كانت مدعو لا به مطلقا
ذلك فيه الرجعة (واحتجوا) بظاهر قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك امر أو أي امر يحدث بعد ثلاث ومن طاق ثلاثا فراجع لعل الله له
مخرجا ولا من أمره يسرا وهو طلاق أهل السنة الذي اجمع عليه أهل العلم
ومال الرجعة لمطلقه فليس بسنة ومن فعل ذلك دخل ما أمر الله به من
كتابه ومن سنته عليه السلام وقد أمر الله ان يطلق للعدة فن طاق ثلاثا فأي
عدة تحصى وأي امر يحدث (وقد) وبيناهن عمر وعلي وابن مسعود وابن
عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في ذلك إلا
ما قالوه لكان فيه كفاية (وفي) الاستاذ كار لابن عبد البر أكثر السلف
على ان جمع ثلاث مكرره وليس بسنة وذكر الكراهة عن عمر وابنه وابن
عباس وعمران بن حصين ثم قال لا أعلم لهؤلاء مخالفا من الصحابة إلا ما ذكره عن
ابن عباس وهو وثني ثم يرويه عنه الطائوس وسائر أصحابه وروا عنه خلافه يريد
ينال جعل ذلك واحدة

(بيان) لمجرد نفي على عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه *

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعقر عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا) رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن خنيس عن طريق علي بن ربيع عن أبيه عنه (وأخرج) الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه المغلوب على عقله وقال لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي بن اسناد صحيح كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه *

(بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المكره على انشاء لفظ الطلاق)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يوسف بن ماهر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جدهن وهن جده الطلاق والنكاح والرجعة (كذا) رواه الوليد بن مسلم عنه (وأخبره) أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وقال المحاكم صحيح الاسناد (وأخبره) الطحاوي من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز الدارودي واسمه ميل بن أبي كثير انه اري ثلاثهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أرك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهر مثله (قلت) وابن أرك مختلف فيه وقد وثقه غيره واحد وظهر من سياق الطحاوي ان عطاء في سند الامام هو ابن أبي رباح وقال المحافظ وهو الصحيح وقد وقع كذلك عند أبي داود والمحاكم قال ووهم ابن الجوزي فقال عطاء بن عجلان وهو متروك (قال) الشيخ قاسم بن علا عن شيخه المحافظ ابن حجر وقع عند الغزالي والعناني بدل والرجعة (ووقع) في الهداية واليمين بدل والعناني ولم أجده كما ذكرنا وانما الذي في الحديث الرجعة بدل اليمين والعناني انتهى (قلت) ذكر المحافظ بنقته في شرح احاديث الوجيز ان هذه اللفظة يعني العتاق وقعت عند الطبراني في حديث فضالة بن عبيد بلفظ ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعتاق (وعند) الحارث بن أبي اسامة من حديث عباد بن الصامت بن يادة بن قالم فقهه ووجهن وفيهما ابن لميعة والاخير ممتنع أيضا (وفي) الباب عن أبي ذر رفعه نحوه أخرجه عبد الرزاق وعن علي وعمر بن موه موقوف (قال) وفي هذا رد على ابن العربي والنووي حيث أنكرا على

الغزالي اراد هذه اللفظة فتأمل (فان) قال المخالف ما قولكم في الحديث
الذي رواه ثوبان مرفوعا رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وأخرجه ابن حبان وابن ماجه عن ابن
عباس مرفوعا وعند البيهقي باللفظ وضع الله عن أمي الخطأ الحديث
(فالجواب) ان عبد الله بن أحمد سأل أباه عن هذا الحديث فأنكره جدا
وقال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف هذا الحديث ليس له اسناد صحيح به
ومع قطع النظر عن هذا فاعلم ان المراد بالرفع هنا رفع الائم لا رفع الفعل
والامساوق مع ان وقوعهن محقق (ومحصله) ان المراد برفعها رفعها
أو رفع حكمها ولا يجوز الاول لانها قد توجد حقيقة فقهين الثاني ثم هو على
نوعين اما ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة ولا يجوز الاول لان في القتل
الخطأ تجب الذية والكفارة بالنص وذلك من احكام الدنيا وكذا اجماع
المكره بوجوب الغسل و يفسد عليه وجهه وصومه وذلك من احكام الدنيا فتمين
الثاني وهو حكم الآخرة وهو رفع اثم هذه الاشياء وبه نقول (وذكر) البيهقي
في باب طلاق المكره عن الشافعي في قوله تعالى الا من أكره وقلبه معطش
بالإيمان قال الاعظم اذا سقط عن الناس سقط ما هو احقر منه (قلت)
الكفر يعتمد على الاعتقاد يدل ان لو نوى الكفر بقلبه يكفر والا كراه
يمنع المحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد على ارسال اللفظ مع التكليف
وهذا موجود في طلاق المكره ولو نوى الطلاق لم يقع فتأمل (فان) قال
فاقوالكم في الحديث الذي أخرجه ابوداود عن عائشة مرفوعا وصححه المحاكم
لا طلاق ولا اعتاق في اغلاق (فالجواب) ان الاحتجاج به غير صحيح للاختلاف
في معنى الاغلاق فقبل الاكراه وقبل المجنون وقبل الغضب وقبل التضيق
ومع قطع النظر عن ذلك فالحديث روى من طريق محمد بن اسحق عن ثور بن
يزيد عن محمد بن عبيد عن صemie واختلاف فيه عن ثور فخرجه ابن ماجه في
السنن من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه
علة اخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد
محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک (وفي) الاستذكار كان الشعبي
والنخعي وارهمى وابن السيب وأبو قلابة وشريح في رواية يرون طلاق

المكره جائز اذ به قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري كذا ذكرهم ابن المنذر في
الاشراف الا أنه أبدل شريها بقتادة (واخرج) الطحاوي بقوله عليه السلام
لحنيفة وأبيه حين حلفهما المشركون نفى لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم
(قال) وكما ثبت حكم الوطء في الاكراه فيحرم به على الواطئ ابنة المرأة وأما
فكذا لا يمنع الاكراه وقوع ما حلف عليه فتأمل (فائدة) ذكر علماء ثنائان
بجهة ما يصح مع الاكراه ستة عشر على التحقيق النكاح والطلاق والرجعة
والايلاء والفئ والطهار والعتاق والعفو عن القصاص والعين والنذر
والاسلام وقبول العلم والتدبير والاستيلاء والرضاع وقبول الوديعة

(بيان الخبر الدال على التغليظ بن يلعب بمحمد والله تعالى)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يلعبون بمحمد والله تعالى يقول
قد طلقك قد راجعتك (كذا) رواه أبو عباد محمد بن عباد الهنائي عنه
أخرجه المحارقي من طريقه وأخرجه ابن ماجه في السنن وابن حبان في
الصحيح والطبراني في المعجم

(بيان الخبر الدال على ان الامة تخالف المحرة في الطلاق والعدة)

(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طلاق الامة اثنتان وعدتها حيضتان (كذا) رواه
المحارقي من طريق الفضل بن عنبسة عنه (وأخرجه) ابن ماجه في السنن بهذا
اللفظ من طريق عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر (وأخرجه) البزار
والطبراني والدارقطني كذلك (وأخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه
أيضاً من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً بلفظ طلاق الامة تطايقتان
وقرؤهما حيضتان وصححه الحاكم وفيه من ظاهر بن أسلم وهو ضعيف وقال
البهقي مجهول وعبد الله بن عيسى تكلم فيه (وأخرج) الطحاوي من رواية
عمر بن شبيب عنه (وفي) سند الامام عطية حسن الترمذي حديثه وقال ابن
معين صالح (قلت) قال الخطابي الحديث حجة لاهل العراق وليكن أهل
الحديث ضيقوه ومنهم من تأوله على ان يكون الزوج عبداً افتى (قال)
المحافظ وروى الدارقطني من طريق زيد بن اسلم قال سئل القاسم بن محمد

من عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان وأنا لا اعلم ذلك في كتاب ولا سنة
انتهى واسناده صحيح وهو يبطل حديث مظاهر حيث رواه عن القاسم بن
محمد (قلت) أما مظاهر بن اسلم فعرف روى عنه ابن جريج والثوري
وابوعاصم النبيل وذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين وقال المحاكم
في المستدرک لم يذكره أحد من متقدمي شيو خنا بجرح فالحديث اذن صحيح
(واخرج) الطحاوي الحديث من طريقه من رواية ابن جريج عنه بافظ تعتمد
الامة حيضتين وتطلق تطليقتين (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن
أن عمر جعل عدة الامة حيضتين وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم (وفي)
المحلى لابن حزم فذهب بجهه والسلف من الصحابة والتابعين الى ان عدة
الامة حيضتان وصح عن عمرو ابنه وزيد (ثم) انه لا منافاة بين حديث
القاسم هذا وبين قوله الناس يقولون حيضتان وقد ورد عنه أنه قال مضى
الناس على هذا ذكره ابن حزم وغيره (ومذهب) الشافعي وأصحابه
ان عدة الامة طهران وانها اذا رأت الدم من الثالثة خرجت من عدتها
فخالفوا السلف والخلف وما آل هذا الباب من الحديث والآثار زعموا
ان عدتها طهران ولم يستوعبوا الحيضتين مع النص عليهما واذا ثبت ان
عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت ان الاقراء
هو الحيض كما هو مذهب الكوفيين وأكثر العراقيين وحكاها الاثرم عن
أحمد وذكر الخرقى انه الذي استقر عليه فتأمل *

*(بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق سودة رجعية
وأمرها بالعدة)*

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لسودة حين طلقها العتدي (كذا)
رواه البخاري من طريق سالم بن سالم عنه (ورواه) أبى صامس طريق عصمة
ابن ورقاء عنه (ورواه) طه من طريق ابراهيم بن طهمان عنه (ورواه)
أحمد عن الامام عن أبي الزبير عن طاير بن عطاء مثله (زاد) ابن خزيمة
من طريق أخرى عن الامام عن الهيثم أنهما أقدمت له في الطريق ومثالت
أشدك الله واحدا في هاتين قد رويت ليلي ويوحى لعائشة فراجعها (وإحدى)

في الصحيحين من حديث عائشة باغظ فلما كبرت تعني سودة جمعت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة قالت يا رسول الله قد جعلت يومى منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة (وفي) لفظ البخارى غير ان سودة بنت زمعة وهبت يومها ولياتها لعائشة تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي داود قالت سودة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله يومى لعائشة (ووقع) في الاحياء فقصد ان يطلق سودة لما كبرت فوهبت لياتها لعائشة (وللعابري) فاراد ان يفارقها وللهيبقى عن عروة مرسل يطلق سودة فلما خرج الى الصلاة أمسكت بثوبه فقالت والله ما لى في الرجال من حاجة واسكنى أريد أن اسكنى في أزواجك قال فراجعها وجعل يومها لعائشة (قال) المحافظ ومثله في صحيح أبي العباس الدغولي من طريق هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي برزة نخوع (بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته فاخترته لم يعد ذلك طلاقا) (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضى الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد طلاقا (كذا) رواه الحسن بن زياد عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه والمحاذي من طريق أبي عاصم عنه (وأخرجه) الستة ولفظ الصحيحين فلم يعد طلاقا علينا شيئا وفي لفظ آخر قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعد طلاقا وعن مسروق عن عائشة خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا والمحدث طويل أورده الشيخان بطوله (وفيه) سبب نزول آية التخيير وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خير الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فلا شيء

(باب الرجعة)

(وهي) طاب دوام النكاح القائم في العدة قبل زواله والرجعي لا يحرم الوطئ عندنا لقوله تعالى فامساك بعروف وقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
 (بيان الخبر الدال على ان من طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجامعها فله الرجعة)

(أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (وقال) البخاري في بعض طرقه الولد لصاحب الفراش ذكره في كتاب الفرائض وأخرجاه أيضا من حديث عائشة وفي روايتها قصة سودة بنت زمعة قالت اختهم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شهما يينا بعتبة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة فقالت اسم هذا الغلام عبد الرحمن (وفي) بعض طرق البخاري هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد علي فراشه (وأخرجه) أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته لادعوة في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر (وفي) حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وفيه قصة (ولترمذي) من حديث أبي امامة كالأول وفيه قصة (والمطابقة) الحديث لترجمة قالوا من طاق حامله من كرا وطأها فراجعها فجاءت بولد لا قل من سته اشهر صحت الترجمة لقوله عليه السلام الولد للفراش فكان ذلك دليلا وجود الولد منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل وامه فبطل زعمه بتكذيب الشرع له ألا ترى انه يثبت بهذا الوطء الاحصان فان قيل قوله لم اجامعها صريح في عدم الجماع وثبت النسب دلالة الجماع والصريح يفوقها (قلنا) الدلالة من الشارع أقوى من الصريح الصادر من العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع (وقال) ابن ابي شيبة هذا حديث مشكل خارج عن الأصول المجمع عليها لان الامة اجعت على ان احدا لا يدعي عن احد دعوى ان يتوكيل من المدعي ولم يذكر هنا توكيل عتبة لآخيه سعديا كثر من دعواه وهو غير مسموع ولا من عبد بن زمعة لم يأت بيينة تشهد على

اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا تقبل على ابيه ولا دعوى احد على غيره
(وعند) مالك رحمه الله لا يستلحق احد غير الاب والمشهور من مذهب
الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقر باخ ان
يعطيه ميراثا (واختلف) في قوله هـ و لك يا عبد (قال) بعضهم معناه هو
اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق عبده لان زمعة كان
صهره عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن ان تصلى
الله عليه وسلم علم ان زمعة كان عيسها (وقال) ابن جرير الطبري معناه هـ و لك
يا عبد ما كان له ابن وايدة ابيك وكل امة تادم من غير سيدها فولدها عبد
ولم يقر زمعة ولا شهد عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد
تبعه لآلته (وقال) الطحاوي لا يجوز ان يجعل عليه السلام ابنا لزمعة ثم يأمر
أخته ان تتحجب منه هذا محال لا يجوز ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم
(وفي) الاستذكار عند الكوفيين ولد الامة لا يلحق الابدعوى السيد سواء
اقربوطها ام لا انتهى

* (باب الايلاء) *

وهو المخالف على ترك وضء المنكوحة أربعة أشهر أو أكثر فينتد
 يكون المولى من لا يمكن له قربان امرأته في أربعة أشهر إلا بشئ يلزمه بسبب
 الجماع (وركنه) والله لا أقربك أربعة أشهر (وشرطه) كون العين
 معقودة على منع قربان المنكوحة (وحكمه) الكفاوة عند الخنث أن
 كان يميناً بالله وإن كان يميناً بخير فمأجعه جزاء على الخنث وقع والطلاق
 عند البر

* (بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه اقل من أربعة أشهر)

(ابو حنيفة) حدثنا أبو الهيثم عن أبي الزهرى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 آتى من نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون يوما رسل إلى عائشة أن تعالى
 فأرسلت إليها ذلك آيت من شهر ولم ازل أسد الأيام والأيام إلى وانه بقى يوم
 فأرسل إليها أن تعالى فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون (قد) قدم
 هذا الحديث فى كتاب الصوم وأشرت إليه بالاختصار أنه فى الصحيحين
 ولا بأس أن نبينه هنا (فى) مسلم من حديث عمر ورتل رسول الله صلى

الضمير في محله
يعود الى المجدع
الذي كان يرقى
عليه صلى الله
عليه وسلم الى
الغرفة اهـ

الله عليه وسلم كما تمسك يميني على الارض ما يحسه بيده فقالت يا رسول الله انما
كنت في الغرفة تسعاً وعشرين قال ان الشهر يكون تسعاً وعشرين (وفي)
لفظ آخر وكان آلي من شهر افلا كان تسع وعشرون نزل اليهن (وله) ايضاً
قال الزهري فاعبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة
دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم يداني فقالت يا رسول الله انك اقسمت
ان لا تدخل علينا شهراً وانك قد دعت من تسع وعشرين اعدهن فقال
ان الشهر تسع وعشرون (وفي) لفظ البخاري وكان قال ما انا بدارحل
عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل فلما مضت تسع
وعشرون ليلة دخل علي عائشة فبدأ بها فقالت له عائشة يا رسول الله انك
كنت اقسمت ان لا تدخل علينا شهراً وانما اصبحنا التسع وعشرين ليلة اعدتها
هذا قال الشهر تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة أخرجه
في النكاح وفي المظالم (وخرج) عن أنس قال آلي رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه شهراً وكانت قد اتفكت قدمه بفلس في عليه له فجاء عمر
فقال اطالقت نسائك قال لا ولا كني آليت منهن شهراً فذكر تسعاً وعشرين
(وقال) في طريق أخرى منقطع عن ابن عباس عن عمر عن الانصاري احتزل
النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه

الانصاري كان
جاراً لعمر رضي
الله عنهما اهـ

• (باب الخلع) •

وهو ان تفقدى المرأة نفسها بمال ليخلعها به فاذا فعل لازمها المال ووقعت
طالقة بائنة

• (بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها من الزوج بمال معلوم ولا يجوز
له أخذ الزائد اذا كان النكاح منها) •

(ابو حنيفة) عن أيوب السخيتي ان امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت لا انا ولا ثابت فقال عليه السلام اختلفت مني بحديقة
فالت نعم وازيده قال أما الزيادة فلا (كذا) ورواه ابن عمر ومن طريق
سما بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق يونس بن بكير عنه باللفظ قالت
نعم وازيده فقال لا الزيادة لا خير فيها (وأخرجه) البخاري من طريق
عكرمة عن ابن عباس باللفظ اترقين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقةها تطليقة (وفى) لفظ آخر اتردين عليه حديقته قالت نعم فردت عليه وامره ففارقها (واخرج) ابوداود فى المراسيل وعبد الرزاق وابن ابي شيبة عن عطاء قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين عليه حديقته التى اصدقك قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة لا ووصله الدارقطنى بزيادة ابن عباس فيه وقال المرسل اصح (واختلاف) فى اسم هذه المرأة فقيل جيلة بنت سلول كما هو عند ابن ماجه والطبرانى من وجه آخر صحيح عن ابن عباس وعند البخارى من رواية عكرمة ان جيلة يعنى فى هذا (وقيل) اسمها زينب بنت عبد الله بن ابي كذا عند الطبرانى من رواية ابى الزبير عن جابر *

(باب اللعان)

وهو عبارة عما يحرى بين الزوجين من الشهادات الاربع واللعن الا انه سمي الكل لعنا لما شرع فيه من اللعن كالصلاة سميت ركوعا وسجودا لذلك *

(بيان الخبر الدال على وقوع البيئونة التامة بين المتلاعنين)

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) البخارى من طريق ابراهيم بن الجراح عنه (واخرجه) الدارقطنى بسند جيد من حديث ابن عمر بلفظ المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان ابدا (وفى) لفظ اذا افترقا (ومن) حديث على وابن مسعود قالوا مضت السنة ان لا يجتمع المتلاعنان ابدا (واخرجه) عبد الرزاق عنهما موقوفا (وعند) ابى داود فى حديث سهل بن سعد فطلقها ومهر ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفى) رواية له قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت سنة فى المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا (واعلم) ان البيئونة التامة لا تقع بتلاعنها حتى يفرق الحاكم بينهما وهو قول ابى حنيفة ومحمد وخالفهما زفر فقال تقع بعد التلاص قبل تفريق القاضى وربما اتعلق بظاهر هذا الحديث (وكذا) ابو يوسف فانه فهم من الحديث تحريرا مؤيدا (وعند) ابى حنيفة ومحمد تكون

الفرقة تطليقة يائنة (وقال) صاحب العناية ومذهبهما في وقوع
البدنونة بعد التفريق يفيد أنه لو مات أحدهما بعد التلاعن قبل تفريق
التحاكم توارثا (وقال) الشيخ كمال الدين احتجاج زفر على التحريم المؤبد
بحديث الدارقطني المتلاعنان إذا افترقاهم هم شرط يستلزم أنهما لا يفترقان
بمجرد اللعان فائتمام انتهى (ودليل) الامام وصاحبه قول عويمر الجعلافي
بعد اللعان كذبت عليهما ان امسكتها هي طالق ثلاثا ولم يشكر عليه النبي صلى
الله عليه وسلم ولو وقعت الفرقة لا تذكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
(باب العدة)

وهي التبرص الذي يلزم المرأة بزوال النكاح التاكيد بالدخول
او بالموت او شبهته (وهي) تكون بحيض وشه ور و وضع حمل (فعدة) الحرة
ثلاث حيض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء اي ثلاث
حيض والصغيرة والايسة ثلاثة اشهر لقوله تعالى واللائي ينسئن من
الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر وقوله تعالى واللائي
لم يحضن (وعدتهن) في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرة اعدة
الايسة ذات الحيض حيضتان والصغيرة والايسة شهر ونصف (وفي)
الوفاة شهران وخمسة ايام (وعدة) الكل في الحمل وضعه *
*(بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال سواء كانت
مطابقة ثلاثا او متوفى عنها)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عاقمة عن عبد الله قال من شاء
حالفته ان سورة النساء القهري تزات بعد (اخرجه) البزار هلاذا
واخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه بافظ من شاء لاعنته لا تزات سورة
النساء القهري بعد الاربعة اشهر وعشرا (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نسخت سورة
النساء القهري كل عدد وأولات الاجمال اجاهن ان يضعن جهن كذا
رواه البخاري من طريق عبيد الله بن موسى عنه والكلابي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه ومحمد بن الحسن في الاثر عنه وقف بافظ كل

المراد بالقهري
سورة الطلاق
وبالطولي سورة
البقرة اه

عدة في القرآن ثم قال وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة اذا طلقت أومات عنها زوجها فولدت بعد ذلك بيوم أو أقل أو أكثر انقضت عدتها وحلت للرجال من ساعتها وإن كان في نفاسها (وأخرجه) البخاري بلغه اتجملون عليها التغلظ ولا تجملون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصص بعد الطولي وأولات الاحمال اجلهن (وعند) عبدالله بن أحمد والطبراني وابن أبي حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن أبي بن كعب قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن للمطلة ثلاثاً أو لثمة في عنها قال هي للمطلة ثلاثاً ولثمة في عنها (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود أن سبيعة بنت الحارث الاسلمية مات عنها زوجها وهي حامل فكثت نجسا وعشرين ليلة ثم وضعت فربها أبو السنا بل بن بعكك فقال تشوفت تريدن الباءة كذا والله انه لا بعد الاجلين فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال كذب اذا حضر ذلك فاذنني (كذا) رواه ابن خسر ومن طريق حامد بن هذوة عنه وفي لفظ له فقال لها تزينت وتصنعت تريدن الباءة كذا ورب الكعبة حتى يبلغ أقصى الاجلين ورواه من طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق محمد بن شعيب التلعجي عن الحسن بن زياد عنه غير أنه قال ولدت لاسبع عشرة ليلة والباقي سواء (وأخرجه) الشيخان والاربعة ففي مسلم من حديث عمر بن عبدالله بن الارقم الزهري عن سبيعة بنت الحارث الاسلمية انها كانت تحت سعد بن خولة وكان ممن شهد بدرا فوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنشب ان وضعت حملها بعد وفاته فلما تلعت من نفاسها اتجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعكك ورجل من بني عبد الدار فقال لها مالي أراك متجملة لملك ترجين النكاح اذك والله ما انت بنا كح حتى يمر عليك أربعة اشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين امسيت فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فافتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج ان يدالي (وعند) مسلم أيضا وفي بعض طرق البخاري من حديث أم سلمة انها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة وفي طريق آخر فكثت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

قوله تلعت اي
خرجت كتمالت
بتشديد اللام
فيها اه

انسكني (وأخرجه) من حديث المسور بن مخرمة محتصرا وقال وضعت
بعد وفاة زوجها ليال وعنده مالك والتساقى بنصف شهر (وعند) أحمد
من حديث ابن مسعود بنحو من عشرة ليلة (وفي) رواية للنسائي بثلاث
وعشرين ليلة وفي أخرى قريبا من عشرين ليلة (وفي) رواية للبيهقي بشهر
أو أقل وعند الطبراني بشهرين (وزاد) مسلم بعد سياقه الأول قال ابن
شهاب ولا أرى بأسا أن تزوج حين وضعت وإن كان في دمه ما غير أنه
لا يقر بها زوجها حتى تطهر (ولفظ) ابن ماجه عن الأسود عن أبي السنابل
فتبين اتصاله

(باب النفقة)

(وهي) عبارة عن الطعام والكسوة والسكنى ومحجب بأسباب ثلاثة الزوجية
والقراية والملك

*(بيان المخبر المدال على أن المطلقة النفقة والسكنى

في عدتها بأنها كان الطلاق أودجعا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري
صدقت أم كذبت المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة (كذا) رواه الحسن بن
زياد عنه وأما حارث بن واين المظفر والاشثاني وابن خسر ومن طرق (ولفظ)
مسلم عن أبي اسحق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الا اعظم
ومعنا الشعبي فحدثني عن أبي بصير عن فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفها من حصى فحصبه
به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر لا تترك كتاب الله عز وجل وسنة نبينا
صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري حققت أو نسيت لها النفقة والسكنى
قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين
بفاحشة مبينة وهكذا الترمذي أيضا وزاد وكان عمر يجعل لها النفقة
والسكنى ولابن أبي شيبة عن الأسود عن عمر لا يجبر قول امرأة في دين الله
للمطلقة ثلاثا للسكنى والنفقة (قلت) والمرأة التي يشير إليها عمر هي فاطمة
بنت قيس وحديثها في مدارواه الامام ومسلم والاربعة والطحاوي من

طرق مطولا ومختصرا واللفظ للامام من الميثم عن الشامي عنها قالت طالق
زوجي فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما لم يخرج
الامام به هذا لما عارضه انكار عليه من الصحابة عليها منهم عمر كما تقدم في
رواية مسلم وابن مسعود واسامة بن زيد وعائشة وقد أخبر أبو سلمة بن عبد
الرحمن ان الناس قد كافوا انكر واذا كان عليه لم يعملوا بحديثه او ذلك من
عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة فلم ينكر عليه منكر منهم فدل تركهم التكبير
في ذلك عليه ان مذهبهم فيه كذبه (وقد) روى الطحاوي من طريق
الاعمش عن حمارة بن عمير عن الاسود ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
قالا في المطلقة ثلاثا لها السكني والنفقة (ويروى) عن سعيد بن المسيب
انه قال تلك امرأة فتنت الناس (وفي) صحيح مسلم من قول مروان سناخذ
بالعصمة التي وجدنا الناس عليها وفيه دليل على ان الجهل كان عندهم على
خلاف حديث فاطمة (وقد) جعل البيهقي حديث فاطمة أصلا بني عليه
مذهب الشافعي واستدل به على قوله ان المبتوتة لا نفقة لها الا أن تكون
حامل (وقال) القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث
فاطمة فكيف يصح أصله والله أعلم (وقال) الطحاوي لم يبلغنا عن أحد من
الصحابة غير المنكرين لمحدثها انه قبله ولا عمل به غير شي يروى عن ابن عباس
قال في تفسير قوله تعالى الا أن يأتين بفاحشة مبينة قال هي ان تفحش على
أهل الرجل وتؤذيهم قال ففاطمة حرمت السكنى بذاتها والنفقة لانها غير
حامل ومداره على الحجاج بن أرمطة ومذهبهم فيما لم يذكروا فيه لا يخفاه به
(قال) الطحاوي وقد تأوله غيره بانها منعت النفقة لذاتها الذي أخرجت به
فالتخرج اللازم لها بفعل صدر منها نشوز فحرمت لاجلها النفقة (ويقال)
للخالف لو خرج معنى حديث فاطمة من حيث ذكرت لوقع الوهم على عمر
وعائشة واسامة ومن انكر ذلك على فاطمة معهم وقد كان ينبغي ان ينزل
امرهم على الصواب حتى يعلم يقينا ما سوى ذلك فكيف ولو صح حديث فاطمة
لكان قد يجوز أن يكون معناه على غير ما جعلته أنت فيقال حرمت النفقة
لنشوزها بذاتها لان مطلقة لو خرجت من بيت زوجها في عدتها لم يجب
لها عليه نفقة حتى ترجع الى منزله ففاطمة كذلك (ويروى) عن ابن

في الخبر المأثقة المبينة غير ما ذكره ابن عباس قال شرونها من يديها
فاحدة مينة فيبوزان فحمل الآية على ذلك وقال آخرون هي ان ترفى
فخرج اية قام عليها الحمد وقد روى عن فاطمة نفسها في حديثها معنى غير
ما ذكر من طريق الاعمش عن هشام عن ابيه عنها قالت قالت يا رسول الله
ان زوجي طلقني وانه يريد ان يقتلني على فقالي اتعقلى عنه ولعل هذه الالة
هي التي اشار اليها الدارقطني بقوله واذن لها في الاتقال لعله اعلمها استحييت
من ذكرها وقد ذكرها غيرها وقال ايضا وانما انكار من أنكروا على فاطمة
فانما هو لكتماها السبب في نقاها هكذا ذكره وفيه نظر ظاهر للكتامل
(بيان الخبر الدال على ايجاب الثقة على الرجل

على أبيه ان كانا فقيرين) *

(ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اولادكم من كسبكم وهبة الله لكم
يحب ان يشاء انا و يهب ان يشاء الذكور (كذا) رواه ابن أبي حاتم عن
أبيه بهذا الاسناد (ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
بلغت ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه و ان ابنته من كسبه وأخوجه أجد
بلغت ان اطيب ما اكلتم من كسبكم و الباقي بلغ الامام (ولابي) داود اطيب
ما اكلتم من كسبكم و ان اولادكم من كسبكم وله وللترمذي وابن ماجه وابن
حبان بلغه أجد وزادوا غير ابن ماجه فـ كما و من أموالهم (وفي) رواية
للحاكم ولد الرجل من كسبه فـ كما و من أموالهم وفي اخرى له بغير هذه الزيادة
وصححه أبو حاتم وأبو زرعة فيما قاله ابن أبي حاتم في العلل وأعله ابن القطان
بأنه عن حمارة عن عمته ونارة عن أمه وكلتاها ما لا تعرفان (وزعم) المحاكم
في موضع آخر من مستدركه بعد أن أخرجه من طريق حماد عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة بلغه وأموالهم لكم اذا احتجتم اليها ان الشيخين
أخرجاه باللفظ الاول ووهم في ذلك وقال أبو داود في هذه الزيادة وهي اذا
احتجتم اليها منكرة وقل ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد ووهم
فيه والله اعلم (وعد) المحاكم وصححه البيهقي من حديث عائشة ان
اولادكم هبة لكم يهب ان يشاء انا و يهب ان يشاء الذكور *

*(بيان الخبر الدال على ان استحقاق الابوين
انما هو بحق الملك في مال الولد)*

(أبو حنيفة) عن ابن المذكر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا ييك (أخرجه) ابن ماجه وبقى بن
محمد والطحاوى عن هشام بن عمار بن عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن
اسحق بن أبى اسحق عن ابن المذكر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا ولدوا أبى يريد أن يحتاح الى مقال الحديث (قال)
الدارقطنى غريب من حديث يوسف بن عيسى بن يونس ورواه ابن
من طريق هشام بن عمار عن ابن المذكر عن جابر رضى الله عنه (أخرجه) الشافعى عن
ابن عبيدة عن ابن المذكر وقالان ابن المذكر عناية في الفضل والثقة ولا كذا
لأنه يرى من نزل حديثه هذا (قلت) فإذا كان ابن المذكر بالدى
وصف ولا يكره سماعه له من جابر خصوصاً وقد أثبتته الامام ولا يطرأ الى
توقف هشام بن عبيدة في رصده نصراً بجلالة قدر الامام وكرامته
الدارقطنى تفرد به عيسى بن يونس وكنه ثم تدعوه رواية الامام وهو كما قال
اد قالت حرام (سما) وقد روى الطحاوى من طريق عبد الله
ابن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس ذكره كذا في التفرد (وقد روى
في الباب عن عمار بن الحباب فأخرجه ابن حبان من حديث عطاء عن ابن
عباس وعن ابن عمر بن الخطاب بن جندب كما عهد الطحاوى في الكبير والبرار
وأجد وأبو داود وابن ماجه وابن ماجة وابن ماجة وابن ماجة وابن ماجة
قيس بن أبى حارم عن أبى بكر الصديق رضى الله عنهم *

(بيان الخبر الدال على حصول الاجر على من فق على الزوجة وغيرها)
(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن يسه عن سعد بن أبى وقاص رضى الله
عنه عن أبى جابر رضى الله عنه وسلم رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
الله الم جرت لها حتى تامة ثمة حتى في مرتك (وأخرجه) البخارى
في الصحيح من طريق زهير بن حارث عن جابر رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
لن تدهق بعة تبتغى بها وجه الله وأجرت بها حتى تجعل في امرأتك
وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد بن أبي مسعود رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه

على أهله محتسباً فهو له صدقة

(باب العتق)

(بيان الخبر الدال على فضل العتق)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال من اعتق نسمة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى كان الرجل يستحب أن يعتق الرجل لكمال أعضائه والمرأة تعتق المرأة لكمال أعضائها (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهذا حكمه حكم المرفوع (وأخرجه) الشيخان من حديث أبي هريرة بلفظ من اعتق رقبة وثمة اعتق الله بكل أرب منه أرباً منه من النار (وفي) لفظ آخر من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه (وعن) سعيد بن مره عن أبي هريرة رفعه ثمة آخرى مسلم أعني أمراً مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار الحديث وأخرجه أبو داود من حديث كعب بن مرة والترمذي من حديث أبي أمامة (وفي) الباب ما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وإن عائشة اشترت بربرة فاعتقها وحديث رابعة عبد الله بن رواحة وفيه اعتقها فأنها مؤمنة وتقدم في الإيمان *

(باب المدبر)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه أن عبداً كان لإبراهيم بن نعيم بن عبد الله النخام فدبره ثم احتاج إلى ثمنه فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم (كذا) رواه البخاري بهذا السياق ورواه طهمة مختصراً وأخرجه الستة في الصحيحين عن جابر أن رجلاً من الأنصار اعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه فاشترى هذا معلوم والبايع مبهم (وفي) رواية لمسلم أن رجلاً من الأنصار قال له يومئذ كوزة اعتق غلاماً له عن دبرية له أبو يعفور وساق الحديث كذا قال أبو داود أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور ولانسان كان محتاجاً عليه دين فقال اغض بهاديتك (ووقع) في رواية الترمذي والدارقطني أنه مات ولم يترك مالا غيره (وأخرج) سهويه في فوائده من طريق عطاء وأبي

قوله النخام سعى بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة فسمعت نعمة من نعيم فيها والنخامة بالحاء المهملة السعلة اهـ

الزبير عن جابر أن رجلا مات وترك مديرا ودينه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في دينه فباعوه بمائة درهم (قال) المحافظ وقد خطأ أبو بكر النيسابوري قول من قال أنه مات والصحيح أنه كان حيا يوم بيع المدير (أهـ) أن التدبير عبارة عن العتق الموقوف في المملوك بعد موت المالك وأن التعليقات عندنا ليست بأسباب في الحال حتى يجوزنا التعليق بالملك فكان ينبغي أن يجوز بيع المدير إلا أن لم تجوز بيعه لانه مملوك تعاق عتقه بمطابق موت السيد فصار كام الولد وهذا لان الموت كائن لا محالة (وقد) روى عن جابر راوى هذا الحديث رفعه لا يباع المدير ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث كذا أورده صاحب المختار وأخرج الدارقطني من حديث ابن عمر وصوب وقفه وتعاق الشافعي بحديث الباب (والجواب) أن ما رواه جابر في الباب حكاية فعل ولا عموم له وأنه كان مديرا مقيدا أو أنه باع خدمته أى اجارته والاجارة تسمى بيعا بابعة أهل المدينة (وقد) أخرج الدارقطني من طريق عبد الملك بن أبي سليمان والبيهقي من طريق المحكم بن عتيبة كلاهما عن أبي جعفر مرسلان بأس يبيع خدمة المدير إذا احتجج له ويروى أيضا عن عبد الملك عن عطاء عن جابر مرة وعاد لكر أشار الدارقطني إلى خطائه من بعض الرواة وهو ابن فضيل عن عبد الملك وقد رده ابن القطان وصحح الروايتين وصلا وإرسالا وإذا ثبت هذا فلا تضاد في الآثار لان حديث الباب في بيع الخدمة أى الاجارة والحديث الذي ذكرناه في بيع رقبته كما روى عن جابر ورفع من كان له أرض فليزرعها أو يزرعها ولا يبيعها قلت له يعنى الكراه قال نعم فيتمحق الحديث أن وذكر البيهقي في السنن حديث يبيع المدير من وجوه في بعضها يبيعه مطلقا وفي بعضها ان احتاج سيده وفي بعضها أنه عليه السلام دفع الثمن وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه (قلت) ومذهب البيهقي حمل المطلق على المقيّد فوجب أن لا يبيعه إلا إذا احتاج سيده كما روى ذلك عن عطاء وطاوس ونسبه الخطابي إلى الحسن أيضا فقام ذلك

*

*

(باب المكاتب)

(بيان الخبر الدال على أن المكاتب يخرج من يد المولى دون ماله)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان يقول المكاتب عبد ما بقي عليه درهم من الكتابة (كذا) رواه الحسن ابن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر و كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من قوله وعلقه البخاري من قوله ورواه الشافعي عن ابن مينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال قد كره وأخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ المكاتب من ما بقي عليه من كتابته درهم (وقال) الشافعي لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رخصت من أهل العلم يشبهه وعليه فتيا المفتين (قلت) الكلام في هذا الإسناد مشهور بين المحدثين وقد اعتمد عليه أرباب السنن والذي استقر عليه الحال أن سماع والد شعيب عن جده ثابت صحيح مقبول (وفي) الباب عن عمرو بن هجر وأم سلمة أخرجه ابن أبي شيبة

(باب الأيمان)

جمع يمين وهو عبارة عن عقد ورد على المخبر في المستقبل لتحقيق الصدق منه قولا وهي نوعان يمين بالله أو بصفة من صفاته ويمين بغيره فالأول مشروعيته بالكتاب وهو قوله تعالى ونال الله لا كيدن أصنامكم واليمين بغير الله مشروعيته وضما وهو متيق الجزاء بالشرط فحوان دخالت الدار فانت حر وهو يمين بأصطلاح الفقهاء (ثم اليمين) بالله تعالى ثلاثة الغموس واللغو والمنعقدة على المستقبل ولا كفارة في الأولين وفي الأخيرة الكفارة إذا حنث ولكل منها أحكام ذكرت في الفريعات

(بيان الخبر الدال على تفسير معنى يمين اللغو)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعنا في قول الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم هو قول الرجل لا والله وبلى والله (كذا) رواه ابن خسر وأخرجه البخاري بدون سمعنا بلفظ هو قول الرجل في يمينه كلا والله وبلى والله ورواه الشافعي ومالك وكاهن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مكذا موقوفا وأخرجه أبو داود والبيهقي وابن حبان عن عطاء بن أبي رباح عنها أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال فذكره (واخرجه) الطبراني كذلك وقال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عنهما ووقفاً وصحح الدارقطني الوقف ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضاً ووقفاً (قلت) والذي قرره أصحابنا في عيب اللغو ان يحلف على أمر يظنه كما قال في المسأحة والحال وهو بخلافه وهذا مروى عن ابن عباس قال في تفسير الآية ان اللغو هو المحلف على عيب كاذبة وهو يرى انه صادق والحال ان ذلك الأمر في الواقع خلاف ما ظنه (وقال) أبو بكر الرازي وروى عن ابن عباس انه قال في اللغو هو قوله لا والله وبلى والله وبه تمسك الامام ورجح روايته لما ظهر عنده من توثيقه لروايته أو غير ذلك (وتعلق) الشافعي بظاهر حديث الباب فقال هو المحلف على الشيء من غير قصد اليقين كما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله (ويفسر) أبو بكر الرازي من علمائنا اللغو فقال هو قول الشخص لا والله وبلى والله فيما يظن انه صادق فيه قال وبه قال الثوري (فعلى) هذا يكون الحديث حجة لنا كذلك فتأمل (ثم) رأيت أبا جعفر الطحاوي قال لما قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وجماعة قد تم الإيمان دل على ان اللغو ضده ذلك فوجب ان يكون معناه ما قال ابن عباس وعائشة انتهى فارتفع الاشكال (وقال) أصحابنا في عيب اللغو ونرجوا ان لا يؤاخذ بها العبد وانما قالوا ترجو مع ان عدم المؤاخذة بها ثابت بالنص لاختلافهم في تفسيرها فيجوز ان يكون كما قاله عائشة ويجوز ان يكون كما قاله ابن عباس وهو ترجحان القرآن والبحر (ويروى) انها الرجل يحلف على الشيء يرى أنه كذا وائس كذلك أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد وهو بعينه قول ابن عباس وقيل هو الرجل يحلف على المحرام فلا يؤاخذ الله بتركه وهذا مروى عن سعيد بن جبيرة (ويقال) هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى ويروى ذلك عن الحسن وابراهيم النخعي (ويروى) عن ابن عباس أيضاً قال هو ان تحلف وانت غضبان *

(بيان الخبر الدال على تغليظ اليمين الفاجرة)

(ابو حنيفة) عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين الفاجرة تدع الديار بلاق

كذرواه ابن عبد الباقي وابن خسرو وابن المظفر وطلمة والكلاعي وناصر
 ضعيف وعزاه صاحب النهاية الى ابن مسعود وافظه تذبذب تدع
 (ورواه) عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير من طريق مرسل أو مضاف
 (وأخرجه) الترمذي وأعله بالارسال (ويروى) أيضا عن أبي الدرداء
 وعبد الرحمن بن عوف (وهذه) الذين هي الغموس وانما سميت فاجرة نظرا
 الى ما رواه ابن مسعود رفعه من حلف على يمين وهو فيها فاجرة ليقطع بها
 ما لا يفي الله وهو عليه غضبان وانما سميت غموسا لكونها تغمس صاحبها
 في الانم ثم في النار (واختفروا) في حدها على أقوال ذكرتها في شرحي على
 القاموس (والذي) قاله أبو بكر الرازي من أصحابنا ما نصه الغموس
 ارجف على الماضي وهو عالم بالكذب زاد غيره أوفى الحال متعمدا فيه
 الكذب وليس فيها الكثرة عندنا كما تقدم (وفي) التهذيب لابن
 عبد البر عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في أنه لا كفارة في الغموس
 (وفي) الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على أمر كاذب بيمينه
 فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ومن تبعهم من أهل
 المدينة والشام والعراق وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الحديث وأصحاب
 الرأي (وقال) الشافعي فيه الكفارة ولا نعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب
 والسنة دالة على الأول وأما الذين يقطع بها مال حرام أعظم من أن تكفر
 انتهى (بيان الخبر الدال على أن من استثنى في يمينه فلا حنث عليه) *
 (أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فاستثنى
 لله نداء كذرواه الحارث وابن المظفر وابن خسرو من طريق علي بن
 خراب عنه (وفي) رواية عند طلمة أبو حنيفة عن عتبة بن عبد الله عن القاسم
 عن أبيه عن ابن عباس وابن مسعود رفعاه وفي رواية أخرى عنده موقوف
 على ابن مسعود وهكذا مروري في الآثار موقوف على عبد الرحمن لم يسمع
 من أبيه (وأخرجه) الترمذي واللفظ له والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن
 حبان من حديث عبد الرزاق عن سمير عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة
 مرة ومعا بلغنا من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث (قال) البزارى

قوله نداء بضم
 المثناة وسكون
 النون اهـ

فيما أحكاه الترمذي أخطأ فيه عبد الرزاق اختصره من حديث ابن سليمان
ابن داود عليهم السلام قال لا تطوفن الليلة على تسعين امرأة الحديث وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال إن شاء الله لم يحنث وهو عند بهذا
الاسناد (قات) وهو في الصحيحين بتمامه (قال) المحافظ وله طرق
أخرى رواها الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والمحاكم من
حديث ابن عمر بلفظ من حلف فاستثنى فإن شاء مضى وإن شاء ترك من غير
حنث (وافظ) النسائي والترمذي فقال إن شاء الله فلا حنث عليه وافظ
الباقيين فقد استثنى قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السختياني
وقال ابن عاية كان أيوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبيد
الله بن عمر وغير واحد موقوفا (وقال) البيهقي لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع
أنه يشك فيه وقد تابعه على رفعه عبيد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن
فرقد وأيوب بن موسى (مذ) وقد شرط أحمد ابن أبي حنيفة في هذا الاستثناء أن
يكون متصلا لأنه بهذا الانفصال لا رجوع ولا يصح الرجوع فقد روى
الدارقطني من حديث ابن عمر موقوفا نزل استثناء غير موصول فصاحبه حانث
وله في كتاب المعرنة كل استثناء موصول فلا حنث عليه وابن عباس يجوز
الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر وحكايته في هذا عن أبي حنيفة معروفة
(وفي) تصحيح الاستثناء المنفصل إخراج العقود كلها من البيوع والانسكحة
عن أن تكون ملزمة ولا يحتاج حينئذ إلى الحل لأن النطاق مستثنى إذا ندم
والله أعلم

• (باب المذور) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن الزبير المكنى عن الحسن بن عمران بن حصين
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تذر في معصية وكفارتها
كفارة يمين (كذا) رواه ابن خسر وابن عبد الباقي والكلابي
وتابعه سفیان الثوري عن محمد بن الزبير وأخرجه النسائي والمحاكم والبيهقي
ومداره على محمد بن الزبير المكنى عن أبيه ومحمد بن أبي ريس بالقوي وقد اختلف
عليه فيه (ورواه) ابن المبارك عن عبد الوارث عنه عن أبيه إن رجلا
حدثه عن عمران فذكره وفيه قصة (وله) طريق أخرى أساندها صحيح

الا أنه مع لول رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وهو منقطع لم يسمعه الزهري عن أبي سلمة رواه
ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال حدثت عن أبي سلمة (وقد) رواه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن
موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى
ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة (قال) النسائي سليمان بن أرقم
متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فرووه عنه
من محمد بن الزبير المخنظلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى
(ورواه) هـ - دار زاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني
حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (قال) المحامدا
والمخنف هو محمد بن الزبير قاله المحاكم وقال ان قوله من بني حنيفة تصحيف
وانما هو من بني حنظلة (وله) طريق أخرى عن عائشة رواها الدارقطني
من رواية غالب بن عبد الله الجعزي عن عطاء عن عائشة مرفوعة من رجل
عليه نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين وغالب متروك (وقال) النووي
في الروضة حديث لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف باتفاق
المحدثين (قال) المحافظ قلت قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكس
فأين الاتفاق (قلت) وأخرجه البيهقي أيضا من طريق محمد بن الزبير فقال
عن الحسن عن عمران بن حصين (ثم) ذكر عن ابن المديني أنه لم يصح
للحسن سماع عنه (قلت) قد ذكر البيهقي بنفسه في باب لا تمرط على
من نام عن صلاة أو نسيها حدث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن ان
عمران بن حصين حدثه فذكره وقد صرح فيه بأن عمران حدث الحسن ولم
يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشيء (وأخرجه) المحاكم في المستدرک وصححه
إسناده (وأخرجه) أيضا ابن خزيمة في صحيحه (وقال) صاحب الامام ورواه
الطبراني من حديث زائدة عن هشام بإسناد رجاله ثقات (وذكر) ابن
حبان في صحيحه حديث الحسن عن سمرة بن جندب في سكتي الصلاة وفيه
قد كرت ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سلمة الى آخره ثم قال ابن
حبان سمع الحسن من عمران وأخرج روايته عنه (وقال) في كتاب اللباس

مشايخنا وان اختلفوا في سماع الحسن من عمران قال أكثرهم على أنه سمع
 منه (وذكر) صاحب الكمال أنه سمع منه وكذا ابن حبان والله أعلم
 (وأخرج) أيضا عن عمران بن حصين وفيه لا نذكر في معصية ولا فيما
 لا يجامكه ابن آدم (وعند) مسلم والأربعة إلا ابن ماجه من حديث عقبة بن
 عامر مرفوعا كقصة النذر كقصة اليمين زاد الترمذي إذا لم يسم (أبو حنيفة)
 عن محمد بن الزبير عن الحسن بن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يبيع الله فلا يبعه ومن نذر أن يعصيه
 فلا يعصه أخرجه البخاري عن عائشة (وأخرجه) الطحاوي من طرق وزاد
 وليكفر عن يمينه (قال) ابن القطان من حديث شريك في رفع هذه الزيادة
 وفي الباب حديث عمر بن الخطاب نذرت أن أعتكف في المسجد الحرام
 الحديث وفيه أوف بنذرَكَ وتقدم في الاعتكاف *

• (کتاب الحدود) •

(اعلم) ان الاحكام اربعة (زجاج) (حقوق) لله خاصة وهي عبادات خالصة
كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وعبادات خاصة
كالمحذورات (وحقوق) دائرة بين العبادات والمعصية كالإكفارات رعبارة
فيها معنى الثوبة كصدقة الفطر ومؤنة البيت الحرام العبادات كالشروع وموتة
فيها سبب المعصية كالتخارج وحقوق الناس كحرمات الأرض (وحق) نائم
بنفسه كالحبس (وحقوق) الأعداء كالدية وضمان النعماء وحقوق
الاستعانة كالتبعية وما اجتمعا وحقوق الله تعالى الى غالب كحدا القذف وما
اجتمعا وحقوق الخلق كالتبعية وحقوق المحدثين كحدا القذف وحقوق
الله تعالى

۱۰۰ (پہاں شہر اندر) - قدیم شہر

(أبو حنيفة) عن عاصم بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أدركوا الحدود بأشهاد (ك) ، حاشي في من طريق محمد بن سيرين
عنه ، وقد كذا أخرجه ابن عدي في جزءه من حديث ابن سيرين
وأبو مسلم النخعي وأبو سعيد السهماني في ذيل الترمذي من طريق محمد بن
نحوه عن محمد بن عبد العزيز مرسل (وعند) مسند من طريق يحيى بن سعيد

عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفا بلفظ ادركه والحدود من
عبد الله عز وجل (وأخرجه) البيهقي من طريق الثوري عن عاصم بلفظ
الامام وزاد ادفعوا به القتل عن المسلمين ما استطعتم وقال انه اصح ما فيه
(وأخرج) الترمذي والنسائي معناه كما سيأتي قريبا (أبو حنيفة) عن حماد
عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ادركه والحدود عن المسلمين
ما استطعتم فان الامام ان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة فاذا
وجدتم للمسلم مخرجا فادركه واعنه (كذا) رواه الحسن بن زياد عنه (ولابن)
أبي شعبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر قال لا تن اخطئ في الحدود
بالعفو واحب الي من ان اقيمها بالشبهات (وأخرج) الترمذي والمحاكم
والبيهقي وأبو يعلى من طريق الزهري عن عائشة مرفوعا بلفظ ادركه والحدود
عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فاقوا سبيله فان الامام ان يخطئ
في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وفي سنده يزيد بن أبي زياد وهو
ضعيف لا سيما وقد رواه وكيع عنه موقوفا وقال الترمذي انه اصح
(وروى) عن غيره واحد من الصحابة انهم قالوا ذلك (وعند) ابن ماجه من
حديث أبي هريرة مرفوعا ادركه والحدود وما وجب دتم لما مرفوعا وفيه ابراهيم
ابن الفضل وهو ضعيف

(بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله التيمي الكوفي عن أبي ماجد الحنفي عن
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتهى الحد
للسلطان فلعن الله الشافع والمشفع اليه (وبهذا) السند ينبغي للامام اذا رفع
اليه حدا لا يعطله حتى يقيمه (وبهذا) السند أيضا اذا انتهى الحد
للسلطان فلا سبيل لي درته روى الاول ابن خنيس والثاني والثالث
طبعة (وأخرج) أبو يعلى من طريق يحيى المذكور بلفظ يتعافى الناس منهم
بالحدود ما لم ترفع الى المحاكم فادركت الى المحاكم حكم بينهم بكتاب الله
عز وجل (وعند) مسلم معناه من عائشة في قصة الخزومية التي سرقت عام
الفتح وفيه فكاهه فيها اسامة بن زيد فتأون وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال اتشفع في سدم من حدود الله فقال اسامة استغفر الله لي يا رسول

الله (وعند) الدارقطني من حديث علي ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود
(وفي) الموطأ عن زيد بن أسلم فإن من أبدى لنا صفحة وجهه اقنأ عليه حد الله
وفي رواية نقم عليه كتاب الله * * *
(بيان الخبر الدال على أن الأقرار بالزنى يعتبر أربع مرات في أربعة مجالس) *
(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه أن ما عزمين مالكا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن الآخر قد زنى فأقم عليه الحد فردّه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه الثانية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ذلك ثم أتاه الثالثة فردّه ثم أتاه الرابعة فقال إن الآخر قد زنى فأقم عليه
الحد فسأل عنه أصحابه هل تذكر من عقله قالوا لا قال فأنطقوا به
فأرجوه قال فأنطقوا به فرجم ساعة بالحجارة فلما أبطأ عليه القتل انصرف
إلى مكان كثير الحجارة فقام فيه فاتاه المسلمون فرضعوه بالحجارة حتى قتلوه
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا خليت سبيله فاختلف الناس
فيه فقال فأنزل هذا ما عزأ هلاك نفسه وقال قاتل أنا نرحو أن يكون قربة
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد تاب توبة وتابها فقام من الناس
لقبل منهم (وفي) رواية لونا بها صاحب مكس لقبيل منه فلما بلغ ذلك أصحابه
طاعوا فيه فسألوا ما نصنع بجسده قال أنطقوا به فاصنعوا به ما تصنعون
بموتاكم من الكفن والصلاة عليه والدفن قال فأنطقوا به فاصنعوا به
(كذا) رواه الحارثي عن طريق عبد العزيز بن خالد المرثدي ومحمد بن مسير
الصنعاني واسد بن عمرو والنضر بن محمد وأبي يوسف وأبي يحيى الحماني وأبي
معاوية والمجارد بن زيد والحسن بن زياد وزفر بن هذيل وعمر بن رجب
الزيات والحسن بن الفرت وأيوب بن هاني وسعيد بن أبي المجهم ومحمد بن
مسروق وصعب بن المعدام كهم عن مختصر أو مطرلا (ورواه) طلحة عن
طريق شعيب بن أيوب عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الحسن بن زياد عنه
مختصرا ومطولا (وأخرجه) مسلم وأحمد عن بريدة عن غير هذا الطريق على
غير هذا النحو (وفي) رواية نحوه بزيادة وتقص وعنده عند السنة من
حديث أبي هريرة وجابر بدون فاصنعوا بجسده إلى آخره (وتفصيل)
ذلك أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله

قوله أبدى بوزن
أظهر ومعناه أه

الأخر بهمزة
مقتضى قصه
وليس كـ
الأبد والآخر
أريد نفسه
وقوله فقام بوزن
كتاب معناه الجماعة
من الناس ولا واحد
له من لفظه وقوله
محمد بن مسير
كظم بالتشديد أه

عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زنيته فاعرض عنه
فتخى ثلثاء وجهه فقال له يا رسول الله اني زنيته فاعرض عنه حتى ثنى ذلك
عليه اربع مرات فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال فهو ل احصنت قال نعم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فاخبرني من
سمع جابر بن عبد الله يقول زككت فيمن رجمه فرجمناه بالمصل فلما اذلقته
الحجارة ضربته ركبا بالحجارة ثم رجمناه (واخرجه) البخاري هكذا امر
حديث ابي هريرة كما اخرجته سابقا وذكر قول ابن شهاب (واخرجه) بكامله
من حديث جابر بن عبد الله قال في آخره فادركه رحم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم خير ارضى عايه وليت كرتي هذا اذ كان فيمن رجمه قيل
ثلاث ربي نس عيسى صرح قال وواءه رقيب له راه غير قال لا (واخرجه)
مسلم عن جابر بن سمرة قال رايت معاوية بن مالك حين جى به الى النبي
صلى الله عليه وسلم رجل قصير افضل ايس عليه رداء فشهد على
نفسه اربع مرات انه زنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قال
لا والله انه قد رنى الاخر قال فرجمه ولم يخرج البخاري عن جابر بن سمرة
في هذا شيئا (واسلم) من حديث ابن عباس فشهد اربع شهادات ثم امر به
فرجمه (رعند) البخاري عن ابن عباس قال له النبي صلى الله عليه وسلم
لعلك قيات او غمزت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انك ته الا يكنى قال
نعم يا رسول الله ففعلت ذلك امر برجمه (واسلم) عن ابي سعيد فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرارا فان ثم سأل قومه فقالوا ما نعلم به باسا الا انه اصاب
شيئا نرى انه لا يخرج منه الا ان يقام عليه المحدث قال فرجع الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامرنا ان نرجه قال فانا لمقنا به الى بقيع الغرق قال فما
او ثقتنا ولا حفرنا له قال فرمينا به بالعظام والمدر والحزق قال فاشتهد
واشتهدنا خلفه حتى اتى عرض الحرة فانتصب لنا فرمينا به بجلا ميد الحرة يعني
مجازاة حتى سكنت ولم يخرج البخاري عن ابي سعيد في هذا شيئا (واخرج)
مسلم عن بريدة بن حصيب قال جاء معاوية بن مالك الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله ورتب اليه

قوله بالمصل أى
مصل الجنائز
بالمدينة وقوله
اذلقته أى اصابته
بجدها وقوله
افضل أى شديد
المخاض عضله صلبة
مكتنزة جمع عضلة
ا

[illegible]

قاله عياض (وفي) رواية الامام اصنه عوابه كما تصنعون بموناكم اخرج ابن
 ابي شيبة من طريق الامام بلفظ من الغسل والكفن والمحنوط والصلاة
 عليه وفي الاستاذ قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن ابي ليلى والمحسن
 ابن حبة والمحكم بن عتيبة واحمد واسحق لا يحد حتى يقرأ أربع مرات انتهى
 وقد تقدم عن الصحيحين بيان ذلك وعند أبي داود والنسائي فقال انك قد
 قلتها أربع مرات وعند احمد عن أبي ذر ثم ثني ثم ثلث ثم أربع ولم يقع
 الاعتبار بالمرة الواحدة الا في حديث العسيف فان فيه اغديا انيس الى
 امرأة هذافان اعترفت فارجهما وبه تمتك الشافعي واصحابه وقد اورد
 البيهقي عنه أنه قال انما كان ذلك في اول الاسلام لجهالة الناس بمسائلهم
 الا ترى الى حديث العسيف فذكره قال ولم يذ كر عدد الاعتراف وقال
 اصحابنا لو وجب الحد بالاقرار مرة لما اخرج الواجب الى الرابعة وفيما تقدم
 من الروايات اشعار بان الشهادة اربعة ايمان العلة في الحكم ون الاقرارات
 المسماة معتبرة مفسرة بالزني وانما قال صلى الله عليه وسلم فلعنك ثلثين اياه
 ليرجع والله اعلم

العسيف بوزن
 الاجير ومعناه اه

(باب حد الشرب)

*(بيان الخبر المدال على ان السكران انما كان يضرب بالنعال ثم استقر الامر
 به على جواده ثم ثمانين اجتهاداهن العصابة)*

(ابو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي الخمارق رفع الحديث الى النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه أتى بسكران فامرهم ان يضربوه بنعالهم وهم يومئذ اربعةون
 فضربه كل واحد بنعاله فلما ولي ابو بكر أتى بسكران فامرهم ان يضربوه
 بنعالهم فلما ولي عمر واستخرج الناس ضرب بالسوط (كذا) رواء محمد
 ابن الحسن في الاثر عنه وعبد الكريم بن أبي الخمارق ضعيف (واخرج)
 البخاري عن السائب بن يزيد قال كنا نأثي بالشارب على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وامرأة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم اليه بايدينا
 ونعالمنا وأردت نأثي آخر مرة عمر فإدار بعين حتى اذا عتوا وفسقوا جلد
 ثمانين وأخرج مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر
 بالمجر يد والنهال ثم جلد أبو بكر اربعةين فلما كان عمر قال ماترون فقال

قوله واستخرج
 أنس أي خرجوا
 عن المحدث في الفجور
 اه

عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعله كاخف الحمد ودخله عمر ثمانين وأخرج البخاري عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالنعمان أو بآب النعمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال فكنت فيمن ضربه ولم يخرج مسلم لعقبة شيئا (وأخرج) البخاري عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فقام يضربه بيده ومنا من يضربه بعله ومنا من يضربه بشوبه الحديث وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من حديث أنس مثل حديث البخاري المتقدم (فقد) ثبت بما تقدم أن جلد الشارب بالسوط ثمانين كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم في آخر خلافة عمر واختلاف في المشير على عمر بذلك فقبل عبد الرحمن بن عوف كما تقدم في حديث أنس عند مسلم وقبل على لما أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له على أرى أن يجاد ثمانين فإنه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وإذا افتري فعليه ثمانون فأجعله حرة الفرية (وأخرجه) البيهقي من طريقين الشافعي عنه وهو منقطع لأن تورالم يلحق عمر بالاتفاق ولكن أخرجه الحاكم والدارقطني من وجه آخر عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس وصلى ورواه عبد الرزاق عن عمر بن الوليد عن أيوب عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس وفي نسخة نظر لخالقته لما تقدم من حديث الصحيحين (وعند) مسلم أيضا عن حصين بن المنذر أبي ساس قال شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة وقد صبي الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر وشهد آخرانه تقيا فقال عثمان أنه لم يمتقيا حتى شربها فقال يا على قم فأجلده فقال على قم يا حسن فأجلده فقال الحسن ول حارثا من تولى قارها فكانه وجد عليه فقال يا عبد الله بن جعفر قم فأجلده فأجلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك ثم قال جاد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لم يخرج البخاري هذا الحديث لكنه ذكر أن عثمان جاد الوليد أربعين (وفي) رواية ثمانين قال ولاول أصح ذكره في هجرة الحبشة من مناقب عثمان وقال ثم دعا عليا فأمره أن يجاد فجلده ثمانين

قوله ول الخ قال في
النهاية معناه ول
المجاد من يلزم
الوليد أمره ويعتبه
شأنه والقارض
الحار

فلو كان هو المشير لعمر بالثمانين ما ضافها الى عمر ولم يعمل بها لكن
يمكن ان يقال انه قاله لعمر باجتهاد ثم تغير اجتهاده (ومن) الغريب
ما رواه أبو يعلى من طريق عبد الله بن عمرو رفته من شرب نشة جرفا جلدوه
ثمانين والطبراني في الاوسط عن علي رفته أفا ضرب ش الخمر ثمانين وروى
عبد الرزاق من مرسل الحسن نحوه وكل ذلك لا يعتمد عليه لمخالفة الصحيح
(وقد روى) عن علي خلاف ما ذكر فيما أخرجه مسلم عنه قال ما كنت أقيم
على أحد - دافيموت فيه فاجرمه في نفسي الا صاحب الخمر فانه ان مات
وديته لا راني صلى الله عليه وسلم لم يسنه فافهم ذلك والله أعلم *

«بيان الخبر الدال على اعتبار قيام راضيه من الشارب»

(أبر حنيفة) عن يحيى بن عبد الله المجابر عن أبي ماجد الحنفي عن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب
وعزوز وسستكهوه فترقرق رجز واستنكه ذوب - دمنه راضيه شراب فامر
بجذبه فله صداد عابه ودعا بسوط فقطع ثم رقه ثم دقه ثم دعا جلادا فقال
اجلدوا رقع يدك في جلدك ولا تبد ضبعك قال ثم انشأ عبد الله يحد حتى اذا
كمل ثمانين جلدته نزل سبيله فقال الشيخ يا أبا عبد الرحمن والله
نه لابن أخي ومالي ولد غيري فمساءل بشي لعمر الله والي البقيم أنت كنت
أحدثت رديه صغيرا لا سمرة كبريا قال له ان شاء الله تعالى اول حد
أقيم في الاسلام أسارق أتى به لي صبي الله عليه ، سأله انما سأل له البينة
قال انطاقة وانه فاقطعوه فلما انطاق به لم يقطع نظرا الى راحة النبي صلى الله عليه
وسم كانا سفي عليه الر - رفته سار به من جاسه ثم رالله يا رسول الله - كأن
هذا قد شتر عليك قال وما به مني ان لا شتر على ان قد - نرا اعوان الشيطان
على اخيكم قالوا لمولانا خلت سبيله قال ان لا كان - داقبر ان اقرى به فان
الامام اد - انتهى اليه حد ليس له ان يعطيه قال ثم تلاه الآية وانه فدا
ولا يصفحو الا تصبوا ان يغفر الله لكم (كذا) وراما خاضع من طريق
حمزة بن حبيب الزيات والحسن بن الهيثم وابي يوسف وسعيد بن الجهم
ومحمد بن سير الصنعائي كلهم عنه وليس في روايتهم قال نرفروه الى قرن
شراب وانما روى هذه الزيادة طلبة من - رين حمزة بن حبيب منه خدعة

النشوة ياظم
والكسر النبي
الأنبياء في
الأنباء وما أخذ من
القدر حاراج خردة
فحسب
وقوله عن أبي
ماجد ريقال
ماجدية وقوله
ثموان كسكان
وزيا ومعنى وقوله
نرفروه أي حركوه
وفي رواية نالوه
ومعنى بمناه
وفعله دلالة
على معنى فحسب

الناس والمختر صفة مجهولة وطادة الناس فيه غير تساوية فوجب التعريف
من الشرع فقد جاء في الحديث لا يقطع السارق الا في ثمن الجن واختلفوا
في تقديره فقال أصحابنا عشرة دراهم من رواية ابن عباس وغيره فاخذوا
بأكثر النصيب درهم اللحد واسم الدراهم يتناول المضروب عرفا فاذا صار
شرطا في ظاهر الرواية (ومنها) في المسروق منه أن يكون له يد صحيحة
على المال ولا يكون بينهما قرابة محرمية وزوجية (أبو حنيفة) عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عتبة السعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
عن عبد الله بن مسعود قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في عشرة دراهم (كذا) رواه البخاري في من طريق أبي مقاتل
ونصر الصنعاني عنه (ورواه) من طريق خائف بن ياسين عنه بلفظ انما كان
القطع في عشرة دراهم (ورواه) ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه
بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد أقل من عشرة دراهم
ونابيه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والمسعودي ثقة روى له
أصحاب السنن الأربعة واستشهد به البخاري والذي في سؤالات المحاكم
واجوبتها الأربعة ددين أنه اختلط ولكن ذكر أحمد بن حنبل أن سماع وكيع
منه قديح وأن من جمع منه بالكوفة وأبصرة فسماعه جيد ذكره صاحب
الكامل فإن حكم الرواية الإمام باعتبار الزيادة زان القطاع هذا الأثر
والأفلاحة فيه إلا أن القطاع ولا يعوم بمراضة ما رواه الثوري عن عيسى
ابن أبي مرة عن الشعبي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم مع سارق في
خمس دراهم كان معه يبيع في فيه ثلاث مائة الثوري مدلس وقد
عن ابن أبي مرة هذه القطاع والشعبي عن ابن مسعود منقطع (مسند)
رواية المسعودي أقرب أن يكون صحيحا أنه (وأخرجه) أحمد
والدارقطني من حديث الجراح بن رطاة عن عمرو بن شعيب عن جده ربه
بلفظ الرواية الثالثة (وأخرجه) الطبراني في الأوسط من رواية أبي مطيع
نسخي عن الإمام بلفظ لا قطع الا في عشرة دراهم (ورواه) عبد الزاق من
طريق القاسم عن أبيه عن جده (قلت) وأخرجه الطبراني أيضا وأشار إليه
الثوري رواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الدارقطني روى في ثبوت

فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعه (وفي) كتاب الشيخ
ابن عيسى بن أبيان حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب
عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار
أو عشرة دراهم (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن بسند جيد عن ابن
جريج قال كان قول عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في أقل من
عشرة دراهم (قلت) وأصحابنا يعملون برواية عمرو بن شعيب ولا يردون
شيئا منها اذا لم يعارضها ما هو أقوى منها (وقد) قال البيهقي في باب من
قال يربث قاتل الخطأ الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذا لم ينضم
إليها ما يؤكدها (وعند) النسائي معنى حديث الباب وكذا الترمذي
كما تراه قريبا

(بيان الخبر الدال على تعيين ثمن المجن واختلاف الصحابة فيه ومن بعدهم)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم بن أبي سلى الله عليه وسلم قطع في بحر
قال إبراهيم وكان ثمن المجن عشرة دراهم (كذا) روى عنه بن خزيمة بن طريق
محمد بن الحسن ورواه الحارثي بن طريق أبي سلى الله عليه وسلم وخلف بن ياسين لزيات
والطبراني في الأوسط من طريق أبي مطيع الحكم بن عبد الله قاضي بلخ
أرسلهم عنه (وقال) الطبراني لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة إلا أبو مطيع
البلخي ويرده ما ذكرنا من رواية محمد بن الحسن ولا شيء المذكورين وقد
روى ذلك عن الإمام حمزة بن حبيب وأبي يوسف وعبد الله بن الزبير والحسن
ابن زياد وأسد بن عمرو وأيوب بن موسى فلا عبرة بقول الطبراني أنه تفرد به
أبو مطيع (وأخرج) النسائي والمحاكم من حديث ابن عباس بلغه كان ثمن
المجن يقيم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم (وأخرج)
النسائي من طريق العزمي عن عطاء بلغنا في ما تقطع فيه يد السارق
ثم المجن وثمان المجن عشرة دراهم ورجله (وأخرج) عمرو بن شعيب عن
طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه (وأخرج) ابن أبي شيبة أيضا
من هذا الوجه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة
يرفعه ما بلغ ثمن المجن قطعت يده صاحبه وكان ثمن المجن عشرة دراهم وقال

الحاكم بعد ان اخرج حديث ابن عباس انه صحى على شرط مسلم قال وشاهد
حديث الجح (ثم) أخرجه من طريق سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد
عن ايمن الحديث (وقال) صاحب التمهيد حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم
ابن محمد حدثنا يوسف حدثنا ابن ادريس حدثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن
ابن عباس قال قوم الجح الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
(وعند) أبي داود من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قطع يد
رجل في جح قيمته دينار وعشرة دراهم وهو كذلك في رواية حديث
ايمن الذي أخرجه النسائي والطبراني والحاكم من طريق شريك عن منصور
عن عطاء عن مجاهد عنه (ورقم) عند الطحاوى في الاسناد عن ايمن بن أم
ايمن عن أمه أم ايمن (واختلف) في ايمن هذا فقيل هو ابن عبيد الجبشى نسب
الى أمه أم ايمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو مولى ابن الزبير الذي
يروى عن تيسع عن كعب فان كان الثاني كما رجحه الشافعي فالحديث منقطع
والصحى انه ايمن بن أم ايمن اخو أسامة لأنه وله حبة وعاش بعد وفاته صلى
الله عليه وسلم فعلى هذا تحتمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وان ثبت انه
قتل بمحنيين كما قاله الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسله وان كان من
التابعين كما زعم البخاري وغيره فرواية مرسله ايضا والقائل بهذا المذهب
يحتاج بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صحى الحاكم
(وأخرجه) عبد الرزاق من وجه ثان عن ابراهيم بن أبي يحيى عن داود بن
الحصين عن ابن المسيب وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه
رابع وعمر بن شعيب من وجه خامس فتأمل (ونقل) البيهقي من حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده انه كان ثمن الجح على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال قال الشافعي هذا رأى من عبد الله بن
عمر (قلت) اذا ذكر الصابي شيئا واصله الى زمنه صلى الله عليه وسلم
كان مرفوعا عندهم فليس هذا برأى بل هو خبر اخبر به وهو محمول عندهم
على أنه مرسل وفيما أخرجه من حديثه من طريق الدارقطني تأييدا لما
ذكرناه (وفى) كتاب الحج لعيسى بن ابان عن مصعب بن سلام ويعلى بن عبيد
قالا حدثنا عبد الملك عن عطاء انه سئل عما يقطع فيه السارق قال ثمن الجح

تيسع مصغر اه

وكان في زمانهم يوم ديناراً أو عشرة دراهم (وقد روى عن علي مثل ذلك أخرجه عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن يحيى ابن الجزار عنه قال لا يقطع الكف في أقل من ديناراً أو عشرة دراهم) (بيان الخبر الدال على أنه لا قطع فيما لم يهرز كالتمر على الشجر وغيره) (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في تمر ولا كثر قطع والكثير الجمار (كذا) رواه ابن خسر وروى عن الحسن في التمر ولا كثر قطع (ورواه) طلحة من طريق المقرئ عن الإمام وفيه فقال عن الشعبي عن علي رضي الله عنه بألفه (وأخرجه إمامك وأجدوا أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وأحمد والبيهقي من حديث رافع بن خديج (ورواه) أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة بسند صحيح قاله المحافظ وقال غيره فيه سعد بن سعيد المقبري وهو ضعيف (والفظ) الكل لا قطع في تمر ولا كثر وفي رواية للنسائي الكثير الجمار كما وقع في رواية الإمام) (بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المنتهب) *

قوله كثر بفتحين
وسكون الهمزة
له

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه وقد من أفتب ليس منا (كذا) رواه ابن عبد الباقي من طريق أبي بكر بن محمد عنه (وعنه) مسلم عن عبادة بن الصامت بأخسر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تسرق ولا تزنق ولا تقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا تنتهب ولا تعصى الحديث (وأخرج) أحمد وأصحاب السنن وأحمد وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير عن جابر ليس عني المنتهب والخائن قطع (وفي) رواية لابن حبان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن (ورواه) ابن الجوزي في المال من طريق مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وقال لم يذكر فيه الخائن غيره مكى (قلت) والخائن هو الذي يخون المودع لدى في يده والمنتهب الذي يأخذ على وجهه العلانية فها في ظاهره الباطن والقرية *

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المنتهب) *

(أبو حنيفة) عن رجل عن الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا يقطع محتلس كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار قال وبه تأخذ

وهو قول أبي حنيفة (أبو حنيفة) عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت
 محمد قالت قال ابن عباس في المختلس لا قطع عليه (كذا) رواه طه الحنفية من
 طريق أسباط وأبي نعيم الفضل بن دكين كلاهما عنه (وأخرج) أحمد
 وأصحاب السنن الأربعة والمحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير
 عن جابر رفعه ليس على المختلس والمنتهب والمخائن قطع وقد تقدم قريبا
 (وأخرج) ابن ماجه وحده من حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه ليس على
 مختلس قطع (قلت) والمختلس هو الذي يأخذ من اليد سرعة جهرا
 (ونقل) الزياتي عن كتاب المعرفة للبيهقي أن عثمان وعائشة غير معروفين
 وذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أن الشافعي ضعف عثمان وذكر في تهجيل
 المنذرة أن ابن عباس ذكره في الثقات

• (كتاب أسير) •

جمع سيرة والمراد منها الأحكام المتعلقة من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في عزرائته وأصحابه وما نقل عنهم في ذلك في المعاملة مع الكافرين من أهل
 الحرب وأهل الذمة والمستأمنين والمرتبين وأهل البغي الذين حالهم دون
 المشركين لأنهم كانوا جاهلين وفي التأويل مبطلين
 • (بيان الخبر الداني على ما يكون الرجل به مسلما ويحرم قتاله ويصان ماله
 وعرضه) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا ما عساهوا
 مني دماءهم وأموالهم إلا بحقوقها وحسابهم على الله تبارك وتعالى (تقدم) هذا
 الحديث في أول الكتاب وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة بن بادة
 ويؤمنوا بي وبما جئت به ومن حديث ابن عمر يلفظ حتى يشهدوا وفيه
 زيادة وإن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة (وأخره) الطحاوي
 من طريق عن ابن المسيب والأعرج وأبي سلمة وأبي صالح وأبي عجلان كلهم
 عن أبي هريرة (وأخرج) حديث جابر من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عنه
 ومن طريق الأحفش عن أبي سفيان عنه يلفظ الإمام قال قد ذهب قوم إلى
 أن من قال لا إله إلا الله فقد دمار به مسلما له ماله مسلمين وعليه ما هلى

المسلمين واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم آخرون فقالوا لا بد وأن
يشهدوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يعبدون من دون
الله وأن من لم يتخل عن ما سوى الاسلام لم يدخل بذلك دخوله في الاسلام وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على أن الامام اذا قاتل العدو يدعوهم

أو لا إن لم تبلغهم الدعوة) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا أو سرية أوصى صاحبهم
في خاصة نفسه بتقوى الله وأوصاه بمن معه من المسلمين خيرا ثم قال
اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغفلوا ولا تغدروا
ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا ولا شيئا كبيرا واذا لقيتم عدوكم من المشركين
فادعوهم الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وادعوهم الى
التحول من دهرهم الى دهرنا اخرجين قالوا فما هو دهرنا يا رسول الله قال
المسلمين يحرم عليهم حكم الله تعالى في مجرى عباد المسلمين وإيسر لهم في الدنيا ولا
في الآخرة نصيب قال أبو ذؤيب فادعوهم الى نيرنا وادعوا
فأقبلوا منهم وكفوا عنهم واذا حاصرتم أهل حصن فأرادوكم أن تنزلوهم
على حكم الله فلا تقاتلوهم وانكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ولا كن أنزلوهم على
حكمكم ثم حكموا بينهم ما بدا لكم وان أراد ركنه أن يعطوهم ذمة الله
وذمة رسوله فزمنوهم ذمة الله وذمة رسوله وان اعطوهم ذمةكم وذمة
آبائكم ذمة الله وذمة رسوله وذمة آبائكم ايسر من أن تخمروا ذمة الله وذمة
رسوله (كذا) رواه الشيخان عن طريق أبي يوسف والحسن بن زياد
وروي بن زبير ومحمد بن الحسن وابن أبي عمير عن أبي حنيفة
وخارجة بن مصعب ومحمد بن مسروق وأبي سعيد عن أبي بكر بن محمد
ابن أبي الجهم وأيوب بن عتيق والحسن بن عمار كاهن عن امام بن زياد
وتقص في بعض رواياتهم ذمة الله في طاعة وبراءة طاعة فمن
طريق المقرئ الى قوله ذمة الله ورواه ابن الحسن بن زياد
بتمامه عنه ورواه الاشعري عن طريق أبي يوسف عنه (قال البخاري

ومن رواه عن أبي حنيفة داود الطائي وحمزة بن حبيب الزيات فأكمل العدد
خسة عشر (وأخرجه) الجماعة إلا البخاري من هذا الطريق واللفظ
لم وأخرجه مسلم أيضا عن النعمان بن مقرن نحوه وأخرجه الطبراني من
طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم أنه قال إذا قاتلت قوما فادعهم إذا لم تبلغهم الدعوة فإن كنت قد
بلغت الدعوة فإن شئت فادعهم وإن شئت فلا تدعهم (كذا) رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه والحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرج) عبد
الرزاق وأحمد والطبراني والحاكم من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه عن ابن
عباس رفعه ما قاتل قوما حتى دعاهم (وأصله) في الصحيحين من طريق أبي
معبد عن ابن عباس في مبعث ما إذا إلى اليمن قال فيه فادعهم إلى شهادة أن
لا إله إلا الله الحديث (ولأحمد) من حديث فروت بن مسيك لا إله إلا الله
حتى تدعهم إلى الإسلام وللطبراني في الأوسط عن أنس رفعه بعث عليا إلى
قوم يقاتلهم وقال لا تقاتلهم حتى تدعهم وسلم من حديث ابن عون قال
كتب إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال قال فكتب إلى أنس كان ذلك
في أول الإسلام قد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم
غاريق وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي سيدهم الحديث
(وأخرجه) البخاري كذلك (وأخرجه) الطبراني من طريق أبي إسحاق
الضري عن ابن عون بلفظ مسلم بن زياد وقال نافع حديثي بهذا الحديث
عبد الله بن عمرو كان في ذلك الجيوش (وأخرج) من طريق سليمان التيمي
عن أبي عثمان النهدي قال كنا نغزو وافندعوا ولا ندعوا وأخرج من طريق
مبارك بن فضالة قال كان الحسن يقول ليس على الروم دعوة لأنهم قد دعوا
(وأخرج) من طريق محمد بن طلحة عن أبي حمزة قال قلت لإبراهيم إن ناسا
يقولون إن المشركين ينبغي أن يدعوا ولا ينبغي أن يدعوا فقال قد علمت
الروم على ما يقاتلون وقد علمت الديلم على ما يقاتلون (وأخرج) من طريق
ابن المبارك عن الثوري عن منصور قال سألت إبراهيم عن دعاء الديلم قال
قد دعوا الدعاء (فثبت) بهذا الآثار أن الدعاء إنما كان في أول الإسلام
ليكون ذلك إعلامهم بما يقتلون عليه ثم أمر بالغارة على آخرين فلم يكن

قوله غاريق
بتشديد الراء أي
غافلون اه

ذلك الا معني لم يحتاجوا معه الى الدعاء لانهم قد علموا ما يدعون اليه فلا معني
للدعاء (وهكذا) كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون كل قوم قد
بلغتهم الدعوة فارادوا امام قتالهم فله ان يغير عليهم وليس عليه ان يدعوهم
وكل قوم لم تبلغهم الدعوة فلا ينبغي قتالهم حتى يتبين المعني الذي عليه
يقاتلون والمعني الذي اليه يدعون والله اعلم *

*(بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة لا يعبا بها

ولا يؤخذ بها عوض)*

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس ان رجلا من
المشركين وقع في الخندق فأعطى المشركون بجيفته ما لا فتهاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك (تابعه) ابن أبي ليلى (وروى) عنهما ابو يوسف
عند المحارفي (واخرجه) الترمذي والمحاكم وقال صحيح الاسناد واخرجه
الطبراني كذلك *

(بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن ابيه عن ابن عمر وقال اتى النبي صلى الله
عليه وسلم رجل يريد الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففيها فجاهد
(كذا) رواه المحارفي وطلمة من طريق اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة عن
ابيه عن جده (واخرجه) احمد والجماعة وابن حبان من حديث ابن عمر
بلفظ فاستأذنه في الجهاد فقال الحديث (واخرجه) الطبراني عن ابن عمر

(بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين)

(ابو حنيفة) عن محمد بن سوقة عن أبي قيس البجلي مولى جري بن عبد الله
أن رجلا قال يا رسول الله جئت لأجاهد معك وتركت والدي فيمكن
قال فانطلق فأضحكهما كما أبكيتهما (كذا) رواه محمد بن الحسن في الاستبصار
عنه قال وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة لا ينبغي للرجل ان يخرج لآفة ول
والديه الا أن يضطر المسلمون اليه فاذا اضطرروا اليه فلا يخرج (ورواه)
ابن خسر والاشناني من طريق محمد بن الحسن (وعند) الجماعة معناه وهو
الحديث المتقدم وقيل هما حديث واحد *

(بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة)

(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة كذا رواه البخاري من طريق عبد الله بن يزيد عنه (وعند مسلم من حديث بريدة المة مقدم ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا) (وأخرجه) البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري ومن حديث ابن عباس وفي قصة العرينين عندهما مقاتل قتادة بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة (قلت) والمثلة هي قطع بعض الأعضاء (وقال) صاحب الهداية والمثلة المروية في قصة العرينين منسوخة بالنهي المتأخر عنه *

(بيان الخبر الدال على أن المضل الجهاد ما هو)

(أبو حنيفة) عن عمار بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أصل أبيه دكا حتى سجد طار جائر كذا رواه البخاري من طريق محمد بن زبير قال وأبي أمامة الأوزاعي كذا رواه عنه (وأخرجه) النسائي عن أبي سعيد بن جندب والنسائي أيضًا والطبراني الكبير عن ابن مسعود وسهل بن سعد وأحمد بن حنبل عن أبي أمامة وأحمد والنسائي والبيهقي أيضًا وفي بن شهاب *

(بيان الخبر الدال على أن من يخون عرياني أهله في غيبته)

(أبو حنيفة) عن عمار بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلت له حرم نسائه المحج من دين علي القاعد من حرمة نسائه من رسول من تار من يخون أحد من المهاجرين لا قبل له امتص ذاك من كذا من كذا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة باللفظ زمان رجل من القاعد من يخذل رجلا من الجاهدين في أهله فيخونه فيهم لا رفق له يوم القيامة فيأخذ من عمله شاء فظنكم والباقى سواء (وفي) لفظ آخر سلم فخذ من حسنة ما شئت فأتفت البنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ظنكم ولم يخرج البخاري هذا الحديث *

(بيان الخبر الدال على فضل من يحمل غازيا أو يذله على من يجمعه)

قوله فاطمكم أي في رغبته في أحد حسنة والاسنكار منها أي لا يبقى منها شيء إن أمكنه اه

عبد الرحمن عنه (وأخرجه) الشيخان من طريق سفيان عن ابن المنكر عن جابر فساق البخاري موافق لساق الامام وفي بعض طريقه من ياتينا بخبر القوم فقال الزبير انا قلنا لانا الحديث (قال) وقال سفيان الخواري الناصر (وسلم) عن جابر قال ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (وأخرج) الجملة الا خيرة فقط أحمد وعبد ابن حميد وابن ماجه عن جابر وأحمد أيضا وابو يعلى عن علي وأحمد أيضا عن أبي الزبير والدارقطني في الافراد وابن عدي عن أبي موسى والزبير بن بكار وابن عساكر عن عمرو وابو يعلى أيضا وابن سعد عن ابن عمر *
 * (بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة فليدخاها مسلحا رها بالاعداء الله) *

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم فتح مكة على بعير اوراق متعلدا بقميص وتمعن ما بعامة سوداء من وبر كذا رواه الحارثي من طريق المغيرة بن عبد الله عنه (وأخرجه) الشيخان والترمذي (وعند) ابن ماجه من حديث جابر دخل مكة وعليه عمامة سوداء * (بيان الخبر الدال على عفو الله عليه وسلم عن قاتل حمة حرة حين دخل في الاسلام) *

(ابو حنيفة) عن محمد بن السائب الكبي عن أبي صالح عن ابن عباس ان وحشيا لما قتل حمة مكث زمانا ثم وقع في قلبه الاسلام فارسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمه أنه قد وقع في قلبه الاسلام ثم ساق الحديث بطوله وفيه فارسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد أسلمت فاذن لي في لقاءك فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دار وجهك فاني لا استطيع ان املائي من قاتل حمة عني قال فسكت وحشي حتى كان من امر مسيلة ما كان فلما بلغ وحشيا ما كتب مسيلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج المزراق الذي قتل به حمة فصقله وهم بقتل مسيلة فلم يزل على عزه ذلك حتى قتله يوم اليمامة (ومحمد) بن السائب فيه مقال لاسيما عن أبي صالح واكن اخرج البخاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال

خرجت مع عبيد الله بن عدي بن الحنبار فلما قدمنا حص قال لي عبيد الله بن
عدي هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة قلت نعم فساق الحديث بطوله
في كيفية قتله حمزة وفيه فلما رجع الناس رجعت معهم فاقمت بمكة حتى
فشافها الاسلام وقيل لي انه لا يبيع الرسل قال فخرجت معهم حتى قدمت
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأيته قال أنت وحشي قلت نعم قال
انت قتلت حمزة قلت قد كان من الامر ما بلغت قال فهل تستطيع أن تغيب
وجهك عني قال فخرجت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج
مسيلة الكذاب قلت لا اخرجن الى مسيلة لعل اقتله فأكافئ به حمزة قال
فخرجت مع الناس فـكان من امره ما كان فاذا رجل قائم في ثلثة جدار كانه
جل او رقب ثائر الرأس قال فرميت به بحر بتي فاضـها بين يديه حتى خرجت
من بين كتفيه قال ووثب اليه رجل من الانصار فضربه بالسيف على هامته
هكذا اخرجته في باب قتل حمزة في كتاب المغازي *

(بيان الخبر الدال على افضل رتب الشهادة)

(ابو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
سيد الشهداء يوم القيامة حمزة ثم رجل دخل الى امام امره ونهاه (كذا)
رواه البخاري من طريق الحسن بن رشيد عن ابي مقاتل عنه بلفظ الى امام
جائروا امره ونهاه (ورواه) ابن خسر ووابن عبد الباقي من هذا الطريق
باللفظ الاول (واخرجه) الخطيب والمحامد من حديث جابر وفيه فامره
ونهاه فقتله (وعند) النسائي من حديث ابي سعيد ما يدل على معنى الجملة
الثانية وقد تقدم قبل هذا باب *

*(بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه بغيا على الامام

وتعد يا عن الحدود)*

(ابو حنيفة) عن ابي جناب يحيى بن ابي حبة عن جنيد عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من سل السيف على امتي فان مجهت سبعة ابواب
باب منها من سل السيف (كذا) رواه البخاري من طريق محمد بن القاسم
الاسدي عنه (واخرجه) احمد والترمذي بلفظ على امة محمد وابو جناب بالجيم
والنون محققا كما يروى له ابو داود والترمذي وابن ماجه ضعفوه لكثرة

ينبت لم يقتل (وأخرج) الطحاوي من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن
 مجاهد عن عطية رجل من بني قريظة (ومن) طريق علي بن معبد عن عبيد
 الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير (ومن) طريق أبي نعيم عن سفيان عن عبد
 الملك بن عمير (ومن) طريق حجاج عن حماد عن عبد الملك بن عمير وألحاظ
 الكل متقاربة (وأخرج) أيضا من طريق محمد بن صالح التمار عن
 سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه أن سعد بن معاذ رضي الله عنه حكم
 على بني قريظة أن يقتل منهم من جرت عليه موسى وأن تقسم أم والمهم
 وذواريهم فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكم بهم بحكم الله
 الذي حكم به من فوق سبع سموات (قال) أبو جعفر وقد ذهب قوم إلى
 هذه الآثار فقالوا لا نصحكم لا تحذروا بالبلوغ إلا بالاحتلام أو بآيات عاتية
 (وخالفهم) آخرون فقالوا قد يكون البلوغ بهذين المعنيين وبمعنى ثالث وهو
 أن يمر على الصبي خمس عشرة سنة فلا يحتلم ولا ينبت فهو أيضا بذلك في حكم
 البالغين (واحتجوا) في ذلك بحديث أبي هريرة الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا بن أربع عشرة سنة لم يجز في
 المقاتلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأخبرني
 في المقاتلة قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فقال هذا أثر
 للحدبين الذراري والمقاتلة فأمر أمراء الأجناد أن يفرض من كان في أقل من
 خمس عشرة سنة في الذراري ولم كان في خمس عشرة سنة في المقاتلة أو في
 قول أبي يوسف ومحمد وجماعة من أصحابنا غير أن محمد بن الحسن كان لا يرى
 الآيات دليلا على البلوغ وغير أبي حنيفة فإنه كان لا يرى من مرت
 عليه خمس عشرة سنة ولم يحتلم ولم ينبت في معنى المحتملين حتى ينبت عليه خمس
 عشرة سنة وهذا قد رآه عنه محمد بن الحسن وقد روى عنه خلاف
 ذلك ومما رآه محمد بن سماعة عن أبي يوسف قال أبو حنيفة ذقت عليه
 ثمان عشرة سنة فقد صار بذلك في حكم البالغين ربيعا وشدته جميعا
 في هاتين الروايتين في الجارية أنها إذا مرت به سبع سنين متتابعات
 تكون بذلك كاتية حاضة وكان أبو يوسف يجعل الحائض حرة سواء
 في مورا الخمس عشرة سنة عليه أو في غيرها ما ينبت في حائضه فغير وكان

محمد بن الحسن يذهب في الغلام الى قول أبي يوسف وفي التجارية الى قول أبي حنيفة (وكان) من الحجة لابي حنيفة على صاحبيه في حديث ابن عمر المتقدم أنه قد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رده وهو ابن أربع عشرة سنة ليس لأنه غير بالغ ولكن لما رأى من ضعفه وأجازته وهو ابن خمس عشرة سنة ليس لأنه بالغ ولكن لما رأى من شجاعة قلبه وقوته فاتفق أن يكون في الحديث حجة لابي يوسف لاحتماله ما ذهب اليه أبو حنيفة لأن أبا حنيفة لا يذكر أن يفرض للصبيان إذا كانوا يمتلئون القتال ويحضررون الحرب وإن كانوا غير بالغين (وقد) روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه فيما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابن عمر خلاف ما روى عن ابن عمر وهو في ما رواه مطرف عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عمر يوم بدر فاستصغرنا ثم أجازنا يوم أحد (وفي) هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر يوم أحد وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة فخالف ذلك ما في حديث ابن عمر (ولما) كان الاحتلام يجب به للصبي حكم البالغين فإذا اعدم الاحتلام واجمع أن هنالك خلافا عنه فقال قوم هو بلوغ خمس عشرة سنة وقال آخرون بل هو أكثر من ذلك من السنين جعل ذلك المخلف على أغلب ما يكون فيه الاحتلام وهو خمس عشرة سنة وهو قول أبي يوسف واختاره الطحاوي (وكان) سعيد بن جبير يذهب في هذا الى ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ثمانى عشرة سنة فيما رواه عطاء بن دينار عنه قال في قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده ثمانى عشرة سنة ومثلهما في سورة بني اسرائيل والله أعلم

(بيان الخبر الدال على كراهة مصافحة الامام النساء في المباينة)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن اميمة بنت رقيقة قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم ابايعة فقال انى استاصاف النساء (كذا) رواه الحارثى من طريق قيس بن الربيع عنه (وأترجه) ابن حبان هكذا من حديث اميمة (وفي) الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصافح النساء وفي كتاب المعرفة لابي نعيم من حديث بهية بنت عبد الله

اميمة ورقية
بوزن جهينة وبهية
كرقية اه

البكرية قالت وفدت مع ابي علي النبي صلى الله عليه وسلم فبايع الرجال وصالحهم وبايع النساء ولم يصالحهن الحديث (وروى) الطبراني من حديث معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصالح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب

(بيان الخبر الدال على ان الخمس لنوايب المسلمين)

(ابو حنيفة) عن صالح بن ابي الاخير عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب عن مروان والمصور بن مخزومة قالوا قد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة آلاف من سبي هوازن من الرجال والنساء والولدان حين اسلموا وغير نساء كن عند رجال من قريش منهم عبد الله بن عوف وصعوان بن امية وقد كانا استيسرا المراتين اللتين كانتا عندهما من هوازن خيرة ما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترتا قومهما (كذا) رواه محمد بن الحسن في نسخة عنه (واخرجه) البخاري في صحيحه من طريق الليث قال حدثني عقيل عن الزهري قال وزعم عروة ان مروان بن الحكم والمصور بن مخزومة اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسالوا ان يرذلهم والهزم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الحديث الى اصدق فاختاروا احدى الطائفتين اما السبي واما المال ثم ذكر الحديث بطوله وفيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين ثم قال اما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاءونا ثائبين واني قد رايت ان اردكم اليهم سبيهم من احب ان يطيب فليقبل الحديث وفي آخره فاجبروه انهم قد طيبوا واذنوا (واخرج) الطبراني هذه القصة في مجملها الكبير من غير هذا الوجه وفيه فقالوا اما كان لنا والله ورسوله

(بيان الخبر الدال على ان بيع الخمس من الغنائم قبل قسمة الامام) (ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ان يبايع الخمس حتى يقسم كذا رواه البخاري وابن علقمة عن طريق عثمان بن دينار عنه (واخرج) الترمذي والبيهقي من حديث ابي سعيد باقيا نهى عن شراء الغنائم حتى تقسم (واخرجه) ابو داود ومن حديث ابي هريرة نهى عن بيع الغنائم (وعند) ابو داود ايضا لا يحمل لامرئ يؤمن

بالله واليوم الآخر ان يتباع مقنما حتى يقسم الحديث (وأخرج) البيهقي عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن بيع الغنائم حتى تقسم (ومن) طريق الاحمش عن مجاهد بلغظ عن شراء الغنائم (ورواه) النسائي من حديث ابراهيم بن ماهمان عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن شعيب عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال الذهب فقيه أربعة تأميمون (قال) صاحب المختار لا يجوز بيع الغنيمة قبل القسمة لان الملك قبلها لا يثبت والبيع يستدعي سبق الملك انتهى (وقال) الزبلي وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاسرا بدار الاسلام عندنا وعند الشافعي يثبت وماروى من أنه قسم غنائم بني المصطلق في دارهم فحمل على انها صارت دار اسلام ولا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا لم تصدر دار اسلام (ثم) القسمة لا تجوز عند الامام وأبي يوسف (وعند) محمد بن كره كراهية تنزيه (وعند) الشافعي لا يكره (وقيل) جائزا لاتفاق لانه فعل مجتهد فيه وقد أمضاه (وقيل) اذا قسم باجتهاد جائزا لاتفاق والافهم موضع الاختلاف (وأما) القسمة للايداع فثائرة وتفصيله في كتب المذهب *

*(بيان الخبر الدال على ان سبب الملك هو الاستيلاء التام

وانما يوجد بالآخر في دار الاسلام)*

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم شيئا من غنائم بدر الا من بعد مقدمة المدينة (كذا) رواه البخاري عن طريق محمد بن بشر عنه (وفي) الصحيحين ما يشير اليه وقد صرح به ارباب السير وفيه خلاف للشافعي وقد ذكر في الحديث الذي قبله *

(بيان الخبر الدال على سهمان الغنائم فارسا وراجلًا)

(أبو حنيفة) عن زكريا بن الحارث عن المنذر بن أبي حفصة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على سرية فغنم فأسهم للفارس سهمين وللراجل سهم واحد اذ باع ذلك عمر رضي الله عنه فرضى به (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) طلحة من طريق عبد الله بن خالد بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حفصة قال بعثه عمر بن الخطاب في جيش الى مصر فاصابوا غنائم فأسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا فرضى

بذلك عمر (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ثم) قال وهو قول أبي حنيفة وأسمانا أخذ بهذا أول كنانرى أن يكون للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد (قلت) أعلم أن الإمام يقسم الغنيمة فيفرز خمسة أو لا لقوله تعالى وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة الآية ويقسم أربعة أسهم بين الغنمين لأنه عليه السلام هو كذلك فللراجل سهم وللغارس سهمان عند الإمام وزفر وعند صاحبيه والشافعي للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم (واحتج) الإمام بما تقدم من ~~سكوت~~ عمر ورضي عنه بما قبله المنذر أمير السرية (واحتج) أيضا بحديث ابن عمر قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين وللراجل سهمًا (وقد) روى هذا الحديث من طرق (منها) ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة وابن غير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به (قال) المحافظ نقلنا عن الدارقطني قال لنا أبو بكر النيسابوري هذا عندى وهم من أبي بكر بن أبي شيبة لأن أجد رواه عن ابن غير كما جماعه وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة وغيره عن أبي أسامة كذلك انتهى (قلت) رواية ابن أبي شيبة المتقدمة أوردناها عبد المحقق في كتاب الأحكام وسكت عليها ومثل ابن أبي شيبة لا يسم مع أن أبا أسامة وابن غير لم ينقردا بل توبعا على ذلك كما سيأتي بيانه وذكر ابن غير مع أبي أسامة يشير إلى التقوية وأنه ليس بهم (ومنها) ما أخرجه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه به وقال قال أحمد بن منصور الناس يخالفونه وقال النيسابوري لعل الوهم من نعيم بن حماد (قلت) وهذه الرواية ذكرها صاحب التمهيد وهو يدل على شهرتها عندهم وكيف يكون وهمها وقد توبع عليه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني أيضا من طريق نافع عن عبد الله بن عمر الكبيره وقال وقد رواه القعني عنه على الشك هل قال للفارس أو للفارس (ومنها) ما أخرجه أيضا من طريق حماد بن سلمة عن نافع عن عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد (ومنها) ما أخرجه في أول المختلف من طريق عبد الرحمن بن أمين عن نافع عن ابن عمر به (قلت) وهذا الشك من القعني وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع تلك المتابعات

(ومما) احتج به الامام مارواه ابوداود واحمد وابن أبي شيبة والطبراني
والحاكم عن مجمع بن جارية قال شهدنا المدينية فذكر الحديث وفيه فأعطى
الفارس سهمين وأعطى الراجل سهما (قال) البيهقي في سنده مجمع بن
يعقوب فحكي عن الشافعي أنه قال شيخ لا يعرف (قلت) هو مجمع بن يعقوب
ابن مجمع بن يزيد بن جارية الانصاري وهذا الحديث أخرجه الحاكم في
المستدرک وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف قال
صاحب السکال روى عنه القمني ويحيى الوحاظي واسماعيل بن أبي أويس
ويونس المؤدب وأبو عامر العقدي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان
ثقة وقال أبو حاتم وابن معين ليس به بأس وروى له ابوداود والنسائي
انتهى ومعلوم ان ابن معين اذا قال ليس به بأس فهو وثيق فتأمل ذلك
(ويروى) عن المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهمين لفروسه
سهم وله سهم أخرجه الطبراني وفي اسناده الشاذكوني عن الواقدي
(والواقدي) في المغازي عن الزبير شهدت بني قريظة فضرب لي بسهم
ولفروسي سهم (ويروى) عن عائشة رضي الله عنها قالت قسم النبي صلى
الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق فأعطى الفارس سهمين والراجل سهما
أخرجه ابن مردويه (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا غندر عن شعبة عن أبي
اسحق عن هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه قال للفارس سهمان
وللراجل سهم (وفي) التذييل لابن جرير الطبري روى عن أبي موسى
أنه لما أخذت ستر وقتل مقاتلتهم جعل للفارس سهمين وللراجل سهما
(فهذه) الأحاديث كلها ما يشهد لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه
(ذكر) ما يعارض هذا (أخرج) البخاري من حديث ابن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما (وفي)
لفظ قسم يوم خيبر للفارس سهما وللراجل سهما (ولابي) داود أسهم
للرجل وفروسه ثلاثة (ولابن) ماجه أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم
لفارس سهمان وللراجل سهم (ولابي) داود من حديث ابن أبي عمرة
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى كل انسان
مناسه ما أعطى الفارس سهمين (وللطبراني) والدارقطني عن أبي رهم

الوحاظي نسبة الى
وحاظية بضم الواو
وتخفيف الهمزة
بعد هاء فاء معجمة
ويقال احاظلة
بلدة أو أرض
باليمن اه

شهدت انا و اخي عبيد بن ربيعة من افرسان فقسم لنا ستة اسهم (وللبزار)
والدارقطني عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى للفرس سهمين
والصاحبه سهمًا (ولاصحق) بن راهويه عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم اسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمان للفرس وسهم للصاحبه
(ولاحمد) من طريق المذور بن الزبير وقعه اعطى الزبير سهمًا وفرسه سهمين
(وروى) البيهقي عن شاذان عن زهير بن ابن اسحق غزوت مع سعيد بن
عثمان فاسهم لفرسه سهمين ولى سهمًا (قال) ابواسحق وبذلك حدثني
هاني بن هاني عن علي (فهذا) الذي اوردته مجموع ما يعارض الذي قبله
(والجواب) عن ذلك اما حديث ابن ماجه فقد ذكر الطبراني في الاوسط انه
تفرديه هشام بن يوسف عن ابي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن
عمر وغيره لا يذكرون فيه عمر (واما) حديث ابن عباس عند ابن راهويه
فاخرجه من طريقه في كل منهما ضعف (واما) حديث المذور بن الزبير عند
احمد فاخرجه الدارقطني وفي طريقه مقال (واما) حديث شاذان عند
البيهقي فقد اختلف فيه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن
هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان لفرسين لهما اربعة اسهم
وله سهم هذا وقد روى عن كل من ابن عمر والمقداد والزيبر رضي الله
عنهم قولان متعارضان فرجع الامام ماروي عن ابن عمر اولا لما ظهر له من
الترجيحات وجعل ماروي عنه وعن غيره بخلاف ذلك محولا على التنفيل
كما روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع سهم الفارس والراجل
رواه احمد ومسلم بمعناه وهو كان راجلا جيرا للطلحة والاجير لا يستحق سهمًا
من الغنيمة وانما اعطاه رخصا لجدة في القتال وقال خير رجالنا سلمة بن
الاكوع وخير فرساننا ابوقعدة ذكره الزيلعي في شرح السكندر *

(بيان الخبر الدال على جواز التنفيل قبل احراز الغنيمة وقبل ان تضع

الحرب اوزارها) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب
النقل لنصر المسلمين بذلك على عدوهم كذا رواه محمد بن الحسن في الامار
عنه قال وهو قول ابي حنيفة وبه نأخذ (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم

الرضخ القليل اهـ

انه صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه ومن جاء بسلب فهو له
او من جاء برأس فله كذا وكذا رواه محمد بن الحسن في الآداب رهنه وقال
وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذوه ومتفق عليه من حديث أبي قتادة بزيادة
له عليه بيته (وكذا) رواه أحمد (ولابي) داود عن أنس رفعه قال يوم حنين
من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ أسلابهم
(وله) أيضا من قتل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا (وعند) ابن مردويه
من حديث ابن عباس مثل لفظ الامام وأنه قاله يوم بدر (قال) المحافظ
واسناده واه (وقال) مالك في الموطأ لم يبلغني أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
اليوم حنين (ثم) قوله في الحديث أو من جاء برأس فله كذا وكذا يؤخذ منه
جواز التنقل بالدراهم والدنانير (واعلم) ان قوله من قتل قتيلا فله سلبه
يدخل فيه الامام نفسه استحسانا لانه ليس من باب القضاء وانما هو من باب
استحقاق الغنيمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سواء أَرْضَخَا
فلا يهتم به بخلاف ما اذا قال من قتلته أنا فلي سلبه حيث لا يستحق لانه خص
نفسه به فصار متهما وبخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه حيث
لا يدخل لانه ميزة نفسه منهم (وقال) المخطابي في شرح سنن أبي داود كان النبي
صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش والسرايا قهر يضاعف القتال وتعو يضاعف
لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة ويجمع لهم أسوة الجماعة في سهامان الغنيمة
فيكون ما ينصصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة (وقد) اختلف
العلماء في هذا (فكان) مالك لا يرى النفل ويكره أن يقول الامام من قاتل في
موضع كذا أو قتل عدوا فله كذا أو بيعت سرية فية قول ما غنمتم فلکم
نصفه ويكره أن يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا (واثبت)
الشافعي النفل وقال به الاوزاعي وأحمد انتهى (وفي) التمهيد ما ملخصه
لم يختلف العلماء ان هذه الآية بمعنى واعلموا انما غنمتم من شيء ليست على
ظواهرها وأنه خص منها سلب القتيل وما فله عليه السلام من الانفال
في غزواته الا انهم اختلفوا في مالک وغيره النفل من الخمس ولا يكون من
رأس الغنيمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون النفل من
خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احراز الغنيمة وبعدها لانه عليه

السلام فعل ذلك كله واختاره ان فعله وثبت ذلك عنه وعن قال بهذا
 الاوزاعي والشافعي وجماحة من الشاميين والعراقيين انتهى (ثم) ان
 السائب بجميع المجند من جملة الغنيمة اذ لم ينقل به القاتل وعند الشافعي
 هو القاتل اذا كان من اهل ان يسهل له وقد قتل مقبلا قال والظاهر انه
 نصب شرع لانه بعث له (وفيه) امور (الاول) ان الحديث المذكور
 يس فيه هذان القيدان وايضا فان حديث سلمة بن الاكوع الذي استدل
 به البيهقي انه اتاخ بجمل رجل فقتله حجة عليه لانه قتله مدبرا غير مقبل
 والحرب غير قائمة ذكره ابن المنذر في الاشراف (والثاني) حديث ابن
 مسعود في قتل أبي جهل الذي رواه احمد وفيه فضيرته حتى قتله ثم أتيت
 لابي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فنقلني بسايله فهذا يدل على ان ما رواه
 لشافعي مستدلا به محمول على التنفيل ولو كان السائب لا قاتل لما صح التنفيل
 به جمعا بين الروايات (والثالث) ان حديث خالد بن الوليد الذي أخرجه
 لم وأحمد والطبراني والمحاكم وفيه انه منع رجلا سائب قتيله و...
 ميرفا خبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اعطه له ثم قال لا تعطه
 كان نصب شرع كما قال الشافعي لما وقع ذلك ولا يقال اهل هذه الامم
 لان عوف بن مالك ذكر انه قال لمخالد وهو الراوي لهذا ما علمت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب لا قاتل قال بلى لكان استكثرته ولو كان
 نصب شرع لاستحققه وان كثروا لم ينهه عليه السلام عنه وانما منعه خائدا لانه
 لم ينقلهم به في تلك الغزوة فتأمل ذلك

قد تم بعون الله الملك الوهاب طبع نصف

هذا الكتاب وبالله النصف الثاني

أوله كتاب البيوع والمحمد لله

وحده وصلى الله وسلم

على من لا نبي

بعد

تم

الجزء الثاني
من عقود الحوامر الميعة * في أدلة مذهب الامام
أبي حنيفة * مما وافق فيه الاثثة الستة
أو أحدهم جمع الامام والعلم الامام
الحسين بن الحسين بن الحسين
محمد مرتضى الحسيني
تقنا الله به
آمين



(الطبعة الاولى)

(بالطبعة الوطنية بنشر س. كندرية)
(سنة ١٢٩٢ هـ لاله)

« فهرست المجزء الثانى من عقود المحاور المبيعه »

٣	كتاب البيوع بيان المحر الدال على التصريح على القحارة
٤	بيان المحر الدال على كراهية الجين في البيع
٤	بيان المحر الدال على النهى من السلم في الثمار الخ
٧	بيان المحر الدال على ان الماء مع بياضه المشتري الخ
٨	في المحر الدال على ان الطعام غيره سواء الخ
٨	بيان المحر لدال على الخيارات
١٥	حياراه ما وحكم بيعه انصره
١٥	الذبح مع العاسد
٢١	بيان المحر الدال على ان بيع المحر باطل
١٩	بيان المحر الدال على حكم المزابنة والمخاطبة
٢	بيان المحر الدال على حكم بيع الدار
٢٢	بيان المحر الدال على النهى من بيع العرد
٢٣	بيان المحر الدال على النهى عن القبض الخ
٢٣	بيان المحر الدال على النهى عن الاسديام الخ
٢٤	بيان المحر الدال على كراهية بيع المحاصر للبادى
٢٤	بيان المحر الدال على كراهية التمزيق بين الام وولدها
٢٥	بيان المحر الدال على ان البيع ظل اذا اشترط الخ
٣١	بيان المحر الدال على الرخصة في ثمن الكتاب الخ
٣٤	بيان المحر الدال على النهى من العثر في المعاملات
٣٥	باب الربا بيان المحر الدال على اشراط الربا
٤٠	بيان المحر الدال على ربا القرآن الخ
٤٢	بيان المحر الدال على شرط البقايا الخ
٤٢	بيان المحر الدال على الرخصة في بيع الحيوان
٤٣	بيان المحر الدال على السديدي الربا
٤٤	باب السلم - بيان المحر الدال على انه لا يصح السلم في الماء طلع الخ

٤٥	بيان المحبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
٤٦	باب الكمال
٤٧	بيان المحبر الدال على مشروعية الكمال بنوعيه الخ
٤٧	باب المحوالة
٤٨	بيان المحبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان
٤٩	باب الشركة والمصارفة
٥٠	باب القضاء بيان المحبر الدال على ان من قضى بغير علم الخ
٥١	بيان المحبر الدال على ان قولية القضاء بين الناس الخ
٥٢	بيان المحبر الدال على فضل الحاكم الخ
٥٢	آداب القاضي
٥٣	بيان المحبر الدال على تحذير القضاة عن الظلم والحدود
٥٣	باب الشهادة
٥٣	بيان المحبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
٥٤	بيان المحبر الدال على عدم جواز شهادته المهدود في القذف
٥٧	باب الدعوى والبيدات
٥٧	بيان المحبر الدال على ان اليمين بدل عن البيعة
٦٥	بيان المحبر الدال على ان الرجاءين يدعيان شيئاً الخ
٦٢	بيان المحبر الدال على ان المحارح ودا البيدات اقامات الخ
٦٤	باب الاموال
٦٥	باب الصلح
٦٥	بيان المحبر الدال على رفع الممانعة الخ
٦٦	باب الوديعة باب العارية
٦٧	بيان المحبر الدال على عدم تفهين العارية
٦٧	باب الهبة بيان المحبر الدال على قبول الهدايا
٦٧	باب القرض بيان المحبر الدال على فضل انظار المعسر
٦٨	بيان المحبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ

- ٦٩ باب العمري والرقبي
٧٠ بيان المجبر الدال على ان الاجارة لا تصح المح
٧٢ بيان المجبر الدال على النهي عن استئجار الارض المح
٧٣ بيان المجبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض المح
٧٣ بيان المجبر الدال على جوار الاستئجار على عمل معلوم
٧٤ باب الولاء بيان المجبر الدال على ولأء العتاقة المح
٧٤ بيان المجبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوجب
٧٧ باب الرهن بيان المجبر الدال على ان الرهن لا يحتص بالسفر
٧٧ باب الحجر
٧٨ بيان المجبر الدال على عدم نفوذ تصرف المحزون المح
٧٨ بيان المجبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي المح
٨٠ بيان المجبر الدال على ان العلامة اذا بالغ المح
٨١ بيان المجبر الدال على ان ايات العامة امارات كلف
٨٢ بيان المجبر الدال على البلوغ بالن
٨٣ باب المأدون بيان المجبر الدال على ان العبد المأدون يملك المح
٨٣ بيان المجبر الدال على ان للراة ان تصدق المح
٨٤ باب العصب
٨٤ بيان المجبر الدال على ان الشاة داد بحت بغير اس المح
٨٦ باب جناية البهائم بيان المجبر الدال على ان لاصه ان المح
٨٨ باب الشععة
٨٩ بيان المجبر الدال على شععة الجوار المح
٩٥ بيان المجبر المبين أي المحوار اقرب
٩٥ باب المزارعة والمساقاة
٩٨ باب الصيد
١٠٢ باب الدبايح بيان المجبر الدال على ان قطع الاوداج المح
١٠٣ بيان المجبر الدال على ان المذبح المرى المح

بيان المحبر الدال على ان الضربة اذا اصابته المقتل المح	١٠٤
باب ما يحل اكله وما لا يحل	١٠٥
باب المحبر الدال على النهي عن اكل الضب	١٠٦
بيان المحبر الدال على حل اكل الارنب	١٠٦
بيان المحبر الدال على النهي عن محوم الحمر الالهية	١٠٧
بيان المحبر الدال على اباحة اكل الجراد	١٠٧
بيان المحبر الدال على حل اكل ما نضب عنه الماء	١٠٨
باب الاضحية	١٠٩
بيان المحبر الدال على ايجابها	١١٠
بيان المحبر الدال على ان المذبح من المعز لا يجزى فيها	١١٠
بيان المحبر الدال على ما يستحب من الاضحايا	١١١
بيان المحبر الدال على التضحية بالمذبح السمين	١١١
بيان المحبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة	١١٢
بيان المحبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي	١١٣
بيان المحبر الدال على فضل أيام العسر	١١٣
باب الاستحسان	١١٣
باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والعصاة	١١٤
بيان كراهية لبس الحرير للرجال	١١٤
بيان المحبر الدال على جوار لبس الحرير والذهب للنساء	١١٤
بيان المحبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال	١١٦
بيان المحبر الدال على اباحة لبس الخنزير	١١٧
بيان المحبر الدال على كراهية الاكل متسكنا	١١٩
بيان المحبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال	١١٩
بيان المحبر الدال على استحباب اجابة الداعي	١٢٠
بيان المحبر الدال على حوازيادة أهل الكتاب	١٢٠
بيان المحبر الدال على تحريم اللعب بالالات المحرمة	١٢١

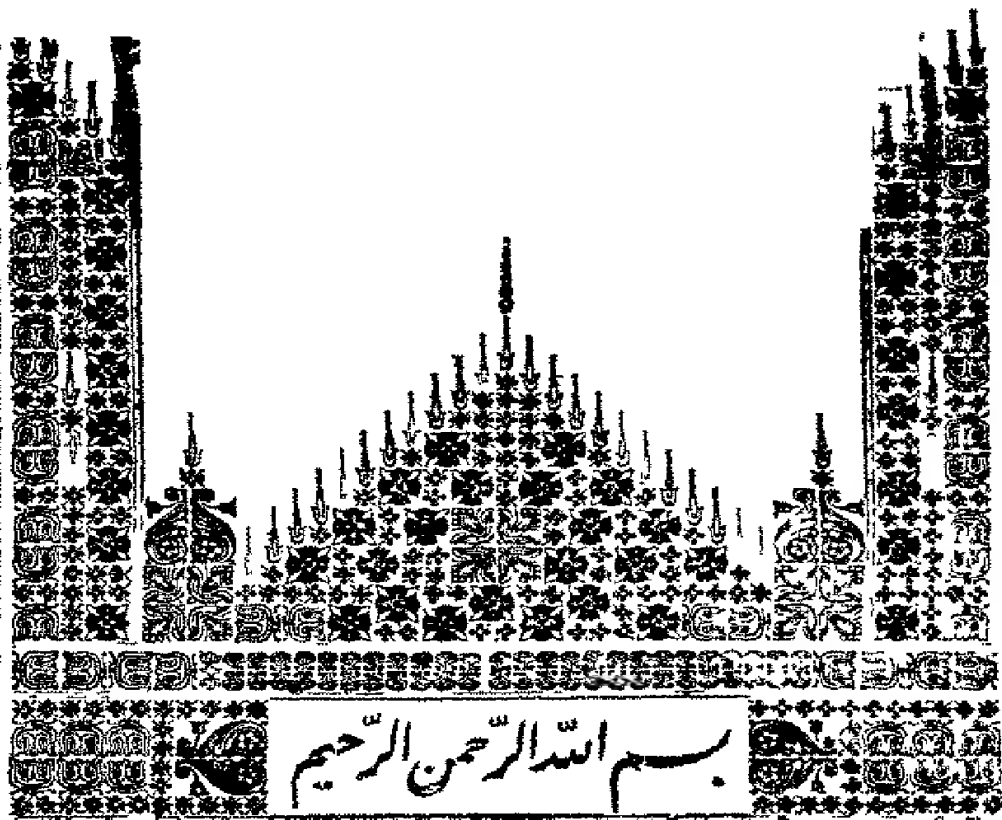
مجموعه	
١٢١	بيان المحبر الدال على الرخصة في العزل
١٢٢	بيان المحبر الدال على كراهية التكاثر للضيف
١٢٣	بيان المحبر الدال على جواز زيارة القبور
١٢٤	بيان المحبر الدال على اباحة الدواوة النجس
١٢٤	بيان المحبر الدال على اباحة اتباع النساء المجنات النجس وكان حقه التأخير عما قبله
١٢٤	بيان المحبر المبيح لا كل مجنب المجلوب من بلاد الكفار
١٢٥	بيان المحبر الدال على كراهية محوم المحر الا هلية والبيانها
١٢٦	بيان المحبر الدال على كراهية محوم النجس
١٢٨	بيان المحبر الدال على ان العقيقة على الاختيار
١٢٨	بيان المحبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية أهل الكتاب
١٢٩	بيان المحبر الدال على الرخصة في اخضاء البهائم
١٢٩	بيان المحبر الدال على ما يكره أكله من الساء
١٢٩	بيان المحبر الدال على اباحة الشرب قائما
١٣٠	بيان المحبر الدال على اباحة رد السلام على المشرک
١٣٠	بيان المحبر الدال على أن المصرف في الكون هو الله تعالى الخ
١٣١	بيان المحبر المحظرم من يفتك القوم الخ
١٣١	بيان المحبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
١٣١	بيان المحبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنجس
١٣٢	بيان المحبر الدال على الرخصة في رقية العين
١٣٢	بيان المحبر الدال على كراهية وصل النساء لشعر الخ
١٣٣	بيان المحبر الدال على كراهية القرع للصبيان
١٣٤	بيان المحبر الدال على الرخصة في الحضاب
١٣٤	بيان المحضاب بالمخنة والسكر
١٣٤	بيان المحبر الدال على استحباب الصفر في الحضاب

بيان المحبر الدال على كراهية المحضاب بالسواد	١٢٥
بيان المحبر الدال على الرخصة في البول قائما	١٣٥
بيان المحبر الدال على ان الطيب لا يرد	١٣٥
بيان المحبر الدال على تحريم آتيان النساء في أدبارهن	١٣٥
باب الاستبراء	١٤٣
باب بيع أرض مكة واجارثتها وفيه المحبر الدال على ذلك	١٤٣
باب الاشربة	١٤٥
بيان المحبر الدال على ان حرمة المحرمات لا تقطع	١٤٧
حديثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان المحبر الدال على النهي عن	١٤٩
كل مسكر الخ	
بيان المحبر الدال على العنب يعصر للخمر	١٥٠
بيان المحبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم الخ	١٥٠
ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٥٨
المحبر الدال على النهي عن الحايطين أولا	١٥٩
بيان المحبر الدال على سمح ذلك آخر	١٦٠
بيان المحبر الدال على النهي عن الاقتداء في الديار والمجتمعات والديار	١٦١
بيان المحبر الدال على سمح ذلك	١٦٣
باب الحج آيات	١٦٥
في الدابة مع برجاها	١٦٥
القصاص والديات	١٦٧
بيان المحبر الدال على معنى شبه العمدة الخ	١٦٨
بيان المحبر الدال على الاستثناء في القصاص	١٧٢
بيان المحبر الدال على قتل المسلم بالذم	١٧٥
خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده	١٧٦
بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٧٧
بيان تأويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا	١٨٠

صفحة	
١٨٢	ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
١٨٣	بيان المخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ
١٩١	بيان المخبر الدال على الترغيب في العفو عن القصاص
١٩١	بيان المخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص
١٩٢	بيان المخبر الدال على ان دية المخطأ احسن الخ
١٩٥	بيان المخبر الدال على قيمة الدية الخ
١٩٦	بيان المخبر الدال على حكم جراحات النساء
١٩٧	بيان المخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ
٢٠٢	بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثالث
٢٠٤	من وصى بالصدقة عند الموت
٢٠٥	بيان المخبر الدال على ان السكر في رأس المال
٢٠٥	بيان المخبر الدال على ان وصى اليقيم له ان يحاط الخ
٢٠٥	بيان المخبر الدال على نسخ الوصية للأولاد والاقارب
٢٠٧	العرائض بيان المخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ
٢٠٨	بيان المخبر الدال على ان القاتل لا يرث
٢١٠	ميراث العصبية
٢١٥	توريث ذوي الارحام
٢١٦	ذكر حجة الخصاف والجواب عنه
٢١٨	ومما احتج به الامام على توريث ذوي الارحام
٢١٨	ومن حجة الامام
٢١٩	ومن حجة الامام
٢٢١	ومن حجة الامام
٢٢٣	بيان المخبر الدال على ان مولى العتاقة أولى بالميراث الخ
٢٢٥	ميراث المتلاعنين
٢٢٥	ميراث ولد الملاعة
٢٢٦	بيان المخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبية الخ

(تصويب الخطأ الواقع في هذا الجزء)

صحيحه	سطر	صواب	صحيحه	سطر	صواب
٧	٩	تفريق البدنية	٨٤	٩	تفريق البدنية
١١	١٠	أخذت منه	٨٥	٢٣	أخذت منه
١٢	٢٧	في كتابه	٨٦	٢٥	هله
١٤	١	حكايات	٨٧	٢٣	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	طارق آخر	١١٤		باللهامش خطوط
١٧	٦	ما كانت	١٢٠	٤	أويشرب بشماله
٢١	٢٥	الثر	١٢	٢٧	عند من كره الخ
٢٢	٣	الثر	١٢٠	١٨	النفقة
٢٢	٦	ثرا	١٢٢		باللهامش وهي الدم
٢٢	١٥	فقل			وفيه قروح كأن علة
٢٣	١٠	لكما			تذب عليه وتعضه
٢٤	١٩	أهل البدو طمع الخ	١٣٧	١٣	الحجاني وأبرز الخ
٢٢	٢٢	ثم أخرجه	١٤٠	٢٦	ولاهطه
٣٧	٢١	والسنة	١٥٣	٨	فتة في لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	أياس
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	يحيى بن عبيد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	١١	أب رباد
٥٨	١٩	كل مدح	١٧٧	١٢	ودوري
٥٩	٤	وترك اليمين	١٨٤	٣	دماكم
		بهذا النكول	١٨٧	١٤	قال فقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والقري	١٩٥	١٠	بقينها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه البخاري
٨	٥	من أبيه وعن	٢٠١	٨	أتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			شديداً وقيل الخ



(كتاب اليعوق)

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طحطا من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأماكم بالفظ التاجر الصدوق الأمين وليس عندهما
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأماكم أيضا من حديث ابن عمر بالفظ
التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
إسماعيل بن عمار السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر التجار ثلاث مرات أنكم تبعثون يوم
القيامة في سارا الأمين بروضه كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه المداوي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبخاري والبارودي وابن قانع وابن جرير والمحسني من طريق اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه من جده يلفظ يامعشر التجار ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاءوا الا من اتقى الله وبر وصديق وأخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان الله يبعثكم يوم القيامة فجاءوا الا من صدق وبر وأدى الأمانة
(بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع)

(أبو حنيفة) عن الأعمش عن أبي واثل عن قيس بن أبي غرزة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتبايع في الأسواق وكان يسمى السمسرة فسمانا باسمه هو أحب إلينا من أسماءنا فقال يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره الخفاف في الاثمان فشوبوه بالصدقة كذا رواه أبو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه ابن خسر من طريق أبي نعيم وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والمحسني يلفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره اللغو والخفاف فشوبوه بالصدقة وعند المحسني من حديثه أيضا يلفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره الكذب واليمين والبقاى سواء وعند الترمذي من حديثه أيضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فتوبوا بيعكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله فقيره (قلت) وقيس بن أبي غرزة بمجزة ورواه وزاي مفتوحات الغفاري صحابي نزل الكوفة وروى له الأربعة قاله المحافظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي في هذا الحديث من طريق الأعمش عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر أبوا واثل ولا بد منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب وأعل سقطه من السنن للبيهقي وقع من الكتاب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في غير حينها)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فاسأل للبائع الا ان يشترط المبتاع كذا رواه المحسني من طريق الحسن بن زياد ومجزة بن حبيب الزيات

والإيض بن الأعراس بن عمرو وأبي يوسف وأبي الجهم ومحمد أبي المنذر
وكيع واسماعيل بن يحيى وعبيد الله بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حاجب وعمر بن الهيثم والمنذر بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الأشعري من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خسر من طريق الأشعري ورواه ابن عبد الباقي من طريق
وكيع عنه وأخرج أبو داود النخعي في الأولى منه وابن حبان من حديث حابر
وأخرج عنه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر ولبخاري عنه من باع بخلافه وفي تخرجه الرازي
للحاظ متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
الربيع عن حابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
عسلا مؤثرا أو عبدا له مال فالثمرة والمال للبائع إلا أن يشترطها المشتري كذا
رواه البخاري وابن خسر من طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه تأخذ ورواه طحاوي من طريق أبي يحيى الحماني
وعبيد الله بن موسى والأبيض بن الأغبر عنه ورواه ابن المطهر من طريق
شعيب بن إسحاق والأبيض بن الأعراس لم يدكر العبد وعاد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحماني عنه ورواه الأشعري من طريق وكيع
عنه ورواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرج
الطحاوي من حديث ابن عمر أنه بلغه من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
ولا شيء له ومن اشترى بخلافه لم يبرهسا ولم يشترط الثمرة ولا شيء له ومن
طريق أخرى عنه أن رجلا اشترى بخلافه أبرها صاحبا فباعها له إلى أبي
صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثمرة لصاحبها
الذي أبرها إلا أن يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الربيع عن حابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تشتري ثمرة حتى تشق
كذا ورواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه وأخرج عنه الشيخان
وأبو داود والطحاوي وأبو داود وما تشق قال تهماز وتماما ويوكل منها
أعط الطحاوي فقبيل لحارما تشق وفي لفظ آخر عنه مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عن الشيخين من حديث ابن عمر نهى عن بيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها فهي البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم فهي عن
بيس الفحل حتى ترهى وعن السبل حتى يبيض ويأمن العاهة ومن حديث
جابر فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب وفي لفظ
آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس فهي عن بيع الفحل حتى
يؤكل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوي عنه فقلت ما يوزن فقال
رجل عنده حتى يحزر وعند البخاري من حديث أنس رفعه فهي عن
بيع الثمار حتى ترهى قال حتى تحمار وفي لفظ آخر تحمار وتصفار وعند
مسلم عن جابر عن أنس زيادة أرايتك أن يمنع الله الثمرة ثم تستحل مال أخيك
وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك أن يمنع
بوصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن نبي رباح عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع الثمار حتى
تطلع الثريا كذا رواه الأشتاني من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
خبر ومن طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
عن ابن عمر رفعه فهي عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال قتادة
ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خارجة
ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا
فيتبين الأصفر من الأحمر كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل سند به (اعلم)
أنه ذهب قوم إلى ظاهره هذه الآثار فزعموا أن الثمار لا يجوز بيعها
في رؤس الفحل حتى تحمر أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقولوا هذه
الآثار ثابتة عندنا ولا يمكن تأويلها عنه لأننا إن أراد بذلك النهي عن بيع
الثمار قبل أن تكون فيكون البائع بائعا لما ليس عنده وهو ممنوع عنه وقد
دلت الآثار المتقدمة على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل بدو صلاحها
هي المبيعة قبل كونها المسامع عليها فمنهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
عليها العاهة فينبذ ويجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
(الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس لما سأله أبو البختري عن السلم في
الفحل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من المنهي عن بيع الثمار

البختري بفتح الباء
والثاء بينهما خاء
مجمعة وقوله يحزر
بتقديم الزاي على
الراء وتقدم الراء
كافي بعض الأصول
تخفيف كذا في
شرح مسلم اهـ

حتى يأكل منه أو يؤول كل وحتى يوزن هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
سألت ابن عباس عن بيع النخل فدل ذلك على أن النهي إنما وقع فيه
تلوها على بيع الثمار قبل أن تسكون ثمرا (الثاني) في الصحيحين أيضا
من قوله صلى الله عليه وسلم رأيت أن منع الله الثمرة يمين يأخذ أحدكم مال
أخيه فهذا أيضا دل على أن المنع إنما هو عن بيع ثمر لم يكن له أن يكون
وإنما الذي في هذه الآثار النهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فإن ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر ثمر النخل لبياعه ما
الأن يشترطها مبتاعها فيكون له باشتراطه أياها ويكون بذلك مبتاعها
وقد أباح صلى الله عليه وسلم ما سألنا ببيع ثمره قبل بدو صلاحها فدل ذلك
أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأولى خلاف هذا المعنى (فإن) قالت إنما
أجيز بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لأننا قد رأينا أشياء تدخل مع
غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والأفنية تدخل
في بيع الدور ولا يجوز أن تفرد بالبيع (قلت) أن الطرق والأفنية تدخل
في البيع وإن لم تشترط ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط فالذي
يدخل في بيع غيره لا باشتراطه والذي يجوز أن يكون مبيعا وحده والذي
لا يكون دالا في بيع غيره لا باشتراطه والذي إذا اشترط كان مبيعا فلم
يجز أن يكون مبيعا مع غيره إلا وبيعه وحده جائز ألا ترى أن رجلا لو باع
دارا وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه الواشتراطه
في شرائه الدار صار له كاشتراطه أياها ولو كان الذي في الدار خيرا أو خيرا
فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار واشترطه
في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
اشتراطه مع النخل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) ألا ترى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكره
النخل ومن باع عبدا له مال فماله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المال

للبائع ان لم يشترطه المبتاع وجعله للمبتاع باشرطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خمر او خنزير افسد ببيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وحده فلا يجوز
اشترائه في بيعه لانه يتحققون بذلك مبيعا وبيع ذلك انتهى لا يصلح وذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انها الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النسي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يمسك منه على محريم ذلك واكمله كان على
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يفتتجون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون
الثمار فاذا جد الناس وحضر قاضهم قال المبتاع انه اصاب الثمر الدمان
اصابه مراض اصابه قشام عاهات يحتجون به اذ قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت هذه المصومة في ذلك فاما لا فلا يباعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كما مشورة يشير بها لكثرة خصوصتهم فدل ذلك ان ما روى
في هذا الباب من النسي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما سواه *

*(بيان الخبر الدال على ان المبيع يحكمه المشتري بالقول

دون التفريق بالابدان)*

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى ماعا ما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
الحارثي عن طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه وأخرجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بدل اشترى وفي آخر حتى
يقبضه وفي آخر حتى يكتاله ولم يقل البخاري حتى يكتاله وأخرجه مسلم
والطحاوي أيضا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما (ووجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
ما واطم ومراض
وقشام بوزن غراب
وقوله فاما الاصله
فان لا تتركوا هذه
المبايعة الخ فزيدت
ما وأدغمت النون
فيها وحذف العمل
هـ

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه يخطب على المنبر يقول كنت أشتري القم
فأبيعه بربح الأصح فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فاصكتل وإذا بيعت فكل فكان من ابتاع طعاما ما كان له قبالة قبل أن
يكتاله لا يجوز بيعه فإذا ابتاعه فأكاله وقبضه ثم فارق بائعه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفقرة إلى إعادة الكيل وخولف بين أكتياله أياه بعد
البيع قبل التفرق وبين أكتياله أياه قبل البيع فبذل ذلك أنه إذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فبعد ذلك لا أكتياله منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فبعد كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكره وقوع ملك
المشتري في المبيع بابتياحه أياه قبل فقرة تكون بعد ذلك (وأما) من طريق
النظر فقد رأينا الأموال تلك بعد عقود أيدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكان ما يملك من الأبضاع هو المالك فمما كان ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجزاء فكان ذلك أيضا
مملوكا بالعقد لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال
لأنها مفرقة بعد قياسها ونظرا على ما ذكرنا في ذلك وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأبيه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وأهيك بأبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشدد يدك به
(ذكر) ما يار عن ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه أبيع كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يفرقا أبيع
الخيار واعظ الناس في المتبايعان بالخيار مالم يفرقا وأخرج من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيهقي بالخيار مالم يفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما
في بيعه ما وان كذبا وكما أحقت بركة بينهما وللا ثلاثة من طريق عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده رفعه المتبايعان بالخيار مالم يفرقا إلا أن يكون
صفة خيار ولا يحل لهما أن يفارقا صاحبه خشية أن يستغيله وللناس في وابن
ماجه من حديث سمرة البيهقي بالخيار مالم يفرقا ولأبي داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله ولفظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
 بيعين فلا يبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون يبيع خيار روقي لفظ آخر له البيعان
 بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
 من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن المحارب عنه بلفظ البيعان
 بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
 يبيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
 عن أبي الوضيء عن أبي هريرة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
 البائع فلما أصبح قال لا أرضاها فقال أبو هريرة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في نساء مشعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
 أيضا من طريق جيل بن مرة عن أبي الوضيء قال نزلنا منزلا فباع صاحب
 لنا من رجل فرسا فأتينا في منزلنا يومنا وإياتنا فلما كان الغد قام الرجل
 يسرج فرسه فقال له صاحبه إنك قد بعته فاختصمنا إلى أبي هريرة فقال
 إن شئكما قضيت بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكم كما تفرقتما
 (فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالاقوال (قال)
 أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بعته
 منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
 له من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بعته هذا العبد
 بال ألف درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
 وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن تفرقا يغن الله
 كلا من سعته فكان الزوج إذا قال للمرأة قد طلقك على كذا وكذا ففعلت
 المرأة قد قبلت فقد باتت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهما ما قالوا
 فكذا ذلك إذا قال الرجل للرجل قد بعته عبدي هذا ألف درهم فقال
 المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهما (وعن)
 قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
 عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار المذمومة وفي هذه

الا فتأري العرقه بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بيعت
عبدى هذا بالعم درهم فلما خطب بذلك القول ان يقبل ما لم يمسرق
صاحبه فادافترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولولا ان هذا الحديث
جاء ما علمنا ما يقطع ما للخطاب من قبول الخطابة التي خاطبه بها صاحبه
وأوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهما بعد
الخطابة بالبيع يقطع قبول تلك الخطابة (وقد روى) هذا التفسير
عن أبي يوسف قال عيسى وهذا أولى عما جمل عليه هذا الحديث لا يارينا
العرقه التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي العرقه في الصرف فكانت تلك
العرقه انما يجب بها مساد مقدمه لا يصيب بها صلاحه وكانت هذه
العرقه المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين ارا
جعلنا ما على ما ذكرنا فسد ما كان قد تقدم من عقد الخطاب وان جعلنا ما
على ما قال الذين جعلوا العرقه بالابدان يتمها كانت بخلاف فرقه الصرف
ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه لان العرقه المتفق عليها انما يفسد بها
ما تقدمها اذ لم يكن تم حتى كانت (فالولى) الاشياء بها ان نجعل هذه
العرقه المتخالف فيها كالعرقه المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
ما لم يكن تم حتى كانت ثبت بذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن أبان هذا من
احساب محمد بن الحسن ونسبه صاحب كتاب المحبة وراه المأمون أعجب به
كثيرا وترجم على الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
وحاصل ما هو من تقريره أن ابا يوسف يرى ان التعرق المذكور
في الحديث فراه عرق بادبنا بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
ذكر من أولوية هذا لوجه اياه في اشرع ان العرقه موجهة للفساد
كل في الصرف قبل القبض واد كرهه يوجب التمام لا يطرله في السرع
فكان مدد كونا أولى لكونه مراد تأمل (واضح) القائلون بعرقه الابدان
ان الخبر امانى ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالخيار ما لم يتعرقا قالوا وهما
قبل البيع متساومان فادان متبايعا صار متبايعين فكان اسم المتبايع
لا يجب لهما الا بعد العقد ثم يجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بباروى عن
ابن عمر في الصحيحين من رواية نافع عنه كان ابا بيع رجلا فادان لا يقيه

قام فتى هنية ثم رجع اليه وروا الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان ذلك
 عنده على التفرق بالابداً وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك أيضاً واحتجوا أيضاً بحديث أبي هريرة
 الذي قد مرناه آنفاً حيث قال للذين اختصموا اليه ما أراكم تفرقتموه فكان
 ذلك التفرق عنده والتفرق بالابداً ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
 (والجواب) عن ذلك أما قولهم لا يكونان مبايعين الا بعد أن يتعاقدا البيع
 وهم ما قبل ذلك مدساوماً من ذلك أعمال منهم لسمعة اللغة فانه يطلق على
 المتساومين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يدوبا تباعا وقد سمينا
 اسمعيل أو اسمعيل في ذبيح القرية من الذبح وان لم يكن ذبح وفي الحديث
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
 ومعهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزياهي وأما قولهم ادعاهما متبايعان
 بعد البيع فقد ذكرنا ان الحق فيه حاله البيع ولا بد بحقل انه سماهما
 متبايعين لقرينه من البيع كما سمي العصير حراً (وأوضحه) شارح المختار
 فقال الاحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الايجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
 كالأمر وحالة وجد فيها أحدهما طلاق اسم المتبايعين عليهم ما في الحالة
 الاولى والثانية بخيار باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعذبت الحالة
 الثالثة ما دهي جامعة قريبة الى الحقيقة ادالشارع أبقي الايجاب مادام
 في الجاس ليراط بالقرن انتهى (وقال) الزياهي ونحوه كان له خيار
 المأمول لانه لو لم يكن له الخيار لارم البيع من غير اختيار الاخر ولدخل
 في ملكه وليس ذلك في وسع الموجب وللوجب ان يرجع في هذه الحالة
 لانه ليس فيه ابطال حق غير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
 ما ذكره ابن عمر من قوله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الفرقه فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
 ان يكون أشكك عليه تلك الفرقه ما هي فاحتملت عنده الفرقه بالابداً
 على ما ذكرناه واحتملت عنده الفرقه بالابداً على ما ذهب اليه عيسى بن
 أبان واحتملت عنده الفرقه بالاقوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدل أنه بأحدها أولى منه مما سواه منها ففارق بآئنه بيده احتياطا
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لبياعته نقص البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يصحكون حجة على غيره انتهى
 (وقال) الزباني تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (ومما) بعض
 ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهري عن حمزة بن عبد الله بن ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو من
 مال المبتاع فدل ذلك أنه كان يرى أن البيع يتم بالاقرار قبل الفقرة التي
 تكون بعد ذلك وإن المبيع يتمثل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المبتاع حتى يهلك من ماله أن هلك فهو ذل على مذهب في الفقرة مما
 ذكرنا (وأما) ما ذكرنا عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضا عندنا لان
 في الحديث المذكور قلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقهما فقيامه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقام بعد
 البيع مدة يعلم أن كلامه ما قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تارك لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف تصارفه قبل القبض لغدا الصرف فلذلك لو كان الخيار
 واجبا في البيع بعد عقده لقطعت هذه الاشياء فدل ذلك على أن التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أوردا البيهقي في السنن في آخر
 باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن هبيرة أنه
 حدث الحسن بن سعيد بن محمد بن أبي العباس بالخيار قال فحدثنا به أبا حنيفة
 فقال ان هذا ليس بشئ أرايت ان كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البيهقي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصد المحقق وببأسانه في كل شئ لوجه الله
 تعالى لا يدل ولا نصيبه وفي إيراد المثال ذلك بمنزله عنه لانه أورده
 مورد التنقيص لسان هذا الامام العظيم قدس سره عند الله وعند الناس
 والاهتمام بحجابه (ولقد) كنت اسمع مشايخي داعية لولون ان البيهقي
 متعصب وكنت لا اصدق ذلك وأجل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا امامه الذي تقلد مذهب ان بغض عن أئمة الدين أو يطمعن

في المجتهدين وهذه حكاية منكرة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
وشغنت به كتب أصحابه ومخالفاته من ورعه وزهده ومخالفاته من الله
تعالى وشدة احتياظه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشئ الحديث وانما أراد ليس
هذا الاحتجاج بشئ يعني تأويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل
تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالاقوال لقوله تعالى وان
يتفرقا يغن الله كلام من سمعه (ولهذا) قال ارايت لو كنا في سفينة أو تأويل
المتبايعين بالمتساومين (وقول) ابن المديني ان الله سأل عما قال فلا
شك فيه كل مشؤل من قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أجابوا ولم يترك
النصوص تضاد (ثم) هو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه
شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والتورى والنخعي وغيرهم فان
هذه العصية ان تأمل (واقده تبهت) من الشيخ في الدين السبكي
حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في حق القريب ما نصه
ولقد حكمت من أيام نظرت في الغاية شرح الهداية لقاضي القضاة قس
الدين السروجي المحقق رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحبة لاهل
العلم واحسان ولى به اجماع فرأيت هذا كرفيه ان البيهقي متعصب فاستقيقت
هذه الكلمة وامتعت منها وانها الكلمة قلائم ألفم وكيف تصدر من عالم
أديظنا أو يتوهمها ولا تصدر الا عن جاهل وغفلة عن رتبة العلماء وما
يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
والكلام في دينه وشرعيته والعصية في الجهال الذين لم يتدبروا بشئ
من العلم فبيحة فكيف بمن عنده شئ من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
وخطر لي ان هذا هو في ما شاع على السنة الناس ان محوم العلماء
مهمومة لان الوقعة فيهم وقعة في الشريعة الى آخر ما قال (وانت) اذا
عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحسالة قد راها امامنا
ظاهره انه نقض أصلا من أصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
لم يعا بكلامه ومثل هذا لا يقوله الا متعصب (سئلنا) ان السروجي عاب
في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والمخطيب عابا في حق الامام فنسبنا اليه

قوله الامتصاص
التواء في عصب
الرجل اه

أوشاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحابها المارضي أو فليردها وصاعا
من تمر (وفي) لفظ من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند) البخاري
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة بمائة فليردها فليردها صاعا من تمر
هكذا ذكره موقوفاً ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصريفة شيئاً
لاموقوفاً ولا مرفوعاً (وأخرج) الطحاوي من طريق محمد بن سيرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفعه من اشترى شاة بمصراة أو لقمه مصراة
فحبابها فهو بخير النظرين بين أن يحابها وبين أن يردها وأما من طعام
(قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصرة إذا اشترها رجل
فحبابها لم يرض حلابها فيما بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار أن شاء أمسكها
وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار
(ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردها ويردها قيمة تصاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضاً قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فلو أليس للشترى ردها
بالعيب وإن لم يرجع إلى البائع بنقصان العيب (ومن) قال ذلك
أنبوذة بن ماجة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن مروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك مما قد تقدم في هذا الباب منسوخ (فروى) عنهم
هذا الكلام مجلاً (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
(وقال) محمد بن شعاع فيما أخبرني عنه ابن أبي عمير أن نسخة قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار لم يقترقا لمسا قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن الخيار لا يحد بعدها إلا ما استثناه بقوله لا يبيع الخيار
(قال) الطحاوي وهذا التأويل عندي فاسد لأن الخيار الموعول
في المصراه انما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الامري)
أن رجلاً لو اشترى عبداً فقبضه وتفرقا ثم رأى به عيباً بعد ذلك أن لم يرد
على بائه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي في الآثار المذكورة
عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك وذلك المبتاع للشاة المصرة إذا قبضها
فاحتلبها علم أنها على غير ما كان ظاهره منها وكان ذلك لا يعلم في احتلبه مرة
ولا مرتين جهلت له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام ليحتلبها في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان ياملها كظاها فقد زمتها واستوفى بما
اشترى وان كان ظاها بخلاف باطنها فقد ثبت العيب ووجب له ردها به
فان حايها بعد الثلاثة الايام فقد حايها بعد علمه بعيبها فذلك وضامته بها
فلهذه العلة وجب بها فساد التأويل المذكور (وقال) عيسى بن ابيان
في كتاب المحبة **صكان** ما روى من الحكم في المصراة بما في الآثار الاول
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (فمن) ذلك ما روى
في الزكاة انه من اداها طائعا فله اجرها والا اخذناها منه وشطر ماله عزمة
من عزيمات ربنا (ومن) ذلك ما روى في حديث عمرو بن شعيب في سارق
الفترة التي لم تصرزانه يضرب جلدات في كالا ويغرم مثلها فيه كان الحكم في
اول الاسلام كذلك حتى نسخ الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى امثالها
ان كانت لها امثال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصرية وان يبيع المفعلات خلافة ولا يجل خلافة مسلم
فكان من فعل ذلك وبيع ما قد جعل بيعة محظا لفا لم امر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم ودان خلافه انتهى هذه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن
المحلوب في الايام الثلاثة للشترى بصاع من تمر وامه يساوي اصعها كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالمعاشي وردت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد زايها اللبن علمنا ان ذلك
اللبن الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم المبيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
المبيع عليها فذلك للشترى فلما لم يمكن رد اللبن بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك بيعة ولم يمكن ان يجعل اللبن كله للشترى اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع يبيعه اياه الشاة التي قد ردها عليه بالعيب وكان ملكه كله
بجزء من الثمن الذي وقع به البيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللبن سالما له بغير ثمن فلما كلن ذلك كذلك منع الشترى من
ردها ورجع على بائعه ببقصان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد رأيت في ذلك وجهها واشبه عندي بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان لبن المصراة الذي

احتليه المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتياها فيها قد كان بعضه في ملك
البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلها
مرة بعد مرة فكان ما كان في يد البائع من ذلك مبيعا اذا وجب نقض البيع
في الشاة وجب نقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعسا كان
ملكه بسبب البيع ايضا وحكمه حكم الشاة لانه من بدنها هذا على مذهبننا
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل لشري المصراة بعد رد هاج بيع
لبنها الذي كان عليه منها بالصاع من القمح الذي اوجب عليه رده مع
الشاة وذلك لان حينئذ قد تلف او تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
ابدا يتسا بصاع تمر دين قد شمل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكائي بالكائي يعني الدين بالدين
ففسخ ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصراة وقد ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله المحراج بالضممان
وقد اتهم العلماء بالقبول وزعمت أنت ان رجلا لو اشترى شاة فحلبها ثم اصاب
بمساء غير التحفل أنه يرد هاجا ويكون اللبن له وكذلك لو كان مكان اللبن
والولدته ردها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من المحراج الذي
جعل النبي صلى الله عليه وسلم للشري بالصاع فليس يحلوا الصاع الذي
ترجيه على شري المصراة اذ ارد هاجا على البائع بالتصرية ان يكون عوضا
عن بيع الاب الذي احتليه منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
وقوع بيع رحدث بعضه في ضرعها بعد البيع أو يكون عوضا عن اللبن
الذي كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنها فقد
نقضت بذلك أصلك الذي جعلت به اللبن والولد للشري بعد الرد بالعييب
لانك جعلت حكمه محكما المحراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
لشري بالضممان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في ضرعها في وقت
وقوع البيع خاصة والباقي سالم للشري لانه من المحراج فقد جعلت للبائع
صاعا دينيا بان دين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به بارك أصلا من أملاك وقد كنت

أنت بالقول بفسخ هذا الحكم في المصراة أولى من غيرك لأنك أنت تفسخ
 اللبن في حكم المخرأج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تفصيله) قد عقد
 البيهقي باب الدليل على أنه لا يشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وذكر
 فيه حديث المصراة ولا يخفى أنه لا حاجة فيه إذ جعل فيه الخيار للشترى بلا
 رضا البائع ولا بأن يشترط عند العقد فتأمل * * *

• (البيع القاسم) •

(اعلم) ان البيع على أربعة أقسام (صحيح) وهو المشرع بأصل ووصف
 ويفيد الحكم بنفسه اذا خلا عن الموانع (وباطل) وهو غير مشروع أصلاً
 (وفاسد) وهو مشروع بأصله دون وصفه وهو يفيد الحكم اذا اتصل به
 القصد (وموقوف) وهو يفيد الحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه
 لاجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزياحي (وفي) شرح المختار البيع
 نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي
 وهوفي صلب العقد وضعيف والبيع الفاسد يفيد الملك بالقبض خلافاً
 للشافعي والفاسد اكثر وأعم لاشتماله على الباطل والمكروه فكل باطل
 فاسد ولا عكس (وفي) صدر الشريعة لا فرق بين الباطل والفاسد
 عند الشافعي

* (بیان المنبر الدال علی ان یرح الحق رباطل) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني أنه سمع عمار بن الخطاب رضي الله عنه يقول من شرب الخمر أو كل ثمنها فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فمروا كلهم واستحلوا كل ثمنها إن الله حرم بيع الخمر وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه ابن خثعم عن طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم القمح يقول وهو يمسكه إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام قيل يا رسول الله إني أرى شحوم الميتة فأن يطبخ بها السفن ويد بها الجلود ويستصبغ الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها

أجلوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه (وأخرجه) من حديث ابن عباس قال بلغ عمر
 أن سمرة باع نخرا فقال قاتل الله سمرة لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من باع الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها (وعند)
 البخاري بلغ عمر أن ملأنا باع نخرا فقال قاتل الله فلانا لم يعلم أن سمرة وفي
 بعض آله أنه صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (وأخرجه) مسلم
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوها وأكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرمت عليهم الشحوم فباعوه
 وأكلوا ثمنه (وأخرج) أيضا من حديث ابن عباس رفعه أن الذي حرمت
 شربها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه أن الله حرم
 الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده من سائى فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تفردهما مسلم عن البخاري (قال) الزياي يبيع الميتة والدم والمخزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو لم يكن عند
 المشتري لم يضمن لأن العقد في الباطل غير معتبر فيبقى القبض باذن المالك
 وقيل يضمن لأنه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والأصل) فيه أن يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالمحر والدم والميتة التي ماتت حتف أنفها باطل
 وإن كان ما لا عند البعض كالمخمر والمخزير والموقوذة فإن هذه الأشياء مال
 عند أهل الذمة فإن بيعت يدين في الذمة فهو باطل وإن بيعت بعين فهو فاسد
 في حق ما يقابلها حتى تملك وتضمن بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لأنها غير متمتعة لما ان الشريعة أمر بآهانتها وفي تملكها
 مقدمة صود العزار لمسا فقان باطلا وذلك بأن يشترى بها يدين في الذمة
 لأن الثمن من الدرهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها أو كان باطلا لأنه نفع أو لم تكن مقصودة بأن كانت دينا في الذمة
 كان فاسدا من المصويرة فحصل ما يقابلها رفيعه أعزأله لا لئلا لأن الثمن
 يبيع لما ذكرنا والأصل المبيع وكذا إذا كانت معينة وبيعت بعين مقايضة
 سواها في حق ما يقابلها باطلا في حقها (ابو حنيفة) عن محمد بن قيس
 أن رجلا من ثقيف بكى أبا عامر كان يهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خرفاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
خبرها كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر ان الله
تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل خذها وبيعها واستمع
بئنها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شربها وحرم بيعها وأكل ثمنها
كذا رواه المحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
السبائي انه سأل ابن عباس عما يصر من الغنم فقال ابن عباس ان
رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
ان الله قد حرمها قال لا قال فسارنا فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يمسرك قال أمرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
قال ففتح المزايدة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
(بيان الخبر الدال على حكم المزبنة والمحاقلة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن المزبنة والمحاقلة كذا رواه المحسني وهو متفق عليه وزاد
مسلم وزعم جابر أن المزبنة يبيع الرطب في الفخل بالقر كبل والمحاقلة
في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالمحب كبل
(بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزبنة وان يشتري الفخل
سنة أو سنتين كذا رواه طلحة وابن خنبل وعنده ابن عبد الباقي وابن خنبل
وطلحة أيضا (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
منه (أما) يبيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بالغظ نهى عن
المحاقلة والمزبنة والمعاومة والمخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
في المعاومة (وعنه) أيضا نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
البخاري يبيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
حبان (وفي) شرح المختار المزبنة يبيع القر على الفخل بقر مجذوذ
مثل كبله خرصا والمحاقلة يبيع المحنطة في سنابها بمحنة مثل كبلها خرصا
ولا يجوزان للنهي المتقدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

المخرص كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على النخيل لانه فيه شبهة
الربا والشبهة في باب الربا المحقة بالحقيقة في التمريم وكذا بيع الغنم
بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء التمريم على رءوس النخيل
بقرحيد وذو على الارض خرصا فيمادون خمسة أوسق ولا يجوز فيمادون على
خمس أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودليه له) نهى عن المزانية
ورخص في العرايا وهو ان يبتاع تمرا جذا وبخضر صاعرا على النخل فيما
دون خمسة أوسق (قلنا) العربية هي العطية لغة وتأويله ان يبيع الرجل
شجرة نخلة في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خالف الوعد والرجوع في الهبة فيه عطية
مكان ذلك تمرا جذا وذو بالمخرص دفعا للضرر عن نفسه وتقاديا عن الخلف
في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يعمره لكان له ووب له مادام متصلا
بملك الواهب فيمادون من التمريم ولا يكون عوضا عنه بل هبة مبتدأة
(وانما) معنى بيعا جذا لانه في الصورة عوض يعطيه واتفق ان ذلك
كان فيمادون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
ففعل كما وقع عنده وركبت عن السبب والمحل على هذا أولى كبلات تضاد
الآثار انتهى وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوى

«(بيان الخبر الدال على النهى عن بيع الغرر)»

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبير
عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله
(واسلم) عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
المحصة وعن بيع التمريم عنه مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
(وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر
وانما يجوز ذلك لانه باع بما لا يملكه (وقد) أخرجه أحمد موقوفا ومرفوعا من
طريق يزيد بن أبي زياد عن السيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
فيه ارسال من السيب وعبد الله والحجج وقفه وقال الدارقطني في العلل
اختلاف فيه والحجج وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

ابن أبي عامر في كتاب البيوع له من حديث عمران بن حصين مرفوعا
بلفظ نهى عن بيع ما في خروع المساشية قبل ان تعلب وعن الجنيبي في
بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين واللاقح وحبل
الحبلية وعن بيع الغرر ورواه مالك عن أبي حارم عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر

(بيان الخبر الدال على النهي عن النجش وعن بيع المحصاة)

(أبو حنيفة) عن أبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله
عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة
أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ولا ينكح امرأة على عمتها ولا على حاتها
ولا تسأل طلاق أختها لكفى ما في صحبتها فان الله هو رازقها (وقال) من
استأجر أجيرا فليعلمه أجره ولا تنسأ جشوا ولا تبأية وابأية المحجر كذا رواه
محمد بن الحسن في الاستئثار عنه بطوله ورواه الحارثي عن طريق أبيه بن
الحكم وابن خسرو عن طريق عباد بن العوام (ومن) طريق أبي
عروبة الحراني عن جده ثلاثتهم عنه الا ان حديثهم انتهى الى قوله فليعلمه
وقد تقدم هذا الحديث في أبواب النكاح (وفي) المتنق عليه من حديث
ابن عمر وأبي هريرة رفعاه نهى عن النجش وعند مسلم من حديث أبي هريرة
رفعاه نهى عن بيع المحصاة (وأخرج) ابن الجارود في منتهى بلغة
لاتبأية وابأية المحصاة (وقال) محمد بن الحسن اما قوله ولا تنسأ جشوا
فالرجل يبيع البيع فيزيد رجل آخر في الثمن وهو لا يريد أن يشتري ليعلم
بذلك غيره فيشتريه ذلك على سوءه وهو النجش (وأما) قوله ولا تبأية و
بأية المحجر فهذا بيع كان في الجاهلية يقول أحدهم اذا أقيمت المحر فقد
وجب البيع فهذا مكره وهو تعاقب بالشرط والبيع فاسد فيه (وقال)
الزيادي وانما يكره النجش فيما اذا كان الراغب في الساعة يطأه بأمثله
وأما اذا طلبها بدويرة فلا بأس بأن يزيد حتى تبلغ قيمتها *

(بيان الخبر الدال على النهي عن الاستيلاء على سوم أخيه)

(أبو حنيفة) عن حماد بن براهيم عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله
عنهما قالا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستأمر الرجل على سوم

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسرو ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضهم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سومة المسلم وفي لفظ آخر وان يستام الرجل على سومة أخيه (قال) الزبلي وأما يكره الاستيام فيما إذا جنح قلب البائع إلى البيع بالقرن الذي سواه المشتري وأما إذا لم ينج قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره أن يشتري بأزيد لأن هذا يبيع من يزيد (بيان الخبر الدال على كراهية بيع الحاضر للباعد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسرو ومن طريق الوليد بن شجاع عن أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طهمة من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاده لم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قرله حاضر لباد قال لا يكره له سمارا (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بزيادة وإن كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا إذا كان أهل البلد في قحط وهوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي لمسا فيه من الأضرار لهم وأما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانهعدام الضرر (وفي) شرح المختار هو أن يجلب الباعد الساعة فيأخذها الحاضر لبيعهما له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب

(بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأثم وولدها) (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة برقيق من اليمن فأحتاج إلى نفقة ينفعها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلما أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والله قال احتجنا إلى نفقة فبعنا ولدها فأمر برده كذا

رواه البخاري من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن خثيرة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه الا انه قال ان ابا جعفر عن ابي الحسن الحسين بن علي بن ابي طالب ورواه الاشعري من طريق الحسين بن محمد بن علي عن ابي يوسف عنه وكذلك ورواه محمد بن الحسين في الآثار عنه ثم قال وبه أحد يكره ان يرق بين والدته وولدها اذا كان صغيرا وكذا بين الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين او كان أحدهما صغيرا وأما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول أبي حمزة ورواه الحسين بن علي بن ابي طالب عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي بن ابي طالب عنه وولدها فهاهنا الى عليه السلام من ذلك وردت في مع ذلك أخرجه الدارقطني والحاكم وفي الباب حديث أبي أيوب من مرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والحاكم (وهذا) ابن ماجه من حديث أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد ووالده ومن الخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني ، (بيان الخبر الدال على ان البيع بطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) ، (أنوحيعة) من أبي يعقوب عن حمزة عن عبد الله بن عمرو عن أبي عبد الله عليه وسلم انه بعث عاتق بن أسيد إلى مكة فقال لهم من شرط في بيع ومن يبيع وسامع ومن يبيع ما لم يسمع ومن يبيع ما لم يسمع من كذا رواه البخاري من طريق شريك بن أبي نعيم عن أبي عبد الله عليه وسلم والاعمش لا خير ورواه طهة والاشعري من طريق شريك بن أبي نعيم ورواه ابن خثيرة من طريق الاشعري (أنوحيعة) من يحيى بن عبد الله بن موهب الميمى الميمى الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان ينهى فومه وذكره كذا رواه طهة من طريق حمزة عن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يذكره عاتق بن موهب عنه (أنوحيعة) عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب بن أبي عبد الله عليه وسلم قال له ادع لي اهل الله فاهم من أربع حصايل وذكره كذا رواه طهة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ورواه ابن خثيرة من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد

عنه (أبو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه أهلك فذكره كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه طلحة وابن عمرو والكلاعي (قال) الشريف المحمدي في التذكرة صوابه يحيى عن عامر الشعبي ثم قال يحيى بن سعيد الله الكوفي عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث أبي ثابت بن أبي سليم عن عطاء بن أسيد بن النسي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة فنهاه عن ساف الميضع (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقل لاني أمرت على أهل الله بتقوى الله لا يأكل أحدكم من ربح ما يضمن وانهم عن ساف ويبيع وعن الصنفين في البيع الواحد وان يبيع أدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضا من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء بن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم عن بيع مالم يقبضوا ورجح مالم يقبضوا وعن قرص وبيع وعن شرط في بيع ربح وبيع وساف (ثم قال) تقر به يحيى بن صالح الأدي عن اسمعيل وهو منكر هذا السند وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن ابن جحلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرطين في بيع وعن ساف ويبيع وعن بيع ما ليس عندك وعن ربح مالم يضمن (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عاتكة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عتاب فذكره بالغلة المتقدمة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما قوله ساف ويبيع فالرجل يقول للرجل أبيع عبدك هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا أو بة قول تقرضني كذا وكذا على ان أبيعك كذا فلا ينبغي هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف الحسالة والى شهر بالفين فيقع عقد البيع على هذا وأنه لا يجوز (وأما قوله) ورجح مالم يضمنه فالرجل يشتري الشيء ببيعته قبل ان يقبضه بربح فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلاً (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا
 رواه طهفة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين الأجل
 عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع يبعاً
 وشرط شرطاً فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك
 فقال البيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فسألتهم عن ذلك فقال
 البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الكوفة
 اختلفوا في مسألة واحدة ثم أثبت أبو حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي
 بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أثبت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال
 لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريمه واشترط الولاء فإن الولاء
 لمن اعتق فالبيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فأخبرته بذلك
 فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر عن محبوب بن دينار عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت
 حملاني إلى المدينة فأجاز البيع والشرط جميعاً ورواه ابن خضرم عن طريق
 جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن
 أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في روايه
 الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد الباقي من
 طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة
 (وأخرجه) المحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن كرم
 محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة وذكره
 وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) المحاكم في علوم الحديث من حديث عطاء
 الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن
 سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وهكذا أخرجه ابن خرم في المحلى
 والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لادامياطي ونقل
 فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قلت) وأخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصفقتين في بيعة وعن
 بيع وسلف وعن بيع ما ليس هنالك كذا رواه ابن خضرو وأخرجه الخمسة
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه الطحاوي من طريق
 داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بإلفظ نهى عن بيع وسلف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق أيوب عن عمرو بن شعيب بإلفظ لا يجعل سلف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن أبي سليمان وعامر الاحول
 عن عمرو بن شعيب بإلفظ نهى عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب إليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع يشترط فيه
 ما ليس منه (اعلم) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من رجل دابة بتمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واستجروا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثقلت
 حملته حتى اقدم على اهل وخالفهم آخرون وافترة وافرقتين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من المجتهدين
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجحة لم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لم يجبراغسا كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك مجسار ركوبها فكان الاستثناء للركوب مفصولا من البيع
 لانه اغسا كان بعده فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقده هل هو كذلك أم لا والشايفي ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية وخذ بعيرك فها ملك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في أصله بعد
 تموت هذه الامة لم يكن في هذا الحديث حجة لان المشتري فيه ذلك الشرط
 لم يكن يبيع ما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للمشتري كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين أبطلوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والدال

على ان الشروط التي تشترط في البيوع كلها باطل وتثبت البيوع فكأن من
الحجة عليهم ان حديث بريرة هكذا روى انها ارادت ان تشترها بمائة من
اهلها الا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعلى) الا قول
ابا حنيفة البيوع على ان تعتق المشتري وعلى ان يكون ولاه المعتق للبائع فادا
وقع ذلك ثبت البيوع وبطل الشرط وكان الولاء للمعتق (وفي) حديث
عروة عن عائشة انها قالت لاسان احب اهلك ان اعطيه ثم ذلك تريد
الكتابة صفة واحدة فعانت ويكون ولاؤه لي فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
قالوا ان شئنا ان نعتقبها لك فله عمل وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائشة لا يملك ذلك منها شيئا فاعتقها فلما غلب الولاء لمن اعتق وكان
في هذا الحديث مما كان من اهل بريرة من اشتراط الولاء ليس في بيع
وايكن في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عتق ذلك ولم يكن
تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك فكأن ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بن عائشة ومن اهل بريرة
في شيء وليس في هذا دليل على اشتراط الولاء في البيع فكيف حكمه هل
يجب به فساد البيوع ام لا (واما) ما احتج به الذين افسدوا البيوع بذلك
الشرط مما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نعم هو يروي
عن شرطين في بيع وعن سابع وبيع فالبيع في نفسه شرطا فالشرط فيه
شرط آخر كان هذا شرطين في بيع وهو اداء والشرطان المنهيين عنه هما
عدهم المذكران في هذا الحديث وقد خولاهما في ذلك وقيل الشرطان
في البيع هو ان يقع البيع على ألف درهم او على مائة دينار الى ستة ويقع
البيع على ان يعطيه المشتري ايها شاء فالبيع فاسد لانه وقع بمشعور
(وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث ربيب امرأة عبد الله بن مسعود انها
باعت عبد الله حارية واشترطت خدمتها وذكروا ذلك لعمره فقال
لا يقربنها (آخره) الطحاوي من طريق شعبه عن خالد بن سلمة سمعت
محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن ربيب (اورواه) الامام عن الربيع عن
ابن مسعود يلهط به لئلا يباع من امرائه حارية يشترها بمائة قال ايها كذا
على ان تمسكها على ما اردت يبيعها كذا حتى يباعها فاشترها بمائة

بالمثل ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوية لاحد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عايتها ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لايك
 صاحبه ليس هذا يبيع كالح ولا يملك ذلك يصنع بما يشاء يصنع بملك يمينه
 (وأخرج) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن دثنى
 نافع عن ابن عمر قال لا يملك فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء أمسكه لا شرط فيه (فقد) ابطال عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبيد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يرى خلاف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وانما
 كان على جهة التقدير وتابعته ازياب امرأة عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امر بريرة على ما قد تقدم (فدل) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين استحبوا بحديثه ولم يعلم احدا من
 الصحابة غيره من ذكر ما ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر ومن تابعه على
 ذلك من ذكره فكان ينبغي ان يجعل هذا أصلا ولا يصح ان يصح من الصحابة
 ولا ينافي وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله
 تعالى (فائدة) في شرح الخسار اعلم ان البيع بالشرط ثلاثة انواع
 (أحدها) البيع والشرط جائز ان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلازمه
 كما اذا اشترى أمة على ان يستخدمها أو طمأنا على ان يأكله أو دابة على ان
 يركبها أو اشترى أمة على ان يطأها فهو فاسد لان فيه نكاحا للبايع لانه يمتنع به
 الرد بالعيب وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كالأهمل
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازمه وفيه منفعة لاحد
 المتأقدين وهو ما من الشرط الفاسد في هذه المسائل ونحوها
 أو للعقد عليه اذا كان من أهل الاستحقاق كعقود العبد فلو أعتقه انقلب
 جائزا فيجب الثمن عند أبي حنيفة لانه منهي به والشيء يتأكد بانتهائه
 وعند ما يجب القيمة وهو فاسد على حاله لانه به تقرر الشرط الفاسد

(والثالث) نوع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يقتضيه العقد وفيه مصرة لاحدهما أو ايس فيه منفعة ولا مضرة لاحدا وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو وكشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يلبس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطأ الجارية أو على ان يقرض أجنبيا دراهم ونحو ذلك فانه يجوز ويحل الشرط لانه لا يستحقه أحد فياغو لمخلوه عن العائدة وتنبني على هذه الاصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى

• (بيان الحبر الدال على الرخصة في ثمن الكتاب المثل للصيد) •

(أبو حنيفة) عن هاشم عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طلحة من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طلحة من طريق محمد بن المنذر وابن خثعم وابن المغيرة عن طريق الحسين بن الحسن بن الأبطاكي كلاهما عن أحمد بن عبد الله الكندي (ومن) طريقه أيضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى) ابن خثعم عن ابن خثعم عن أبي علي بن شاذان عن أبي زهير عن أشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة نهي عن دهر البغي وعسيب الفحل وعن ثمن السنور وعن الكلب إلا كلب صيد (قال) البيهقي رواية حماد عن قيس فيها نظر (قلت) هذا من رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن حماد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن سمعت فذكر كلب الجمام ومهر البغي وثن الكلب إلا كلبا ضاريا فراوياه ضعيفان (قلت) الوليد ضعفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

المخرج والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في مستدركه (ثم قال) عدد لواحد بن عياث وسويد بن عمرو قال
حدثنا حماد حدثنا أبو الربيع عن جابر قال سمعني عن ثمن الكلب والسنور
الكلب صيد ولم يدكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
مرووع داهل الحديث وان لم يدكر أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
أكثر أهل العلم ومنه قول أفس أمر بلال أن يشفع لأدنا الحديث ذكره
ابن الصلاح وتأيد بحديثه ثم عن أبي هريرة ثم قال ورواه عبد الله بن
موسى عن حماد بن ثابت في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرج
الدارقطني هذه رواية عن جابر لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه
وسلم هذا مرووع حسن ثم قال المير في ورواه المير في عن حماد
بن أبي رسول له صل الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا أن لك الرواية
مرووعة ورواههم هذه مرووعة وقال فيه ابن حبان سمعته راد
أصح من حسنه (قول) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
في صحيحه والحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادته الثقة بمولية (ثم قال)
ابن حبان ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الربيع عن جابر عن النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يوافقوا القوي (قلت) سمعني الحسن بن أبي جعفر وهذه
الحديث هذا لا أذكره حماد بن عيسى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب لمعلم (ثم قال المير في) وأثبت عن
أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم حال عن حماد الاستثناء والاستثناء
في له قال الأسد أنه روى من وجهين حديثين من طريق الوليد بن
عبد الله عن حماد عن أبي هريرة ومن طريق المير في حماد عن أبي
الربيع عن جابر عن حماد بن عيسى عن أبي الربيع عن جابر قال سمعني
رواه سويد بن عمرو عن حماد بن عيسى عن أبي الربيع عن جابر قال سمعني
عن ثمن الكلب والسنور والكلب صيد ولم يدكر حماد عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا أصح من الذي قلناه وهذا هو الدارقطني وهو وثقنا
هذا في كتابكم الرووع وهذا سويد المير في رواية أيضا هذا الواحد
عنات كما ذكرنا في رواية ما أيضا أبو جعفر في ذكره الطحاوي ورواههم

أيضا المجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي أخبرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا مجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السمور والكاب الا كلب
صيد وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكلب ويجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقدررونا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا باب
انه نهى عن ثمن الكلب ولم يصرأ ككاتب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين اما ان يكون أراد خلاف كلاب المنازع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنده نسخ كلب الصيد ثم أاستثناء في الحديث المتقدم (ثم)
قد روى في ذلك عن التابعين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق إسرائيل عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثمر
الكلب السلوقي وهذا عطاء يقول هذا وقد روى عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكلب من السمك فدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكلب المعلم فإنه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فهذا الزهري يقول
هذا وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكلب سمك فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الأصاري قال كان يقال يجرى في الكلب الضاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثمر كلب الصيد (وقال) البيهقي وروى الربيع
عن الشاذلي عن بعض من كان ينسأطره في هذه المسئلة فقال أخبرني
بعض أصحابنا عن ابن إسحاق عن حماد بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلا
قتله عشرين بعيرا فقال الشاذلي اشأبت عن عثمان بخلافه أنه بربا
الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال وكيف يأمر بقتل ما يعرم من قتله قيمته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجر وعا بعد غيره لاسيما واشأهي كثيرا ما يعني

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهما ضعيفان وكيف يأمر عثمان بقتل
الكلاب وآخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن قتلها
الا لا سود منها فان صح أمره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات لفسدة
طرات في زمانه (قال) صاحب القاموس بظاهر المدينة اللعب بالحمام والمهارشة
بين الكلاب فامر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (قال) الحسن
سعد عثمان غير مرة بقول في خطبته اقلوا الكلاب واذهبوا الحمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الامر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يضمن قتلها في وقت آخر
كما أمر بفتح الحمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يعلى بن عطاء عن اسمعيل
ابن حماد عن وايس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب لدار بفرق من تراب حق على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجر رواه سعيد بن منصور
عنه ورواه البخاري في تاريخه حدثنا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
انتهى (تبييه) وقع في الهداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد او ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
الاقتناء وفي الكافي عن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب المعقور لانه
لا يتفع به فصار كالمواثيق وسياق حديث الامام وخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط شمس الاثمة مجواز بيع الكلب ان
يكون معلما أو قابلا للتعليم والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات)
(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

الازرق وسعيد بن أبي المجهم وجماد بن أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن إسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بالغظ لا يبيعوا الذهب بالذهب
الأمثلة لا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا يبيعوا الورق بالورق الأمثلة
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا يبيعوا غائباً بمتاح (وبالغظ) لا يبيعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزناً بوزن (وأخرج) مسلم أيضاً عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد أو استزاد فقد أربى إلا أخذوا المعطى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد
أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه (وعنه) أيضاً رفعه الذهب
بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضاً عن عبادة بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ
مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم
إذا كان يدا بيد لم يخرج البخاري وهو أيضاً عند أبيه في سند جيد وعند
مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثلاً بمثل وفيه قصة
ولم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر جنيب وفيه بيع هذا واشترى منه
من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني عن مرسل بن المسيب لا ربا
إلا في ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في الموطأ من
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) أعلم أن الإمام رضي الله عنه يعتبر المساواة
في المحال عند العقد ولا يلتفت إلى النقصان في المأكول ومحمد يعتبر حالاً وما لا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الإمام الأفي الرطب بالتمر فإنه يفسده بالنس
(وأصل) الشافعي أن حرمة بيع الطعام بجنسه هي الأصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليد مخلص إلا أنه تمين التساوي هنا فيه في أصل

قوله ولا تشفوا
بي لا تزيدوا
٥١

الاحوال وهي حالة الجفاف (واختج) ابو يوسف ومحمد بن عماري عن سعد
ابن أبي وقاص رضي الله عنه رفعه نهي عن بيع الرطب بالتمر وقال
انه يفتن اذا جف بين الحكم وعلته وهي النقصان عند الجفاف اخرج
الاربعة واحد وابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمد)
عدي هذا الحكم الى حيث تعدت العلة وابو يوسف قصره على محل النص
لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (وللامام) الكتاب والسنة (أما)
الكتاب فعمومات البيع نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن تراض منكم وظاهر النصوص يقتضي جوار كل بيع الا ما خص
بدليل وقد خص البيع متفاضلا على العبار الشري فبقى البيع متساويا
على ظاهر العموم (واما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
رضي الله عنه حيث جاوز صلى الله عليه وسلم بيع الخنطة بالخنطة والشعير
بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عامام طلقا من غير تخصيص وتقييد ولا شك ان
اسم الخنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الخنطة والشعير على اختلاف
انواعهما وادصافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمذنب
والمبقع (وبدل) لذلك حديث عامر بن خبير الذي تقدم وقد كان اهدي اليه
رطبا فقال أوكل تمر خبير هكذا فاطاق اسم التمر على الرطب وكذا حديث
نهي عن بيع التمر حتى ترمي وقد تقدم والاجرار والاصفرار من اوصاف
البسر فذا طاق اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص (واما الحديث)
المذكور فذا رده على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبله الا ائمة في المناطرة في معارضة
الحديث المشهور مع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه تعميم
الخبر وان كان في هذا الاتحاد على القياس بعد ان كان راويه هذا لالة امر
العدالة (ثم) ان تضعيف زيد بن عياش عن الامام (قال) المذري ما علمت
احدا ضعفه الا ان ابن الجوزي نقل عن بي حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
خزم انتهي (قلت) يدل على جهالة ان الحماكم لما اخرج هذا الحديث
من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذنب الذي
بدأ الارطاب
في ذنبه والمبقع
المختلف اللون
وهو معناه اه

أبو عياش هو
ابن عياش
القديم اه

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطررب اضطرأ باشد في سنده ومتممه
 (وأولني) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث عمران بن أبي أنس لعلامته
 من الاختلاف والاسلال ويكون النهي الذي جاء في حديث سعد بن علفاهو
 لعله لشيئه ولا يصح ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحته على بيع
 الرطب بالتمر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الأدلة وهذا قد أورد
 الكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
 في مال قدر ايساهم لا يحتلونه في بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل انه حائر
 وكذلك آخر ما غررنا بمثل وان كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر
 وكل ذلك ينقص به ما محمداً ويصحف ولم يصروا الى ذلك في حال الجمع وف
 من لم يراهم مع به بل صاروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراهم ما يؤول اليه به ذلك من حروف ونقصان فالنظر ان يكون
 كحديث الرطب بالتمر يصح الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا ينظر الى ما يؤول
 اليه من تعبير وجعوف وهذا قول أبي حنيفة وهو المظهر عندنا والله أعلم
 (تبييه) عقد البه في السبب يا با فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
 مطعوماً وكرهه حديث الطعام بالطعام مثلاً بمثل (وقد) فهم من أعط
 الطعام كل مطعوم وحالف ذلك في باب صدقة الفطر حيث قال انه البر
 وده ولا يملكه العموم ما هما دلالة ل لا كل الما لج آكل الطعام
 (وقال) ان حرم احرى الشاهي الربا في السقمويين لا يطلق عليه اسم
 طعام (وفي) الجبريد للقدوري يبطل عليهم بجوار بيع الحيوان
 بالتمه وان متعاهد لا مع كونه مطعوماً وان لم يكن في المحال كما ان السمك
 والجوز اذ ليسا مطعومين في المحال حتى يصلحسا ومع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذا الطين الخراساني ما كقول مشتهر وان كان فيه ضرر
 ككثير من المطعومات

كاسان بلدة
 ورواه الترمذي

(بيان الخبر الدال على ربا القرآ الذي كان أصله في النسيئة)
 (أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
 انما الربا في النسيئة وما كان يدايه بد ولا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المدراس عجل بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ماجه والطحاوي من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد الخدري يقول
الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً يعني من زاد أو استزاد فقهه داربي
فقلت له إن ابن عباس يقول غير هذا قال لقد بقيت ابن عباس فقلت
أرايت هذا الذي تقول له شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو وجدته في كتاب الله فقال لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الربا في النسبة وفي آخره الربا في النسبة لم يقل البخاري مر زاد
إلى آخره وفي بعض طرقه أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني وقال
لأربابا في النسبة وعندهما أيضاً من ابن عباس عن أسامة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا ربا فيما كان يد بيد وفي بعض طرقه عند
الطحاوي أنتم أقدم صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم مني وما قرأت من
القرآن إلا ما تقرعون ولكن أسامة بن زيد حدثني فإياه (وفي) بعض
طرقه قول ابن عباس لا يسمع أن سمعت هذا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوي تأويل حديث ابن عباس هذا أنه
عني به ربا القرآن الذي كان أصله في النسبة وذلك أن الرجل كان يكره له
على صاحبه الدين فيقول له أجبني إلى كذا وكذا يكذا وكذا درهم الزيد كما
في دينك فيكون مشترياً بالاجل بمال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ثم جاءت
السنة بعد ذلك بتحريم الربا في التفاضل في الذهب بالذهب والفضة
بالفضة وسائر الأشياء المكايلات والموزونات على ما مر في الذي قبله من
حديث عبادة بن الصامت وغيره فكان ذلك رباحاً حراماً بالسنة وتواترت به
الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار هو غير الربا الذي رواه ابن عباس
عن أسامة رجوع ابن عباس إلى ما حدثه به أبو سعيد فلو كان ما حدثه به
أبو سعيد من ذلك في المعنى الذي كان أسامة حدثه به أذن لما كان حديث أبي
سعيد عنده بأولى من حديث أسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه أبو سعيد فعلم أن ما كان حدثه به

الترمذي حسن صحيح (واسلم) من طريق مغيرة قال سأل شريك إبراهيم
فخذنا من علقمة عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكله قال هات وكاتبه وشاهده فقال انما يحدث بما سمعنا لم يخرج
البخاري هذا الحديث (واسلم) ايضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري ايضا هذا الحديث (وأخرج)
عن هون بن أبي جهم عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمس
عن ثمن الدم وثمن الكلب ~~وصكبت~~ الامة وامن الواشعة والمستهوشة
وأكل الربا وموكله ولعن المصور وتفرد البخاري في هذا الحديث
بالعن المصور وبأخراجه عن أبي جهم

(باب السلم)

وهو بالقصريك اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
والقباس يأبي جوار هذا العقد لانه يبيع المعلوم اذا لم يبيع هو المسمى فيه
وهو معلوم في وقت العقد لكنه يجوز رخصة بالص *

*(بيان المحر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع

عن أيدي الناس عند حلول الاجل)*

(أبو جهم) عن جهم بن سفيان عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن السلم في الكل حتى يبدو صلاحه ~~كذا~~ رواه البخاري من
طريق محمد بن اوش المصمعي عنه (وعند) أبي داود عن رجل فخراني عن
ابن عمر ان رجلا سأل رجلا في ثقل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
الى النبي صلى الله عليه وسلم قال بيم تسهل ماله اردد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في الثقل حتى يبدو صلاحه في اساده رجل يحول (وللطباي)
من حديثه انه سمى عن السلم في الكل حتى يبدو صلاحه (ولان) أبي شبة
لا تسلفوا في الثقل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
ان كان السلم فيه وجودا عند العقد ومنقطعاً عن أيدي الناس عند حلول
الاجل لا يصح اتصافا وان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
الناس ع راحل او كان عند العقد وعند الحل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندما خلافا للشاهي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت المحل يصح
اتعاقبا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
المحل والله اعلم

(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا سلم مالا
في قلائص الى رجل معلوم في شيء لم يسمه ولم يذكره ذلك بن مسعود وقال حدث
رأس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن حنبل ومن طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الاثر ورواه معاوية
دع ابن مسعود الى ريد بن حليمة الكري مالا مصاربة فاسلم ريدا الى عتريس
اس عرقوب قلائص الحديث (ثم قال) محمد بن حنبل لا يجوز السلم في شيء
من الحيوان وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف
وقال حدثنا وكيع حدثنا اسمعيل بن عيسى عن مسلم بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان ريد بن حليمة اسلم الى عتريس في قلائص فقال بن مسعود كره السلم
في الحيوان (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الوري (وأخرج) الطحاوي
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكبيسي حدثنا عبد الله بن
الحسن بن زياد حدثنا شعبة عن عيسى بن مسلم عن طارق بن شهاب قال اسلم
ريد بن حليمة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل فلو صبحه بين يدي
حل الاجل طاعة قاصدا وفي ابن مسعود يستطرد بهاء عن ذلك وامر ان
يأخذ رأس ماله (وأخرج) أحمد والاربعاء والبيهقي في الخلاصة عن حمزة
رواه عن عيسى بن عبيد الحيوان بالحيوان مائة (ورواه) ثعلب عن ابن مسعود
انه قال السلف في كل شيء الى اجل مسمى لم يسم به الا الحيوان اخرج
الطحاوي من طريق أبي معشر عن ابراهيم عنه (وأخرج) البيهقي من
طريق عيسى بن عبيد عن عمار الدهني عن عيسى بن عمار عن ابن مسعود نحوه
(ودكر) البيهقي عن الشاهي ان بعض من تكلم معه قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه وحدثه هو قطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشاهي ان رواية ابراهيم وابو جابر عن ابن مسعود مقطوعة (قال)
وانما أخرج الطحاوي من طريق شعبة عن عمار الدهني عن ابن مسعود بن

جبيران حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
ابن مسعود (وأخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
ابن مسعود نحوه ومراسيل ابن سيرين صحيحة على أن المنقطع إذا لم يعارض
المنصنف ينجبه عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لحمد بن الحسن أنت
أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي الجعد ترمي أن بني عم
لعثمان أتوا واديا فصنعوا شيئا في أبل رجل فطعوا به لبن أبله وقتلوا واديا لها
فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضى بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى
بواديه أبل مثل أبله وفصلا مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
مسعود أنه يقضى في حيوان بحيوان مثله دينه لانه إذا قضى به بالمدينة
واعطيه بواديه كان دينه وتريد أن تروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم
تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله
في وصفه أحدهم أبو زيادة أو أبو زائدة مولانا وتروون عن ابن عباس أنه
أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة انتهى (قلت) أبو الجعد ترمي لم يدرك
عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغير بآخر حمزة ومعارضه
الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطة أيضا (ثم قال)
البيهقي وروى عن عمر أنه ذكر في أبواب الربا أن يسلم في سن رواء عثمان بن
حمزة حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال وذكره وهذا
منقطع (قلت) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف وقال حدثنا أبو خالد الأحمر
عن مجاهد عن قتادة عن ابن سيرين أن عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا في التهذيب
(وأخرج) الطحاوي من طريق حماد بن حبيب عن أبي نضرة أنه سأل
ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فإن أمراءنا ينهوننا عن
ذلك قال فأطيعوا أمراءكم وأمراؤنا يومئذ عبد الرحمن بن حمزة وأصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم (ومما) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
حديث المعنى أنه يختلف اختلافات بينا فلا يمكن ضبطه وإن استقصى فيه
والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 * * *
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالحجز الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواء طلحة من طريق عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عياش قال جاءني
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عياش قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه متذكرا فسمع علي - أحاديث هذا من حديثه ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا أنه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عياش وقد رواه الامام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه المحققون في النسخة في بافظ
 العارية مؤداة والمنفعة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطحاوي وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من طريق سويد بن جبلة وقد قال الدارقطني لا تصح له صحبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له صحبة والزعيم الكفيل والزامة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الحافظ في تخريج الرافعي وفيه اسمعيل بن عياش رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعفه ابن خزم بامعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الوصايا أتم سياقاً واختصره ابن ماجه هنا وله في النسخة في
 طريقان من رواية غيره أحدهما من طريق أبي عامر الوصاني والآخر من
 طريق حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وضعفه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عياش
 * * *
 * (باب الحوالة) *

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى

(بيان الخبر الدال على جواز الحوالة بالدين دون الايمان)

(أبو حنيفة) عن بهلول الجعوني وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغني ظلم كذا ورواه ابن عمر وأخرجه ابن ماجه بزيادة وإذا أحلت على ملى فاتبعه ولهذا أخرجه هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رفعه مطلق الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه أصحاب السنن إلا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجه) من طريق همام عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومن أحيل على ملى فليعتل وهكذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ فإذا أحيل وفي لفظ آخر وإذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي أصحاب الحديث يروون إذا أتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف (قلت) والملى الغني وزنا ومعنى (وأما) خصت الحوالة بالدين دون الايمان لأنها تبنى على النقل وهو في الدين لا في العين لأن هذا نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة فيازان يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا وهو الدين (تدبره) ولا يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى أى الهلاك والتوى عند أبي حنيفة أحد الأمرين إما أن يجهد الحوالة ويصالح ولا يئذ له عليه أو يموت مفلسا لأن الجعز من الوصول يتحقق به بكل واحد منهما وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على المحيل مطلقا لأن البراءة حصصات مطلقة ولا يرد إلا بسبب جديد بناء على أن الساقط لا يرد (وقد) أنكر ابن خزم عليه وقال إن أحاله على غيره لم يدرى أنه غير ملى أولا يدرى فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لأنه لم يملكه على ملى (وذكر) البيهقي عن الشافعي أن محمد بن الحسن احتج بأن عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فسألته عنه فزعم أنه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى قال الشافعي فهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري اقال ذلك في المحوالة أو الكفالة (قلت) الذي في كتب
 الخنفية ان محمدا ذكره في الاصل عن عثمان في المحوالة من غير شك كما أخرجه
 البيهقي أولا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
 بسنده (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها الى الاصل لا يتوقف
 على شرط موت الكفيل مفساؤذ كر أبو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم لعثمان
 في ذلك بخلاف من الحساب (ثم قال) البيهقي الرجل المجهول في هذه
 الحكاية خلد بن جعفر بصرى لم يحتج به البخاري وانوح مسلم حديثه
 الذي يرويه مع السمر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه اتى
 عليه (وعنى) بالمعروف ابا اناس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
 عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما هرف ومسلم وان قرنه مع حديث
 المسقر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
 وكلامه هنا يوهم ان مسلما لم يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
 وكان يعظمه ويشني عليه وقال كان من اصدق الناس واشدهم اتقانا
 ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
 ابن خزم روي عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي قال في الذي
 احيل لا يرجع على صاحبه الا ان يفسد او يموت وهو قول شريح والحسن
 والثعبي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المحيل (وحكى)
 صاحب الاستاذ كارا ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا افسد او مات
 يرجع على المحيل والله اعلم (وأما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
 في التاريخ ان له رؤية وحكى عن ابن سعد انه عده من الطبقة الثانية وحكى
 عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة وعر يحيى وغيره انه بالغ ستا وتسعين
 سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
 فتأمل ذلك وانصف والله أعلم

(باب الشركة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف
 ولا يميز أحد النصيبين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد أعني عقد
 الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن ثابت
 العين المهملة
 وسكون الزاي
 المجهلة بعدها
 راء مهملة اه

[illegible]

أيـه عن جده به كذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال هو عبيد الانصاري (قال) الحافظ وعبيد
هو راوي الخبر ولم أرفق طريق الشافعي التصريح بأنه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عدا بن أبي شيبه ووكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن جبر بن عبيد
عن أيـه عن جده أن عمر دفع إليه مال يديم مضاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام أن راوي الخبر هو جبر بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب العصاة)

(بيان الخبر الدال على أن من قضى بعير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار
قاص يقضي في الماس بعير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك علمه
ويقضي بعير الحق فهذان في النار وقاض يقضي بكتاب الله هو في الجنة
كذا رواه البخاري من طريق أبي إسحق المزاري عنه (وأخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو عن شرط
مسلم وأصعبهم القصاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار الذي
في الجنة ورجل عرف الحق بقضي به ورجل عرف الحق بفاسد الحكم فهو
في النار ورجل قضى للماس على حهل فهو في النار (وقال) المنذري
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) الحافظ في تخرجه
الرازي قال الحاشية في علوم الحديث تفرد به الحراسانيون ورواته
مراورة ثم قال وله صرح غير ما ذكرت قد جعلتها في جزم مفرد انتهى وهذا
الجزء عندي والمجد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط للقاضي الاثولويه ولا تمليد الجاهل وعندما يؤلف الجاهل
صح ويعمل بعوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء

(بيان الخبر الدال على أن تولية القضاء بين الماس من جملة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها بصفة وأدى الذي عليه وأنى ذلك كذا رواه الحارثي والمخالي
في فوائده من طريق يحيى بن نعيم بن حاجب عنه (وفي رواية الحارثي
سيرة بدل خزي (وعند المخالي عن الهيثم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
البصري واغظته قال يا أبا ذر الامة أمانة والباقي سواء الا انه قال وأدى
الذي عليه فيها) وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنه ابن سعد وابن خزيمة وأبي
عوانة والمحاكم يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة والباقي سواء وفي أوله قال
قلت يا رسول الله استعماي قال فذكره (تنبيه) قال قاسم بن قطلوبغا روى
في سنده هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل الهيثم قال الحسيني
أبو غسان هو التميمي والمراد بالكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومسلم ومروان قال الشيخ قاسم
أظنه الهيثم فان كنيته أبو غسان ذكره المزي في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
(قلت) قال شيخ الاسلام في هذا الحديث هو الهيثم بن حبيب البصري في
الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات اقباع السابعة وذكره المحافظ
في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره المحافظ عبيد
الغنى ولم يذكر من إخراج له وجوز المزي ان يكون له في (مد) انتهى يعني
أبا داود في المراسيل

(بيان الخبر الدال على فضل المحاكم اذا عدل في حكمه)
(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان ارفع الناس درجة يوم القيامة امام عادل أخرجه
الترمذي بلفظ ان احب الناس الى الله يوم القيامة وأدناهم مجلسا منه امام
عادل وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله وفيه وامام
عادل (آداب القاضي)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة ان ابا عبد الله عليه
سبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى المحاكم وهو غضبان كذا
رواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه وهكذا هو عند ابن حبان بهذا
اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب ابي وكتب له
الى عبيد الله بن أبي بكرة وهو قاضي سجستان ان لا تحكم بين اثنين وانت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه انه كتب الى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي المحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في مختصر السنن وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق عليه عند الستة وأخرج الطبراني في الاوسط والمحارث في مسنده والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضي القاضي الا وهو شيبان بن ريان وفي السند القاسم العمري وهو متهم بالوضع *

(بيان الخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الاقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضع خشبة على حائطه فلا يمنعه كذا رواه المحارثي من طريق قاسم بن غانم عنه غير أنه قال على حائط جاره (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة ولفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنها معرضين والله لا نؤمن بها بينا نكافكم ولفظ أبي داود اذا سمعنا من أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فنكسوا فقال مالي أراكم قد ارضتم لا لقينها بينا نكافكم (باب الشهادة)*

وهي اخبار بجهة الشيء عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان وهي من المشاهدة والمعينة فمن حيث ان السبب المطلق للاداء المعينة هي الاداء شهادة والقياس بأبي كون الشهادة حجة في الاحكام لانه شبر يحتمل الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع *

*(بيان الخبر الدال على ان المحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد

يجوز له ان يحكم به)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله والمجذلي عن نعيم بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه اعرابي
 يصعد ديبعا فقدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة أشهد أنك
 قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أين علمت ذلك قال تخيما بالوحي وصدوق قال جعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجائي كذا رواه البخاري من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى النخعي ومكي بن إبراهيم وحارثة وأصرم بن حوشب
 كلهم (ورواه) أبصام طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه عنه
 بلمط جعل شهادة خزيمة شهادة رجائي (ورواه) أيضا هذا اللط من
 طريق عبد الرحمن بن عدا الصمد عن أبيه عن حذيفة - ورادويه حتى مات
 أي خزيمة (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن اسحق وعنه داود
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة بن طارق أي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا بالله السابق ومطولا من طريق أبي يحيى النخعي عنه (وأخرجه)
 أبو داود وأبو حنيفة في صحيحه والساق والذهبي في حوله من طريق
 الزهري عن عمار بن حريمة بن ثابت أن عمه حدثه وهو من أصحاب أبي
 صلى الله عليه وسلم أن إلى صلى الله عليه وسلم لم ابتاع ورسا من اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد بن حنبل من هذا من طريق الزهري حدثني عمار بن
 حريمة أن بصاري أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 أن إلى صلى الله عليه وسلم ابتاع ورسا من اعرابي فاستبعبه النبي صلى الله
 عليه وسلم أيقضيه ثم فرسه فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي وأطأ
 الأعرابي وطق رجلا يعترضون الأعرابي فيساومونه بالعرس ولا يشعرون
 أن النبي صلى الله عليه وسلم اتعاه حتى راد بعضهم الأعرابي في السوم على
 ثم العرس فمادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت بتاعا
 هذا العرس فانتعه والابتعته فسام النبي صلى الله عليه وسلم حين جمع يدا
 الأعرابي فقال أوليس قد ابتعته منك قال الأعرابي لا والله ما بعتك
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعته منك فطق الناس يلودون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والأعرابي وهما يتراخعا فطق الأعرابي يقول
 هلم شهيدا يشهد أني قد ابتعتك من سام المسلمين قال للأعرابي وبذلك أن

الذي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقل الا حقا حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة
 النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعراب فطعن الاعرابي يقول علم شهدا
 يشهد أي يا بعثك فقال خزيمة أنا أشهد أنك قد بآيته فأقبل النبي صلى الله
 عليه وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بيم بآيته يا رسول الله جعل النبي
 صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين (وقد روى) في بعض
 طرق هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لخزيمة بيم تشهد ولم تكن معنا
 قال يا رسول الله أنا أصدقك بخبر السماء اذ لا أصدقك بما تقول (قال)
 الواقدي لم يسم لساخو خزيمة الذي روى هذا الحديث وله أحواش يقال
 لاحدهما عبد الله والاخر وروح (وقد) رواه الدارقطني في الايراد من
 طريق أبي حنيفة محتمرا (وأخرجه) عبد الرزاق وفيه مراسلتي وفيه ثم
 ذهب وراد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم محمد أن يكون باعها (وأخرجه)
 أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى في مسنده وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر
 في تاريخ من طريق محمد بن رزاة بن خزيمة بن ثابت حديثي عمارة بن
 خزيمة عن أبي أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى ورسا من وامن الحارث
 بن عتبة وشهد له خزيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعلت على
 الشهادة ولم تكن معه حاضرا قال صدقة بن عمار جئت به وعلمت أنك لا تقول
 الا حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه
 فهو وقال المديري وقيل اسمه سوا من قيس الهساري ذكره غيره واحد
 في الصحابة قال انه محمد بن يسع بأمر بعض المذاقيين وقيل ان هذا العرس
 هو المرقرو لله أعلم (وأخرجه) ابن خزيمة أيضا من طريق عبدة بن عبد الله
 والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
 الحباب عن محمد بن رزاة بن وهب عن أبي أنس بن عمر العدني في مسنده من
 حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة بن وهب قال سألت النبي صلى الله
 عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة (وعنه) الهساري من
 حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهما مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
 عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين (وفي) اهله عن زيد بن الحباب عن
 دال الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افتقر الحسبان الاوس والمخزرج

يعني الاثنين
 من قوله تعالى
 لقد جاءكم
 رسول الخ

فقلت الاوس ومنا من جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين
(وعند) المحارث بن أبي اسامة في مسنده من حديث مجالد عن الشعبي عن
التيمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجعله الاعرابي فحما خزيمة فقال يا اعرابي اتجهد أن اشهد عليك أنك بعته
فقال الاعرابي ان شهد على خزيمة فاعطني الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة ان لم تشهدك فكيف تشهد قال أنا صدقت بخبر السماء
الا صدقت على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجلين فلم يمسك في الاسلام من تجاوز شهادته شهادة رجلين غير خزيمة
(نقلت) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحافظ السخاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحافظ السخاوي ومما يستطرف قول بعض المحققين من شيوخنا حديث
خزيمة أخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب أيضا عن عمران بن قيس (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي ان النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعلمه اذ كان صادقا بارا وجرت شهادته خزيمة في ذلك
بحري التوكيل لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم ككشهادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

(بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المهدود في القذف)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو فإن
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خضرم من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال ربه تأخذ وهو قول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في القريب من حديث عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخاشن
والخنائنة وفيه ولا مجلود حدا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي المالح
قال كتب عمر إلى أبي موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا بمجلود في حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الامجد وداني
فرية (ووقع) في الهداية الامجد وداني قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الآية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا والاستثناء ينصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كن لا ذنب له (وفي) القهيدانه
قول المحكم ومعاوية بن قرة وجادين أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لابن خزمروين سامن طريق ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وصرح عن الشعبي في أحد قوله والخفي
وابن المسيب في أحد قوله والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله
ومسروق وعكرمة في أحد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا شهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
(باب الدعوى والبيضة)

(الدعوى) قول يطالب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمضى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمضى عليه من يجبر عليها
لانه المطلوب والبيضة ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق
*(بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيضة والقدرة على الاصل
تبطل حكم الخلف)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بينة كذا رواه البخاري
وابن المظفر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالجلال عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه واللعلاج ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى بالبيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه إذا أنكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البيعة على المدعي واليمين على
 المدعى عليه وكان لا يرد اليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه كذا رواه
 طلحة بن طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والأربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ~~واكن~~ اليمين على المدعى عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعى عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعى عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد بالله في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بإسناد جيد والدارقطني بإسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 مهور بهومه فالمدعى لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيعة
 في الخصومة كلها وتقبل بيعة كل مدعى سواء كان أصيلاً ونائباً (والطرف)
 الآخر غير مهور بهومه فإنه لا يجوز الاستحلاف في الحمد ودو كذا إذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائد (الأولى) لا يستحق المدعى
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المذكر (الثالثة) جنس البيعات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعى عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعى (الثامنة) لا تقبل بيعة صاحب اليد في
 الملك المطلق (وفي) مسـ ثلثين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولزمه ما ادعاه عليه وعند

الشافعي لا يقضى به بل يرد اليمين على المدعي فان حلف المدعي أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة بينهما. الا ان النكول يحفل ان يكون تورعا
عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترفعا عن اليمين الصادقة (وانا) ان
اليمين واجبة عليه لظاهر هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
باذل او مقر اذ لو لم يكن كذلك لا تقدم على اليمين تفصيلا من عهدة الواجب
دفعها للضرر عن نفسه ببذل المدعي والشرع الزعمه التورع عن اليمين
الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجح هذا المجانب في نكوله
(والثانية) لا يجوز الغضاء بشاهد مع يمين المدعي بخلاف الشافعي واحج
بحديث ابن عباس رفته قضى بشاهد ويمن أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والمحاسبكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه
والامام احج بقوله تعالى واستشهدوا لشهادتين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فامرأان ومثل هذا الغايذ كراقص المحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا ترتابوا ولا مزيد على الأدنى أى اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (واجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين انه ليس بحفظ وظوأ علمه الطحاوى
بانه لا يعلم فيسجدت من عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العال
سالت محمد بن داود عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقه
رحى الحديث بالانقطاع في موضعه من البخاري بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوى بين قيس وعمرو ومنهم من ادخل بين عمرو وابن عباس
طاوسا أخرجه هكذا الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقوله ابن
عبدا البر لا مطعن لاحد في اسناد هذا الحديث محل نظر فلاجل هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الطاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يمارض ما ذكر في الاستذكار روى هشيم اخبرنا المغيرة عن
السعي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حديثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة
عن ابراهيم والسعي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الا شهادة
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عارم عن ان أهل المدينة يقبلون شهادة

قوله تفصيلا
أي تفصيلا

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
حدثنا جاد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأقول من
قضى بهام معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف عبد
الرزاق أخبرنا معمر سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذائني
أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار وهو الأشهر عن الزهري
(وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والمحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
أنه في وفي المحلى لابن خزم أدل من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
أنكاره المحكم بن عتيبة (وروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير الميث بن سعد يفتي به ولا يذهب
إليه وحديث الصحيحين اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي على
المدعي واليمين على من أنكر يردده وكذا حديث الصحيحين شاهدك أو يمينه
مع ظاهرا القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين
وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفى
ما اقتضته الآية وأيضاً فإنه تعالى قال عقبا من ترضون من الشهداء
وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويحينه
وزعموا أن يمين المدعي قائمة مقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعي ذمياً فأقام
شاهداً وجب أن لا تقبل يمينه كما لو كانت المرأتان ذميتين والله أعلم
(بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما أمانة فالقول
قول البائع أو يترادان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
الاشعث بن قيس اشترى من عبد الله رقيقاً من رقيق الأمانة فتمت قاضاه عبد
الله فقال الاشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله بعثك
بعشرين ألفاً فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلاً فقال الاشعث فاني قد
جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضى بيني وبينك بقضاء
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما يينة فالقول ما قال البائع او يترادان
كذا رواه المحارفي من طريق عبد الله بن يزيد وابي عبد الرحمن المقرئ
وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن أبيه والقاسم بن معن (ومن)
طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وابي شهاب المحمدي والمعاقي
ابن عمران كلهم عنه الا ان خارجة من قوله اذا اختلف والباقون بطوله
ورواه طحمة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن
العوام والمقرئ كلاهما عنه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان اشعث
ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقبة ساء ذكر الحديث مثل الاول
الا انه راد بقوله يينة والساعة طاعة كذا رواه المحارفي من طريق المقرئ
عنه (وفي) رواية عن حماد ان رجلا حدثه عن اشعث بن قيس (وفي) لعظ
آخر ما سخرنا في زيادة الثمن وبقصايه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
فذكر الحديث وفيه او يترادان البيع (واخرجه) الاربعة والحاكم
وأحمد والدارمي والبرار والاعط لابي داود ان اس مسعود باع لاشعث
رقبة قام رقيق الخمس بعشرين ألف درهم فقال انما أخذتهم بعشرة آلاف
وما ل ابن مسعود سمعت فذكروا الحديث وفيه فالقول ما يقول رب الساعة
او يترادان وفي رواية لابي ماجه والمبيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الامام
(وفي) رواية للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
بالحيار ونحوه للانساب من وجه آخر وفيه قصة وأخرجه مالك لا عن عبد
الله بن مسعود فساهه كالأول قاله المحافظ (قلت) أخرجه أبو داود عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث عن أبيه عن جده باللفظ الاول
(وأخرجه) الانساب وأخرجه أيضا من طريق الهاشم بن عبد الرحمن عن أبيه
ان ابن مسعود فذكره معناه والكلام بن زيد وفيه قصص (وأخرجه) ابن
ماجه وأخرجه الترمذي عن حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود وهذا آخر
كلامه (قال) المذري في اسناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
ولا يفتح به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو مقطوع
(قلت) اختلف فيه الاول عن يحيى بن معين وقيل انه سمع من أبيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي أباه (وقال) البخلي يقال
انه لم يسمع (ثم قال) المذوري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
مسعود كاهل الاثبات وقد وقع في بعضها اذا اختلف البيهقي والبيهقي قائم
بنفسه وفي لفظه والسلسلة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
وقد تقدم انه لا يحتاج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي الهيثم عن عبد
الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يريد
الحديث المذكور في أول الباب (قلت) وكأنه لم يطالع على رواية الامام
عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكاهل ثقات أثبات
وأبو الهيثم المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
الكنى في ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كما في التقریب وأبو
قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهما في علي الصحيح
وانما الصحبة لايه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قائم
نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميع طرقه صحيح به امكن
في لفظه اختلاف

*(بيان الخبر الدال على ان المخرج وذا اليد اذا أقاما بيضة على النتائج

قد واليد أرى)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر بن جابر عن جابر عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان رجلا من اهل المدينة في باقة أقام كل بيضة انها فاقته فبعت عنده
فقضى بها لاني في يده كذا رواه المحارفي وطلحة وابن المظفر كلهم من
طريق أحمد بن عبد الله الكندي وهو اللجلاج (ثم) اختلفوا في
المحارفي وطلحة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
(وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
واللجلاج ضعيف ولكن رواه طلحة من طريق أخرى ليس فيها اللجلاج
وكذا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن جردان عن بشر بن موسى عن
المقرئ عنه وليس فيها اللجلاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسر و أخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الا لعل من دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسر قد رواه أيضا من غير طريق ابن المطهر أخرجه
 من طريق أبي بكر بن محمد بن يسر بن موسى عن المقرئ عنه وله طرق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المجهول لهؤلاء الشعبي هو الشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الوزاق عن أبي الأحوص عن
 سماعة عن نعيم بن طرفة بلفظ ان رجلين ادعيا بغير اقام كل واحد منهما
 البينة انه له فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما او نعيم بن طرفة الطائي
 كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 الحسن بن علي بن طرفة وقال منقطع ووصله الطبراني فقال نعيم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن
 رجاء بن ادعيا دابة وأقام كل واحد منهما بينة انها دابة فقضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بينة ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البينة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيتان فيه قائمتا على أمرائنا على
 ان يد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الأمر فترجحت بينة ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيتان على الملك لان بينة المخارج أكثر اثباتا
 لانها تظاهر الملك بخلاف بينة ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بغير اقامة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بينة بفعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) أبو داود والنسائي أيضا بلفظ فبعث كل منهما
 شاهدين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بينهما الكان في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصيصي وهو صدوق كثير الخطأ وهاتان القصةان يحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تماثلت فصارت كناية لينة له وحكم لهما

نصفين لاستوائهما في اليد وهو قول محمد بن الحسن وبه يفتي (وفي رواية النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يده وودع اليهما (ثم) ان القضاء لذى اليد دون الخارج بعد اقامتهما البيعة على النتاج اذ لم يدع الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة والعارية وان ادعى تكون بيعة الخارج أولى وان ادعى ذواليد بالنتاج لان بيعة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذى اليد (قال) صاحب المختار بيعة الخارج أولى من بيعة ذى اليد على مطلق الملك خلافا للشافعي أى فان عنده بيعة ذى اليد أولى لتأكيدها باليد لانها دليل الملك ولهذا التنازع في دابة وكل منهما يدعى أنها نجت في ملكه وأقاما البيعة يقضى بيعة ذى اليد (ولنا) ان البيعات شرعت لاثبات غير الظاهر لانها لو كانت في التحقيق بيعة مظهرة ولكن لما لم يكن لنا علم تلك الاحكام أخذت البيعة حكم الاثبات كالعلم الشرعية فانها أمارات في حق الشرع وفي حقتنا لمسا حكم الاثبات وبيعة الخارج أكثر اثباتا وانما هارا لانها أثبتت الملك من كل وجه وبيعة ذى اليد تثبته من وجهه لان الملك ثابت له من وجه اليد والبيعة ترجح بكثرة الاثبات اذ اليد دليل مطلق الملك بخلاف النتاج

* * * * *

(باب الاقرار)

(وهو) اثبات لما كان متزلا بأن ادعى عليه آخر ما لا جازان يقر المدعي عليه وجازان ينكره فاذا أقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على المخبر ما أخبر به وهو حجة فاصرة بخلاف البيعة لانها انما تصير حجة بالقضاء وللقاضى ولاية عليه فيتعدي الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس بانشاء وقيد بما على المخبر لانه لو كان لنفسه يكتفى بدعوى لا اقرارا (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان معاوية بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد نفي فأقم عليه الحد الحديث بتسامه قدّم في الحد ودواخرجه مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند الستة عن أبي هريرة وقد تقدّم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما سار جرم ما عزا باقراره على نفسه فلما جعل حجة
في المحذور التي تدعى بالشبهات فلا تن يكون حجة في غيرها أولى وعليه اجماع
الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر
رجحان الصدق على الكذب لوجود الداعي والصارف عنه لان عقله
ودينه يحملهان على الصدق ويمنعان عن الكذب فكان صدق ظاهره
فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن تقدير رفع به المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير
وتعريفه بالالف واللام اقتضى ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع اقرار
أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع
السكوت والانكار ودليله ما أخرجه ابو داود وابن حبان والمحاكم من
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعه
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ودليلنا عموم
الآية ادهم وكلام مستعمل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام
فيه صرف الى الجنس فلا يقيد بحسالة الانكار لثلاث دلون زيادة على النص
والكلام خرج مخرج التعميل كانه قال صلحوا لأن الصلح خير والعله
لا تقيد بحمل الحكم الذي عال فيه بل ايما وجدت العلة يتبعها حكمها
وتفصيله في المطولات

(بيان المحبر الدال على رفع المنازعة والشفاق وتداعي الرحمة والاشفاق)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن
بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل
المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من
الانسان تداعى له سائر الجسد بالنحي والسهر كذا رواه البخاري من طريق
سليمان بن عمرو النخعي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (أبو حنيفة)
عن علي بن الاقر عن سروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من أراد ان يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنع
رواه الجماعة الا الشافعي وقد تقدم في أدب القاضي ولفظهم لا يمنع أحكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب من ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (قريبه) قال عبد الغني بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحاوي فانه يقول بلفظ الواحد (قال) المحقق لم يقله الطحاوي الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلفظ الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد المخارق بن مسكين ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتنوين (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلفظ الجمع ولفظه ان أخوين من بني المغيرة لقباهما مجمع ابن جارية الاتصاري ورجالا كثيرا فلو انشدها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز شبا في جداره وكذلك رواية ابن عباس وقد أخرجهما البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلفظ اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه *

• (باب الوديعة) •

هي الاستعانة بقصد الفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والمحكم في الوديعة ان يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقائه والترمذي وابن ماجه مختصرا وقال الترمذي حسن صحيح *

• (باب العارية) •

هي حبة المنافع بغير عوض مشتق من التعاود أي التداول فكانت تجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذلك كانت الاجارة في المكبل والموزون قرضا لأنه لا ينتفع بهما الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اجارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله ولفظه العارية مؤداة والمنحة مردودة كذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة أما لفظ مردودة فقال المحقق لم اراه في كتب الحديث (وأما) مضمونة فعند أبي داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعار منه أدرا يوم حزين فقال انصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
ابن يعلى عن أبيه وألفظه فقلت يا رسول الله أطارية مضمونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

• (بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن بن سبرة
رفعه قال - لي اليد ما أخذت حتى تؤدي ثم ان الحسن بن سبرة قال - و
أمينك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

• (باب الهبة) •

• هي تمليك المال بلا عوض بطريق التوعد •

• (بيان الخبر الدال على قبول الهدايا) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم راوية نجر الحديث رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريرة بلحم فراء النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه البخاري وغيره من طريق سنان في الولا (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزاء متقلا رأيته

• (باب القرض) •

• (بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر) •

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى به بد

يوم القيامة فيقول أي رب ما حملت الانسيرا ما أردت به الا اياك ورزقتني مالا
فكنت أوسع على الموسر وأتظروا المعسر فيقول الله عز وجل أنا أحق بذلك
منك فقباوزوا من عيدي (قال) فقال أبو مسعود رضي الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني سمعته منه كذا رواه ابن خسر ومن
طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخاري ومسلم بإفظ
تلقت الملائكة روح رجل من كان قبلكم فقالوا أحمات من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكر قال كنت أداين الناس فأمر قتياني أن ينظروا المعسر ويقتبوا زوا
عن الموسر قال قال الله تعالى تجوزوا عنه وفي بعض طرق البخاري أن
رجلا من كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقبل له هل حمات من خير
المحدث ولم يقل في شيء من طرقة قالوا تذكر (وفي) بعض طرق مسلم فقال
أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طرقة
فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصاري ~~هكذا~~ سمعناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الأصم عقبة بن عمرو وعقبة
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبة بن عمرو وأنا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية أبي مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن أبي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على أمتي في التقاضي
معسرا شدد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاشناني من طريق أبي
مقاتل السهمي عنده وعند مسلم سمعناه من حديث عبد الله بن أبي قتادة
عن أبيه رفعه من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر
أوبضح عنه

*(بيان الخبر الدال على أن المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها قرضا
أو غيره الا بإذنه)*

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي
إمامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع أن الله أعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا بإذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في الصكفالة وأثرنا إليه أن أبا داود وابن ماجه أخرجاه وعند أبي داود من حديث هرون بن شبيب عن أبيه عن جده رفته لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها وأخرجه النسائي وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي هبة ثمن مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للعمري الموهوب له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذه الدار وهي باطلة لأنه يحفل بالإعارة ويحفل الهبة فيكون عارية عند أبي حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أوهي) أن يقول دارى لك رقبى معناه أن مثلك فهي لك كأنه كان لكل واحد منهما رقبى موت الآخر وأما جازت الرقبى عند أبي يوسف لأن قوله دارى لك هبة وتمليك في الحال كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناهها تمليك مضاف إلى موته وتعلق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما والموهوب له ما ذوقنا في الانتفاع بها بخلاف العمري فاعلمتمليك في الحال والتعلق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس الفزاري ثم العباسي عن وهب بن كيسان عن جابر بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة سعد المنبر قائلًا أيها الناس احقبوا أموالكم هاكم فانه من أعمري فانه هو الذي أعمره في حياة المهر وبعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه طهمة من طريق عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثهم عنه ورواه ابن أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن الظفر من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه وأيضاً من طريق اللجلاج عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه واللجلاج ضعيف ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفته باللفظ امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمري فانه الذي أعمرها حياتهم وأولعق به (وعنه) قال جمل الانتصار يعرون المهاجرين فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم اسكروا عليكم اموالكم (وفي) لفظ آخر اعيا ربك
 اهر رجلا هري له ولعقبه فقال قد اعطيتك كما وعقبك ما بقي منكم احد
 فانها لمن اعطيا وعقبه وانما لا ترجع الى صاحبها من اجل انه اعطى عطاء
 وقعت فيه المواريث (وعند) البخاري من حديثه قال قضى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالهري انها لمن وهبت له ولم يخرج من حديث جابر في الهري غير
 هذا الحديث (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعند)
 ابي داود والنسائي عن هروء عن جابر رفته قال من امر هري فهي له
 ولعقبه يرثها من يرث من عقبه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال
 من امر شيئا فهو له في حياته ولعقبه من يمد موته رواه محمد بن الحسن
 في الامارعة وكذا رواه الحسن بن زياد عنه واخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (ابو حنيفة) عن يحيى بن ابي حبيب الاسدي السكاهلي
 الكوفي ان ابن هرسل من الهري فقال انها لمن اعطيا وهي في يديه رواه
 طلحة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المظفر من طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت ابا حنيفة ورواه ابن خسر من طريق اسمعيل بن
 توبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومعناه عند الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

• (باب الاجارة) •

(هي) تمليك المنافع بعوض وتفصيله ان التمليك نوعان تمليك عين وتمليك
 منافع وتمليك العين نوعان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وتمليك المنافع نوعان بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع وبعوض وهو
 الاجارة وسميت ببيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعراض
 في مقابلة المنفعة وهي على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المعدوم لا يجوز الا انها جوزت لمساواة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترفع الحاجة
 • (بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجارة معلومة) •

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد وابي هريرة رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فاعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه والحسن بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) الدارقطني عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عامر عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خسر ورواه
ابن خسر وأيضاً من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن جزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن مھر عن الثوري عن حماد بن بلغة فليتم له أجرته (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن حماد (ورواه) اسحق في مسنده عن
عبد الرزاق عن مھر به مرفوعاً بلغة فليبين له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سلف بلغة نهى أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحافظ وأبراهيم النخعي لم يدرك أباً سعيد ولا أبا هريرة (قالت) وجوابه
قد تقدم مراراً أن النخعي إذا لم يسم من حديثه فمن ثقات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيراً فاعلمه أجره كذا رواه ابن خسر ومن طريق
إسماعيل بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن
من لا أنهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأجر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وقبضه وإذا
استأجرت أجيراً فاعلمه أجره كذا رواه البخاري بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وجزرة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هشام وإسماعيل بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وزفر بن الهذيل
والمسروق والحسن بن زياد والحسن بن الفرات كلهم عنه ورواه ابن
خسر ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الاسناد
من لا أنهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رواه ثلاثة انا خصهم وذكروا خبرهم ورجل استأجر أجيافا فاستوفى منه
ولم يعطه أجره (قات) وانما ثبت المحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة اقطع المدازعة والمنفعة تشارك في صد المعنى لان جها التهام عضبة للمدازعة
وشرط اعلامها اقطع اللراع

(بيان الخبر الدال على التمسك على استئجار الارض بشئ منها)
(ابو حنيفة) عن أبي حصين عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن أبيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بمسائط فاعجبه وقال ان هذا فقالوا لرافع بن خديج
وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من اين هو لك فقال استأجرته وقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه الحارثي من طريق عبيد الله بن موسى
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن أبي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا اسد بن عمرو وابو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن نصر بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومجزة بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشعيب بن اسحاق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن أبي حصين عن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبيه وهي
رواية الكلاعي وراذ فيها قال ابو حنيفة يعني الثالث والرابع (وانوجه)
ابوداود من طريق عبد الرحمن بن ابي نعيم قال حدثني رافع بن خديج بافظ
انه زرع رعا فربه الي صلى الله عليه وسلم لم وهو يسقيها فسأله ان الزرع
ولان الارض فقال زرعى بي تدرى ونعم لي الشطر ولبنى فلان الشطر قال
اريد فافرد الارض على اهلها وتخذنك (وانوجه) الطحاوي من هذا
الطريق هذا الامط الا انه قال اريت وقد اخرج حديث رافع بن خديج
هذا الاثمة الستة بأساليب مختلفة والاماط متنوعة وبعضها من رواية ابن
عمر عن رافع عنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رافع عن عبيد بن جهم عن
ابن رافع رفاعا عندهم الشميني وأبي داود والنسائي وفي رواية عن نافع عن

ابن عمر عن رافع رفعه وفي أخرى عن أبي النعباشي عن رافع عن محمد بن
 رفعه كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
 الألوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عبدة عن
 مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
 أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي
 داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
 خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فاظهر) الى هذا
 الاختلاف في الاسناد وقد مر في بعض الفاظه بالنهي عن كراء الارض
 بشئ منها واما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب

الزراعة قريبا

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
 بأكثر مما استأجرها (قال) لا خير في الفضل الا ان يحدث فيها شئ كذا رواه
 محمد بن الحسن في الآثار عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
 * (بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالبحار)

(أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حاضر عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم احتجيم واعطى المجسم أجرته ولو كان خبيثا ما أعطا كذا رواه
 البخاري من طريق أبي عامر النبيل عنه وأبو السواد السلمي لا يعرف (وفي)
 لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حاضر ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حاضر
 باللفظ ولو علمه حديثا لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضا ولو كان سمعا
 لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ مجمعه
 أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكأم أهله فوضعه واعنه من خراجه (وفي)
 حديث ابن عباس عنده سلم وكأم سيدة فقذف عنه من ضربيته وهذه
 ذكرها البخاري في حديث أنس وعندهما في حديث أنس فأمر له بصاع
 أو مد أو مدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
 يظلم أحدا أجره وهذه الزيادة وقعت لمسلم في كتاب الطب *

(باب الولاء)

وهو نوحان ولواء عتاقة ولواء موالاة وسبب ولواء العتاقة العتق لا الاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولواء العتاقة وإبطال الشرط المخالف لمقتضى العقد)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري بريرة لعتقتها فقال موالها لا نبيها إلا أن تشتريها
 لئلا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه البخاري من طريق أبي يحيى المحامي عنه ورواه الكلابي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خثعم من طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولم يزوج مولى لآل أبي أسيد فخيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما ورواه بهذا
 الاسناد أيضا باتم من هذا ثم نقل عن محمد بن شعيب أن التأويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعه وابعوا
 على أن الولاء لمن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فانرجه
 أتمه ندى وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقيون عن القاسم عنها
 وأخرجه الطحاوي من الطريقين وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة *(بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب)*
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن رباح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه البخاري من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرجه أحمد والستة قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر بن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو صحيح بما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله كلمة النسب لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المنذر من طريق علي بن سليمان الأحمسي عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالأئمة كما قرأه
 ومثله نادر الوجود وقد أورد السيوطي في جزئه "معناه الفاني في مسلسل
 الأسانيد ورواه ابن خثعم من طريق ابن المنذر وأخرجه الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن

سليمان بن الأخيمس مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي وأخرجه الحاكم
 من طريق الشافعي وهذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطني في العال
 لا يصح ذكر أبي حنيفة فيه (قلت) وهذا مختلف في سند هذا الحديث فمنهم من
 رواه هكذا كما ذكر ومنهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
 بن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
 الله بن دينار ولم يذكر إلا ما رواه ابن حبان في صحيحه وقال أخرنا
 أبو يعلى قريشاً على بشر بن الوليد عن يعة بن ربيعة عن إبراهيم عن عبيد الله بن عمر
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه وذكره بإسناده وتابع شراً على ذلك
 محمد بن الحسن ورواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) البيهقي في كتاب المعرفة
 ورواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه الشافعي فقال كان حديثه من
 حفظه نسيه عبيد الله بن عمر من أساده وذكره كرايمه في كتاب أسنى
 ما يضاف كلامه في كتاب المعرفة وقال في كتاب أسنى بعد أن أورد الحديث
 من طريق الشافعي عن محمد بن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر روى عنه (قال) أبو بكر البياض في كتابه أنما تلم برواه هكذا
 وأما رواه الحسن مرسل (ثم قال) وروى من أوجه كلها أصحها معلة قال
 وأما بروى هذا مرسل لا انتهى وأقول في الجواب عن كلامه وكلام
 البياض روى على حسب التيسير والاحتياط الحديث المذكور بهذا اللفظ
 ثابت روى مرسله ورواه ما أرسل وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن
 هرون عن هشام بن حسان عن الحسن عن أبي يوسف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (وأما) الرفع عن حديث ابن عمر كما ذكره البيهقي من طريق أبي يوسف
 عن عبد الله بن دينار وصححه الحاكم وابن حبان في صحيحه من طريقه
 لكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصححه له المتابعة
 الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 رواه عنه ضعفة وقد اختلف عنه في المنقول عن صهره عن سليمان عن عبد
 الله بن دينار بإسناد الباب أخرجه ابن حبان في صحيحه وقال تفرده ضعفة (وقال)
 البيهقي قد روى مرسله ورواه عن ابن عمر عن أبي يوسف عن سليمان عن عبد

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقيل عنه عن
 الثوري مضموم ما مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه ابو
 عمير يعني عيسى بن محمد عن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه أهل فلسطين
 في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
 مأمونا لم يكن هناك أفضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يضره
 انفراده ولا يوجب ذلك عليه قيمة لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من أين
 وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهين
 شيء منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
 ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل القاسمي
 روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بل يلفظ لا يساع الولاء ولا يوجب
 ولا يورث تابع عليه عبد الله بن دينار مسلم رواه ابوبن سليمان ذكره
 الدارقطني في المال (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نافع
 مولا رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي من
 طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
 كما في نسخ الأوسط ووقع في السنن بدل أبي حسان الزياتي وهو خطأ فيه عليه
 المحفوظ ابن مسافر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي البصري
 شيخ ابن خزيمة وليس هو بأبي حسان الحسن بن عثمان الزياتي والله أعلم
 وقد قال البيهقي كان يحيى سبني المحفوظ كثيرا خطأ (قلت) تابعه على هذه
 الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاكم في المستدرک من حديثه
 (وقال) الدارقطني في المال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
 يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
 لتوهم محمد بن زياد لا حتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيخين سمع من
 كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه يحيى وأما رواه عبيد الله عن عبد
 ابن دينار (قال) المحفوظ وقد جمع أبو نعيم طريق حديث النهي عن بيع
 الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق خسين رجلا
 أو أكثر عن أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا بوهريرة رضى

الله عليه السلام بلغه لا يباع الولاء ولا يوجب ولا يورث أوردته ابن عدي
في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
عنه الله بن أبي أوفى الأسدي رضي الله عنه أخرجه ابن حزم الطبري في
تهذيب الاستبصار حديث موسى بن سهل الرمي حديثنا محمد بن عيسى يعني
العباد حديثنا عشرين القاسم عن اسمعيل بن أبي حنيفة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاء نعمة كلمة النسب لا يباع ولا يوجب وهذا سند
لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضي الله عنه ذكره
البيهقي في آثار الباب (وطهر) عنه وعنه ما ذكرنا من قول أبي إسحاق
روى مسلا وقول البيهقي وروى من طرق آخر كلها صحيحة غير متداول وقد
أشار إليه المحقق في شرح الراعي فقال ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
وأبو عيسى في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
أوفى وطاهر أساده الصحة وهو يعكس على البيهقي حيث قال عقب حديث
أبي يوسف يروى بأبي سعيد آخر كلها صحيحة * (باب الرهن) *

غير مرفوع
المنشأة القديمة
على المثلثة بوزن
جاءه

هو حمل الشيء محسوسا بحق يمكن استئثاره منه كالدس حتى لا يصح الرهن
الامدين طاهرا وباطنا أو طاهرا ولا يتم الا بالقبض أو بالتخلية وقبل ذلك ان
شامس وان شاء لا * * * * *

(بيان الخبر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر)
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما وأرهنه درهما
ككدارواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه وفيه أحاديث عبد الله
الكندي اللجلاج وهو ضعيف (وأخرجه) المدارق في أبحاث هذه
الطريق وأبو عبد الله الباقي من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
بزيادة الى أحل (وفي) روايه درعاهم حديث وفيه شعير (وفي) رواية
البخاري انه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به ان النبي صلى الله عليه وسلم
أعاهم درعه بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية أعلاه ولو كان العادة
(باب الحجر)
وهو منع عن التصرف فولاؤه لا يصح رفق وحسن *

(بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا) رواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهما اللجاج وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن قوبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً بأسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة (أخرجه) الترمذي وفي أسناده عطاء بن عجلان وهو متروك (والمعتوه) هو المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً أو متوافقان وإن كان أهل اللغة أطلقوا المعتوه على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصانه عن أهلية الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وأفره فإن ذلك نقصان كمال فتأمل
 (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه الحارثي من طريق عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة إلا الترمذي من حديث عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي رواه عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة وابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة وألفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ ومن الصبي حتى يكبر وألفظ ابن ماجه عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال) أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحارثي من طريق حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) المحافظ في أسناده حماد بن أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحیح الحاكم يتوقف على هذا الذي عناء
الحفاظ والله أعلم (وقال) التقي السبكي ورأيت في سؤالات ابن الجنييد
(قال) رجل ليحيى بن معين وأنا سمع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ليس يروى هذا أحد الاسجاد بن سلمة عن حماد
انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير يروى له
المجاعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
عليه امام جليل وهو ابو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فاول درجاته
ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث أيضا عن علي رضي الله عنه
انخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حازم عن الأعمش عن
أبي ظبيان عن ابن عباس (قال) أتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
فقال علي يا أمير المؤمنين أما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة من الجنون حتى يبرأ
وعن النائم حتى يستيقظ وعن العبي حتى يعقل قال بلى (وانخرجه) أيضا
من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الأعمش نحوه (وقال) عن
الجنون حتى يفريق (وانخرجه) أيضا عن ابن المرح عن ابن وهب عن جرير
يعني حديث عثمان وفيه قال علي أو ما تذكرون أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من الجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
يستيقظ وعن العبي حتى يعقل قال صدقت (وانخرجه) عليه الدارقطني
فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضيل ووكيع عن الأعمش فلم
يرفعاه وكذا قال حماد بن زريق عن الأعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان انتهى (وانخرجه)
أبو داود أيضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال
أتى عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من العبي حتى يباع وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بنى فلان فذكر القصة
(وقال) النسائي رواه ابن حصين عن أبي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

اثبت من عطاءه وأخرجه أظها إلى في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن
أبي ظبيان عن علي بن ربيعة وفيه وعن أبي يحيى حتى يعقل أو يبالغ وأخرجه
أبو داود أيضا من طريق وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي بن النبي
صلى الله عليه وسلم ذكره (وأخرجه) الخالي في فوائده من طريق علي بن
حاصم عن أبيه خالد الخذاء به مثله وهذه فيه انقطاع لأنه لا يعلم لأبي الضحى
روايه عن علي بن وهب رواه (وقال) أبو داود ورواه ابن جريح عن القاسم بن
يزيد عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه وأخرجه هذه معلقة
مذمومة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جريح أخبرني القاسم بن يزيد عن علي بن ربيعة قال رفع القلم عن
الصغير وعن المحنون وعن الفائم وانقطاعها لأن القاسم بن يزيد لم يدر لها علما
والحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي بن أبي الترمذي غريب ولا تعرف للحسن سماعا من علي بن محبوب
النسائي ورفقه علي بن علي ومنه الكلام أن هذا الحديث في حد ذاته
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية رفته ووصله
والله أعلم

الخرف يفتح
الحاء وكسر
الراء اه

(بيان الخبر الدال على أن الغلام إذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتيم)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يترك اليتيم بعد حلم كذا رواه البخاري في من طريق سفيان بن
عيينة عن الزبير بن سويد بن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك اليتيم بعد
احتلام ولا صمات يوم إلى الليل قات والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني
سواء كان في البقطة أم في المنام بحلم أو بغير حلم وإذا كان في الغالب لا يحصل
إلا في النوم بحلم أطلق عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلولاً
عليه باللفظ أن أطلقنا اللفظ على الأقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها أولاً
يكون مدلولاً عليه ولكن الحكم فيه ثابت أجماعاً لما شاركته في المعنى لمبادل
اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقيقة السبكي
رحمه الله تعالى (تنبيه) قد احتج الإمام بطاهر هذا الحديث واستنبط منه

انه لا يجر على السفية اذا كان سراجا قلابا بالغاب سبب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مذنبا فمفسدا يتأف ماله فيما لا مصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف الصاحبين والشافعي (قَالَ) الصاحبان يجبر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع المنزل (وقال) الشافعي يجبر عليه في
السكر (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
أن الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن خزم لم نجد في شيء من
اللغة ان الرشد هو السكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من الغي فقد أخذ لنفسه ما يأخذ الناس انتهى وليس في حديث السبب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث منقذين حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواه البخاري ومسلم حيث لم يجبر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفية المحاقه باليهائم وأهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا في

(بيان الخبر الدال على ان انبيات العامة أماراة التكليف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا نبتت عانة الغلام جرت
عليه الاقلام كذا رواه المحارفي من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والشافعي وابن
ماجه ولفظهم فكشفوا عاتني فوجدوني لم أنبت فجعلوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأبسط من ذلك (واختلاف) العلماء
في انبيات العامة هل يقتضي الحكم بالبلوغ فأنكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأنه علامة
يحتاج اليها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي بساء على انه ليس ببلوغ
واكتنه دليل على البلوغ وأماراة لانه يستجمل بالمعاجة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتماد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي حجة قوية
لهم والله أعلم

« (بيان الخبر الدال على البلوغ بالسن) »

(أبو حنيفة) عن أبيه عن بعض آل سعد بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمار بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتلم وإن سعد اليه قد ساءل سيفه فأجازه كذا رواه ابن عمر عن طريق إسحق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حد بلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة إلا أن يحتلم قبل ذلك قلت والنجارية قال سبعة عشر سنة إلا أن تحيض قبل ذلك وتحتلم فسألت سفيان الثوري فقال في كلامه ثمانية عشر سنة إلا أن يحتلم قبل ذلك أو تحيض النجارية أو تحتلم فذكرت له ما قيل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردده وعرض عليه يومئذ وقد كان ثمانية عشر سنة فقبله فأخبر بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني أبيه عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزاد قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافته فقال إن هذا الحديث بين الصغير والكبير (وأما) حديث عمار بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم استصغر عمار بن أبي وقاص وأراد رده فبكي ثم أجازه بعد دفقة يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالسن فمن مالكا أنه كاره مطلقا وإن البلوغ أغما هو بالاحتلام ومن أمما ما تلونا عليك وعند الشافعي أن بلوغها بخمسة عشر سنة واختلاف أصحابه في ضبطها فالذهب المشهور أن المعتبر تمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المروزي أنه بالظن فيها (وفي) وجه غريب أنه بضعة ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والخالفون اعتذروا عنه بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بأطاعته والقدره عليه وإن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لأنه رآه مطيعا للقتال ولم يكن مطيعا له قبلها لأنه إذا راى الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن مرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان

الانصار في الحق من أدرك منهم فصرخت عاتقا الحق فسلاما ورفقي فقلت
يا رسول الله لقد أخطأ الحق ورددني ولو سارعت لصرعته قال فصارعه
فصارعته فصرعته فأخطأني (قال) المحاكم صحيح الاسناد وقد ذكرنا شيئا من
ذلك في السير وأشبعنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يشوق ولا يتقصص
*(بيان الخبر الدال على ان العبد المأذون يملك نفسه من اتخاذ
الضيافة اليسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملقب عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب دعوة المملوك ويعود
المريض ويركب الحمار كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى المحامي عنه
(وأخرجه) الترمذي في المجتاز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا تعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الأعور وهو ضعيف (وأخرجه) المحاكم
وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك هنا المأذون له لان المحجور
عليه ليس له ان يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف ان المحجور
عليه اذا دفع اليه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا
بأس به بخلاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لانهم اذا أكلوه يتضرر به المولى
ولا يمكن ان يتخذ الضيافة تقدير انه يحتلف باختلاف المال وغيره والاب
والوصي لا يمكن ان يملك مال الصغير ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ
يسير كغيف ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا يخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكلام عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هنا المذخور كالحنطة ودقيقها وأما غير المذخورا ان

تصدق به على العادة الجارية بين الناس كغيب وفجوه من غير اطلاع الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم

(باب الغصب)

وهو إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطلة في مال مستقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد الغصب إذا هلك بغير تعدد عدم إزالة يد المالك ولا ماصار مع الغصب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالحجر وغير المحترم كمال المحرم في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالعقار وعند محمد الغصب هو تفويت يد المالك لا غير وعند الشافعي هو إثبات اليد العادية لا غير حتى يضمن العقار بالغصب عندهما الوجود تفويت فيه وإثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد لعدم تفويت يد المالك فيها وعند الشافعي يضمنها الوجود إثبات اليد فيها

*(بيان الخبر الدال على أن الشاة إذا ذبحت بغير إذن مالكها لا يجوز

الانتفاع بها قبل أداء الضمان)*

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الأنصار في دارهم فذبحوا له شاة فصنعوا له منها طعما ما فآخذ من اللحم شيئا فلا كفه فضغه ساعة لا يسبغه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجيء فنرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموها الأسرى كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال من عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى لكنه رأى قد خرج من ملك الأول وكروا كله لأنه لم يضمن صاحبه الذي أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجه فأحب البتة أن يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والأسارى عندهم أهل السجن المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه البخاري عن محمد بن الحسن البرازي البجلي وأبراهيم بن معقل بن الحجاج الذي في محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كلهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي ايضا عن احمد بن محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد
العوفي عن ابيه عن ابي يوسف عنه (ورواه) ايضا من وجهين من طريق ابي
عاصم النبيل ويزيد بن زريع والحسن بن القرات وسعيد بن ابي الجهم ومحمد
ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) ايضا الاثناني من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الاثناني ابو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
قال قلت لابي حنيفة من اين اخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير اذنه
يتصدق بالربح قال اخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
ايضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بافظ صنع رجل من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما قد عاء فقام وقنأه فلما وضع الطعام تناول منه
وتناول ما اخذ بضعة فلا كفا في فيه طويلا فجعل لا يستطيع ان يأكلها
قال فرماها من فيه فلما راينا قد صنع ذلك امسكنا عنه ايضا فدعا النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال اخبرني عن محك هذا من اين
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب انا فلم يكن عندنا ما نشتريه سامته
وبعنا ما وذبنا ما ففصصناها لك حتى يحبيء فنهط به ثم نهاه امر النبي صلى الله
عليه وسلم برفع الطعام وامر ان يطعموه الاسارى (ورواه) الكلابي من
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه نحو سباق حمزة بن حبيب الا انه قال ابو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المنظر وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن ابي
يوسف عنه (ورواه) ابن المنظر ايضا من طريق خالد بن المهاج عن ابيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خثيرو (واخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا احمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن ابي بردة عن ابي موسى فذكره (قال) الحافظ وهذا معلول
فان محمد بن الحسن رواه عن ابي حنيفة بخلاف ذلك وهو المحفوظ من رواية
غيره عن عاصم (واخرجه) ابوداود وداود من طريق ابن ادريس وزائدة
عن عاصم كرواية محمد بن الحسن بافظ خرجنا في حنارة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وحيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال اي اجد شاة اخذت بغير اذن اهلها فقالت المرأة اني لم اجد

شاة اشترىها فارسلت الى جاري فلم اجدته فارسلت الى امراته فارسلت لي
شاة له قال فاطمة عليه السلام الاسارى (وطاعهم) بن كليب بن شهاب بن الجحنون
الجرى الكوفي روى له مسلم والاربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
وغيرهما ووالده كليب روى له البخارى في رفع اليدين والاربعة وروى
من جملة صحابيا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول أبي داود طاعهم
عن أبيه عن جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والضابط) في هذه
المسئلة أنه متى تغيرت العين المخصوصة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلاً أو الإصرار
بها حتى يؤدى بدلتها الا الفضة والذهب (الآتري) ما نحن فيه قد تبدلت
العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فيها كغيره أنه
لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدى الفضة ان كيلا يلزم منه فتح باب الغصب
وقبضه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به أو تملكه لما قال صلى الله عليه
وسلم فاطمونها الاسارى والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطلق للتصرف ولهذا ينفذ تصرفه
فيه كالقبول غيره ووجه الاستحسان ما يذاه ونفاذ تصرفه فيه لوجود الملك
وذلك لا يدل على المحل (الآتري) ان المشتري شراء فاسد ينفذ تصرفه
فيه مع انه لا يحل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه وأخذها أو حسم
الحاكم بالقيمة أو تراخى على مقدار حسم له الانتفاع لوجود الرضا من
المصوب منه لان الحاكم لا يحكم الا بطالبه فخصات المبادلة بالتراضى كذا
في التبيين (وعقد) اليه في السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك أحد
بالجناية شيئاً ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد
وصاحبها كان غائباً فرأى من المصلحة ان يعطى الاسارى ثم يضمن صاحبها
انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحسب ثمنه
عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله اعلم (باب جناية البهائم) *
* (بيان الخبر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشى المنفلة
تفرد زرع قوم) *

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفست المواشي ليلا فقال على أهل المواشي حفظها ليلا وعلى أهل الأموال حفظها نهارا كذا رواه طلحة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللجاج وهو ضعيف (ورواه) الحارثي من طريق أبي هشام أحمد بن حنبل عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حرام بن عبيدة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأنسدت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن عبيدة عن البراء مثله وزادوا على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن عبيد بن عبيدة وفيه وإن ما أفست المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا ولا ضمان على أحد فيه وما أصابت ليلا ضامن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفردة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر روى عنه السائغ علقها جبار والمعدن جبار وبحديث أبي هريرة روى عنه الجهماء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت الجهماء جبارا والجبار والمعدن فتنسخ ذلك ما تقدم في حديث ابن عبيدة وإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ غشت فيه الغنم فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك الحكم حتى أحدث الله هذه الشريعة فتسخت ما قبلها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وإن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على ربهما حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليها حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنفردة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث الجهماء جبار فساكن ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطها اوقلت رجلا لم يفهم صاحبها شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفلت اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فلما لم يراع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه وراعى انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصابته رجوع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصابته ليلا او نهارا اذا كانت منفلة فلا ضمان على رباقيه وان كان هو سبيها فاصابت شيئا في فورها او سنها ضمن ذلك كله وهو اولى ما جلت عليه هذه الاثار وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) او رد اليه في حديث الباب من عدة طرق ثم اوردته من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه وقد اضطرر اسناده اضطررا شديدا واختلاف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا اجد زيادة على هذا والسكن هذا المتيسر وذكر عبد المحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر انكر واعليه قوله عن ابيه وقال ابن حزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن محيصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان ناقة لالبراء ولم يسمع سعد بن محيصة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء

(باب الشفعة)

وهي ثلث البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري وشرطها ان يكون المحل عقارا سقلا كان او علوا احتمل القسمة أولا وان يكون العقد عقدا معاوضة مال بمال وركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطالب عند تحقق السبب وصفتها ان لا تخذ بها منزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا ثم للجار الملاصق وانما وجبت بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر الدائم الذي يلحقه من جهته بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء المجدار ورواية قتاد النصار

الشرب بالكسر
النصيب اهـ

ومنع ضوء النيران وأثارة الغبار وأيقاف الدواب والصغار لا سيما إذا كان
يضارره (وقال) الشافعي لا تجب فيما لا يقسم كالبثور والرجى والحمام
والنهر والطريق وهذا مبني على أن الشفعة تجب لدفع أجرة القسام عنده
وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبقي كل على قاعدته والنصوص
تشهد لنا أنها مطلقة فتناول ما يسم وما لا يسم *

• (بيان الخبر الدال على شفعة الجوار وأن الجزار المعنى به في الحديث

هو جازر الدار لا الشريك) •

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي الحسار عن السورين مخزومة عن أبي
رافع قال عرض على سعيد بن جهم فقال خذني فاني أعطيتك أكثر مما أعطيتني
ولاكن أعطيك ما لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجزار أحق
بشفقة وفي رواية بالصاد كذا رواه الحسار في من طريق محمد بن أبي زكريا
وأبي مطيع البلخي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق الإمام
يوسف بن عتبة (وفتح) ندينها ثم ننبه على الصحيح منها (قرواه) بشر بن الوليد
وابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه فقال عن عبد الكريم عن السور
قال أراد سعيد أن يبيع داره فقال لجزاره خذها بسبعمائة درهم فاني
أعطيت بها ثمانمائة درهم ولاكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الجزار أحق بشفقة وهكذا رواه موسى بن يحيى عن
أبي سعيد الصنعاني عن الإمام (ورواه) أبو يحيى الحماني عن الإمام فقال
عن عبد الكريم عن السور عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن
الحديث (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الإمام
ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام وأحمد بن زهير عن أبي عبد
الرحمن المقرئ عن الإمام (ورواه) أحمد بن محمد بن أبي يوسف عن الإمام
فقال عن عبد الكريم عن السور عن رافع بن خديج قال سمعت رجلا
الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن
الإمام (ورواه) شريح بن مسلمة عن هياج بن بسطام عن الإمام فقال عن
عبد الكريم عن السور عن رافع قال عرض على سعيد بن جهم والحديث وهكذا
رواه منذر بن محمد عن أبيه عن محمد بن أبي الجهم وأبي يوسف وأسد

ابن عمر و أبو أيوب بن هاني كلهم عن الإمام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب الزيات عن الإمام ورواه ضرار بن مردع عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن المسور عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ورواه شاذان بن حكيم وإبراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر عن الإمام فقالا عن عبد الكريم عن المسور عن سعد بن مالك أنه عرض بيتا له على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن الإمام فقال عن أبي أمية عن المسور عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته (قال) البخاري بعد ما ورد أسانيد الكل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا أبو مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع مولى سعد فهو غلط لأن الإمام رواه عن أبي رافع قطنة من وهم رافع وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج وظن بعضهم أنه رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقطوا ذكر رافع وجعل الخبر عن المسور وجعله بعضهم عن رجل أذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذا الأغاليط عن دون الإمام لأنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا وأبو مطيع وحفظاه وحدثاه وكان أبو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روي أيضا من وجوه أن الكلام كان بين أبي رافع وسعد والمسور وهو وإن اختلفا أن الشفيع أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف أن الكلام دار بينهم فعلمنا أن الصحيح أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد بن الفضل وإسماعيل بن بشر قال حدثنا مكي بن إبراهيم عن ابن جريج (ح) وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج أخبرنا إبراهيم بن ميسرة أن عمرو بن الأشريد أخبره قال وقفت على سعد ابن أبي وقاص فجلس المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن محمد بن نصر وإبراهيم بن اسمعيل قال لا أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام البخاري (وعبد الكريم) بن أبي الخسار في أبو أمية البصري نزيل مكة وأم أبيه قيس أوطار في ضعيفه

اسم أبي رافع
اسلم أو إبراهيم
أو صالح اه

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم فذكر
 شيئا وعلم له المزي علامة التعليق وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قليلا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق حماد بن الشريد
 مثل ما ساقه البخاري واقتطعه بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعدا تبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما أتباعها
 فقال السور والله أتباعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 مائة أو مائة فقال أبو رافع ائدأ عطيت بها خمسة مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول البخاري أحق بسبقه ما أعطيت بها
 بأربعة آلاف وانما أعطيت بها خمسة مائة دينار فاعطاه اياها (وفي) لفظ
 آخر عن حماد بن الشريد قال جاء السور بن عذرة فوضع يده على منكبي
 فاطمات معي الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يشتري مني بيتي الذي
 في داره الحديث وقال أعطيت خمسة مائة نقد اذ ذكره في كتاب الخيل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغرب) ما ذكره البيهقي في السنن بعدما أورد حديث أبي رافع
 المذكور مانصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشبهة وأنه أحق
 بأن يعرض عليه (قلت) وهذا موع بل سياقه يدل على انه ورد في الشبهة
 وكذا فهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشبهة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوجوب وأيضا
 الاصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البخاري
 أحق بشفته اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه البخاري عن طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسبقه وأخرجه اسحق من طريق حماد بن
 الشريد عن أبي رافع باللفظين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسبقه وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن طاير رفعه بافظ البخاري
 أحق بشبهة جاره ينتظر به اذا كان غائبا اذا كان طريقتهما واحدا وقال

الترمذي حسن قريب ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن
أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك
هو ثقة ما روى عنه أهل الحديث لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل
هذا الحديث هذا آخر كلامه (وكنى) البيهقي عن الشافعي قال ثبت أنه
لا شعبة فيما قسم فدل على أن الشعبة للبحار الذي لم يقاسم دون المقاسم
(قلت) قد ثبت أنه لا شعبة فيما قسم وصرفت فيه الطرق وملك أبي رافع
كان مفر وزا بالقسمة وإنما الطرق كانت مشتركة فصرح بالقصة بخالف
تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
جابر المذكور بعد الجارح بقسمة أخيه إذا كان طريقتهما واحداً (ثم)
حكى البيهقي والمنذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
بعض أهل العلم يقول بخلاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان
محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
سليمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشعبة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شعبة (قال) وروى أبوان يزيد عن جابر ما يوافق قول أبي سليمة ويخالف
ما روى عبد الملك وأبو سليمة حافظ وكذلك أبوان يزيد ولا يمارض
حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
وصرفت الطرق كلها في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
فانتفاء الشعبة بجميع مجموع الأمرين فمتضاء أنه إذا وقعت الحدود وكان
الطريق مشتركاً ثبتت الشعبة كما قد منفتحت بذلك أن الحديثين متفقان
لا يختلفان (وقد) أخرج النسائي في سنته عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالصة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالشعبة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا
الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سليمة كما ذكره الشافعي
وسبقني من الآثار ما يؤيد ذلك قريباً (وقال) المنذري في مختصر السنن
وسئل أحمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحداً رواه عن عطاء

غير عبد الملك تفرد به و يروى عن جابر خلاف ذلك هذا آخر كلام
 الترمذى (ثم قال) المذرى وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك
 وخرج له أحاديث واستشهد به البخارى ولم يخرج له هذا الحديث ويشبه
 ان يكونا تركاهما لتفرد به وانكار الائمة عليه فيه والله اعلم انتهى كلام
 المذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
 وهو حسن الحديث قال من حسننا فررت (قلت) كتب الحديث مشعونة
 بان شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
 هذا الحديث (ثم ذكر) البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
 (قلت) ذكر صاحب السكال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
 الملك وقد انكر عليه الناس وليس عبد الملك ثقة صدوق لا مرد على مثله
 (وذكر) ايضا عن الثورى وأحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة ما من كما سبق
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال أخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا زرعة يقول
 سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من أعيان أهل الكوفة وحفاظهم
 والغالب على من يحدث من حفظه ان يهمل ما ليس من الانصاف ترك حديث
 شيخ ثبت باوهام من يهمل في روايته ولو سلم كذلك لزمنا ترك حديث الزهري
 وابن جرير والثورى وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
 روى عن عبد الملك هذا الحديث شجاع بن الوائد وهشيم أخرجه الطحاوى
 من طريقهما (وقال) في حديث عبد الملك إيجاب الشفعة في المبيع الذى
 لا شرك فيه بالشرك فى الطريق فلا يصح واحد من هذين الحديثين مضادا
 للحديث الآخر ولكن يثبتان جميعا أو يعمل بهما فيكون حديث أبى الزبير
 فيه أخبار عن حكم الشفعة فى المبيع الذى لا شركة لأحد فيه إلا بالطريق
 (وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا فى الجمع بين الخبرين وهو واضح
 لا خفاء فيه (ثم ذكر) البيهقى عن الشافعى انه أول الجار فى الحديث بمعنى
 الشريك (قلت) وهذا غير معروف عند ائمة اللغة (فان قال) قائل ان رأينا
 المرأة تسمى حارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لان لجها

مخالط للجمعة ولادها مخالط لدمه ولكن اقر بها منه فكذلك الجمار هي
جارا القرية من جاره لا مخالطته اياه فبما جاوره به وهم يرتحمون ان الاثار
على ظاهرها فكيف يتركون الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
ويتملقون بغيره مما لا دلالة له (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من ايجابه الشفعة بالمجوار وتفسر ذلك المجوار ما اخرج به النسائي
وابن ماجه والطحاوي من طريق ابي بكر بن ابي شيبة عن ابي اسامة عن
حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن ابيه الشريد بن
سويد عن حماد بن عمار عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
بالشفعة ما كان يأخذها او يترك فظاهر عطف الشريك على المجاري يقتضي
ان المجار غير الشريك (واخرج) ابن حبان في صحيحه حديث المجار احق
بصفته من طريق ابي رافع وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
(واخرج) ايضا عن انس رفعه جار الدار احق بالدار (واخرج) النسائي
ايضا واليزار (وعند) الاربعة وابن حبان واليزار والطحاوي
والدارقطني من رواية قتادة عن الحسن بن عرفة رفعه بلفظ جار الدار احق
بالدار والارض (وفي) لفظ جار الدار احق بشفعة الدار (وفي) لفظ
حديث انس ورواية الحسن بن عرفة اخرج بها البخاري (وفي) مصنف
ابن ابي شيبة في كتاب افضية النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا جبر عن
منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا لا يقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة بالمجوار (وفي) الترمذي لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
احمق بن يحيى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
ان المجار احق بصفته جاره (واخرج) ابن جرير ايضا بسنده الى عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم
ان يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر بجموع هذه الاحاديث ان
للشفعة ثلاثة اسباب الشراكة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في المجوار
وظاهر قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
ذلك الا المجار واما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
لاجل التأذي الدائم وذلك موحد للمجار ايضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجبت في سائر العروض فلما لم تجب الا في المقار علمنا ان سبب التوجوب
هو التأذي وقد تقدم ذلك في اول الباب (وحكى) الطبري ان القول
بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشريح وابن سيرين والمحكم وسجاد والحسن
وطاوس والشوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عدي البر
في الاستذكار عن طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص
ان عمر كتب الى شريح ان يقضي بالشفعة للجوار الملاقى فكان يقضي بها
(وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز
اذا حدثت الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطاوس فقال لا الجوار
أحق (قريبه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قيل يا رسول الله
ما سبقه قال شفعتي قال المحاذي لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند
الطبراني قيل لعمر بن الشريد ما السبق قال الجوار نعم عند أبي بهلى
الجوار أحق بسبقه يعني بشفعته وقال ابراهيم المحربي الصقب بالصاد
والسين ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أي الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح انه قال الشفعة من قبل الابواب
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وقال هو قول أبي حنيفة وأصحابه
فأخذهم ذال الشفعة للعبان الملاقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب
الشفعة عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدى قال
أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب الهبة في باب من يبدأ بالحبة (قالت)
والفتوى على قول محمد فيهما ذهب اليه من ان الشفعة للجوار الملاقى وهو
من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابيه من سكة أخرى
بعيدا من بابيه

(باب المزارعة والمساقاة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن المخابرة كذا رواه البخاري عن طريق سالم بن سالم الخراساني
عنه (وأخرج) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرهما
لنا جابر قال المخابرة الارض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم

يأخذ من القمح (وعند) البغاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طريق
عنه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والخايرة كذا رواه البخاري من طريق
اسماعيل بن يحيى عنه (ورواه) الأشتاني من طريق سعيد بن أبي المجهم عنه
(وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنده والبخاري من حديث ابن عمر
معناه ومن حديث رافع بن خديج بلغه نهى عن كراه المزارع وبهذا اللفظ
عنده مسلم من حديث زيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وإن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه طلحة من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه الأشتاني من طريق سعيد بن أبي المجهم عنه (وأخرجه)
أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي
الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
المحاقلة والمزابنة ومن ابتاع النخل حتى تشقق كذا رواه طلحة من طريق
عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المنذر من طريق شعيب بن إسحق
ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خسر من طريقه ورواه
ابن عبد السلام من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عنه وقد تقدم في البيوع
(أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج ونصه بشرط صلاحية
الأرض للزراعة وأهلية المأقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحظ
الآثر والتخليفة بين الأرض والعامل والشركة في الخارج وإن تكون
الأرض والبذر لواحد والعامل والبقر لا آثر أو تكون الأرض لواحد
والباقي لا آثر أو يكون العمل من واحد والباقي لا آثر وهذا على قول أبي
يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتجنا بما مر دللت على
جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عام أهل

خبر على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وما رواه البخاري من حديث أبي هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اشوانسا الفضل قال لا قال فتكفوننا المونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا وأما من جهة النظر فانها عقد شركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجماع دفع الحاجة (واخرج) الامام بحديث الباب وقد جاء في بعض الروايات تفسير الخبايرة بالمزارة بالثالث والرابع ولان استحقاق بعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيز الطعان المنهني عنه ولان الاجر مجهول ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المن عليهم والصلح وهو جائز تخرج وظيفة والدليل عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارة لبيها لهم لان المزارة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة وأيضا فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير سألته اليه ودأن يقرهم بها على ان يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة فقال لهم نفر كم بها على ذلك ما شئتماروا البخاري ومسلم وأحمد (وهذا) صريح بأنها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا دعة للمسلمين والدمي اذا اقر على أرضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من أرضه خراج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تنعقد لازمة أصلا (والمزارة) اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة فامتنع القياس عليها وفي التبيين وقالوا الفتوى اليوم على قواهم الحاجة الناس اليها ولتعامهم والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة ومن كان يغني بدم جوازه ابراهيم النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سالما يعني ابن عبد الله بن عمرو وطاوسا عن المزارة بالثالث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم يكرهه وقال ان طاوسا لا يرع من أجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن في الآثار وقال كان أبو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس ولا نرى بذلك بأسا ثم ساق حديثا رواه عن الاوزاعي أنه رده بقامه في الآثار وأخرجه الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال كان ابراهيم يكره كراء الأرض بالثالث والرابع وقد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيدهم اليهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
كالمجموعة فاعلمه كان يفتي بالجواز اولاً ثم رجع عنه والله أعلم (وأما المسافة)
فهي معاقبة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهي)
كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالزراعة واحتجاج حديث
معاملة أهل خيبر وقد ذكر قريباً (وشروطها) عند من يصيرها شروط
المزراعة الا في أربعة أشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
هذا محل ذكرها والله أعلم (فتبينه) قال البيهقي في السنن باب المعاملة على
الفعل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي الفحل والحديث المذكور
في هذا الباب يشمل غيره أيضاً وذكر ابن خزم وغيره ان الشافعي في أشهر
قوله لم يصير المسافة الا في الفحل والعنب فقط مع انه قد كان يصير بلا شك فحل
وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والموز والقصب والبقول فمعاملهم
النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
زرع البساتين الذي بين أصناف الفحل مع المعاملة على الفحل ذكر فيه
معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع (قلت) ذكر
القدوري في التجريد ما يخصه ان خيبر كانت كائناً بلاد فيها الارض
البيضاء والتي فيها الفحل ويمكن افراد سقي الفحل عن سقي الارض والنبي
صلى الله عليه وسلم حامل على الجميع ولم يستثن شيئاً بل لم يترك الشافعي تجويز
المزراعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمد وأباطلها في الجميع كما قاله
أبو حنيفة والله أعلم

(باب الصيد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن المنار عن عدي بن حاتم
رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا
نبعث الكلاب المعلمة أفنا كل مما مسكن علينا فقال اذا ذكرت اسم الله
فكل مما مسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وان قتل قال
وان قتل قلت يا رسول الله أحدنا يرمى بالمعروض قال اذا رميت فسميت
فخرق فكل فان أصاب بعرضه فلا تأكل كذا رواه البخاري من طريق
عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى ومحمد بن قيراط الخراساني

كما

قوله الا في أربعة
مخ قلت هي اذا
امتنع أحدهما
يصبر عليه واذا
انقضت المدة
تترك بلا أجر
واذا استعقت
الفحل يرجع
العامل بأجر مثله
وبيان المدة
ليس بشرط اه

المعروض سهم
بلا ريش
ولا تصل بمضى
هرضا وقوله
خرق بالخشاء
والزاي المجتهين
كلمة من وزنا
ومعنى اه

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلطاسات
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبيد قتله الكلب قبل ادراكه ذكاته
فأمرني بأكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآخرة عنه وكذا الحسن بن
زياد عنه وكذا الكلبي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج)
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود
قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل
واذا أصاب بعرضه فلا تأكل فاه وقيد قات ارسل كلبي قال اذا سميت
مكلى والافلاتا كل وان اكل منه فلا تأكل فأنما أمسك لنفسه فقلت
ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك واپس
عند البخاري ومسلم قوله والافلاتا كل

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المألم
فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة)
عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن لصبيد اذا قتله الكلب قبل ان يدرك ذكاته
وأمره بأكله اذا كان عالما وفي رواية معمر كذا رواه الكلبي
من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن
زياد عنه (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن عدي بن حاتم رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجوارح
وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشعم
قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السند بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج)
البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن
حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت انا نصبيد بجمده الكلب
فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكرك اسم الله عليها ورأسك على أمسك
عليك وان قتل الا ان يأكل الكلب فان اكل فلا تأكل فانى اخاف
ان يكون انما أمسكه على نفسه (أبو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابه عن
ابي قلابه المحشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا ما يا بارض صبيد قال

كل ما أمسك عليك سهمك أو كلبك إذا كان عالماً كذا رواه طائفة من طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه بأتم من هذا كما سيأتي (ابو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل ما أمسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومكذا محمد بن الحسن في نسخة والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرج) البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي ثعلبة بإفظ قلت يا رسول الله أني أصيد بكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بعلم قال ما أصبت بكلبك المعلم فإذا كرسم الله وكل وما أصبت بكلبك الذي ليس بعلم فأدر كنت ذكاته فكل (وعند) أبي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن حزم المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكي وأخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حزم هذا هو أبو عبد الله محمد بن حرب المخولاني المحمدي الأبرش قاضي دمشق احتج به الشيخان (واخرج) أبو داود والنسائي من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله أن لي كلابا مكبة فافتني في صيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن كان لك كلاب مكبة فكل مما أمسك عليك ذكيا أو غير ذكي قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه قال يا رسول الله افتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا أو غير ذكي قال ذكيا أو غير ذكي قال وإن تغيب عني قال وإن تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثر غير سهمك (قلت) صل اللحم وأصل إذا انتن (وعند) أبي داود في حديث أبي ثعلبة رفعه إذا أرسلت كلبك وذكركت اسم الله فكل وإن أكل منه وكل ما ردت يدك وفي أسناده داود بن عمرو والأزدى الدمشقي عامل واسط وثقه ابن معين (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال كل ما أمسك عليك كلبك إذا كان عالما إذا قتل ولم يأكل فإذا أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه كذا رواه ابن المظفر وابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي وأبي ثعلبة (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال كل ما أمسك عليك صقرك

أوبازيك وان اكل منه فان تعلم الصقروا البازي اذا دعوته ان يجيبك
فانك لاثبت تطيع ان تغربه ليدع الاكل كذا رواه ابن سعد عن طريق
محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال هو قول أبي حنيفة وبه تأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي
ابن حاتم وقعه ما علمت من كلب أوبازيك أرسلته فذكرت اسم الله فكل مما
أعسك عليك وأخرج الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا نعرفه
الا من حديث محمد بن أبي (قال) المنذرى محمد بن سعد فيه مقال
(تطبيق) هذا لا ثمار مسائل الباب الفرعية (اعلم) انه يحمل الاصطلاح
بالكتاب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلة كالشاهين والباشق
والعقاب والصقر وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذي غلب من
الطيور فلا بأس بميدته ولا غير فيما سوى ذلك الا ان تذكره كانه فتذكره
(واتجهوا) الكواسب وقيل هي ان تكون جارية بناها ومعلم حقيقة
والكتاب المعلم واسم الكتاب يقع على كل سبع حتى الاسد وعن أبي يوسف
انه استثنى من ذلك الاسد والذئب الموهمة الاسد ونجاسة الذئب ولانهما
لا يعلمان عادة وشرط في المرسل ان يكون أدلة ذلك بان يكون مسلما
أو كلبا أو دويعة التسمية وبضبط (والتعلم) في الكتاب يكون بترك
الاكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع اذا دعى وانما شرط ترك الاكل
ثلاث مرات لانه هو قولهما ورواية عن الامام والمشهد ورعنه انه لا يقدر شيء
لان المقادير تعرف بالنص ولا نص لها فيفوض الى رأى المبتلى به ولا بد من
التسمية عند الاوصال أى مع التذكر فاذا نسيتها عند الاوصال فلا بأس
بأكله ولا بد من الجرح فى أى موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي
حنيفة وأبي يوسف انه لا يشترط رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي
لاطلاق قوله تعالى مما أيسر عليكم فليس فيه قيد الجرح فهو زيادة على
النص أو هو من حمل المطلق على المقيد لاتحاد الواقعة فان أكل منه البازي
أكل وادأكل منه الكتاب أو الفهد لا دليله ما مر من الآثار المقدمة فان
أدركه حيأذ كاه وان لم يذك أو خنقه الكتاب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير
معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذك اسم الله عليه محمدا حرم وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وتتفرع
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلافات
إذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن أبا ن الراس أكل الجميع وإن أبا ن يدا
أو رجلا لم يؤكل الميان منه (قالت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهي وميتة وقد أسند البيهقي في السنن حجة لابي حنيفة لأن العضو بين منها
وهي حية ويتصور بقاءها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب خاص
فالحصحيح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ما ردت عليك أي من الصيد والعضو الميان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح) *

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح
(بيان الخبر الدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو عمدة) *
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنيمة لي كان لها راعية فحافت على شاة منها الموت
فذبحتها بمروءة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه البخاري
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عمير وهكذا رواه
طلحة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عمير عن
نافع ورواه ابن خزيمة من طريق جماعة من أصحاب الإمام قالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخرجه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فقام صاذا رنباً فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر فجاء
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علقها بيده فأمره بأكلها كذا رواه
البخاري من طريق إبراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والمسروقي
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلاهم عنه وعند الثاني منهم أن رجلاً
أصاب أرنبين فذبحهما بمروءة يعني بحجر ورواه جماعة فقالوا عن عامر أصاب
رجل من بني سلمة أرنباً فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في العلل

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية الثانية أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن حنبل (قال) في التهذيب كلاهما
واحد ولغظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صادأرنين فرعلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقهما الخيت وفيه
أفأطعهما قال ثم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
هكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

(بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والمخقوم والودجان)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن علقمة قال أذبح بكل شيء فري
الوداج وأنهم رالدم ما خلا السن والظفر فأنهم أدى الحبشة كذا رواه
الحارثي من ماري بن محمد بن الحسن عنه والمرى مجرى الطعام والشراب
والمخقوم مجرى النفس والمراد بالوداج كلاهما وأما في تغليبا (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الذبح بالليطة فقال كل ما أفرى الوداج الاسنأ وظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الوداج ما لم يكن
فرض سن أو ضرظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أواجحل ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنأ وظفرا
وسأحدنكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فذي الحبشة (تثنيه)
الاكتفاء بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع المخقوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لابد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) على أنه يكتفي
بقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأكثر يقوم مقام الكل
وليس كل منهم دليل يفتح به مذكور في القرعيات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرن استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم وبحديث عدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولغظه أفرالدم بمسأنت واذكر
اسم الله عز وجل (وما روى) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم الممزق فيبقى
يباء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
والليطة قشر
القص وفوله
أرن أي انشط
هـ

المتزوع فان المحبشة ~~كما~~ توابعفعلون ذلك اظهرا للجلد فنهاهم عنه فاذا
نزعا صاروا كالجراحة وغير المتزوع يقةل بالثقل فيكون في مافي الموقودة
(بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابت المقتل كفت عن الذبح)

(ابو حنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن عباد بن رفاع عن رافع بن
خديج ان بهيراني سأل الصدقة تدفع اليه فلما اعياهم ان يأخذوه
وماه رجل بسهم فاصاب مقتله فسألو النبي صلى الله عليه وسلم فامر باكله
وقال ان لمسا او ابدكا او ابد الوحش فاذا خشيتهم منها شيئا فاصنعوا مثل
ما صنعتهم به اذا فكلوه ~~كذا~~ رواه الحارثي من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحزبة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه أيضا
من طريق القاسم بن الحكم عنه غير أنه قال فاصنعوا هكذا ورواه أيضا
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله ~~كذا~~ وايد
الوحش ورواه ابن المظفر بطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة واخرجه
السمعة بطوله *(باب ما يحل اكله وما لا يحل)*

(ابو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من
الطير ~~كذا~~ رواه الحارثي والاشعري من طريق أبي يوسف عنه ورواه
الحارثي أيضا من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح واخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفى) الباب عن علي بن عبد الله بن احمد في زوائد المسند وعن خالد بن
الوليد عند أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطير واخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (تنبية) السبع كل محتطف
منتهب جارح قاتل متعمدا ~~كما~~ الاسد والثور والفهد والذئب والذب
والثعلب والفيل والقرد واليربوع وابن عرس والسنور والبري والاهلي
وذو المخالب من الطيور ~~كما~~ الصقر والبازي والنسر والعقاب والشاهين
والحمادة (قال) الدينوري الدلق محرقة والسحاب والفلك والسمود

وما أشبهه سبع انتهى ولا يؤكل ابن عرس لأنها ذات أنياب وقد خلت
تحت النص الناهي ويدخل فيه الضبع والله أعلم

(بيان الخبر الوارد في النهي عن أكل الضب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها
أهدى لها ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن أكله فجاء
سائل فأمرت له به فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعلمين
مالا تأكلين كذا رواه البخاري من طريق أبي سعيد الصنعاني عنه ورواه
ابن خزيمة من طريق محمد بن الحسن عنه ومن طريق الحسن بن زياد عنه
ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) الإمام
أحمد في مسنده من طريق حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم ينه عنه
قلت يا رسول الله أفلا تطعمه المساكين قال لا تطعموهن مما لا تأكلون
(وأخرجه) الطحاوي من طريق يزيد بن هرون وعفان ومسلم بن إبراهيم
كلهم عن حماد بن سلمة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إليه ضب فلم
يأكله فقام عليهم سائل فأرادت أن تعطيه فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم أتعطينه مما لا تأكلين وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب
(قال) المتذري في أسناده اسمعيل بن عياش وضمضم بن زرعة وفيهما
مقال (وقال) الخطابي ليس بذلك (قلت) هو من رواية اسمعيل بن عياش
عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد المخبراني عن
عبد الرحمن بن شبل (وقال) البيهقي تفرد به اسمعيل بن عياش وأيسر مجبة
(قلت) ضمضم جهي وابن عياش إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا
كما قاله ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك
الوضوء من الدم ولهذا أخرج أبو داود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن
عنده على ما عرفت وقد صحح الترمذي لابن عياش عدة أحاديث من روايته
لاهل بيته فتأمل ذلك (والقول) بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي
حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد بن محمد بن عبد الله الباب وقال فقد دل ذلك على

المخبراني بالضم
نسبة إلى
أبي قبيلة من
العين اه

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كره لنفسه واخيره أكل الضب قال وبهذا
نأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
أكله استدلالا بما في المتنق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

(بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب)

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
(أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن الحوتكية عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن لحم الارنب فقال لولا أني أتخوف أن
أزيد أو أقتص منه لم حدثتكم ولكني مرسل الى بعض من شهد الحديث
فارس الى عمار بن ياسر وأمره أن يحدثهم فقال عمار أهدى امرأتي الى
النبي صلى الله عليه وسلم أرنباً مشوية وأمره بأكلها ~~كزارواه~~ محمد بن
الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي عن طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلف فيه فقبل عن ابن الحوتكية
عن عمر كما رواه الامام والبخاري واسحق والبيهقي في الشئب وقيل ابن
الحوتكية عن أبي ذر والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الالهية)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام غزوة خيبر عن محوم الحمر الالهية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
عن طريق مكى بن ابراهيم وحزرة بن حبيب وأبي يحيى المحمدي وعمر بن
المهين وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن زهير بن حاجب وزفر وأسد
ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
وخويل الصقار والمقري وأبن هانئ وأبن خزيمة الاسدي وابن أبي الجهم كلهم
عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كاهم سافلين وأخرجه
الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل

لمحوم الحمر الالهية كذا رواه المحارفي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا يدون ذكر الجملة الثانية وتكون التمهيد
عن كل محومها يوم خبير واكفاء القدر منها لا كلها العذرة أولانها
كانت نهيبة أو معصوبة أو للحاجة إلى بقائها أو غير ذلك أقوال والصحيح ان
حرمته الالهية بل لنفسها كما نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكان
ذلك التمهيد له في نفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(بيان الحمر الدال على إباحة أكل الجراد)

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت عجرة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر حنذا لله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
خزيمة ورواه الإمام من ابنة عجرة ثابت بن عمار بن عبد الله بن جابر في جامع العلم عن
يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود ومن حديث سلمان الفارسي (قال) وروى
عنه مراسلا وأخرجه ابن ماجه مسندا (وأخرجه) أبو داود أيضا من حديث
أبي يعقوب الرازي قال سمعت ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد فقال
عروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست أو سبع غزوات فكانوا كاله
منه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي *

(بيان الحمر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما خزر عنه الماء وكل كذا رواه المحارفي
من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
موقوفاً على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله بن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما خزر عنه الماء ولا تأكلوه
(قال) أبو داود وروى هذا الحديث أيضاً الرزي وأيوب وسجاد عن أبي
البراء ومعه على طريق قد سنده هذا الحديث أيضاً وجه ضعيف
وهو لا يطعن على لا يرق الماء وقد خزر عنه أي اكتشف عنه الماء
فما بقي منه ماء (وقال) البيهقي من باب من كره أكل الطافي
ودكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي البراء عن جابر
بن موفرا (ثم قال) وحالهم أبو جندب اليربوري ورواه عن الثوري وهو عاوهو

قوله نضب
بوزن ضرب
أي غاراه

واهم فيه (قلت) الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد ثم
 أسند البيهقي عن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير مرفوعا
 ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
 (قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فتبين أن ذلك
 الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقي في غيره وضع لا يحتاج
 به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ماروى عن أهل النجاسات ليس بصحيح
 واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كلهم وقد زاد الرفع وكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير مرفوعا ثم هذا رواية يحيى بن سليم وقول البخارى لا أعرف
 لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في أنه يشترط الاتصال
 الأسناد المعنعن ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم أنه
 قول معتبر وإن اختلف عليه أنه يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع وابن
 أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بخلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقي
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
 العزيز ضعيف لا يحتاج به (قلت) أخرج له الحسبك في المستدرک فی ابواب
 الأحكام حديثا وضعه سندوه وأخرج حديثه هذا الطحاوى في الأحكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا أسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله المجرى عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزر عنه البحر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتا
 طافا فلا تأكل وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقى داخلا
 في عموم الآية والله أعلم

(باب الاضحية)

(اعلم) أن الحقوق الواجبة في الأموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 التملك كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاتلاف كالأعتاق والتضحية ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم ومسرور وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الرواة عن أبي يوسف وعنه انه اسنة وهو قول الشافعي
(بيان الخبر الدال على ايجابها)

(أبو حنيفة) عن جيلة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه البخاري عن طريق سليمان
التخمي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بافظه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قالت) وربما استدلل المخم به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الا آخره فن فعل ذلك فقد اصاب
سنتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت تأمل ذلك والله أعلم
(بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزئ فيها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فعندي جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه البخاري عن طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسك فقد اصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت ان اليوم يوم أكل وشرب فتجهت فأكلت وأطعمت أهلي وجبراني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقام ابن عساقا
جذعا وهي خير من شاتي لحم فهل تجزئ عني قال نعم ولن تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجنا جذعة من
المعز فقال ادبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه عن طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال ادبحها وان تجزئ عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عقبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه نخصايا فصارت لي جذعة
فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة فقال ضعها وزاد البيهقي في هذا
المحدث ولا رخصة فيها لا أحد بعدك قال وهذا يدل على أنه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد النخعي نفي نحو حديث عتبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وان كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تنبيه) الامر بالاعادة في هذا
المحدث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا المحدث أنه
احتمل ان يكون انما امره ليعود لخصيته لأن الخصية واجبة واحتمل ان يكون
انما امره ان يعود ان أراد أن يضحى لأن الخصية قبل الوقت ليست بأخصية
تجزئه ويكون في عداد من ضحى موجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الخصية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سليمة اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحى الحديث ثم قال فيه دلالة على ان
الخصية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل ان يكون انما امره ان
يعود ان أراد أن يضحى في غاية البعد لأنه مخالفة لظاهر ولادلاله في الكلام
عليه وذكر الارادة في حديث أم سلمة لا يفي الوجوب لأن الارادة شرط
لجميع العرائض وليس كل أحد يريد التحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليتحج ومثله كثير
في الاخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الفحايا)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن طبر بن عبد الله رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما أكله وأحداهما
عن نفسه والآخرة شهد أن لا إله الا الله من أمة كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) الحارثي من طريق أبي همام الوائلي شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه ورواه الحارثي أيضا من
طريقه الا أنه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة وأبي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كبدتين عظيمين أقربين وذاكر الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (قلت) ومدار هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضالة عنه وذكره ابن أبي حاتم في العلم وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الإمام وجمع في رواية يانها وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد عن اسحق الأزرق ووکیع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه المحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحصى والفحلى أيهما أكثر في الأضحية قال الحصى لأنه إنما طلب صلاحه
كدارواه محمد بن الحسن في الآثار (وعد) أي داود من رواية أبي عبيد
الإمامي عن جابر أنه ضحك بكنتين أم الحنين وجوهين وهما موقوفان
الحصنين أو مبروعاهما

(بيان الخبر لدال على التخصية بالجذع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن الساسي عن أبي بكاش أنه جاب بكاشا
إلى المدينة فعمل الناس لا يشترون فجاء أبو هريرة فجعلها فقال نعم الأضحية
الجذع السمين فاشترى الناس كدارواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن مسعود من طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار م مختصرا مع سمع أباهريه يقول نعم الأضحية الجذع
(وأخرجه) الترمذي هكذا واستعربه وزمل عن البخاري أنه أشار إلى أن
الراجح وقعه

(بيان الخبر لدال على أن البقرة تجزئ عن سبعة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تجزئ عن
سبعة كدارواه ابن المنذر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خثعم
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تجزئ عن سبعة يعكفون بها كدارواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طلحة من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق اسد ابن عروضة (وأخرجه) مسلم والأربعة (وفى) لفظا لمسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الأبل والبقر سبعة منافي بدنة (وفى) رواية لابي داود مر فوعا البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة (وأخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه *

(بيان الخبر الدال على الإباحة في أذكار المحرم الاضاحي)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وعن حماد انهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نهيتكم عن محرم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام ليوسع موسعكم على فقيركم فبكوا وتزودوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن أبي عبد الرحمن الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي فسلم وأبو داود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبيشة الهذلي رضى الله عنه

(بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر)

(أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم الأيطين عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضاحي فأكثر وافيا من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (وأخرجه) الدارقطني في الصيام وابن خزيمة في المج (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بافظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد لله فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

(باب الاستحسان)

وهو طاب الاحسن من الامور وهو ترك القياس بما هو الاوفق للناس أو طاب السهولة في الاحكام فيما يبتلى به الخاص والعام أو الأخذ بالسنة أو ابتغاء الدعة أو الأخذ بالسماحة أو ابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحية (وبعضهم) باب السكرانية (وبعضهم) باب الزهدة والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحية الاطلاق (ثم) أعلم ان المروي عن محمد بن نضر ان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ المحرام وعند الامام وابي يوسف هو الى المحرام اقرب لانه ارض الادلة فيه فغلب جانب الحرمة وأما المكروه كراهة تنزيه فهو الى الحل اقرب فنسبته المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الفرض

(بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة)

وسائر الائمة اعلم قيس عليها (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كناع - ذبيقة بالمدش فاستقى دهنانا فأتاه بشراب في جام فضة فرماه به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا والكم في الآخرة كذا رواه البخاري وابن خنيس ومن طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن في نهجته اذ قال ابو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجعفي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ذبيقة بن العيص انهم نزلوا معه على دهنان فأتاهم بطعام ثم أتاهم الحديث وهكذا رواه الاشعثي عن طريق عبيد الله بن موسى عنه (واخرجه) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن ابي ليلى (وعند) انس في عن انس بن شبيب عن الكل والشرب في آنية الذهب والفضة (وعند) الطبراني في الكبير من حديث معوية الطويل وفيه نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) صحيحين من حديث أم سلمة التي شرب من اناء الذهب والفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم وليس عند البخاري ذكر الذهب (واخرج) مسلم في رواية الاكل ايضا وللدارقطني من حديث ابن عمر في آنية لذهب والفضة (تنبيه) انما وقع النهي في الاكوال والاشربة عن الاكل والشرب في آنية ما وقيس عليها سائر وجوه التمتع بها ولا يجوز استعمال شيء منها للرجال والنساء سوى ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاناء المفضض اذا اجتنب الشارب منه عن موضع الفضة بان لا يضحقه عليه ان ولا يأخذها باليد ويكره عند أبي يوسف الشرب منه وولفق محمد بن ابي حنيفة في رواية وأبا يوسف في أخرى وانما قيدنا

بالقضاء من لأن الشرب من الألبان المصوّبة بالفضة التي لا تقتل لئلا يأس به
بالاتفاق لأنها مستهلكة حينئذ (ولابي) حذيفة أن الاستعمال قصدا ورد
على الجوزة الذي يلقى به العصور وما سواه تبع في الاستعمال ولا معتبر
في التواضع ولا يكره كالحبة المكهوة بالحريز *
(بيان كراهية لبس الحرير للرجال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن مجاهد عن حذيفة رضي الله عنه قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشرب في آنية الذهب والفضة
وأن يأكل منهما وأن يلبس الحرير والديباج وقال هي للشركيين في الدنيا
ولكم في الآخرة كذا رواه المحاذي من طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه ورواه الكلابي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه الإله قال أبو حنيفة عن أبي مروه وحماد عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال نزلنا مع حذيفة على دهقان بالمداين ثم ساق الحديث
يطوله (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديثه بأعط لا تأبسوا الحرير ولا
الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحاها فانها تنالهم
في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
والحرير وقال انما يفعل ذلك من لا خلاق له كذا رواه المحاذي وزاد
في الهداية في الآخرة (قال) المحافظ هو ما نقل من حديثين الأول حديث
حذيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر رأى عمر رحلة سيرة
الحديث وفيه انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وهو
في المتفق عليه أيضا *

(بيان الحرير الدال على جوار لبس الحرير والذهب لاساء)

(أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائدين سعيد بن عبد الله المصري
عن أبي الدرداء رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حرير
بيده وقطعة من ذهب بيده الأخرى ثم قال هذا حرام على ذكور أمتي
كذا رواه طلحة من طريق عبيد الله بن موسى عنه وابن المطهر من طريق
الحسن بن زياد عنه غير أنه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

قوله سيرة بكسر
السين وفتح الياء
بالمضرب من
البرود فيه
طوطع اه

زورير بالتصغير

مصر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث وهكذا رواه محمد بن الحسن
في الأثر عنه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وهب الله
ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه
وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زريق عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه وأخذ به فجعله في شماله ثم قال إن هذين
حرام علي ذكرهما (وأما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي
وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس
الحريير والذهب علي ذكرهما (قال) الترمذي حسن
صحيح (وفي) الباب عن عمرو بن علقمة بن عامر وأما هاني وأنس وحذيفة
وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وابن رباح والبراء
وجابر انتهى (قال) الحافظ وسعيد بن أبي هند لم يسمع أباه موسى وقد روى
عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال أسامة بن زيد عن نافع
عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي
موسى ذكره الدارقطني في العال وذكر أن يحيى بن سليم رواه عن عبد الله
عن نافع عن ابن عمر سلك الجادة ونابيه بقية (قال) ويدل على وجهه ما أن
ماتى بن حبيب قال لا بن عمر أسماعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحريير
شيئا قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه اسحق وابن أبي
شعبة والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي أسناده الإفريقي (وأما) حديث عمر
فأخرجه البزار وفي أسناده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة
ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخه من رواية مسند بن خالد
بلفظ الذهب والحريير حل لثلاث مئة حرام علي ذكرهما (وأما) حديث
أم هاني وأنس ومن بعدهما فأنما هو في مطلق تحريم الحريير (وقد) روى
في حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس
أخرجه البزار والطبراني وعن واثله أخرجه الطبراني (والديساج) فارسي
معرب وهو الرقيق من الحريير (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت أخرتها الذهب وإن ابن عمر حل بيته الذهب
كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر و

(وأخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا وفيه وحل لآثامهم (أبو حنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي الكوفي عن سعيد بن جبيرة أنه قال عاب حذيفة بن اليمان فأكسى ولده قمص الحرير ثم قدم فأمر الدكور منهم بنزعها وأقرها على الآثام كذا رواه طه من طريق فروة بن أبي الغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال أبو حنيفة عن سليمان بن المغيرة قال سألت يحيى بن سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن أبيس الحرير فقال سعيد غاب حذيفة ابن اليمان غيبة فأكسى بنوه وبناته لبس الحرير فلما قدم امر به فنزع عن الدكور وتركه على الآثام وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي قريبا وفيه وحل لآثامهم

اللبس بالكسر
ما يلبس كاللباس
أه

(بيان المحرم الدال على قدر المحرم الذي يباح استعماله للرجال) (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال جاءني عمر بن قيس عن أبيه عن الحرير والديباج فقال جئتكم في رزي أهل السارانه لا يصلح من الحرير إلا هكذا ثلاثة أصابع أو أربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خنيسرو (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث جيشا ففتح الله عليهم وأصابوا غنائم فلما قبلوا ببيع ذلك عمر وأنهم قد قربوا من المدينة خرج إليهم فلبسوا ما عليهم من الحرير والديباج فلما رأهم غضب وقال القوا لباس أهل الدار فلما ساروا غضب عمر القواها وقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا أنا لبسنا الثوب ما أفاء الله علينا وسرد لك عمر ثم رخص في الأصبع منه والأصبعين والثلاث والأربع كذا رواه الأثنائي من طريق أبي يوسف وأسد بن عمر وكلاهما عنه ومن طريقه ابن خنيسرو ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرجه) مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه وضع أصبعين أو ثلاث أو أربع (قال) الدارقطني لم يره غير قتادة وهو مدلس (وقد) رواه داود وبيان وابن أبي شيبة وابن أبي السمر عن الشعبي به موقوفا انتهى (وأخرجه) النسائي وهو في الاتفاق عليه من طريق ابن أبي عمير أنا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد باذريجان أن رسول الله صلى الله عليه

اصفت الذي
لا يخالط لونه
لون آخر وهو
بضم الميم الاولى
وسكون الصاد
وفتح الميم الثانية
والطرف بوزنه
راء مربع ذو
اعلام اه

وسلم نسي عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه التي على الابهام (وفي)
الباب عن ابن عباس انما نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصنف
من الحرير فاما المصنف وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي
(بيان الخبر الدال على ابا حنيفة ليس الحزوان كان عسدي بحري) *
(ابو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم ان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وهران بن الحصين والحسين بن علي
وشريح بن كافوا يلبسون الحز كدارواه محمد بن الحسن والحسين بن زياد
كلاهما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد عن طريق محمد بن ربيعة
ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف خنزة مائة درهم (وأما)
أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهيب بن كيسان قال
رأيت أبا هريرة يلبس الحز (وروى) ابن أبي شيبة عن طريق عمارة رأيت
علي أبي هريرة مطرف خنز ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (وأما)
أنس بن مالك فروى عبد الرزاق عن طريق عبد الكريم الجزري رأيت
علي أنس بن جهم خنز وكساء خنز وأما مطوف مع سعيد بن جبير (ومن) طريق
وهيب بن كيسان رأيت أنس يلبس الحز وروى ابن أبي شيبة عن طريق
بهي بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف خنز (وأما) عمران بن الحصين
فروى البخاري في الادب المفرد عن طريق زرارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت
عمران بن الحصين يلبس الحز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
عن طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء خنز ورواه الطبراني بإسناد
عمامة خنز (ومن) أحمد بن حنبل عن طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الحز منهم سعد بن عمرو وجابر
وأبو سعيد وأبو قتادة وابن عباس ورديد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
وأبو كزة وعائذ بن عمرو السائب بن يزيد وعمرو بن حرب وأبي بن أبي
وابن أم مكتوم والأطلس ورجل آخر مجهول (أما) سعد بن عبد الملك الحارثي
طريق سعد بن عبد الله بن سعد بن وهب مطرف خنز ورواه
عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهيب بن كيسان أنه رأى كذلك (وأما) ابن
عمرو فرواه البيهقي في الشعب عن طريق يافع ابن عمر كان يلبس

لي الاول بضم
اللام وفتح الباء
وتشديد الباء
والثاني كعني
اه

مطرف خزيمة خمسة مائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العوفي عن وهب
ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر وابو سعيد فرواه عبد
الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبه من طريق عمارة
رأى على أبي قتادة مطرف خنز (وأما) ابن عباس فهذا السند أيضاً ورواه
البهقي في الشعب من طريق عكرمة ابن ابن عباس ~~كان يلبس الخنز~~
ويقول انما يكره المصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
عمارة رأى يلبس مطرف خنز (وأما) ابن أبي اوفى فرواه ابن سعد
في الطبقات من طريق أبي سعيد البجلي قال انه رأى عليه برنس خنز وروى
ابن أبي شيبه من طريق الشيباني انه رأى عليه مطرف خنز (وأما) أبو بكر
فرواه ابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان لابي بكر
مطرف خنز سداً حريرو كان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
طريق ثابت البناني ان عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعد رأت
السائب بن يزيد وكان عليه كساء خروجة خنز وقطيفة خنز متفاهم اياه
(وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رأت على
عمرو بن حريث مطرف خنز (وأما) ابي بن ابي فرواه النسائي في الكنى من
رواية ابي بلج حارثة بن بلج رأت على ابي بن ابي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم مطرف خنز (وأما) ابن ام مكتوم فرواه الطبراني في مسند
الشاميين من طريق ابراهيم بن ابي بجيله رأت ابن ام مكتوم وعليه كساء خنز
(وأما) الافطس فبن طريق ابراهيم ايضاً رأت رجلاً من الصحابة يقال له
الافطس فرأت عليه ثوب خنز (وأما) الرجل الجهول فرواه ابو داود عن
عبد الله بن سعد بن الدشتكي عن ابيه (قال) رأت رجلاً يغاري على
بقلة بيضاء عليه عمامة خروء وقال كسانها رسول الله صلى الله عليه
وسلم واخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل هو
عبد الله بن حازم السلمي امير خراسان انتهى (وقال) البخاري في التاريخ
الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما ارى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم

الدشتكي نسبة
الى دشتك
كجفر قرية
بازي اه

(بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكثرا)

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انافلا آكل متكثرا ولا آكل ككيا كل العبد واشرب كما يشرب العبد واشرب كما يشرب حتى ياتيني اليقين كذا رواه الحارثي (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم بن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انافلا آكل متكثرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ورواه ابن عمرو من طريقه ومن طريق سعيد بن الحجاج عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي بن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكثرا (واخرجه) البخاري واصحاب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير مرسلانا آكل ككيا كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لابي الشيخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللهيقي) في الشعب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر بلغنا انما عبد آكل ككيا كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسلانصوه (قال) المحافظ لم يثبت دليل المخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الآداب ومن صرح بأنه كان محرما عليه ابن شاهين في ماصفه (وقال) الخطابي المتكثري هو المجالس معقدا على وطاء وحقة البهيقي في السنن واقتصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاء على احد الجانين (قال) اقتصراره على قول الخطابي دليل على رضاه والشهور ان المراد بالاتكاء في الحديث هو الذي فسر ابن الجوزي (وهذه) المباشرة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين والمتكبرين (وبدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما عبد آكل ككيا كل العبد وما قاله الخطابي فيه بعد لا ينفى

(بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال)

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طلحة من طريق أبي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله او يشرب بشماله (وعند) أبي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهو كذا أخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند المحسن بن سفيان من حديث أبي هريرة كذلك بزيادة واياخذ بيمينه وايمط بيمينه (وأخرج) الستة من حديث عمر ابن أبي سلمة رفعه ادن بني قسم الله وكل بيمينك وكل بمالك
 * (بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي) *

(أبو حنيفة) عن مسلم الملائني عن انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار أخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم وقال صحيح الاسناد وله ظههم كان يعود المريض ويشهد المجنونة ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون
 * (بيان الخبر الدال على جواز عيادة اهل الكتاب) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لا صحابه انهم ضاوبنا نعود جارنا اليه ودي قال فدخل عليه فوجدته في الموت فقال اشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال اشهد اني رسول الله فنظر الى ابيه قال فأعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اشهد أن لا اله الا الله وأني رسول الله فنظر الى ابيه فقال له أبوه اشهد له فقال الهى اشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي أنقذني نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السني في عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن أبي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وفسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحنطه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث أنس رفعه انه عاد جارا يهوديا (وأصل) هذا عند البخاري ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد وأحمد مطولا

(بيان المحبر الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة)

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم الخمر والميسر والزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود ومن طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بألفظ نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغبراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه والكوبة والطبل (أبو حنيفة) عن الهيثم عن طاهر الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه أنه قال الكعبين اللذين يزجران زجرا فانهما من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلحة (وعند مسلم من حديث بريدة رفعه من لعب بالترديد في كائن ما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وأخرجه ابن ماجه الا انه قال وكائن ما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وأخرجه حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

(بيان المحبر الدال على الرخصة في العزل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسودان عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميثاقه استودع صخرة لمخرج (وعند) الامام أحمد والفضلاء في المختارة عن أنس رفعه بألفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لم يخرج الله منها ولدا ولا يغلق الله تعالى نفسه أو خالقها (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنني جارية أطوف عليهم أو أنا أكره أن تجعل قال اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قد رملها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جندوبة بنت وهب الأسدية قالت إذ كرر رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الوأد الحفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا أذنت المحرمة لزوجها فيه فان منعه من ذلك لم يسهه ان يعزل عنها (وقال) آخرون له ان يعزل عنها شامت أو أبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولاولى في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا ان يجامع أمته ويعزل عنها

الغبراء بضم
المججمة شراب
من الذرة اهـ

في جماعه ولا يستأذنها في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل
 عنها فان الامام وصاحبيه كانوا يولون في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة
 فيمارواه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن الامام (وقد روى) عن أبي
 يوسف خلافة وهو والادنى في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن
 ابن أبي عمير عن محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن أبي يوسف وقال
 ابن أبي عمير ان هذا والنظر على اصول ما بنى عليه هذا الباب (وانكر)
 الميحدون ما تقدم في حديث جدامة من انه الواد الخفي ورووا عن أبي سعيد
 الخدري ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم
 كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر لطيف
 قالوا لا تكون مودة حتى تمر بالاطوار السبع أي تجري على النطفة
 الاحوال السبع وتصير حيا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان
 من سلاله من طين الى آخرها وفيه فحجب من ذلك عمر وقال لعلي جزاك الله
 خيرا فأخبر علي وابن عباس انه لا مودة الا ما قد دفع فيه الروح قبل ذلك
 وأما ما لم ينفخ فيه الروح فانما هو موات غير مودة ورضي بهذا عمر ومن كان
 بحضرة من الصحابة ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن أبي
 سعيد أيضا ما يدل على جوازه وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان
 لاتعزلوا فان الله قد رماها وخالق الى يوم القيامة قاله في سبأ يوم أوطاس
 (وفي) بعض رواياته ليس من كل الما يكون الولدان الله اذا أراد أن يخلق
 شيئا لم يمنعه شيء فلا عليكم ان لاتعزلوا (وفي) بعضها لا عليكم ان لاتفعلوا
 ذاكم فانه ليست نسمة كتب الله ان يخرج الالهى خارجة (وفي) بعضها
 ما قد روى في الرحم سيكون (وفي) بعضها فانه هو القدر (وفي) هذه الآثار
 ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن
 أبي سعيد سواء ثبت ان لا بأس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان المحبر الدال على كراهية التكاف للضيف)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دينار عن جابر رضى الله عنه أنه دخل عليه يوما
 قوم فغرب اليهم خبزا وخلصا ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

التكليف ولو لا ذلك لتكافأت لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا رواه البخاري من طريق سليمان بن أبي كريمة عنه ورواه طلحة وابن خسر ومن طريقه أيضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسهر بن كدام عن محارب أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا رواه البخاري وطلحة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم والاربعة من طريق عن جابر ومسلم أيضا والترمذي في السنن والشمائل عن عائشة وقد جمع الامام أبو محمد التميمي جزءا في طريقه وائتميته وزدته وضوحا والمجد لله على ذلك *

(بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فعدواذن لمجد في زيارة قبر أبيه فزوروها ولا تقولوا هجرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا في صحيحه (وأخرجه) المعاملي عن مسلم بن جنادة ومسلم عن محمد بن المثنى ومحمد بن عبد الله بن عمرو وأبو بكر بن أبي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة عن علي بن حرب سقتهم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه وفعه بالفظ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وأخرجه الحاكم عن أنس وزاد فانها تذكركم الموت (وأخرجه) الطبراني عن أم سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في المجنات *

(بيان الخبر الدال على إباحة المداواة والارشاد إلى فضل البان البقر)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجدي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الحرم فعليهكم بالبان البقر فانها ترم من كل الشجر كذا رواه البخاري من طريق يحيى بن عبد المجيد الحافى عن أبيه وابن المبارك ووكيع ثلاثهم عنه ولفظهم فانها تقم بدل ترم (ورواه) من طريق أبي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام *

وقال انها مختلط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه
قال فانها تا كل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غنيمه عنه
غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير السام
فعليناكم بالبان البقر فانها مختلط من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن حرب
عنه بلفظ الفضل بن موسى (وله) عند الحارثي طرق غير ما ذكرنا ورواه
الكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة من طريق أبي
اسامة عنه غير انه قال فعليناكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد
ابن ربيعة عنه وزاد انهما باكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من
الخرجين كابن المظفر وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من
حديث الجراح بن مالمع عن قيس بالسند ولفظه عن عبد الله قال رجل
يا رسول الله تتداوى قال نعم تتداوى واطا الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل
له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله
عنه وقال الترمذي حسن والحاكم وقال صحيح (وأخرجه) أبو داود ومن
حديث أبي الدرداء وابن أبي شيبة من حديث أنس واسحق وهيب بن حديد
من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة والبراء من
حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء
والدواء طرفا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على اباحة اتباع النساء الجناثر ان لم يرفعن الاصوات) *
(أبو حنيفة) عن أبي الهذيل غالب بن الهذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد
عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دهن فان العهد
قريب كذا ورواه طلحة من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة
بلفظ دهن يا عمر فان العين دامة والقاب مصاب والعهد قريب

* (بيان الخبر المبيح لكل المحب المحبوب من بلاد الكفار) *
(أبو حنيفة) عن عطية الوقي عن عبد الله بن عمر أن سائلا سأل عن المحب
وقال تصنعه المحبوس من البان الممزق قال ادكر اسم الله وكل كذا ورواه
طلحة من طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبو داود من طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجيفة في تبوك فذاع بكين فمضى وقطع (وقال) المتدري قال أبو حاتم الرازي الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غيره واحداه مع منه وثبت ذلك عن الشيخين

(بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحجر الأهلية والبانها)

(أبو حنيفة) عن معاذ بن دينار عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الأهلية كذا رواه الحارثي وطهمة من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه الحارثي من طريق إبراهيم بن الفضل وخاقان بن الجلاح وجزء بن حبيب وأبي بصير الحناني وعمر بن الهيثم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاني ويحيى بن زعفران حاجب وزفر بن المذيل وأبي يوسف وأسد بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي إسحق عن البراء رضي الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامي عن أبي نعلبة الخثني رضي الله عنه مثله وفيه زيادة تذكر في صحاها كذا رواه محمد ابن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا خير في محوم الحجر والبانها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ورواه الكليني من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبو داود والدارقطني من حديث المقدم بن معديجكرب رفعه ألا يصل ذوناب من السباع ولا الحجر الأهلي (وأخرجه) أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها أو كل مجها (وأخرجه) الذهبي كذلك وأخرج الدارقي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه سمى عن محوم الحجر الأهلية يوم خيبر (وقال) صاحب التهذيب لا خلاف بين العلماء في تحريم الحجر الانسية إلا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان باكلها بأسا على اختلاف في ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه سمى يوم خيبر عن

الفتح (ثم قال) البيهقي ومع اضطراب اسناده هو مخالف لحديث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالانصاف أولا ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عنده حسن على ما عرف ذلك منه وثانيا فان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم أخبرني ببيعة حدثني ثور بن يزيد قد ذكره بسنده وقدمه راج فيه ببيعة بالحديث عن ثور وثور حمي كنيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لأعلمه رواه غير ببيعة (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان ببيعة إذا صرح بالحديث عن ثقة كان السند حجة انتهى خصوصا إذا كان الذي حدث عنه ببيعة شاميا (قال) ابن عدي في الكامل إذا روي ببيعة عن أهل الشام فهو ثبت وهو ببيعة بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فبنيته نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وأبو يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معدي كرب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبو داود أيضا من وجه آخر فسال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن جبر وعمر بن هرون فعمر بن هرون من روى عنه بن جبر ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي فكيف توجب رواية مثل هذين اضطرابا لما رواه اسحق بن ابراهيم المختلط وغيره عن ببيعة (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهده خير فقد اختلف في وقت اسلامه فقيس هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد سنة سبع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه أسلم بعدها فغاية ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسيل الصحابة في حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الملاح وغيره

قوله أبو محمد بن
الباء وسكون
الحاء وكسر
الهمزة

والله أعلم (بيان المخبر الدال على ان العقيدة على الاختيار) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم انه قال كانت العقيدة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رفضت كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ
 (أبو حنيفة) عن زيد بن أسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا رواه طهمة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن المجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن أسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيدة فقال لا أحبها ولم يذكرها قتادة
 وكذا رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن واصل بن أسلم
 عنه عن زيد بن أسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيدة قال
 لا أحب العقوق كأنه كره الاسم (ورواه) ابن خسر ومن طريقه ورواه
 الأثناني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن عمر حدثنا داود بن قيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا داود بن قيس
 سمعت عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقيدة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) الأثناني عن أحمد بن
 سليمان هو الرهاوي المحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) أبو داود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كأنه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 وللحديث عند البيهقي طريقان آخران

(بيان المخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب) *
 (أبو حنيفة) عن قتادة بن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افناكل يا نبيهم قال
 ان لم تجدوا منها بذا فاعسلوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا رواه محمد بن
 الحسن في الآثار وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه طهمة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) أبو داود من طريق أبي عبد الله
 مسلم بن مسلم عن أبي ثعلبة بلفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نجبا وراهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارجعوهما بالماء وكلوا واشربوا وقد أخرج

قوله فارجعوهما
 أي اغسلوها
 وبابه قطعاه

البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث أبي ادريس الحولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما ماذ كرت انكم بارض قوم اهل
الكتاب باكلون في آفئتهم ما وجدتم غير آفئتهم فلا تأكلوا فيها وان لم
تجدوا فامسوا بها (واخرجه) ايضا الترمذي والنسائي بنحوه
(واخرج) ابو داود ايضا من حديث جابر قال كان غزو اعراب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فصيب من آيسة الشركيين واساقيتهم فنسجت بها ولا يعيب
ذلك عليهم (قال) المدرى هذه الاباحة في حديث جابر مقيدة بالشروط
الذكر في حديث أبي ثعلبة والله اعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في اخصاء الهمام)

(بوحيمة) عن حماد بن ابراهيم قال لا بأس باخصاء الهمام اذا اريد به
صلاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال وفيه باخذ وتعمد
في الاضاحي حديث أبي عياش المعامري عند أبي داود وابن ماجه وفيه
ضعفي كذا في الملحقين موجه من أي مختصين وتعمد الاضاحي وفيه

(بيان الخبر الدال على ما يكره أكل من الشاة)

(ابو حنيفة) عن الاوراعي عن واصل بن أبي جميلة عن مجاهد انه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعة المرافة وثلاثة انة واعدة وحمياء
والذكر والانيث والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذبحها (كذا)
رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه
يعيب من الشاة مقدمة (واخرج) ابو داود في كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد الى قوله والانيث ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

(بيان الخبر الدال على اباية الشرب فائبا)

(بوحيمة) عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن جابر قال رأيت بن عمر
يشرب من ماء القرية وهو قائم كذا رواه الكلابي عن طريق محمد بن خالد
لوهي عنه (واخرج) الترمذي من حديث كبة عن عبد الله بن مسعود عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم يشرب من في ربة ماء عذبا (ومن) حديث عمر
ابن شعيب عن أبيه عن جده رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب فائبا
وقاعدا (واخرج) البرقي من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

كانوا يسبون الدهر على أنه هو الم يهيم في السكاره ويضيغون الفعل عما
يحتاج اليه ثم يسبون فاعلها فيكون مرجع السب الى الله تعالى اذ هو الفاعل
لهما فاقيل على ذلك لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر أي ان الله هو الفاعل
لهذا الامور التي يضيغونها الى الدهر (وفي) رواية اني أنا الدهر (وروى)
بالرفع والصب والالتحير ومختار الاكثرين على انه ظرف أو على
الابتداء من (وأما) من قال انه اسم من أسماء الله تعالى فغير صحيح
(بيان الخبر المخبر فيمن يفتك القوم ويحدثهم بالا كاديب) *

(أبو حنيفة) عن يزن بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيخونكم به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خزيمة عن طريق أبي اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه (بيان الخبر المأل على النبي من المظن في النجوم) *

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيخونكم به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خزيمة عن طريق أبي اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه (بيان الخبر المأل على النبي من المظن في النجوم) *

(أبو حنيفة) عن يزن بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيخونكم به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خزيمة عن طريق أبي اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه (بيان الخبر المأل على النبي من المظن في النجوم) *

العرفي يفتحين
بطن من عبد القيس
هـ

المرأة شعرها بالصوف وانما ينسب بالشعر كذا رواه الحارثي من طريق
بشر بن الوليد وسعيد العوفي واسماعيل الدولابي كلهم عن أبي يوسف عنه
(قال) الحارثي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن الحجد يعني به
راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو حنيفة
إذا جاء بالحديث جامع مثل الدر ورواه الحارثي أيضا من طريق حمزة بن
حبيب الزيات عنه غير أنه قال لا بأس بالوصل إذا كان صوفيا بالأس
ورواه أيضا من طريق الحسن بن القزويني وسعيد بن أبي الجهم والحاجي وعبيد
الله بن موسى إلا أنه لم يذكر أم ثور واسد بن عمرو والحسين بن زياد كلهم عنه
(ورواه) ابن المغيرة من طريق عباد بن صهيب عنه ورواه ابن خزيمة من
طريق المقرئ عنه (وأخرجه) الستة من حديث عباد بن عمرو قال ابن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصلة والمستوصلة والثامنة والمستوصمة
(ومن) حديث ابن مسعود بلغنا عن الله الواشحات والمستوشحات
والواصلات والمستوصلات والشمات المستوشمات (وأخرج)
أبو داود ومنه يثبت ابن عباس قال أنت الوصلة والمستوصلة والنساء
والمستوصلة والمستوصمة

(بيان الخبر الدال على كراهية التزنج للصبيان)

القرع بهنتين
معي بذلك تشبها
بقرع الصابيا
قطعه هـ

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال سمى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن التزنج كذا رواه ابن المغيرة من طريق أحمد بن عبيد
ابن نافع عنه ومنه التزنج بأن يخلق رأس الصبي ويترك بعضه (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خزيمة من طريق ابن
المظفر (وأخرجه) الستة إلا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر أنه
وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير عن نافع (وفي) رواية من كلام
سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم سمى عن التزنج وهو أن يخلق الصبي ويترك له ذؤابة
(وعنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبيا قد خلق بعض شعره وترك
بعضه فقام عن ذلك وقال لا تقوه كاه أو تركوه كاه وذكر أبو مسعود
الدمشقي في تعليقه أن مسلما أخرجه بهذا اللفظ

• (بيان المحرر الدال على الرخصة في الخضاب) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انخضوا وخالفوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي بمعناه من حديث أبي هريرة بالغتان اليهود والنصارى لا يصعبون فخالفوهم وكذا أخرجه البخاري وابن ماجه * (بيان الخضاب بالمحناء والكتم) *

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجلج عن
أبي الاسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
أحسن ما غيرتم به الشعر الحناء والكم كذا رواه الحارثي من طريق مكى
ابن ابراهيم والمقرئ والمعاني بن عمران وحمزة بن حبيب والحسن بن فورات
وسابق البربرى الا انه قال عن الاسود وهو بن ابراهيم والمسروقي وأبي
يوسف وايوب بن هاني والحسن بن زياد واسد بن عمرو وعبد العزيز بن خلف
ثلاثة عشر عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه
(ورواه) طهمة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان
عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبرقان عنه (ورواه)
ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خضرم ايضا من طريق
مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ
ماغيره هذا الشعر (وفي) رواية الشيب (وقال) الترمذي عن صحيح
وعند النسائي ان افضل (وأخرجه) أيضا أحمد وابن سفيان والحاكم وكلاهما
من حديث أبي داود رضى الله عنه وأبراهيم بن محمد الحناء الموهلة وفتح الجيم لينة
النسائي وقال ابن عدي هو عندي ثابت مستقيم الحديث (أبو حنيفة)
عن داود عن ابراهيم قال سألت عن الخضاب بالوسمة قال بقله نهيية ولم ير
بذلك بأساً كذا رواه عبد بن حمزة في (الاصابة) عن (مسلم) من حديث
أنس وقد انضبط أبو بكر بالاسم والاسم بالاسم بالاسم بالاسم
(والوسمة) هي السمكة وتبين غيركم من الاسمين الموهلة وتسكن وهو شجر
العين يعضب برؤيته الشعر والكم يحققه ريشاد

«فَيُرِيَانِ الْخَبْرَ الَّذِي عَلَى اسْتِخْبَابِ الصَّوْرَةِ فِي الْخُضَابِ»

رأبوسه (خ) من عبد القين عبد القين (ق) رأبوسه (ق) رأبوسه (ق)

قوله بفتح
الموحدة وسكون
المهملة بعد هاء ثناة
فوقية أي خالم
اه

الله بن عمر يأتون بحمته بالصفرة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك ففعله كذا رواه الأشعري من طريق حسان بن إبراهيم عنه
(وأخرج) أبوداود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصفر لحمته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (وأخرج)
أبوداود وابن ماجه من حديث ابن عباس مر على النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا قال قرأ آخر قد خضب بالحناء
والكم قال هذا أحسن من هذا قال قرأ آخر قد خضب بالصفرة فقال
هذا أحسن من هذا كله وكان طاوس يصفر

(بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال
كأنى أنظر إلى حمية أبي قحافة كأنها ضرام عرنج من شدة حرها كذا رواه
طلمة من طريق محمد بن الحسن عنه وابن عسرو من طريق الحسن بن زياد
عنه ومن طريق أبي عروبة الخزاز عن أبيه عنه (وأخرج) مسلم وأبوداود
والنسائي وابن ماجه من حديث جابر قال أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة
ورأه رميته كالثغامة يياضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا
هنا بنى واجتنبوا السواد

(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائماً)

وفيه الرد على من زعم أن الأعمش تفرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن
منصور عن أبي وائل عن حديثه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يبول على سباطة قوم قائماً (أخرج) الستة عن ابن حبان من طريق
الأعمش عن أبي وائل بلغظ أتي سباطة قوم فبال قائماً (وأخرج) ابن حبان
أيضاً من طريق جرير عن منصور

(بيان الخبر الدال على أن الطيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتى أحدكم برائح الطيب فليصب منه (أخرج) أبوداود والنسائي بمعناه
من حديث أبي هريرة

(بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في أديارهن)

الثغامة كصداية
نبت اه

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المنهال بن خليفة عن سلمة بن قسام عن أبي
 القعقاع المجرمي عن ابن مسعود أنه قال حرام أن تؤذي النساء في المحاش
 (وفي رواية في محاشهن) كذا رواه الأشتاني من طريق حماد بن أبي حنيفة
 عنه ومن طريقه ابن خسرو (ورواه) السكاكي من طريق محمد بن خالد
 الوهبي عنه (غير) أنه قال عن المنهال بن عمر عن ثمامة عن أبي القعقاع
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق الحجاج عن أبي القعقاع بلفظ محاش
 النساء حرام (وأخرجه) البخاري في التاريخ والمحاكم في السكنى وإن كان
 ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن
 معمر بن عبد الرحمن قال وجدت بخط أبي أعرفه عن عبد الله بن مسعود قال
 نهينا أن نأذي النساء في محاشهن كذا رواه البخاري من طريق سفيان بن
 عمرو الضبي وطلمجة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو وابن خسرو ومن
 طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كثير الرماح
 الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسأؤكم حرثكم
 فأتوا حرثكم أني شئتم قبل أن يولدوا ويؤتمروا في المال في وحده لا غير كذا رواه طلمجة من
 طريق وكيع بن الجراح وابن خسرو ومن طريق محمد بن الحسن والسكاكي
 من طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) قد اشتهر القول من ابن عمر أنه كان
 لا يرى بأسا باتيان النساء في أدبارهن والصحيح عنه خلاف ذلك فقد روى
 الطحاوي من طريق البخاري بن يعقوب بن سعيد بن يسار قال قالت لابن
 عمر ما تقول في الجوارى أجمعن لمن قال وما التحميم فقد كرت الدبر فقال
 وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أنكار سالم بن عبد الله
 أن يكون ذلك كان من أبيه (أخرج) الطحاوي من طريق موسى بن عبد الله
 ابن الحسن أن أبا سالم بن عبد الله أن يحدثه بحديث نافع عن ابن عمر
 أنه كان لا يرى بأسا باتيان النساء في أدبارهن فقال سالم كذب العبد
 وأخطأ إنما قال عبد الله لا بأس أن يؤتمن في فروجهن من أدبارهن ولقد
 قال ميمون بن مهران أن نافعاً إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله ولقد
 أنكره نافع أيضاً على من رواه عنه فيما أخرجه الطحاوي من طريق كعب
 ابن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال نافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تقول عن ابن عمر انه اُفتي ان تؤقي النساء في ادبارهن فقال نافع
كذبوا علي وليكني سأخبرك كيف الامران ابن عمر عرض المصحف يؤموا وأنا
عنده حتى بلغ نساؤكم حث لكم فاتوا حرككم اني شئت فقال يا نافع هل تعلم
من امر هذه الآية قالت لا قال انا كما عشرين قرين نجي النساء فلما
دخلنا المدينة ونكحنا نساء الانصار اردنا من مثل ما كنا نريد فاذا هن قد
كرهن ذلك واعظمته وكانت نساء الانصار قد اخذن بحال اليهود ان
يؤتين على جنودهن فانزل الله عز وجل هذه الآية (وفي) هذا الحديث
انكار نافع لما قد روى عنه عن ابن عمر من الاباحة واخباره عنه ان
تأويل الآية على اباحة وطئهن بركات في فروعهن (ابو حنيفة) عن حميد
الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبيد الملك عن رجل يقال له عباد
ابن عبد المجيد عن أبي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم غشي
من اثبان النساء في أبحازهن كذا رواه طلحة من طريق القاسم بن الحكم
وأبي يحيى الحماني عنه وابن خشر ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
(ويروي) عن حميد عن قيس عن أبي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن يوسف بن ماهك عن حفصة ان امرأة
أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلي يا فتني من
دبري فقال لا بأس ان كان في صمام واحد كذا رواه طلحة من طريق أبي
نعيم والفضل بن موسى والحسن بن زياد وحمزة بن حبيب وخلص بن ياسين
وأبي يوسف وسابق ورواه ابن المطهر من طريق القاسم بن الحكم وسابق
ورواه السكلاحي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الآثار
كلهم عنه وفي رواية ان زوجها يأتها وهي مدبرة وهكذا رواه ابن خشر
من طريق سابق عنه ومن طريق أبي عروبة الخزازي عن جده عن محمد بن
الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وعنده ابن خشر وفي بعض رواياته عن حفصة عن أم سلمة (والصحيح)
ان الحديث حديث أم سلمة وان حفصة هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
حقة قاسم بن قطلوبغا (قلت) وهذا كذا عند الطبراني في الكبير
من طريق معمر عن ابن خثيم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة قالت لما قدم

قوله نجي من
التجبية وهو ان
تكون المرأة
مجيبة أي منكبة
على وجهها تشبها
بالسجود وفعله
جي بتشديد
الياء اه

قوله في صمام الخ
الصمام بالكسر
ما يسد به الفرج
فسمي به الفرج
ويجوز ان يكون
معناه في موضع
صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من اديارهن في فروجهن فانكرن ذلك فأتى الى أم سلمة وذكرن لها ذلك فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال نساؤكم حوث لكم الآية (وأخرجه) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت حفصة بنت عبد الرحمن فقالت لسانى أريد أن أسألك عن شئ وأنا أسئحك منه فقالت سل يا ابن أخى عما بدالك قالت عن اتيان النساء في اديارهن قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يحبون وكان المهاجرون يحبون وكانت اليهود تقول من جى خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون المدينة نكحوا نساء الانصار فتمسك رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فبهاها فأبى وأتت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك أم سلمة فاستهتبت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادعوا فدعتها فقال نساؤكم حوث لكم فانوا حوثكم انى شئتم مما ما واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيم بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلى بن طلق وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن وكلامهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمه فانخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوا النساء في اديارهن ثم أخرجه عن يزيد بن المسد عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمه ثم قال قصريه ابن المسد فلم يذكر عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى حدثنا أبو خزيمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن المسد ان عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجه) أحمد في مسنده عن يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبيد الملك (وأخرجه) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبيد الله ابن عبد الله بن المحصين الانصاري ثم الواثلي عن هرمي بن عبد الله الوائلي

عن خزيمة فتابع الليث بن يزيد بن المهدي على اسقاط عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن المهدي عن عمارة بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هري وليس لهارة فيه أصل إلا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في استناد حديث خزيمة يعني حديث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحيصة بن الجلاح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الإمام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وأعطاه أشهد اسمعت خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن المهدي عن عمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هري عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج قلب اسم اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج وقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الليث قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن خزيمة
 اخت بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن هري الخطمي عن خزيمة فذكره (وأخرجه) الطحاوي أيضا من
 طريق حيوة وابن لميعة عن حسان بن علي عن محمد بن سهل عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هري بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن حصن عن هري بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأنخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ سئل عن الرجل ياتي المرأة في دبرها
 فقال هي اللوطية الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضا وأعله والمخفوط أنه من
 قول عبد الله بن عمر وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأنخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن محمد عنه ولفظ أحمد والترمذي ما عن من أتى امرأة في دبرها ولفظ

غفيرة يكفيتها

الباقي لا ينظر الله يوم القيامة الى رجل اتى امرأته في دبرها (وأخرجه)
 البزار فقال الحارث بن مخلد ليس بشيء وروى قال ابن القطان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) وأخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة
 بالفظ وملتى بدل أتى (وأخرجه) أيضا من طريق اسمعيل بن عياش عن
 سهيل عن الحارث بالفظ لا تأتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (وأخرجه) أحمد وأبو الترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبي تيمية وهو الهبلي عن أبي هريرة رفعه
 بالفظ من أتى حائضا وامراة في دبرها أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر
 بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وأبى عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لأبي تيمية سمع
 من أبي هريرة وقال البزار وهذا حديث منكرو حكيم لا يحتج به وما انفرد به
 فليس بشيء (وأخرجه) النسائي من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (قال) حمزة الكفائي الراوي عن النسائي هذا حديث منكرو وأهل
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمع من سعيد بن عبد العزيز بعد اختلاطه
 قال وهو بأهل من حديث الزهري والمفروط عن الزهري عن أبي سلمة أنه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكفائي تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك ويغيبه الى أبي هريرة اذ لم يكن نهيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من أبي هريرة (وحديث) ثبت سماعه فيه دم على من تغاه
 وسماع عبد الملك عن سعيد بعد اختلاطه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترج
 غير معتبر (قال) المحافظ وعبد الملك قد تكلم فيه أبو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من أجل هذا الحديث فلا أدري والادعاء احاديثه محفوفة
 وأخرجه النسائي أيضا من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن
 أبي هريرة بالفظ من أتى الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضعيفان وقد رواه الثوري عن ليث بهذا السند موقوفا وفظه اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) أخرجه أحمد عن اسمعيل عن ليث

والله ثم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن إيث (وفي)
رواية من أبي امرأته في دبرها فتلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحدث أبي
هريرة وله طريق خامسة رواها عبد الله بن عمر بن أبيان عن مسلم بن خالد
الزنجي عن السلاء عن أبيه عن أبي هريرة بألفاظ مائة من أبي النساء في
أدبارهن ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفا (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عياش
عن الحارث بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بلفظ أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا نقله الحافظ
عن البزار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وأيس فيه ذكر الحارث بن محمد (ثم) قال
الحافظ ورواه عمر مولى غفيرة عن سهيل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أسد حدثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بلفظ أن الله لا يستحي من الحق لا يحمل أن تؤذي النساء
في محاشهن فظهر بذلك أن اسمعيل بن عياش تارة كان يرويه عن سهيل
على الأفراد وتارة يشركه عمر مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية الليث عن
ابن الهادي عن سهيل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الأحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بلفظ أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أبجازهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو معاوية
وجبريل واسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبزار من طريق صكر بن كريب عن ابن عباس
(قال) البزار لا أعلمه يروي عن ابن عباس بأحسن من هذا فغرد به أبو خالد
الأجر عن الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
عدي (ورواه) النسائي عن هناد عن وكيع عن الضحاك موقوفا وهو أصح

هذه من المرفوع والحديث ابن عباس طرق أخرى غير هذه (وأما)
حديث أنس بن مالك فأخرجه الأسماعيلي في معجمه وفيه يزيد الرقاشي وهو
ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأخرجه المحسن بن عرفة في جزئه
بأسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجه النسائي
والبخاري من طريق زائدة بن صالح عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن المسعود عن
عمر وزائدة ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأخرجه
الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن
أبو بكر بن نياران أن ثؤفي المرأة في دبرها أشد انتهى انتهى (قلت) الذي
شرح به حجة الكافي الراوي عن النسائي أن الحفظ من الزهري عن أبي
سلمة أنه كان ينهى عن ذلك والله أعلم (تنبيه) قال الرافعي في شرح الوجيز
وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في تحريمه ولا تعذيبه شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
المحافظ في تحريمه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
والطحاوي والاصم (وقال) المحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
فأما في الجديد فالشهور أنه حرّمه (ثم) قال الرازي قال الربيع قد نص
الشافعي على تحريمه في سنده (قال) المحافظ هذا قد سمعته الاصم عن الربيع
وحكاها عنه جماعة منهم الساوردي في المحاوي وابن الصباغ في الشامل
(قلت) وفي الخبر يدل على قدرى قال الشافعي الوطء في الدبر يستقر به المهر
وتحجب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر وإجراء مجرى الوطء
في الفرج إلا في الإحصان والاباحه لا لزواج الا قول انتهى (وأما) المسالك
فالمشهور من متقدميهم ما أباحه ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحيط
وعزاه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السرو وهو رواية الحارث بن مسكين عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجع متأخرو أصحابه عن ذلك وأفتوا
بتحريمه (وقال) أحمد بن أسامة التجيبي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
سليم الجبزي يقول أخبرني أصبغ قال سئل ابن القاسم عن هذه المسئلة

وفي المدخل لابن الحاج روى ذلك من الأمام مالك رواية منكوبة لا أصل لها وقد سئل عن ذلك فقال أما أنتم قوم عرب ألم تسمعوا قول الله تعالى
حيث أنكم فاتوا منكم أيكم أن يكون الزرع حيث لا نبات وقال كذبوا على وسلكم أن فاعل ذلك مع زوجته يجمع خبرا فان طأ إلى ذلك فزنى بينهما

وهو في المجامع فقال لوجه لي مل هذا المجامع ذهباً ما فاته (قال)
 وحد ثنا أبي سمعت الحارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
 فكرهه لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الاحوال
 • (باب الاستبراء) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن توطأ الحبالي حتى يضعن ما في بطونهن كذا رواه الحارثي من طريق
 عثمان بن دينار عنه (أبو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة المخشفي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى أن توطأ الحبالي من السبي كذا رواه ابن عمير
 وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في سبائا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
 حمل حتى تحيض حبيضة واسناده حسن (وأخرجه) الدارقطني من حديث
 ابن عباس والترمذي من حديث العرياض بن سارية (ورواه) الطبراني
 في الصغير من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شيبة عن
 علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ الحامل حتى تضع
 أو الحائل حتى تستبرأ بحبيضة لكن في أسناده ضعف وانقطاع (وعند)
 أبي داود من حديث رافع بن ثابت لا يحمل لأمري يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحبيضة وصححه ابن حبان
 (وروى) ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن داود بن أبي هند عن الشعبي
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أو طاس أن توطأ حامل حتى تضع
 أو حائل حتى تستبرأ (وأخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسل
 (وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري
 عن أنس استبرأ عليه السلام صفية بحبيضة ثم قال في أسناده ضعف (قلت)
 هو في مصنف عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة عن أنس فيقوى الحديث بهذه المتابعة

• • • (باب بيع أرض مكة وأجارها) •

• (بيان الخبر الدال على أنه لا يجوز بيع أرضها ولا أجارها) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من اجر بيوت مكة شيئا فكاثما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض واما النساء
فلا بأس (ورواه) البخاري من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبيد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والمحكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم تحل
لاحد قبلي ولم تحل لي الا ساعة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجر بيوتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعده ان أورده من طريق الامام قسالة وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
وانما هو ابن أبي زياد وهو القداح والثاني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
المحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم عن أبي حنيفة فقال عن عبيد الله بن
أبي زياد قالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه أقواله عن أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني لكنه في كتاب الآثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبيد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ابن أبي بابل عن عبيد الله
ابن أبي زياد ايضا لم يفرده ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجها الدارقطني والمحكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبيد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا تؤجر بيوتها واسماعيل قال البخاري منكر
الحديث وفي ترجمته اخرج ابن عدي والعقيلي في الصغفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه بامط لا قبل
بيوت مكة ولا اجارتها (ومن) ادلة الامام في هذا الباب ما اخرج ابن
ماجه وابن أبي شيبة والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان وبيع مكة تدعى السواكب من
احتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق أبي

عاصم عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (وأخرجه) عن طريق
يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد بلفظ كانت الدعوة على هو رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تبرى ولا تدعى
إلا السواثب من احتاج سكر ومن استغنى أسكر (قال) الطحاوى فذهب
قوم إلى هذه الآثار فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا أجزائها (ومن) قال
بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك أيضا عن
عطاء ومجاهد حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أجور بيوت مكة
(قلت) وأخرجه ابن أبي شيدة عن معمر عن ليث عن يحيى عن عطاء أنه كان
يكره بيع نقي من ربايع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريج كان
عطاء ينهى عن السكراء في الحرم ويقول إن عمر كان ينهى أن يتوب دور
مكة لئلا ينزل المحاسن في عرصاتهما فكان أول من توب داره سهيل بن عمرو
فلامه عمر فقال إني رجل تاجر قال فلا أدن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا مهدي
حدثنا ابن الأصم إلى أخبرنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد أنه
قال مكة مباح لا يحل بيع ربايعها ولا أجزائها (قلت) وأخرجه ابن أبي
شعبة عن معمر عن ليث عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع نقي من ربايع
مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد أن عمر قال يا أهل مكة لا تتخذوا
ليوتكم أبوانا ليل البادي حيث شاء (ومن) معمر أخبرني بعض أهل مكة
لقد استخلف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب أيضا حديث عائشة
قالت يا رسول الله ألا تنهى لك بيتنا عن بيع بمكة قال لا إنما هي مباح إن سبق
هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (قال) المحافظ والمحقق من هذا أنما
هو في منى (قلت) وهو كذلك وقد أخرج الطحاوى من طريق إبراهيم بن
المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قالت يا رسول الله
ألا تتخذ لك مني شيئا تستطل به فقال يا عائشة إني لم أسبق (تنبه)
وقع في كتاب الهداية في حديث الباب زيادة ولا تورث قال المحافظ لم أجده
في شيء من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس
ببيع أراضيها وأجزائها وجعلوها في ذلك كسائر البلدان ومن ذهب إلى هذا

القول أبو يوسف (قلت) وإليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الساب
 واستدل بما به حديث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن
 أسامة بن زيد وهل تزل الساعة من ربيع أو دوز وهو متفق عليه (ووجه)
 الاستدلال أنه لو كانت الساعات لا تملك لما قل ذلك ثم أيده ما ظروفاً
 سيافه في الأول أن محمد بن الإمام في هذه المسئلة والذي في شرح الخسار
 أنه مع أبي يوسف والله أعلم على أن الذي ذهب إليه أبو يوسف هو رواية عن
 الإمام رضي الله عنه صرح بذلك في شرح المختار * *
 * (باب الأثرية) *

(اعلم) أن جميع الأعيان التي يستخرج منها الأثرية أربعة ألبان والأمر
 والربيب والمحمود كالحجارة والشعر والدره ثم للسائل الذي يستخرج من هذه
 الأعيان حالاً أن يذهب ومطروح والمطروح نوعان ما طبع حتى ذهب ثلثه ويبقى
 ثلثه وما طبع حتى ذهب ثلثه ويبقى ثلثه أو بقي نصفه وذهب نصفه وللأثرية
 الذي يستخرج من هذه الأعيان أو صاف ثلاثه حلو وفارص ومن (وما)
 يتخذ من العسل حصة (أحدها) المحروهي إلى من ماء العسل إذا علا واشد
 وودى بالزبد هذاه دأبى حده وهو هذاه إذا اشتد صار جراباً وودى
 الزبد ولا يـ حده من العسل أن يذاه الشده وكما لها عدى الزبد وسكونه
 أدبه من الصافي من الكدر وأحكام السرع يـ حده إذا طابها به كالحمد
 وأكبر المستحل واحد كاهه به حرام ما له وكبره (والثاني) إذا دق وهو
 الذي طح أدنى طححه وهو حلال خلوه وإذا علا واشد يحرم (والثالث)
 المصص وهو الذي طبع حتى ذهب نصفه وحكمه حكم المادق (والرابع)
 الثلث وهو الذي طبع حتى ذهب ثلثه ويبقى ثلثه ويصير شـ ما خلوه حلال
 وإذا علا واشد يحرم محمد حلالهما ويسمى أسماً بالطلاء شـ ما طلاء
 الال وتسميه العظم المبييض (والخامس) المحجوري وهو من ماء العسل إذا
 صب على الماء وودى طبع حتى ذهب ثلثه ويبقى ثلثه وحكمه حكم المادق
 (والسادس) الرنب نوعان عـ ويبد (الأول) أن يجمع الماء وبرك
 حتى يستخرج الماء خلوه وحكمه حكم المادق (والثاني) هو الذي من ماء
 الرنب إذا طبع أدنى طححه وحكمه حكم المادق وإذا بقي من الرنب ثلثه

قوله القارص
 بالقاف والراء
 والصاد المهملتين
 ما يحدى اللسان
 أو حامض يجلب
 عابه كثير حباب
 حتى تذهب
 المحوصة اهـ

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء القمح والقمح المتخذ من ماء البسر وحكمه
حكم الباذق والذبيب المتخذ من ماء القمح والبسر المذنب اذا طبخ أدنى طبخة
حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاحاص والفروصاد والذرة
والحنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسمها لا يفي من ماء العنب اذا
صار مسكرا حقيقة بالانفاق من ائمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره
سمى باسمي مختلفة بخار او الحقيقة هي المرادة في الحديث والسكك من
الملاء والباذق اذا استدوف ولا وقذف باليد حرام عند أبي حنيفة والسكر
اذا عدا كذلك ونعيم الزبيب كذلك امكن حرمة هذه الثلاثة أي الطلاء
والسكر ونعيم الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب
والسنة اما الكتاب فله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس والرجس حرام لعينه والسنة ما سيقلي عليك في الباب وقد تواتر
تحريمها وعليه اجماع الامة وتعلق بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة
اجتهادية ولا يكفر مستعملها وانما يضل ولا يحد شاربها ما لم يسكر والسكر
من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضي المعاصرة وهو
القدح الاخير وهو حرام عندنا والله اعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت
الخمر لعينها اقلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري من
طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه
وسلم (ورواه) طلحة من طريق الحافى وجماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن الترمذي في الجوهري
والحفوف في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن أبي شيبة في تاريخه
حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد
قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب
(قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله التقي أخبرني باسمه موسى بن
اسماعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيباني وابن شداد هو عبد

الله بن شداد بن الهاد (قال) وحد ثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن سليمان
 الشدائي عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحد ثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عياش العامري
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعياش العامري هو عياش بن عمرو وحد ثنا بذلك أيوب عن
 يزيد بن هرون عن قيس حدثنا أبي حدثنا هشام أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي شيعة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والمصعب بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبي بكر بن أبي شيعة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن حزم صحيح وتابعه أبو نعيم بن جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى حدثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام وما بلغ السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبيهقي
 والطبراني والدارقطني موقوفا ورفوعا (قال) المحافض يروى بعينها وبغيرها
 باللام وبالياء (وأخرجه) المعقبى من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعا
 وفيه قصة وقال غير محفوظا وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحافض وحديث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق عنه موقوفا
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما السكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهد حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 الثقة في ذلك أنه ان المحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الشربة سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كغيره
 قد أبيع شرب قليلا الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة
 لتحريم الخمر وإن التحريم الحادث انما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
 فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحليلها اجلة ثم حدث التحريم
 في بعضها لم يخرج شئ مما قد أجمع على تحليله الا باجماع يأتي على تحريمه
 ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
 ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفة فالذي
 نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه هو الخمر التي قد آمننا بتأويلها من حيث
 قد آمننا بتأويلها والذي لا نشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
 ليس بخمر فسا كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
 من الاشربة فالمسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم مع الزبيب والتمر خاصة فانهم
 كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لانا وجدنا الاصل المجمع عليه
 ان العصير وطبيعته سواء وان الطبخ لا يصحله ما لم يكن حلالا قبل الطبخ الا
 الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصير الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
 حكمه حكم العسل ورأينا طبخ الزبيب والتمر مباحا باتفاقهم فالنظر على ذلك
 ان يكون منهما كذلك فيستوى زبيب التمر والعنب النقي والطبخ كما
 استوى في العصير وطبيعته فهذا هو النظر (والكن) أصحابنا خالفوا
 في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس وشئ روي عن
 سعيد بن جبيرة في ما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
 عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعا والله أعلم
 • (ذكر خبرنا يدل على ما ذكرنا) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب المحدث
 في الحسوة كذا روى محمد بن الحسن في الاستمارة عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
 نأخذ فان شرب ولم يسكر عزر

• (بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن عاقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا روى البخاري عن
 طريق أبي عبد الرحمن المخزومي عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الحسن

يزيد بن يزيد كبير

ابن زياد عنه ورواه ابن عبد الباقي من طريق عبد الله بن يزيد عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود من حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفته
بعنه عن أبي عن كل مسكر ونقي (وأخرج) الطحاوي من طريق عثمان
ابن مطر وفضيل بن يسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا لكم عن كل مسكر

(بيان الخبر الدال على العيب بمصر للخمر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه قال لعنت الخمر
وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثي من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خشر وكذا (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنهما سمعا
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحرلة إليه
(وأخرجه) ابن ماجه إلا أنه قال وأبي طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقي
هذا قال يحيى بن معين لا أعرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الأندلس نولي
قضاء أفريقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز *

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرّم منه وإباحة الطلاء)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال رأيت عبد الله بن مسعود
وهو يأكل طاماً ما ثم دعا بنبيذ فشرب فقلت له يرحمك الله تشرب النبيذ
والأمة تقتدي بك فقال ابن مسعود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرب النبيذ
ما شربته كذا رواه الحارثي من طريق أبي معاذ القدوري عن أبي يوسف
عنه وفي سنده اللجاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد
ابن جبيرة قال إذا عتقت نبيذ الزبيب فهو حرام كذا رواه ابن خشر ومن
طريق أبي بكر بن حمدان العطفي عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المصري عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعري بواسطة فمبعت برسله إلى السرق ليشترى له

قوله اتكا كا اي
انخر اه

المدني من الحواشي كذا رواه ابن خنيس عن طريق عبد الرحمن بن مهران
الرازي عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النيد فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم قطعت منه فساواني قد طاب به نيد فلما رأيته اتكا كا عنه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مهران عن رجل من أصحابه أنه سمع
تلميذه سيرة بن أم ولد له فشرى وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خنيس عن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء دود بثلثاء وبقى ثلثه ويجعل منه نيدا
ويزككه حتى يشبه ثم يسربه ولم يرب ذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريج مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال أسما بأخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الأبل في بطون إلا البيد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه وقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمرو بن الخطاب كان يقول ان للمسلمين في كل يوم خور واولا كل عمر فيه
العق وانه لا يقطع الحديث كذا رواه طائفة من طريقه (وأخرجه)
أبو خيثمة ربهير بن حرب عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن المرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني عن
حديث شريك عن أبي اسحق وابي أبي شبة عن أبي الاحوص عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حارم عن عتبة بن ورقدة
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
أتى بأعرابي قد سكر وطلب له عندوا فلما أعياء قال احبسوه فان حماد
فاجادوه ودعا عمر بفضيلة ودعا بجماعة فصبه ساءة وكسره ثم شرب وسقي
جلساء ثم قال هكذا كسروه بالساء اءاعل بكم شيطانه (قال) وكان
يحب البيد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

عن ابن الخطاب الى عمار بن ياسر وهو عامل له على الكوفة اما بعد فانه انتهى
الى ثمراب من الشام من عصير العنب وقد طبخ وهو عصير قبل ان يغلي حتى
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فذهب شبيب طاقه وبقي حلوه وحلاله فهو شبيه بطلاه
الابل فمن قبلك فايوسه وابيه شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (أبو حنيفة) عن جاد عن ابراهيم قال اذا طبخ العصير
فذهب ثلثاه وبقي ثلثه قيل ان يغلي فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الاشارة عنه قال وبه نأخذ (ورواه) الكلاعي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سالت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة عمر للناس
فقال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الأعمش عن ميمون هو ابن مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطبخ لابي
الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) ابن فضيل عن مطا
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزم لنا الطلاء فقات له ما هيئته
قال أسود يأخذه أحدنا بالصبيعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمر في ان أطبخ له
طلاه حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فكان يشرب منه الشربة على اثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا عبد بن حمزة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشام (أبو حنيفة) عن الشعبي انه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة مقبرة كذا رواه ابن خسرو والاشناني من طريق
أبي معاوية الضمير عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام مما يتعلق بجواز
شرب النبيذ والطلاه (وأخرج) ابوداود والنسائي من حديث عبد الله
ابن فيروز الديلمي عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال الى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعتابا ما نضنع بها قال زبوا قلنا ما نضنع بالزبيب
قال انبذوه على غداثكم واشربوه على عشائكم وانبذوه على عشائكم

الزيم المجمع اه

الشنان كتاب
جمع شمس
القربة الصغيرة
ويقال الشنة
وقوله عز لا يفتح
العين المهملة
وسكون الراء
مدودا مصب
الماء من الراوية
ومحوها وجمعها
هرالى وهرالى
حبر بجمع هـ

واسر بوه على عداثكم واسر بوه في الشان ولا تزدوه في العمل فانه اذا نأحر
عن عصره صار حلالا (وأخرج) هو ومسلم والنسائي من حديث الحسن عن
أمه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
أعلاه وله عزلاء نمدته عدوة فيشربه عشاء ومدد عشاء فيشربه عدوة
(وأخرج) أبو داود عن عمره عن عائشة أنها كانت تبذل لى صلى الله عليه
وسلم عدوة فاذا كان من العشى فتعشى شرب على عشائه فان وصل شئ
صده او ورعته ثم يذله باللال فاذا أصبح عدى فشرب على عداثه قالت
يعسل السقاء عدوه وعشاه فقال لها من مرتى في يوم قال نعم (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي وابن أبي عمير عن ابن عباس قال كان يذلل لى
صلى الله عليه وسلم الربيب فيشربه يوم والعدوة يذلل الى مساء الثالثة
ثم يأمر به فيسقى المحادم او يهرق (قال) الطحاوى قد روي عن طريق مسلم
ابن يسار عن ابن مسعود في الحول لى عن عمر بن الخطاب ربه كل مسكر
حرام ومن طريق فيس بن حمر عن ابن عباس مثله ومن طريق العامم
ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو
مثله ومن طريق ابن مسعود سمعت شيحا يحدث أن أبا تميم انه سمع فيس بن سعد بن
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
طريق طلحة الابن عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعد بن
أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق سلمة عن ابن
عمر ربه كل مسكر حرام وكل مسكر حرام وبهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
ومن طريق أنس بن مالك عن ابن عمر مثله ومن طريق عامر بن سعد عن
أبيه ربه ما أكرم من قال ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
ابن بشير يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما أكرم من كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن حارث ربه ما أسكر كثيره
وهو له حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة ربه كل شراب أسكر فهو حرام
ومن طريق العامم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
عن أم سلمة ربه من كل مسكر (ودفع) يوم الى بحريم فليل الذبذ
وكثيره واحتوا في ذلك هذه الآثار وحالهم في ذلك آخرون وأبا حوا من

ذلك ما لا يسكر وحرمووا الكثير الذي يسكر وكان من النجاة لهم في ذلك ان هذه
الانوار التي ذكرها قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يصح ان
يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يكون على المقدار الذي يسكر منه شارب
خاصة فاما اخبرت كلامهم فانظرنا فيما سواها لم يعلم به أي المسميين أريد
بما ذكر فيها فوجدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد العرالدين
رأوهوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من كان قد شرب من
في أباحه الليل من البيد الشديد ما نبت عندنا من طريق الاعمش حدثني
أمرأته عن همام بن أنثارت عن عمر أنه كان في سفر فألقى بيده فشرب منه
فقطب ثم قال ان هذا الطائف له عرام وقد ذكره أبو الهيثم رحمه الله
وصب عليه ثم شرب ومن طريق زهير بن سفيان عن أبي الهيثم عن عمرو بن
مهمون قال شهدت عمر حين طس جلاءه الطيب وقال أي السراب أحب
الك قال لا بد فأتى بيده شربة فخرج من إحدى طعنيه (قال) عمرو
وكان يقول أنا شرب من هذا البيد شرابا يقطع محوم الأبل في بطوننا من
ان يؤذينا قال فشربت من بيده وكان كأشد البيد ومن طريق
زهير عن أبي الهيثم عن عامر بن سعيد عن درجدة ان قال اني عمر برجل
سكران فجاءه فقال اعلم اني من شرابك فقال وان كان ومن طريق
الاعمش حدثني أبو الهيثم عن سعيد بن دوح عن قال جاء رجل قد طس
إلى خمارن عمر فاستسقاء فلم يسقه فألقى بيده فشرب منها وسكر فأتى به
عمر فاستأذنه وقال انما شربت من سطيتك فقال عمر ما أصبر بك على
السكركه صربه ومن طريق الاعمش حدثني حبيب بن أبي ثابت عن
مافع بن عاقمة قال أمر عمر ببرل له وصبيح في بعض ذلك المسارل فابطأ
عليه سميلة فأتى طعاما وطعم ثم أتى ببيد قد أحلى راشته فشربه ثم
قال ان هذا الشديد من أمر ماء وصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
حالة الحذاء عن المعذل عن ابن عمر أن عمر أبا بديله في مراده فبهم
سيرة أوست رة فأنه قد أراه وحده حلوا وقال كأنكم أولتم ذكره
ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أبا بديله قال سمعت
عمر بن الخطاب إلى مكة وأهله في مكة من رة سطيتين من بيده

قوله أحلف أي
تغيرت رائحته اهـ

والسطيحة فوق الادوة ودون المزادة (قال) عبد الرحمن فشرب
احداهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عرجا يشرب منه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء رواه الليث عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) أبو اليمان عن شعيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بما ذكرناه عن
عرجا باحة قليل النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا دليلا على ان ما حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو رآه رأيا فقل ما يكون
منه في ذلك ان يكون رآه رأيا فراه في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
المذكور في الآثار التي تقدمت بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر فدل ذلك على متابعتهم إياه عليه وهذا عبد
الله بن عمر وهو أحد النفر الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام قد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ليث عن عبد الملك بن أخى القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بشارب فأدناه إلى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله أحرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بماء فصبه عليه ثم قال اذا غفلت هذه
الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن أبي خالد حدثني
قرة الجبل حدثني عبد الملك بن أخى القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبد الملك بن نافع سألت ابن عمر فقلت ان أهنا يا نفعمون نبيذنا
في سقاء لو نهكته لا نأخذني فقال ابن عمر البغي على من أراد البغي شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن وأتاه رجل بقدر من نبيذ ثم
ذكر مثل حديث ابن أخى القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (قلت)
وأخرجه النسائي من هذا الطريق بالخط ابن أخى القعقاع غير انه قال هذه
الاوعية بدل الاسقية فاكسروا سورتها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غير مشهور ورواه المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم) قال الطحاوي
في هذا باحة قليل النبيذ الشديد وأولى الاشياء ان قد روى عنه هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورتها كما في
الرواية الآتية
وقوله نهكته من
نهك الشراب
كسمع والنهك
المبالغة اهـ

حرام ان يجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي حمل عليه القول
الا تخوف فيكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذي يسكر من النبيذ
ويكون ماقى الحديث الا نرجمه ولا على اباحة قليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
شرب فقال رجل احرام هو فقال لا (رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه) (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ الى اليمن فساق
المحدث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
مالا يسكر منه وان ما روى عنه قبل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سألته عن المتبع بقوله
كل شراب أسكر فهو حرام فان جئنا ذلك على قائل الشراب الذي يسكر كثيره
ضاد جواب النبي صلى الله عليه وسلم لما ذوا ابي موسى وان جئناه على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
(وأولى) الاشياء بنا حمل الاثر على الوجوه التي لا تتضاد فان جاءت عليها
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا بنحو ما تقدم رواه حماد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس كل مع عبد الله بن مسعود خبز او لحما
قال فأتينا بنبيذ شديد نبيذته سيرين في جرة خضراء فشربوا منه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن بذيمة عن قيس بن حبيش قال سألت ابن عباس عن انجر الخضر والجر
الحمر فقال انا اول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الدباء ولا في المزمت ولا في النقيير واشربوا

التيع بوزن عنيب
وبنبيذ العسل
المشتد اه

بذيمة بكهينة اه

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبوا عليه من
الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) اسرائيل عن علي بن
بزيمة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى الراوى اذا كان ثقة قلت
زيادته وحديث سفيان عن علي بن بزيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى
في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من
نبذ الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فأن في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا
على نسخ ما تقدم من الاباحية (قيل) له كيف يكون ذلك وكذلك وقد روى
عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت
الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا
فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قلبها وكثيرها
والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه وفضله ان يكون
قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم يقول
حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب
من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولكن
معنى ما أراد باهراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا في شربه
قيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
أبي جيلة حدثني أبو القموص زيد بن علي عن أحد الوفاء الذين وفدوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب أن يكون قيس
ابن الهباب وافي قد نسبت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
في الدباء ولا في النقيروا شربوا في السقاء الجلود الموكاة عليه فان اشتد منه
فاكسروه بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد
من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه باسناد رجاله ثقات ليس فيهم
مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جلة وفد عبد القيس والصحابة كلهم
عدول لا تضرهم الجاهلية فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهاى
مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت في هذا الباب عن

(ونص) أحمد في كتاب الأشربة فالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالجربة
وهي بمعنى المحسوة (وقد) جملة علماء وأما على القدر الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن أرطاة عن حماد عن إبراهيم عن عاتمة عن عبد الله في قول
البي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الأشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه حماد بن عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه من شربك عن أبي
سرة عن إبراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن أرطاة
عن حماد عن إبراهيم عن عاتمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الشربة إلا شربة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في إباحة القليل من البهيد الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخليطيين أولاً)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر ينقعان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طهمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خشر وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الأثنائي أيضاً (وأخرجه)
السبعة من حديثه بلغة نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعاً ونهى أن ينبذ
البسر والربط جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهو
والربط إلا أن أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كدشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهى عن نعيم النوى طبخاً أو فحلاً الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى أن يخلط التمر والزبيب
جميعاً وأن يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه أنها إن فحط
بسر التمر أو زبيب التمر أو زبيب البسر وقال من شرب منكم البهيد والمشرية

زبيدافردا أو تمرافردا أو بسرافردا (وله) عن ابن عمر قال نهى أن يبيد
البسر والرباب جميعا والتمر والزبيب جميعا

• (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخر) •

(أبو حنيفة) عن نافع أنه كان يبيد لابن عمر التمر والزبيب جميعا في شربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق داود بن الزبرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خليط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا حماد
عن إبراهيم أنه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان إبراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في يبيد التمر وقد قيل ما قيل في يبيد التمر قال لا أعلمه
(قلت) ما صنع بحديث إبراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة أما إنني أزيدك حديثي نافع أن ابن عمر خلطهما
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كنت
أن أهدى إلى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على بحوة وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (وقال المحافظ) ابن زياد لا أعرفه ولم أر من
سماه (قلت) لا شبه أنه محمد بن زياد أحد شيوخ شعبة وروى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذري في مختصر السنن وهو من أقرب ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبيد الزبيب فقال
للخادمة ألق فيه تمرات فإني لا أستقر به وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وانما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الاشناني من طريق داود بن الزبرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
قال لا بأس بيبيد خليط البسر والتمر وانما كرهه لشدة العيش في الزمن
الاول كما كره السمن واللحم والقران في القران ما ادأوسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي معوية عن أبي طلحة وأم سلمة أنهما كانا يشربان يبيد الزبيب والبسر
يخلطان فقيل لهما يا أبا طلحة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي لا عوز في ذلك الزمان كما نهى عن القران في القم (واخرج) ابوداود
عن امرأة من بني اسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينيذ
له زبيب يلقى فيه تمر امرأة من بني اسد معها ولثة (واخرج) ايضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسألنا عن القم
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيته في اناء
فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذري في اسناده عبيد
الرحمن بن عثمان البكر اوى لا يحتج بحديثه * *
(بيان الخبر الدال على النهي عن الانتفاء في الدباء والمختم والتغير
والزفت) *

قوله فأمرسه اى
انقعه اه

المختم الجرار
المخضر اه

(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الدباء والمختم كذا رواه الحارثي من طريق حماد بن زيد عنه (واخرج)
مسلم وابوداود والنسائي والطحاوي من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والمختم والمزفت والتغير وقدر واه الطحاوي من طريق كثيرة وقد
جاء النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأبو سعيد وعلى بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسهرة بن جندب وعبد الله بن الديلمي
ورجل من وفد عبد القيس رضي الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي ويعرف بهديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (واخرجه) ابوداود
والطحاوي من طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن جابر قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبيرة عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن نبيذ الجمر ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وابوداود والنسائي والطحاوي من طريق بالفاظ مختلفة (وأما
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوي من طريق أبي نضرة والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وابوداود والنسائي والطحاوي (وأما) حديث

ورطب والمخيطان ما حمل من بسر ورطب وقيل ما حمل من الخمر والزبيب
(بيان الخبر الدال على نسخ ذلك)

الزفن الرقص
وبابه ضرباه

(أبو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه غزا عذرة تبوك فترقب يوم يزفون فقاموا فقاموا
أصابوا من شراب لهم قال ما طروقههم قالوا الدباء والمختم والمزفت فنهاهم
ان يشربوا ما انتبه في الدباء والمختم والرميت فلما مر بهم راجعاً من غزوته
شكروا اليه ما لقوا من القحمة فاذن لهم ان يشربوا ما ينبت في الدباء والمختم
والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكراً (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الآخر
(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد وجماد انه ما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل ظرف فان
الظروف لا تحل شيئاً ولا تحرمه كذا رواه الحارثي عن طريق أبي عبد
الرحمن الخراساني عنه (أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهى ساكم عن الشرب في المختم
والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحل شيئاً ولا تحرمه ولا تشر بوا مسكراً كذا
رواه الكلبي بطوله عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
عن طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه ومن طريق زفر بن
الذئيل عنه بلفظ نهى ساكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا في ما بدا لكم من
الظروف الحديث (ورواه) بهذا اللفظ عن طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والمختم ورواه أيضاً عن طريق أبي
عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البلخي واسمعيلى بن
يحيى والحسن بن العرات والمسروق وجماد بن أبي حنيفة والقرئى وأبي يوسف
ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
الضريركاهم عنه (وأخرجه) أبو داود عن ابن بريدة وهو عبد الله بن بريدة عن
أبيه رفعه نهى ساكم عن ثلاث ذكر الحديث وفيه وكنت نهى ساكم عن الاشرية
في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشر بوا مسكراً
(وأخرجه) الطحاوى عن طريق أبي حاتم النبيل عن سفيان عن عاقمة

ابن مريم عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه نحوه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل - ثم ثنى محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الأياعي عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرج) مسلم والنسائي بإسناده
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه - هذا الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني الثابت بن عمار بن سليم - ثم ثنى أي ان علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت نهيتكم عن الاوعية فاشربوا
فيما بدا لكم واباكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاني عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد الا ان وعاء لا يحرم شيئا ومن طريق
فرقد السجني عن جابر بن زيد سمع مسكروا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عياض عن عبد
الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قالت الانصار انه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا اذن أي فلا انهي اذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
اني كنت نهيتكم ان تنبذوا في الدباء والخنم والمنزف فانبذوا ولا أحل
مسكرا ومن طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
سعيد الخدري رفعه نحوه ومن طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الريبع بن أنس عن أبي العالبة وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهى عن نبيذ الجرج وشبهه حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

السجني نسبة الى
السجني بالباء
والحاء المجهمة
موضع بالبصرة
اه

حسب نفسه لينتبهذ كل قوم فيما يدا لهم (قثيت) بهذا الا نأر نسخ ما تقدمها
 مما قد روى في هذا الباب من تحريم الانتباه في الاوعية المذكورة وثبت
 اباحة الانتباه في الاوعية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ومما
 يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
 أنس فرأيت نبيذ في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
 دخلت على أنس بواسطة القصب فرأيت نبيذ في جرة خضراء ينتبهذ فيها
 (وروى) الامام عن مزاحم بن زفر عن الضحاك بن مزاحم قال انطأق به
 أبو عبيدة فأراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان ينتبهذ فيها (وفي)
 رواية أدخلني أبو عبيدة منزله فأراني الجراد التي كان ينتبهذ فيها لعبد الله
 فهذا أنس وابن مسعود وكل منهما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن الانتباه فيها وكل منهما ينتبهذ في الفخروف فدل ذلك على
 ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على نسخ السنة بالسنة
 والله أعلم

«باب الجنائيات»

(اعلم) ان الجنائية تكون نارة على نفسه ونارة على غيره والثاني اما على
 النفس فتسمى قتلا او صلبا او حرقا او غرقا او على الطرف وتسمى قطعاً
 او كسراً او شجاً وهذا الباب لبيان هاتين وما يجب بهما واما على العرض
 وهو نونان قذف وموجب الحد وقد تقدم وغيبة وموجب الاثم وهو من
 احكام الاسخرة واما على المال وتسمى غصبا او خيانة او سرقة وقد تقدم
 والقتل اسم مجرح مؤثر في ازهاق الحياة وقد تقدم جنائية المواشي اذا تركت
 بالليل أو النار ويلحق به حكم ما نفخته الدابة برجلها *

«في الدابة تنفخ برجلها»

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحاش جبار والقلب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
 كذا رآه السكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والجبار الجدر
 (وأخرج) أبو داود من طريق ابن السيب عن أبي هريرة رفعه قال الرجل
 جبار وأخرجه النسائي (قال) المذري وأخرجه الدارقطني وقال لم يروه غير
 سفيان بن حسين وخالفه الحفاظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة

قوله ما نفخته الدابة بالجاء
 المهملة أي
 ضربته والقلب
 بضم فسكون
 وبضمة ين جمع
 قلب وهو البئر
 او العادية منه

ويونس ومعمروا بن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا لهما جبار والبشر جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو والله اب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروى) آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفته الرجل جبار فقالوا وانما هو الجهماء جبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الراي وذهبوا الى ان الراكب اذا
نفخت دابته انسا نابرجلها فهو مدروذ كغيره ان ابا صالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو محفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي اياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله ان كور
احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي اياس ثم قال لم يتابعه احد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الاودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يحتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بسند قيس وهو وان كان وافي
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعقان (وقال) معاذ قال لي شعبة الاترى
الى يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله ما لي ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي طامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به
وتأيد ايضا بسند آدم عن شعبة وبسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد منهم ما محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زياد بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن

أبو الوليد السهمي
هشام بن عبد
الملك اه

أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله
وأسنده كذا ذكر صاحب التمهيد والبهكاثي وإن تكلم فيه يسيراً فقد وثقه
بجاءته وأخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتاج بالمرسل إذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) الستة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهما سمعا أبا هريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجماء جرحها
جبار والمعدن جبار والبثر جبار وفي الركاز الخمس (وفي) متن الباب
والقلب جبار وكذا في نسخ المسانيد جمع قلب وهو البثر أي من تردى في بثر
فهو هدر (وروى) طلحة من طريق المقرئ وابن خسر ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاهما عن الإمام عن الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن حريث احتفر
بثراً بقاء داراً سامة فعطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال عمرو انما
احتفرتها لأصلح وأنظف بها الطريق فقال شريح صدقت اغتايضن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستتر بها من المحولة
أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لأنه أحدث شيئاً مما لا يملك انشاءه فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسئلتان
مخرجتان على قول أصحابنا أن القتل بسبب كافر البثر وواضع الحجر في غير
ملكه إذا عطب به إنسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لأنه لما صار سبباً
للاتلاف جعله الشرع كالمتلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله لم في غيره ملكه فيه تنبيه على أنه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به
لأنه مأذون في فعله فلم يكن متعمداً فيه ويضمن إن تلف فيه غير الأذى
في ماله لأن العاقلة لا تقبل الأموال كذا في شرح المختار

(القصاص والديات)

(اعلم) أن القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يترتب عليه القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام عمد وشبهه وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحصر أن القتل لا يخلو إما أن يكون مباشرة أو لا فإن لم يكن

بمباشرة وهو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان خطأ او خطأ
ان كان بسلاح وماشابهه في تفريق الاجزاء او غير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة العتلة او في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمد ان يعتمد الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف واللاطة والمارو كالمحدد من الخشب والحجر وحكمه
الانم والتودولا كفارة في العمد وشبه العمد ان يعتمد الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقاله ان
يتمدد الضرب باله لا يقتل مثلها غالبا كالعصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الانم والكفارة والدية المغاظة على العاقلة والخطأ ان يرمى شخصا
يظنه صيدا او حرييا فاداه وسلم او يرمى غرضا فصيب آدميا وموجبه
الكفارة والدية على العاقلة ولا انم فيه وما يجري مجرى الخطأ النائم يتقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ ولا يقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا هترو قلند كز قريبا *

اللبطة بكسر اللام
وفتح الياء فشر
القصب اه

*(بيان الحجر الدال على معنى شبه العمد وما يوجبها وان لا يستوفي

الفصاص الا بالسيف)*

(ابو حنيفة) عن جاد عن ابراهيم انه قال ما تهدبه الانسان شخصا بغير حديدة
فقتله فهو شبه العمد تغاظ فيه الدية ولا يقتل به كذا روى الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن نمير ومن طريقه (واخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يغور في المغتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتيل العصا والحجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن خرم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ ذية (واخرج) ابو داود
عن شيبه بن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده بلفظ عقل شبه العمد مغاظ مثل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزول الشيطان بين الناس فيكون
رميا في عمياه في غير ضغينة ولا اجل سلاح (وروى) ابن أبي شيبة من مرسل
الحسن رفعه قتيل السوط والعصا شبه عمد (واخرجه) عن علي بن مرقا

قوله ان ينزو
اي يثب ويقرب
وقوله عمياه بكسر
العين والياء مشددة
عمودا معناه لم
يدركه اه

قال قتيل السوط والمصاشبه محمد (وعن) الشعبي وجمادوا المحكم من قولهم
نحوه (وأخرج) أبوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
ابن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
الفتح بمكة فذكروا الحديث وفيه إلا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط
والعصا مائة من الإبل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضا
اختلاف الرواة فيه قال أبوداود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفعه عنه (ورواه) أيوب السخيتاني عن
القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفعه مثل حديث خالد الحذاء وقول
زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر
رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
عمرو رفعه انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
أخرجه النسائي وابن ماجه وهلم بن زيد - زاهوا بن جراح التيمي المرشي
نزول البصرة لا يحتج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأراد)
أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمر
وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة (وأما)
رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
فيحتمل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
فروى مرة عن هذا مرة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية إلا أن قتيل خطأ
الهداية السوط والعصا والجور فيه دية مخالطة الحديث (قلت) هو نص
الطحاوي ~~كذا~~ أخرجه من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن القاسم بن
ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
أصحاب أبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي عن عقبة عن
رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمر
وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام هو حديث
صحیح ولا يضره هذا الاختلاف فإن عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام يصاد
 حديث انس الذي في الصحيحين والسنن في ايجابه القود على اليهودي الذي
 وضخ رأس المجارية بحجر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
 المذكور في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه يحتمل
 ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حقة الله
 عز وجل وجعل اليهودي كقاطع الطريق الذي يكون ما وجب عليه
 حد من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
 قتل بحجر أو بعضا وجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
 قتل بعضا وقد قال بهذا القول جماعة من أهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
 في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
 في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لانا رأينا الحدود
 يوجب انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
 الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في المرة فكان النظر فيما اوصفتنا ان
 يكون الجاني كذلك وان يكون حكمه في أول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
 هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
 انس حجة على من يقول من قتل رجلا بحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
 الامام أيضا ما أخرجه م. لم وأبو دارد والترمذي والنسائي وابن ماجه
 والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفته اقتتل امرأتان من هذيل
 فضربت احدهما الاخرى بهودا الفسطاط فقتلتها فنهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
 الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
 هريرة رفته بالفظ فضربت احدهما الاخرى بحجر وفيه وقضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها (فهذه) الاثار تدل على انه
 عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بالحجر ولا بهودا الفسطاط وهودا الفسطاط
 يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثاها

يقتل وقد روى مثل ذلك من طريق عامر بن شمر عن علي قال شبه العمد
بالعصا والحجر الثقيل ليس فيهما هود والله أعلم *

*(بيان الخبر الدال على الاسيد في العصا وان ما يجب فيه

العصا هو ما تؤول اليه الجاهل لا غير)*

(ابو حمزة) عن الشعبي عن حابر بن عبد الله الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يستقام من الجرح حتى يبرأ كذا رواه البخاري
عن صالح بن ابي ربيع في كتابه عن ابي محمد ابراهيم بن عبد الحميد بن ابي بكر
العامري بهلوان عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك منه (وقال)
الطحاوي حديثا روى عن العرج حدثنا مهدي بن ... عن حارث بن عبد الله
ابن المبارك عن ... عن ... عن ... عن ... عن ... عن ...
ووقعه اخيرا وعمره (وفي) ... عن ... عن ... عن ... عن ...
ابو عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا طعن رجلا فركبته فأنى
الذي صلى الله عليه وسلم يستقيدها له حتى تبرا (واعطى) عثمان بن ابي شيبة
وهو له حتى تبرا ثم سافا الحديث الى آخره ثم ذكر عن الدارقطني انه قال
اخطأ ابا ابي شيبة وحالهما احمد وعمره مرووه عن ابن علية مرسلان من
حديث عمرو وكذلك قال اصحاب عمرو وعمره وهو الوجه (قلت) ابا ابي
شيبة امامان حاطان وقد رادا الرجوع فوجب قبوله على ما عرف ولذا صحح ابن
حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تعدد تسليم ان الحديث مرسل وقد
روى مسندا ومرسلا من وحوه (قال) البخاري قد روى هذا الحديث عن
حابر من وحوه واذا ائتممت هذه الطرق في قوى الاحتجاج بها انتهى
(واخرجه) الطبراني في الصغير من طريق يزيد بن ابي شيبة واسد بن موسى
من طريق اخيه يحيى كلاهما عن ابي الزبير عن حابر هذه القصة مطولة
(واخرجه) البراز من طريق محمد بن خالد عن الشعبي مثل اعطى الامام (وقال)
الطحاوي ايضا حديثا روى عن المؤيد حدثنا اسد بن محمد ثنا سليمان بن حسان عن
يحيى بن ابي ايوب عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى في
جراح فاعمرهم ان يستأنوا لها سنة وحديث يحيى بن ابي ابيسه قال ابن المديني
عن يحيى بن سعيد انه احب اليه من حديث الزهري عن ابن اسحق (واخرج)

قوله ليستأنوا أى
يتنظروا له

قوله يقتل مبيئ
للقول يقال
أمثل السلطان
فلا ما إذا قتله قودا
هـ

قوله وجأ بوزن
وصح أي ضرباً

قوله أبو يحيى
واسمه زاذان أو
دينار وقيل غيره
ذلك أم

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله الأموي عن ابن جريح وعثمان بن
الأسود ويعقوب بن عطاء عن أبي الزبير عن حابران رجلان جرح فأراد أن
يسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل من الجراح حتى يرا
الجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب بن دويم (قلت) لكن صاحباه
ثقتان (ثم) أخرج البيهقي من طريق ابن لميعة حدثنا أبو الزبير عن حابر ربه
تقاص الجراحات ثم يستأني هامة ثم يقضي فيها قدر ما انتهت إليه ثم قال
ورواته ضعهاء عن أبي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن حابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريح وابن الأسود وابن أبي أيسه ولا مطعن فيهم
وابن لميعة ثقة لكن تعبر بحفظه بعد احتراق كتبه من سمع منه قبل ذلك
وهو صحيح يمتنع به وكأنه أراد بالوجهين الآخرين حديث أبي حنيفة عن
الشعبي عن حابر وحديث عن عتبة بن سعيد عن الشعبي عن حابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء بطر لا يصح (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
حميد الأعرج عن مجاهد أن رجلاً ورجلاً قتل في سنة جده إلى صلى
الله عليه وسلم يطالب إليه أن يقتله فقال صلى الله عليه وسلم حتى تقرأوا
الآن يقتله فأقاده فمات رجلاً بعد ما أتى صلى الله عليه وسلم فقال
ما أرى لك شيئاً قد أخذت حقتك (وأخرجه) البيهقي من طريق أمراة عن
أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس وذكره مثله (وقال) الذهبي أبو يحيى القتات
ابن (وفي) مراسيل أبي داود عن محمد بن طلحة أن رجلاً أتى صلى الله
عليه وسلم وودع رجلاً يقرن فقال يا بني الله افحص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تقرأ قال نعم ثم أراه فقال يا بني الله افحص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تقرأ قال نعم ثم أراه الثالثة فقال يا بني الله افحص لي
فأفحص وقرأ المقتنص منه وبقى رجل المقتنص له عرج فقال يا رسول الله
برجل عرج فافحص لي فقال اذهب فافحص يا وفي رواية قلب لك انت طره
وأبنت (ورواه) ابن عيينة وابن جريح ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (وأخرج) أبو داود في المراسيل أيضاً عن الزهري أن صفوان بن المعطل
حرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (وأخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان المحدث (وقد) ذكر ابن
عبد البر هذه القصة في الاستذكار باتم من هذه فقال روى سفيان الثوري
عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب عن ابن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
طريف بن ربيعة وكان قاضيا بالشام أن صفوان بن المعطل ضرب حسان
ابن ثابت بالسيف فجاءت الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
فقال عليه السلام تنتظرون فإن يبرأ صاحبكم تقتضوا وإن يميت نقدكم
فمؤثري حسان فقال للأنصار قد علمتم أن موسى النبي صلى الله عليه وسلم في
المنفعة فمؤثروا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا أمر قد
روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) السحاوي فإن قال قائل
لا يستأنف يره الجراح وخالف ما ذكرنا فكفي به جهلا في خلافه كل من تقدمه
من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهم ما
وسائر الكوفيين والمدينة على أنه لا يهتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره الخصالف لم يكن للاستيناء
معنى إلا أنه يجب على القاطع قطع يده إن كانت جنايةه قطعا برأ من ذلك الجاني
عليه أو مات فلما ثبت الاستيناء لم ينقار ما تقول إليه الجناية ثبت بذلك أن
ما يجب فيه العصا هو ما تقول إليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد هذا السحاوي
بالنظر فسال إذا رأينا أن رجلا لاقطع يده خطأ فبرأهنا وجبت عليه
دية اليد ومات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في اليد شيء
ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار الجاني كمن قتل وليس
كمن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم إلا والنفس فأنه ولا يجب لها حكم
إذا كانت النفس نالقة فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك إذا قطع يده
بعد أن برأها لحكم البدن وفيها الة وود وان مات من أقاله حكم النفس وفيها
العصا لا في البدن فاسا ونظرا على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضا
على من يقول أن الجاني يقتل كما قتل أن يقول إذا رماه بسهم فقتله أن ينصب
الراعي نيرمه الولي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
صبر ذي الروح فلا ينبغي أن يصبر أحد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو نكح رجلا فقتله
بذلك انه لا يجب للولي ان يفعل بالقاتل كما فعل ولكن يجب له ان يقتله لان
نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صبره اياه فيما وصفنا حرام عليه ولكن له
قتله كما يقتل من حل دمه برذة او غيره اهذهاهو النظر وهو قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد غير ان أبا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل نكح
كما قدمنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي)

(أبو حنيفة) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن هو ربيعة الراي عن عبد الرحمن
ابن البيهقي قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معاها وقال أنا
أحق من وفي بدمته كذا رواه الحارثي عن محمد بن قدامة الزاهد البليغي عن
محمد بن عبد بن المييم عن شعبة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاها
من أهل الذمة فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بدمته (وأخرج) أبو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن البيهقي حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معاها من أهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنا أولى من أوفي بدمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتله
غيلة (وأخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن ابن
البيهقي عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معاها وقال أنا أكرم من وفي
بدمته (وقال) تفرد بوصله إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
الى إبراهيم بن عمار بن مطر وهو كذا بخطأ والمخفوط عن إبراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم انتهى (وأخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (وأخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن أبي عبيد قال بلغني عن
ابن أبي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذا نذر على ابن أبي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الياء
الاغتسال وهو
ان يذهب به الى
موضع فيقتله فيه

ابن البيهقي (قلت) والذي عند أبي داود في المراسيل من ربيعة عن عبد الرحمن ابن البيهقي حدثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه الرواية بأن ابن البيهقي حدث ربيعة ونخرج ابن أبي بصير من الوسط ولم يذكر الحديث عليه وما ذكره من أبي عبيد لا يبلغ لم يذكر من بلغه لينظر في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسل واه أبو داود عن ابن وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلماً بكافراً قتله غيلة وقال أنا أولى أو أحق من أوفى بدمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المديني عن محمد بن المسكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن أبي عمير وذكروا ابن حزم يعني حديث ابن أبي عمير ولم يعبه بغير الأرسال (قلت) وابن البيهقي المذكور هو مولى عمر مدني نزل حواض ضيعه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل فكيف إذا أرسله وكذلك ليته أبو حاتم (والكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل ابن أبي عمير المذكور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري ثلاثتهم من ربيعة وكفي هؤلاء الأئمة قدوة وقد تأيدهم أيضاً بمرسل ابن المسكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز صار حجة فلا يعيب الحديث الأرسال مع ثبوته من طرق يقوى بعضها بمصداق الله اعلم *

(ذكر غير آخر يؤيد هذا المرسل ويشده) *

(قال) الإمام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار وحدثنا إبراهيم ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عمار بن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال حين قتل عمر بن الخطاب مرت علي أبي لؤلؤة ومعه الهرمزان فلما بغتهم ثاروا فقطعت من بينهم خنجر له رأسان وممسكة في وسطه قال قلت فانظروا له الخنجر الذي قتل به عمر فنظروا فإذا هو الخنجر الذي وصفه عبد الرحمن فانطلق عبيد الله بن عمر ومعه السيف حتى دحا الهرمزان فلما خرج

قوله بهم أي
أبنت عليهم بعتة
اه

اليه قال انطلق حتى تظروا الى فرص لي ثم تاخر عنه حتى ادا مضى بين يديه
علاه بال سيف فلما وخدم السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
جفينة وكان نصرانيا من نصارى الحبشة فلما خرج الى ملوته بالسيف
ومثله بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بذات ابي اوثرة صخرة تدعى
الاسلام فلما استحلهم عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والانس اربعة الى
اشير واعلى في قتل هذا الرجل الذي اتقى في الدين ما فتق ما جمع المهاجرون
فيه على كلمة واحدة يأمرونه بالثأر عليه ويحثون عثمان على قتله وكان
فوج الاسي الاعظم مع عبيد الله يقولون بحبشة والمهرمان ابعدهم الله
تسالي فكثرت في ذلك الاثلاف ثم قال عمار بن العاص يا امير المؤمنين
ان هذا الامر قد اعطاك الله من ان يكون بعد ما بويعت واعا كان ذلك
قبلا ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
عن حلبة عمار بن العاص وروى الرجلان والحارثية (قال) وفي هذا
الحديث ان عبيد الله لما سمعه وهو يركض وصحب الهرمان وهو كافر ثم
كان اولاده بعد ذلك فاشاد المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
الله عنه وفيهم من قال ان يكرن قول ابي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
بكافر يراد به غير المحربي ثم يصر المهاجرون وفيهم على عثمان بقتل عبيد
الله بكافر دعى انتهى (وتعنه) البيهقي ما في الحديث انه قتل ابيه ابي
اوثرة صخرة تدعى الاسلام ولا يعلم ان الهرمان كان كافرا بل كان قد اسلم
وفرص له بخرائه اي يجوز ان يكرن انما استحلوا دمك دم عبيد الله بها
لا بحبشيه والمهرمان (والخواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
بحبشة والمهرمان وهو قولهم ابدهم الله هم قال ان يكون عثمان اراد ان
يقوله غيرهما وقول الناس ابدهم الله هم لا يقول لم ابي لم ارد قتله
من ان اماردت قتله بالحارثية وانكم ارادتم ان يهاووا بالحارثية الاتراء
يقول فكثرت في ذلك الاثلاف يدل ذلك ان عثمان اعاد ارادته له بمن قتل
وفيهم الهرمان وحبيته

(دكره من ان يؤيد ما ذكرنا)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم بن رجاء عن بني شيبان عن رجل من بني

من اهل الحيرة فكتب والى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه
ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاء واقتلوه وان شاء واغفوا ثم كتب
اليه ان افدته بالدية من ببت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان
العرب كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه أخرجه ابن
نعمرو (وقال) عبد الرزاق أخبرنا التوري عن حماد عن ابراهيم ان رجلا
قتل رجلا من اهل الكتاب من الحيرة فادمنه عمر رضي الله عنه (وفي)
روايه قد دفع الى ولي له يقال له حنين فحملهوا فغزلوه لانه قتل حنين فيقول
حتى يمتحي الغضب ثم قالوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى يمتحي الغضب
فقتله وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي سفيان عن حماد عن ابراهيم
وكتب عمر بعد ذلك ان كان المرء لم يسل فلا تمل (قال) البيهقي فقرأوا
ان عمر اراد ان يمتحيه من الدية (قال) الشافعي الذي يوجب الدية ان
والله اراد ان يمتحيه بالقتل ولا يقتله (قال) ارضواهم عن القتل لا ينافي
وجوب القتل اذ مع وجوبه لا ولي ان يعفو ويأخذ الدية كما حكى البيهقي وما
نقله في باب ايجاب القصاص في الممد عن أبي المالقة فريد بن سالم دلاء
تخفيف من ديتكم بقول من أطعم من الدية لا يسل لا رواة المشاهير
قصاص لا يمتحيه وكان أهل الاقبيل يقولون انما هو عفو وليس ذمهم في
لأنه الامه العود والدية رالهم ورواههم من رواة المشاهير
يرضون بالدية لم يمتحيه ذلك وجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن
بعه رانه يمتحيه في قتله أو العفو لم لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
الاولياء المراد من قول عمر فان شاء واقتلوا بل الذي هو امنه اباة
القتل ولهذا قتل وكيف جعل له ارادة القتل تمت فيه له ابله عليه من القتل
لا التخفيف به هذا لا نظر به (وأخرج) الطبراني عن عبد الله بن الجهم عن طريق
شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الربيع بن سبرة باطما قتل رجل من المسلمين
رجلا من الكفار فكتب أخوه الى عمر فكتب عمر ان يقتل فيملاوا يشتركون
اقتل حنين فيقول حتى يمتحي الغضب قال فكتب ان يودي ولا يقتل (قال)
في ذا عمر فقرأ أي أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بحضوره
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فليذكره منهم عليه أحد فهذا عندنا

على المتابعة منهم له على ذلك وكما به بعد هذا لا يقتل يحتمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبيع دمه لما كان من وقوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منعه بهامن القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدحله شبهة وهو
الدية (وقد) قال أهل المدينة ان المسلم اذا قتل الدمي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فساتكروا على مخالفتكم ان يكون كذلك الذي
المعاهد خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من الكفار احدى اقسامكم ان يخرجوا من الكفار من اريد
ماله كان لخالفهم ان يخرج ايضا من وجبت ذمته انتهى (وعديت) الراي
ابن سيرة المذكور أخرجه ابن أبي شبة وصححه ابن خزيمة وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان اسداس الجرمي
فل جلاء انما الشافعي الى عثمان بن عامر بن له مكاه الى رواس من
أحمد ابن حنبل الله صلى الله عليه وسلم هو عن قتله جعل دية البدينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من كتاب من يجهل بان كان عليه ثياب قدع
الا حجبها به وان كان ثيابا انه مخرجت اليه أراد قتله في العجوبة يرجع لهم
في اعمان وهم على ان لا يقتل مسلم بكافر وكيف سألهم (قلت)
محمد بن يزيد في كلامي مولى خولان أبو يزيد أو برسر أو ابواصحق
الرافعي أو له شافعي عنه عابد أخرجه له أبو داود والترمذي والحاقي ووثقه
ابن هب رابراود وقال أحمد كان ثبتا في الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن سفيان ابن عوف الرازي أو أبو الحسن أخرجه له البخاري في التاريخ
وسلم والاربعة دلائل في من الذي يهون من هؤلاء كان الوجه ان يرد
انه في بالاعطاع بن الزهري رعايا (وقد) ذكر البيهقي في باب
دية آل أمية اثر عن عثمان (ثم قال) روى عن عثمان خلاف
هذا باسنادين أحدهما غير صحيح والاخر منقطع وقد ذكرنا ما في باب
لا يقتل مسلم بكافر انتهى كلامه وكانه يريد بالمقطع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان الانظار المذكورة في الشافعي هل

ثبت عندكم عن عمر من هذائني فقال الشافعي ولا حرف وهو هذه الاحاديث
منقطعة اوضاع او تجمع الانقطاع والضعف (فان) المنقطع اذا روى
من وجه آخر منه ما كان حجة عند الشافعي (ثم) ذكر اليه في اثره على
رضي الله عنه فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا فيس بن الربيع
عن ابا بن يعلى عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني
هاشم عن ابي الخنوب الاسدي قال ابي علي برجل من المسلمين قتل رجلا
من اهل الذمة فقامت عليه المدينة فامر بقتله فجاءه اخوه فقال قد عفوت
قال فلما هم هددوك واغروك واغزرك قال لا ولكن قتله لا برد على اخي
وهو مؤثني فرضيت قال انت اعلم من كانت عليه ذمتنا ودمه كدمه ساودني
كذبتنا (ثم) اشار الى تضعفه فقال عن الدارقطني او ابا جندب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث ابي عبيدة عن علي ما دلكم ان هذائني يروى عن
ابي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهى (قال) قد روى عن
الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب وابي مسعود قالا من قتل يهوديا
او نصرانيا قتل به قال ابن خزم عمر بن عبد العزيز كما
روى عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز الى من اراده في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه
الى وليه فان شاء قله وان شاء ما شاء قال عمر بن عبد العزيز عهده
وانا انظر وضح ايضا عن ابراهيم النخعي قال قال المسلم الحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان بن ابي
انهم في كلامه (وروى) ابن ابي شاذان في نسخة صحيحة ان رجلا من الباطنية
عليه رجل من اهل المدينة فقتله ولعيلة فاقى به ابا بن عثمان وعمر اذ كان
على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل الذميا ان يقتل وانما معدود من فقهاء
المدينة قال عمر بن عبد العزيز ما رأيت احدا أعلم مدد ولا وعده والله
اعلم (بيان ما ويل الحديث الذي به ادماذ كريا)

التي نسبة الى
بييع البتة وهو
الطليسان من خز
ونحوه اه

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطأمت انا والاشتراني
على رضي الله عنه فقاما هاهنا ههنا الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رأى انهم قد اتوا الى الناس عام، قال لا الامان كتابي هذا فخرج كتابا

فرأى منه فاداه به المؤنه ونسكا فادماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى
 بدمتهم أديامهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا دوعهدى عهد من احدث حدثا
 فعلى منعه ومن احدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوى وأخرج البخارى من
 طريق السعبي عن أبي جزيمة قال سألت عليا اهل بيته عنكم من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي فاني الحجة وبرهان السعبي ما عدا
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في الصبيحة قال
 قلت ما في الصبيحة قال العقل وذكاء الاسيروا لا يقتل مسلم بكافر ورواه
 أحمد وأصحاب السنن الا النسائي من حديث حماد بن عيسى عن أبيه عن
 جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
 عباس وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
 روايه عطاء وطاوس والتميم مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 يوم النخ لا يسل مؤمن بكافر ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين
 وعائشه وديث عمران بن عمار وحدث عائشة عبد الله بن داود والنسائي
 مذهب قوم الى هذه الاثارة وقالوا ان المسلم اذا قتل الكافر مرتعدا لم يقتل
 به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والشافعي
 والشافعي وأحمد واصلحوا حتى واحتجوا بهذه الاثارة المقدمة وحالهم آخرون
 وقالوا الصحيح في حديث علي عوقوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا دوعهدى
 عهد منعه وليس من ما على ما جاء عليه والا كان لما ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم اسد الناس من ذلك ولا يكون لايه في مؤمن بكافر ولا دوعهدى عهد
 علم السلام يكن اعطه كذلك واعلموا ولا دوعهدى عهد علمه بذلك ان دا العهد
 هو المعنى بالخاص صاوداك كقول لا يقتل مؤمن ولا دوعهدى عهد منعه
 كافر وند على ان دا العهد كافر ودل ذلك ان الكافر الذي مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ان كان المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي
 لا يملكه وهذا لا احتلاله في المسكين المؤمن لا يقتل بالكافر
 المحرم ان دا العهد الكافر الذي صاوداك دعة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لا تضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر فقدم ثلث من المحيض واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فقدم وآخوه كذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهده في عهد انفسهم فيه والله أعلم لا يقتل مؤمن ولا ذوه عهده بكافر فقدم وآخر الكافر الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قلت) هل لا يقتل قوله ولا ذوه عهد مستأنفة فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد لانه صار له ذمة فينا فحرم سفك دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سبق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال المسلمون يد على من سواهم تتكافئ دماؤهم ويسمي بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهده في عهد فانتهاجى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يصح على حرمة دم بهد فيحمل الحديث على ذلك والله أعلم

(ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس)

(قال) الامام ابو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك انما رأينا المحرم في دمه حلال وماله حلال فاذا قصا وذميا حرم ماله ودمه حرم كدم المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به العتق قطع كباية طع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يحى في النار ايضا ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قلت) قد رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاله وال قد فرق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك انما رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل و يفرق بين ذلك فساتن كروا ايضا ان يكون و يفرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زاد ما ذهب اليه نو كيدا لانه كرت انهم اجتمعوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه وانه يقتل بمولاه و يسيد مولاه فما وصف من ذلك كما ذكرت قد خففوا أمر المسأل رأ - حكدوا والدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت تأكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذمي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أخرى أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذمي الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فلما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت الحدود مقامها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك الحال لا يجب عليه شيء وإنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد عيناذا بالله فمات لم يقتل فصارت رده التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في ذمة القتل سواء فـ كان كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنايته وبعد جنايته سواء فلما كان إسلامه بعد جنايته قبل أن يقتل به لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنايته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وهم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها

وبين الدية وإن المذمى عليهم بيدهون بالأيمان فيها) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه وجد قتيل على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخبوان فباغ ذلك هر فكتب أن قيس وأما بينهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسة رجلان فقتلوا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وعالمهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة ومن طريقه (وقال) البيهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قتيلا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فأحلفهم تحسبن يميننا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ثم غرمهم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فإي بطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين خبوان ووادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فأبعث إلى منهم بخمسين رجلا حتى يوافوا بمكة فكان القتل إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسة رجلان ووافوا بمكة فأدخاوم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال هر كل ذلك الامر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حدثتم بأيمانكم
 مادكم ولا يبطل دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي من طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صبيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر بن الخطاب الأخرى عودت رجل من المسلمين قتيلا بين وادعة وأرجب فبعث
 اليهم عمر بن الخطاب وقال لهم هل علمتم لهذا قاتلا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيئا فادعاهم المحطيم واستحلهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب
 هذا البلد الحرام انكم لم تقتلوه ولا علمتم له قاتلا فادعاهم وايدلوا ما علموا قال
 ادعوا ديتهم بمخاطبة من اسنان الابل أو من الدناير والدرهم دية وثلاثمائة
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يجرى بيني وبين مالي قال لا انما
 قصيت عليكم بقصاصكم سأل الله عليه وسلم فأخذوا دناير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الاحوص عن السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الانصار قتيلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستحلهم بالله ما تلتنا ولا
 علمنا قاتلا وجعل ما يرميهم الدية فقالوا قد قضى بما قضى فينا نديناه في سبي عليه
 السلام (وأخرج) أبو داود ومعه من حديث عبد الرحمن بن عبيد قال ان
 سهلا والله أوهم الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى يهود
 انه قد وجد بين أظهركم قتيل فادعوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة مائة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأهم يحلف
 منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار اسحقوا فحلفوا على الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن ميمون عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذاكرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فيقول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة من طريق وفيها
 البداهة بأيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد بن علف

الجماعة في اعطاه ثم اسند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداعة
 بأيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قالت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة فبدأ بأيمان المدعين موافقا للجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه انه عليه السلام قال لهم تأتون بالبيعة على من
 قتل قالوا لا بالبيعة قال فيجعلون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم من غير سياق الممنوع وقال غير مشكل على المارن ان يحيى بن
 سعيد اخذوا من سعيد بن عبيد وأرفع منه عبيد بن أدري (ثم قال) البيهقي وان
 صحت رواية سعيد فهي لا تحل في رواية يحيى لانه قد يري بالبيعة الايمان
 مع اللوث كما في رواية يحيى ثم يردّها على المدعي عليهم عند كقول المدعين
 (قالت) لا ربه لانه لا يحل البيهقي بقوله وان صحت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرجه البخاري عنه في ذلك (وأخرج) مسلم ايضا ولم يشك في صحته وانما
 راجح يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث تنص على رواية سعيد وثقوبها
 (منها) ما ذكره البيهقي به (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن من رافع
 ابن خديج قال أسمع رجلا من الاصحابة ولا يخبر فاطماني اولياؤه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم ذكر وادلك له ثم قال ألكم شاهان شهدان على قاتل
 صاحبكم فالوايا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وانما هم يهود وقد
 يجترئون على أسفهم من هذا قال فاحتار منهم خمسين فاستأفاهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجماعة ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عبد الرحمن المزني الكوفي قال انما في رحلان من أهل الكوفة الى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صعد عن البيت فعلا ابن عم له فسل ونحن
 اليه شمع سواه في الدم وهو ساكت عنده ما قال شاهان ذواعدل
 تحييتان به على من قتله فنقيدهم منه وهذا هو الذي شهد له الاصول
 الشرعية من ان البيعة على المدعي واليه من على المدعي عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأتي البيهقي رواية سعيد تعسف
 ومخالفة للطاهر وحين قالوا ما اينة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيجاءون

لكم فكيف يقول البيهقي وقد يطالبونهم بالبيضة ثم يعرض عليهم الايمان
ثم يردوها على المتدعي عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن مجيد
وانكاره على سهل فيسارواه ثم نقل عن الشافعي بعد ان ذكر له الحديث
فقال لي فاقول ما منعك ان تأخذ بهم هذا قلت لا أعلم ابن مجيد سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا ولا يثبت المرسل وسهل له
حجة وساق سبيلها لا يشبه الا الاثبات فأخذت به لما وصفت (قلت)
ابن مجيد هو عبد الرحمن بن مجيد بن وهب بن قيس أخو بني حارثة أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له حجة وصحح الترمذي من روايته حديث ردة والأسائل ولو يظلم محرق
ومن المعلوم ان مسلماً ذكر في اشتراف الاتصال ثبوت اللقاء والسماع
واكتفى بإمكان الاقامة على هذا لا يكون الحديث مرسلًا وان لم يثبت سماعه
(وقول) الشافعي واسا ولا اياك صوابه ان يقال ولا أنت ثم الظاهر ان
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخنفية ان مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري ان ذلك
مذهب السلف وأن ردة المرسل ما حدث الا بعد المائتين وسهل وان سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسله لانه كان
صغيرا في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلح لانه ورد في بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وأينما فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لهم امان تدواصاحبكم واما ان تودفوا بحرب وهذا الكلام
لا يقال الا لمن كان في صلح واما ان وقد صرح سهل في رواية مالك انه أخبره
رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه أخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهدوا
فتبين ان روايته لهذا الحديث مرسله (ثم) ان حديثه مضطرب اسنادا ومقتنا
(أما) الاسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبراء
قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجل من
كبراء قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره هو ورجال من
كبراء قومه وهي رواية الشافعي عن مالك رد كرا البيهقي ان روايته ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والدي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فن جهة اختلاف رواية يحيى ورواية سعيد بن خالد بن عينة ومع إرساله واضطراره خالف الأصول الشرعية وحديث ابن جبير سلم من ذلك كله (وروى) معناه من وجوه كثيرة تقدم بعضها وهو الأول في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يأمر أحدا بالتخلف على ما لا علم له به (وروى) البيهقي نفسه من طريق أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن جبير قال التيمي والله ما كان سهل بأكثر علماء ولا كان أسوأ منه الله قال له والله ما هكذا كان الشأن ولكن سهل أو هم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلفوا على ما لا علم لكم به ولا كتب إلى يهود خيبر الحديث وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم قال نحويسة ونحويسة وعبد الرحمن أتعاون وتسحقون دم صاحبكم وعند الشافعي إلى بن تحب على عبد الرحمن وحده لأنه أحوال معتول ونحويسة ونحويسة عجماء ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي باطره في هذه المسئلة فام بك أن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقامت مرسل واقتيل انصاري والانصار يوبون بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم اد كان كل ثقة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه وهذا مرسل بترك تسمية اللادين حديثهما وهو يحالف الحديث المتصل في البداية بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وخالفه ابن جرير وغيره في إلهطه فقال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مستند متصل (وقال) ابن عبد البر في التمهيد هو حديث ثابت وفي الاستدكار هو نسخة قاطعة للثوري وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أنا ولوسلما أنه مرسل فحديث سهل أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصار يوبون بالعناية أولى بالعلم به (قلنا) ابن جبير أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وان خالف حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولأن رواه أئمة فقهاء حقا لا يعدل بينهم

غيرهم وما فيه من جعل الدية عليهم مؤيده ما في حديث ابن مجيد انه عليه
السلام كتب اليهم انه قد وحدثكم قتيلا بين أساتكم فدوه (وفي) الصحيحين
اما ان تدوا صاحبكم واما ان تودوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) الصحيح
بين هذه الاحاديث وبين ما في حديثه هل انه عليه السلام ادعاهم اليهم
ثم سارعها عنهم (وقال) الرووي في شرح مسلم عليه السلام انه عليه السلام
اشترأها من أهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها قريبا إلى أهل العسيل
قال وهو المختار وقاله جهورا صاحبنا وغيرهم انتهى (وبهذا) يزول
الاختلاف وحديث معمر عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وغيره محمل
ويرد على المفسر ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) ان لعنا حديث ابن جريج عن
الزهري انه صلى الله عليه وسلم ادعاه امة على ما كانت عليه من الجاهلية
معهي بها بين أناس من الانصار في قتيلا ادعوه على اليهود وصرح في هذا
الحديث الصحيح انه قصي بها في قتيلا الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر
البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن
عباس ان ابا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم مدل ذلك على انه عليه السلام
بدأ ايضا في قتيلا الانصار بالمدعي عليهم وقد كرا أيضا فيما بعد حديثه اعراه
الى البخاري وفيه أيضا انه عليه السلام بدأ بأيمان اليهود وان عمر مدل ذلك
(ثم) ان لعنا مسلم عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة (وفي)
مصنف عبد الرزاق عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والظاهر ان الجميع حديث واحد ولا نسلم ان الحديث مرسل كإزاهم
الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسلنا أحريه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر
البيهقي بعد سابق قصة قتيلا حيوان من طريق الشافعي ما نصه
الشافعي في المجواب عنه سألنا عن عمر في هذه القصة من الاسكام
(قلت) انما خالفوه في تلك الآكام لانه فامت عنهم بها أدلة أقوى من
قول علي رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن أبيان في كتاب الحجج ان عثمان قال
قد تركتم من حديث عمر أشياء لانه كتب الى عامر بن يحيى ان يبعثهم الى مكة
وانهم يقولون يدفع في الحكة الى أقرب القضاة وفيه انه استأجرهم في البحر

وأنتم تسكرون أن يستخلف في محاسنكم حيث كان (وفيه) إن مال
لعماله أبعث إلى بجهه سبيل رحلا وعبدكم الحيا والذعي (وفيه) حه سم بانه كم
دماكم وعبدكم أن لم يحلوا لم يقتلوا (ثم) أجاب أس أبان عما ملخصه انه أراد
أن يولي المحكم وأن عاملا لا يقوم به معامه ليس بشرفي إلا لا دوي يعمل به من
بعده ولهذا فعله في أشهر المواسع وهو الحجاز براه أهل الموسم ويسقوه إلى
الآفاق ولم شك أن تواتر كثرة تصون في البلاد النائية ولو وجب سجل كل
أحد إليه لم يثبت إلى أبي موسى وغيره في الأحكام ولهذا لم يستخلف عمر
والأئمة بعده أحد في الحجاز وأما كتب عمر أن كان لم يصل لا تعلموه أحدا ما
وإن عطا مالكم ولم يقل أبعث إلى بجهه سبيل تخيرهم أس ولم يكن يولي سائلا
وأما ثبت إلى من يعلم أن الحيا والذعي لانه يستخلف لهم فكيف يستخلف
من لا يرى به وأما قال حه سم أسا - كم دماكم لانهم لم يحلوا حدسوا
حتى يقرؤا به لو أو يحلوا فأبى أسهم حقة فدماهم ادخلوا - وأما من
القتل أو الحدس كقوله تعالى ويأرأها العذاب أن تشهد بل ولم يلاعن
- فست - في بلاعن تفجوا ودمر فترحم أتمس (ثم) ذكر أنه هي أن الشاهي
قل له أمانات هو عندك أي قبة - عهرا المتقدمة قال لا أعاروا الشاهي
عن الحارث الأعور والحارث عهول وعن بروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالاسناد الثنا سانه يد بالذعي فلما لم يحلوا قال فتر - كم يهود
صه - ين عيما وأد قال ترثكم يهود فلا تكرر عليهم عرامة وأما من
الانصار يوبن أسا هم داه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
والزبل بين أظهرهم (ذات) لم يدكر أحد دويما علما أن السعي رواه
عن الحارث الأعور وعبر الشاهي ولم يذكره - هو ذلك وورد رواه الطحاوي
بسند عن السعي عن الحارث الوادي هو أن الرمح وفيه قال الحارث
- فكت - فيمن أسهم ثم عرما لذعي وسيا إلى أن مجالدا رواه عن السعي
كذلك (وأخرج) الطحاوي من طريق رهمس معاونة عن أبي اسحق عن
الحارث بن الأرمع قال قتل قتل بين وادعه رحي آخر والذعي ل إلى وادعة
أدرب وعال عر وادعة الحديث وهذا يدل على انه هو الواسطه لا الحارث
الأعور كما رعم الشاهي (ورواه) أنصا عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

فيما من عهدهم ويصروا حرمنا ولم من في حديث سهل ابراهيم يبرأونهم من
 العرامة ويحتمل ان يرا د ثبرئكم عن دعوى القتل أو عن الخدس والقود
 ان أمروا (وقول) الشافعي ولم يحل على يهود شيئا بعد تهديم حلاله وانه
 على السلام جعلها على يهود لانه وجد بين أطوارهم وتقدم أيضا ما يؤيده
 والله أعلم

(بيان الخبر الدال على التبرع في العموع عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن سائر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من عماع دم لم يكن له ثواب الا الحقة كدار واه الحرق من طريق أبي
 اسحق العراري عنه (وأخرجه) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
 أبو عوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عبد أبي داود والنسائي وابن
 ماجه من حديث أنس ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه
 قصاص الا أمروا بالعموع (وأخرج) البيهقي من طريق أبي السمر عن أبي
 الدرداء رفعه ما من رجل مسلم يصاب بشيء في جسده فيسرقه الا رفعه
 الله به درجة وخط عنه به خطيئة (ومن) طريق الشافعي من عده من
 القصاص رفعه من أهله بحدده قد رخصه دينه ومما كرهه أصحاب
 سيئاته وان كان ثلثا أو ربعا أو ثلثي قدر ذلك (ثم قال) كذا هو ما مضى (قلت)
 عمادة توفى ستة أرباع ودلائل والشافعي ولا من تسمعه رفعه في رفعه
 ممكن (وقد) أخرج الشافعي في هذا الحديث عن الشافعي من عده يحمل
 عده على الاتصال على رأينا سام وعده

(بيان الخبر الدال على عده من الأولياء عن الله اس)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن أبي بصير عن أبي بصير عن
 عمار بن الوفاء قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من عماع دم لم يكن له
 عمار عدا أمي الممن ولا يسمط مع ان يا حذيفة بن ابي عمار قال
 ما ترى قال أرى ان تجعل الديه في ماله ويرفع حبه الذي عمار قال عمر
 وأنا أرى ذلك كدار راه محمد بن الحسن في الآراء (وأخرجه)
 البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن وقال هذا ما مضى
 يشير الى أن ابراهيم لم يدرك عمر وابن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا بماعه من غير واحد
من الاثبات على ان المنقطع عندنا حجة مالم يصاد السنة وعند الشافعي ايضا
اذا روى من وجه آخر (وفد) اخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفوة بعض الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريق الاعمش
عن زيد بن وهب عن عكرمة في قصة ماله

*(بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخماس ودية شبه الهمد أربع وخمسة
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطأ مائة يسير عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون حقة وفي شبه الهمد أربع وخمسة
وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة
وخمسة وعشرون حقة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرجه)
ابن نمير ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد (وأخرجه) أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشب بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفعه في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون حقة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (قال) الترمذي
لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله موقوفا (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) أبو بكر البرار لا أعلم روى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاسناد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسراة عن أبي اسحق عن عاصم عن ابن مسعود موقوفا مثل
رواية الامام (قال) الحماد بن عيسى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب ورويه عنه وبلغه عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون حقة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق عاصم عن ابن مسعود موقوفا وكذلك رواه
وكيف في كتاب الديات له عن الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن الثوري عن أبي اسحق عن عاصم عن عبد الله (وأخرجه)
الدارقطني من طريق أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه ورويه عشرون

البهقي طريق المرفوع وقال أبو معاوية عن الحجاج عن زيد بن جبير عن خشب
 ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية في
 الخطأ اجاسا (وقال) عبد الواحد بن زياد: إن الحجاج نحوه وزاد عشرون
 حقة وعشرون حقة وعشرون أسه مخاص وعشرون أسه أبون وعشرون
 أس مخاص (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم) نقل عن
 الدارقطني أنه قال لا يعلمه رواه سوى خشب وهو مجهول والحجاج مدلس
 ورواه ثقات عنه فاختاره وأعله ورواه عبد الرحيم بن سليمان كعبد الواحد
 ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن الحجاج جعل مكان الحقيق بن أبي الليثون
 ورواه اسمعيل بن عياش عن الحجاج جعل مكان نبي المحاص بن أبي الليثون
 ورواه أبو معاوية وحسن بن عمار وجماعة عنه ولعله جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية الخطأ اجاسا لم يريدوا (ثم قال) البهقي الصحيح وقعه
 والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد اجاسها بن المحاص لأحكامهم
 الدارقطني (قلت) قد روى رده كما دأب داود وقد علم أنه إذا حرج حديثا
 وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
 عبد الله صحة الوقف ولم يثبتوه الدارقطني في ذكر بن المحاص يدل في الآون
 لما تقدم أنه قد اسحرجه كذلك والروايات متعارضة فلم ياسب توهم
 الدارقطني فيما رآه (ثم قال) البهقي ردها عن رعب عن هذا شيئين
 صعب رواية خشب وأخطأ رواجه الموهوب فإنه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
 عن عبد الله وكذلك رواه أبي اسحق عن عاقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
 ودكر الخطأ في هذا الكلام وقال خشب مجهول وهل عن الدارقطني
 أنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ولا يعلم أحد رواه إلا الحجاج بن أرطاة وهو
 مشهور بالتدليس وأنه يحدث عن يلهاه ولم يسمع منه رسل المنذري هذا
 الكلام في محبة رالس وقال بن الموهب خشب مالك ليس بذلك وقد
 له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الرازي عن علماء الله لا يعرف (قلت)
 وبه السائي وذكره ابن حبان في ثقات الباقين هل هذا كيف يكون
 مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية شبه العمد فأخرجه أبو داود عن طريق
 عاقمة والامود فالأقال عبد الله بن مسعود في شبه العمد خمس وعشرون

حقنة ونخس وعشرون حدة وخمس وعشرون سات لبون وخمس وعشرون سات محاص (وقد روى) في ذلك اختلاف في أهوال الصحابة يده اليه وعمره (وقال) النصر بن شميل اربعة مخاض لسبعة واسنة لبون لستين ووجهه اثلاث وجدعه لاثرع والثاني نخس ورباع لست وسديس لسبع وبارل لغسان

*(يان البحر الدال على قيمة الدية وبه دبر الدل فيما) *

(اعلم) ان قيمة الدية هي دمه الا ان التي هي الاصل في الدية وقومه رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل العري لعمره الا ان دهم مائة لدية في زمانه من الذهب ثمانية دياروم من الورق عماية آف درهم يجري الامر بذلك الى ان كان عمر وعرب الا ان في زمانه واعيمعتهم من الذهب الف دياروم من الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال الكوفي الشافعي اثني عشر ألفا (ولا) ثبتت الدية الا من هذه الانواع الاثني عشر دأى حبيمة وطلا من المهر مائة مرة ومن الدم العاساه ومن المال مائة حله كل حله ازار ورده وهو روايه عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة يقول ان المقادير ما تستقيم نسي معلوم المسألة لا بشئ محمول وماليه هدم الاشياء محمولة (وقال) الخطابي أوجب الشافعي في دية العمد الا ان لا يصار الى البقرة لاعمداء والارال فاداء عورب كان منها قيمتها ما باعت ولم يبعد بقره عمر لانها مائة في ذلك الوقت والعم يريدونه من وهذا على قوله الجديد وقال في العديم بقره عمر وهو ما شرأ الف درهم أو الف دينار (أبو حنيفة) من الميثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب عن اهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى اهل الورق عشرة آلاف كدار واد محمد بن الحسن في الاثنا عشر (وأحرقه) البهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن (قال) وقال اهل المدينة اثنى عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد صدق اهل المدينة ان عمر مرض الدية اثني عشر ألفا واكمه اورد ستة (وأحسبنا) الثوري عن معيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الا بل جعلت الا بل الصعير والكبير كل بعمر مائة وعشرون درهما وور حصة وذلك عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي

من طريق عبيدة بن عمرو عن عمران بن وهب عن أبي أوفى عن أبي بصير عن
 دينار عن أبي أوفى عن أبي بصير عن أبي أوفى عن أبي بصير عن أبي أوفى عن أبي بصير
 مائة بقرة مسنة وعلى أهل الشام إلى شاة وعلى أهل الحجاز مائة حلة
 (ورواه) طلحة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام وفيه زيادة
 قال في دية الخطأ مائة من الأبل في أهل الأبل وعلى أهل البقر مائتان
 من البقر وعلى أهل الغنم العاشاء (وقد كذا) رواه ابن حشر وأيضاً (وأخرج)
 النسائي والبيهقي من طريق محمد بن يعقوب عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار
 عن عكرمة بن عمار مرة يقول عن ابن عباس أنه عليه السلام قضى مائة عشر
 ألبان في الدية (قال) النسائي ابن عباس ليس بالعوى والصواب أنه
 مرسل (وقال) عبد الحق المرسل أصح من المسموع وأما وصله محمد بن مسلم
 الطائفي عن عمرو بن دينار مائة أثبت من الطائفي (وقال) ابن خزم قوله يعني
 في الدية ليس من رأيه عليه السلام ولا في الخبر بيان من قول ابن عباس
 وقد قضى صلى الله عليه وسلم بذلك في دين أودية بالتراضي (وقد) رواه
 مشاهير أصحاب ابن عبيدة ولم يذكره ابن عباس كما رويناه من طريق
 عبد الرزاق عن ابن عبيدة بسنده ولم يذكر ابن عباس (ثم قال) لأنه لم
 أحد أي ذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم انتهى (قلت)
 وقد ضعفه أحمد (ثم) ذكر البيهقي ما روى في الباب عن عمرو بن عثمان وذكر
 فيه اختلافاً عن عمر (ثم قال) الرواية فيه عن عمر مقطعة (قلت)
 روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع
 عمر بن الخطاب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف
 درهم (وفي) المحلى رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد قال كتب عمر بن
 عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم (وقال) ابن المذوهر وهو قول أبي
 حنيفة وأصحابه والثوري وأبي ثور (وفي) التجريد لا قد روى لا خلاف
 أن الدية ألف دينار وكل دينار عشرة دراهم وهذا جعل نصاب الذهب
 عشرين ديناراً ونصاب الورق مائتي درهم والله أعلم
 * (بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علي بن رضى الله عنه قال عقل المرأة على

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
 من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
 قال أنبأنا محمد بن أبيان عن حماد عن إبراهيم عن عمرو عن علي بن علقمة عن المرأة على
 النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
 (ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السنن ولفظه جراحات
 النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
 عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوى جراحات النساء والرجال في السن
 والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خسر عن طريقه (أبو حنيفة)
 عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
 مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ثلث الدية فإن زادت الجراحات على
 الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
 الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر (وأخرج) البيهقي من طريق
 شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
 والنساء سواء إلى الثلث فما زاد فعلى النصف (ومن) طريقه هشيم عن
 الشيباني وكريرا بن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
 النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود لا السن
 والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف وقال على النصف في الكل
 (قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
 ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
 متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
 عن شريح قال أتاني عروة البصري من عند عمر أن جراحات الرجال
 والنساء تستوى في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
 من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها
 * (بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذي سواه وفي حكمه المستأن) *
 (أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والصراي مثل دية المسلم كذا رواه البخاري من طريق أبي حذيفة
 اسحق بن شريك البخاري هـ (أبو حذيفة) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما إلهما فالأدب أهل الدمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طلحة من
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف هـ (أبو حذيفة) عن أبي العتوف الخراج
 ابن المهنا عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلهما فالأدب
 اليهودي والصراي مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن سيرين من طريق محمد
 ابن الحسن هـ (أبو حذيفة) عن ابن شريك عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم
 وسلم وأما بكر وعمر وعقيل فالأدب إلهما دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن هـ (أبو حذيفة) عن ابن شريك عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم
 اليهودي والصراي وكل دية كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه وهـ (أبو حذيفة) عن ابن شريك عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم عن أبي الهيثم
 الشافعي دية الكتاب أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) عن أبي الهيثم
 في السنن ثمانمائة في هذه المسئلة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (ونحن)
 داكرون كلامه وهـ كلامه وفيه عشيته الله تعالى وعونه (فأول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كسبه صلى الله عليه وسلم لعمر وسهرم وفيه
 الممس مؤمنة مائة من الأبل فاحص به مما لا يلهوهم ولا ينجي من خصمه
 لا ية قول بالمهوم ومن طاعته جعل المطلق على إطلاقه فيجزي ما ورد في نية
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في الممس مائة من الأبل ويحويه على
 إطلاقه وحديث وفي الممس المؤمنة على تعميده (ثم) ذكر عن ثابت الحداد
 عن ابن المسيب أن عمر رضي في دية اليهودي والصراي بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولا) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت الحداد (وثانيا) هو ذكر مالك وابن معين
 ابن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أخبرني جده الطويل أنه سمع أسد بن
 مالك يحدث أن يهوديا قتل عيلة فقتل فيه عمر بن الخطاب بأثنى عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حدثنا إبراهيم بن معاذ حدثنا عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد

الله بن الحكم أخبرنا رفاع بن السموأل اليهودي قتل بالشام فجعل عمر دية
 الف دينار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة أخرج له
 المحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عينة
 عن صدقة بن يسار أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال
 قضى فيه عثمان بأربعة آلاف قال وقتلنا من قبله قال فصبنا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا أن ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وبن أسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسيأتي الكلام عليه قريبا (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد هذه ألف دينار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب أنهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك أنه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر مقطوع ذكر في باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قال) أراد بذلك مهر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عهدا ووقع إلى عثمان لم يقتله وعلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأبه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس قتل رجلا من أنباط الشام فرفع
 إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه أن الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على وحال هذا السند
 (وحديث) مهر عن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة عن عثمان فلا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جريج عن الزهري
 قال كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فبالا كان معاوية الحديث (وهذا)
 يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المدكورين فصار هذا الأمر عن عثمان

مرويان ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والا^٢ خوان منقطعان والمنقطع
عند انشأته يقوى بمنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
أبي صالح عن ابن أبي عمير عن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى
الله عنه روجه قال دية الجعفي ثم انما في درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
استاده منه ينف (وقال) الطحاوي لا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم في دية الجعفي غير هذا الحديث الذي لا يثبت له أهل الحديث لاجل
ابن أبي عمير لا سيما من رواه عبد الله أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
عن ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن علي بن مسعود كما
يقولان في دية الجعفي مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال وأما حديث أبي بكر
ابن عباس فمن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهما عهد (وفي) لفظ
أحمد بن حنبل دية العامرين دية المسلم فأبوسعدي بن المرزبان
لا يصح به (قلت) أخرج له البخاري في التاريخ والترمذي وابن ماجه وهو
ضعيف مدلس (وقال) أيضا ثم طاهره يوجب ان يكون حديث حمرو بن
شعيب (قلت) يعني به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
ابن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجاين من المشركين كما كان منه في عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
كأن البيهقي يجعل الدية في مولد دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
فيحصل لكل واحد نصف ورواه الحسن بن عماره تنفي هذا التأويل
وتصرح بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا أن البيهقي تكلم في الحسن
ابن عماره وقال انه متروك (وقد) أخرج الترمذي وابن جرير الطبري هذا
الحديث من روايه يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عماره واهله ما ودى
العامرين بدية المسلمين وهذا يقوى روايه الحسن وينفي تأويل البيهقي
(ثم) روى عن يافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
الدمي دية المسلم وقال رواه أبو بكر زعيم الله بن عبد الملك الفهري وهو متروك
ولكن تقدم عن الزهري عن سالم عن ابن عمر في قصة عثمان ما يؤيده (ثم)
ذكر البيهقي من حديث ابن جريح عن الزهري كانت دية اليهودي

والنصراني مثل دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان الحديث (ثم) ذكر أن الشافعي رده لا نقطاعه وإن الزهري قبيح
المرسل وقد روينا عن عمر وعثمان وأما صحيح منه (قلت) هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وز من أبي بكر
وز من عمر وز من عثمان حتى كان صدور من خلافة معاوية الحديث (قال)
أبو داود ورواه ابن اسحق ومعه من الزهري نحوه. وأما حديث ابن اسحق
ثم (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه من معمر بن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
الدية بأمه لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن المسيب
قال ديتهم أربعة آلاف قال إن شئير الأمور ما مرض على كتاب الله قال الله
تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود وأيضاً في مراسيله بسند رجاله
ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
كل ذي عهد في عهده ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل برسائلين صحيحين
وبعده أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبمذاهب جماعه كثيرة من
التحابة ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التحفة يروي اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بنی قريظة والنصير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر
وعثمان قد اختلفا عنهما وقد تقدم من عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خزم وهذا هو الذي
دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
رقبه مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
ودية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجماعة عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنصراني والمجوسي المعاهد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
الرجال (وكان) عامر الشعبي يأنه هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

ميثاق فدية مسلمة الى اهله وأشعث وان تكلموا فيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه والمحاكم في الاستدراك (وقال) ابن أبي
شيبه أيضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهدية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كان
مذهب عمرو عثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لقوله ما
فكيف وقد اختلفت عنهما فتأمل وأنصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(قالت) هذا مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعا وقد أخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو أيضا منقطع الا ان كلامهم ما
يمضد الا آخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
أهل الكفر كعقل المسلمين ذكرناهم وانما هم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعلمة النخعي ذكره
عن ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
اللعنارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقيقة فكذلك الدية وردت
على من أوجب ما لا شك فيه وهو الاقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانيائة للمجوسي فقال هذه علة غير صحيحة وحكم على الأقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل فائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابية والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم والله أعلم

(الوصايا)

(بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعودني في مرضي فقلت يا رسول الله أوصني بما لي كله قال لا قلت في نصفه قال لا قلت في ثلثه قال فالثالث والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلَكَ يتكففون الناس كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (قال) وبه نأخذ لا تتجاوز الوصية بأكثر من الثالث فإن أجازت الورثة بعد موته جازت وأيسر للأوارث أن يرجع فيما أجاز (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه) المحاربي من طريق اسمعيل بن يحيى بن عبد الله وحزبة بن حبيب عنه ومن طريق أحمد بن حفص البغاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلَكَ بخير خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عنه ورواه الأشعري من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه (وأخرجه) الطحاوي من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرجه له البخاري حديثاً مقروناً وقال أيوب ثقة وقال أحمد مر سمع منه قديماً فهو صحيح ووافقه ابن معين ولا شك أن أماناً من سمع قديماً وأبو السائب كوفي ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذومال ولا يرثني إلا ابنة أفتصدق بشيء مالي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن وهب عن مالك عند مسلم قالت فالشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب بن عبد العزيز بن الماجشون

ومعه من الزهري وفي لفظ شفيان من الزهري هذا الشيخين والطحاوي
مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود أن لي مالا كثيرا وليس يرثني
إلا ابنتي أو تصدق بأثلاثين قال لأمال فبالت - طرقال لأمال فالت قال
الثالث والثالث كثيرا الحديث (ورواه) مروان الفزاري عن هاشم بن هاشم
عن عامر بن سعد وفيه قال وأوصى بأثلاث فأجاز ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
أيضا من طريق شعيبه عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
بمالي كله قال لا قلت فبثلثيه قال لا قلت فبثلثه مسكت وكان الثالث (وقد)
دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بأثلاث كاملا فيما أحب وما
يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجالة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
أن يوصي بثلث ماله بعد منتهى آياه أن يوصي بما هو أكثر من ذلك وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ونجاشد بن الحسن رجعهم الله تعالى (وكان) ابن
عباس يقول ينبغي للوصي أن يقر في وصيته ويحتج به وله صلى الله عليه
وسلم والثالث كثير واليه ذهب حميد بن عبد الرحمن الحميري وماتعة (وكان)
من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بأثلاث لو كان جورا أدن لا تذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد ولو قال له أقصر عن الثالث فلما ترك ذلك كله
قد أباحه آياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
البيهقي في السنن من طريق أبي هريرة عن عمر بن محمد بن عوف بن يزيد وعبد
الله بن عمرو أن نافعاً أحدتهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية فقال قال عمر
الثالث وسط من المال لا ينقص ولا يكثر

(من يوصي بالصّدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعق عند
الموت كالذي يهدي إذا شيع كذا رواه ابن المظفر من طريق صالح بن
بسان والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كلهم عنه (وأخرجه) أحمد
والترمذي والنسائي وأما حكم من حديثه بالفظ مثل الذي يعق عند الموت
(وأخرج) أبو داود معناه من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق المرء
في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

(بيان المحرم الدال على ان الكهن من رأس المال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال قال الكهن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وعند) السبعة خلا من ماله معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم أحد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عطواها رأسه واجعلوا على رجليه الاذخر (قال) الحمادي هكذا بقر عليه ابوداود وفيه دلالة على ان الكهن من رأس المال وان الميت اذا استغرق كفه جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم

(بيان المحرم الدال على ان وصي اليتيم له ان يحالط طعامه بطعامه)

(أبو حنيفة) عن ابي ثمر عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الدين يا كلون أموال اليتامى طمأنا يا كلون في بطونهم بارأعزل من كان تولى اليتامى فلم يقر بوجاهة شق عليهم - ثم عطها وخافوا الاثم على أنفسهم وهرات الا - والثابتة فسمعنا عليهم وهي قوله ويسألوك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية - وهذا ذلك كذا رواه البخاري من طريق أبي عامر السكوني عن أبيه عنه (وأخرجه) ابوداود من حديث ابن عباس ولعله انطاع من كان سنده يقيم فعزل طعامه من طعامه وشراؤه من شراؤه فجعل يفضل من طعامه فيعدهس له حتى يأكله أو يهد فاشتد ذلك عليهم وقد كثر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله تعالى ويسألوك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تم الطوهم فاحواكم فحاطوا طعامهم بطعامهم وشراهم بشراهم وأخرجه النسائي كذلك

(بيان المحرم الدال على نسيج الوصية للوالدين والاقرار)

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامه رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوالدين الحديث وقد مر في الكمال كذا رواه طلمة من طريق عبد الوهاب بن نجدة عنه (وقد) رواه الامام أيضا لكن بالبرول عن علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عياش كذا رواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) ابوداود

قوله خباب بن الارت
المحمة وتشديد
الموحدة والارت
بفتح المحمة والراء
وتشديد التاء
وقوله عطواها
أي بالفتح التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن محمد بن عبد الله بن عباس والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعطى كل ذي حق حقه
إشارة إلى آية المواريث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
وهو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم سخط بآية المواريث
وأنما تبطل الوصية للموارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فإذا أجازوها جازت كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث لأجنبي حاز
وذهب بعضهم إلى أن الوصية للموارث لا تجوز بحال وإن أجازها سائر الورثة
لأن المنع منها انقضاء بحق الشرع ولو جازها بالملك كما قد استعمله الحكم
المنسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر أن الوصية بأكثر من
الثلث لا تجوز أجازها الورثة أو لم يجزوها (قال) المهرى وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المهرى انتهى (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي أمامة مدام أنه هو حديث له مخرج واحد إلا أن أهل العلم
قبله واختجوا به ما غنى عن طالب الاستناد فكان واجباً على المرء الوصية
لوالديه ولأقربيه لكونهم كانوا الأيرثونه وكانوا أحق من الأجنب ثم نزلت
المواريث ففسخ في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه لا تجوز
الوصية لموارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال عطاء مدام وأما ما في لم يرأس
عباس قاله أبو داود وغيره رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرجه من
طريق يونس بن راشد عن عطاء مدام مكرمة عن ابن عباس رفعه
لا تجوز وصية لموارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال الحراساني غير قوي (قلت)
يونس ماضى حران صدوق وقال المدهبي بل هذا حديث صالح الاستناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرجه البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان
الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لموارث
(ثم قال) قال الشافعي روى به من الثاميين حديثاً لا يشبهه أهل الحديث
بأن به من رجاله مجهول فروينا مرسلاً واعتدنا على حديث أهل المعازي
عامه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لموارث واجماع
الامة على القول به (ثم) أوردنا الحديث من طريق اسمعيل بن عباس عن

شرح بيلى بن مسلم الذى رواه امامنا وتقدم فى الباب (ثم) نقل عن الامام احمد
قال ما روى اسعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخارى وجماحة من
المحفاظ وهذا الحديث انما رواه اسعيل عن شامى (قلت) طهر بهذا ان
هذا هو الحديث الذى هناك الشافعى بقوله وروى بعض الشاميين حديثا
الى آخره وقد صرح البيهقى بذلك فى كتاب المعرفة وليس فى رحاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامى وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذى وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الاবাদاودوا احمد
وابويعلى والبرار والاطراى وابن هشام فى آخر السيرة كما هم من حديث عمرو
ابن حارثة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى على راحلة فقال ان
الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث ولا تجور لوارث وصية وقال الترمذى
حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المبرى عن أنس نحوه
واساده جيد (ثم) قال البيهقى وقد روى هذا الحديث من اوجه آخر كلها غير
قوية والاعتماد على روايه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعى من نقل أهل المعارى مع اجماع لعامة على اموله (قلت) لى
الترمذى قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذى بحسنه وصحته
وكيف يقول روى من اوجه كلها صحيحة ويقول ولا الحراسانى قوى
ثم جعل الاعتماد على حديثه (والذى) يطهر بحججه ومع ما ذكرنا من حديث أبى
امامه صحيح وحديث عمرو بن خارجة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذى ذكره صحيح ومع وجود هذه الاسانيد الصحاح كيف تترك ويجعل
مرسل مجاهدا أصلا فى المذهب فتأمل ذلك وأنصف الأئمة وان كانت هذه
الاسانيد قوية صحيح - فافهم لا تسخ القرآن عند الشافعى اذ السنة هذه
لا تسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقر بين ثابتة المحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

(المرائى)

(بيان المحر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس)

(أبو حنيفة) عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم الزنى الا ان يكون عبده أو أمته كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا تروهم
ولا يروا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به نأخذ
الكره ملة واحدة يوارثون عليها وإن اختلفت أديانهم يورث اليهودي
والنصراني المجوسي ولا يورثهم المسلمون ولا يورثونهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم في الولد المهرجوت وأحد أبويه كافر ولا يخرج مسلم أبه يورثه الم لم
أيها كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأصح) الحديث من حديث أسامة
ابن زيد رفعه بإعط لا يورث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومر) تراجم
الحارثي على هذا الحديث باب لا يورث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وأما أسلم فهل ان يقسم الميراث فلا ميراث له أحرمه الحارثي من طريق
ابن جرير عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
ومسلم عن ابن عيينة عن الزهري وهما معا عن عمر عن الزهري وفيه قصة
(وأخرج) أبو داود والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفعه لا يورث أهل ملتين شتى (وأحرمه)
الترمذي من حديث ابن أبي إلى عن أبي الزبير عن جابر (وأصح) البيهقي
من طريق ابن وهب أحمد بن محمد بن عمر والشافعي عن ابن جريح عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله بن عمرو (ورواه) عبد الرزاق عن ابن جريح
وهو هو على جابر قال البيهقي والوقوف أسامة (وأما) حديث عمر فرواه
مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب ان عمر قال لا يرث أهل المال ولا يروا
أحرمه البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يرث المسلم الكافر وأخذوا بهذه
الأثار وبه قال عمر بن الخطاب وريد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
وجهور التامة بن مالك بن العرق ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد
وداود وعامة العلماء (وقال) ثور بن مسلم من الكافر معادس جمل
ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه

(بيان المحر الدال على ان القاتل لا يرث)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا
ولا يكن يرثه أولى الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الأثار عنه

(قال) وبه أخذ لايرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا لا من الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بلفظ لايرث قاتل عمدا
ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب بلفظ لايرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولايرث
القاتل شيئا (قالت) وهو منك (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن عياش عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر لايرث القاتل لا خطأ ولا عمدا (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لايرث القاتل عمدا ولا خطأ
شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أيمار رجل قتل
رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منهما وأيهما امرأة قتلت رجلا
أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منهما وإن كان القاتل عمدا فالقود إلا أن
يعفو أو ألباه المقتول فإن عفو أو فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك
عمرو وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك به عن أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يورث أهل ملتين المرأة ترث من
دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا
فإن قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كالموقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وإن يرث
قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فإنه يرفعه لو كان ثابتا لكانت الحجة فيه

لكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد له آخر لا يعارض له وإذا لم يثبت فلا يرث
لا عهد ولا خطأ أشبه به عموم لا يرث قاتل من قتل انتهى (قلت) وهذا الذي
فهمه الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
أصحابنا واعتقدوا عليه ولكن يؤخذ من سياق البيهقي أنه خالف الشافعي
في هذا وإن الحديث ثابت عنده لأنه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي
وكذلك قال غيره أنه صدوق ويكنى أبا سعيد المؤذن ولهم محمد بن سعيد
الطائفي رجل آخر ضعيف يذكرونه ولا رواية له عند الجماعة وإنما يشبهه
به لا يتعلق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صح سمع
عمر عن أبيه شعيب وسمع شعيب عن جده عبد الله وكل من همرو وشعيب
صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن إلا أنه إذا قيل
عمر عن أبيه عن جده يشبه أن يراد بأبي محمد محمد بن عبد الله وليست له صحبة
فيكون الخبر مرسلًا وإذا قيل عن جده عبد الله زال الاشتغال واتصل
الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال عمر وفي هذا الحديث
عن جده عبد الله فتبين من سياق البيهقي أن الحديث عنده ثابت خلافا لما
قاله الشافعي فتأمل ذلك وأنصف (ثم) أعلم أن القتل الذي يمنع الإرث هو
الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما
كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لأن حرمان الإرث عقوبة
فيعلق به ما يتعلق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
رحمه الله يعلقه بمطابق القتل حتى لا يرث عنده إذا قتله بقصاص أو رجم
أو كان القريب قاضيا فحكم بذلك أو شاهدًا فشهد به أو باعيا فقتله أو شهر
عليه سيفا فقتله دفعا كل ذلك يمنع الإرث عنده وهذا لا معنى له لأن
الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
الحرمان والله أعلم

(ميراث العصبه)

(اعلم) أن العصبه من يأخذ بجميع المال عند انفراده وما أبقتهم الفرائض
منه وجود من له الفرض المقدور وهو ذارم ليس يحدلانه لا يفيد الأعلى

تقدير أن يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبة منهم ويكون
تعييناً بالحكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (مذقول) العصبة نوعاً نسبياً
وسببياً (فالنسب) ثلاثة أنواع عصبة سببية وهو كل ذكر لا يدخل في سببه
إلى الميت أي وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء أخيه
وعصبة بعيرة وهو كل أي فرضها النصف أو الثلثان من حصص
باحوائهن وعصبة مع غيره وهو كل أي نصيب عصبة مع أي أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسبعة) مولى العامة وليست إلا في عصبة سببية لكن
تبعاً أو حكماً في حق الإرث فقط وأولاهم بالنسبة حلال والميت واسمه
وعبرهم محبوسون بهم والولد الدكر مقدم واسم الأب اس لانه يوم معامه ثم
أصول الميت واسم أولاد أولادهم به الأب والجدات الأتري ابنه يوم معامه
في الولاية بعد عدم الأب وقدم على الأخوة فيه وكذا في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة وبه أحد الأمام ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم اس
الأخ لأب وأم ثم اس الأخ لأب ثم الأخ لأب ثم اس الأخ لأب ثم اس
المجد ثم المعنق وهو آخر العصبان وإذا لم يكن له في عصبة من النسب
فالعصبة مولاة الذي اعتمه فان لم يكن مولاة فعصبة المعنق وهو المولى
على الترتيب (ابن حبه) عن طاوس عن اس عن اس رضي الله عنه قال قال
السيدي صلى الله عليه وسلم أنفقوا المراثص بأهلها ما بقي فهو لأولى رجل
ذكر كدارواه البخاري من طريق هلال بن علي (قال) أبو محمد البخاري
سمعت ابن حبه عن طاوس صحيح متصل كتب إلى صالح بن رميح حدثنا أبو
حمزة طالب بن أسد الأصايري عن والد أسد بن مالك قال سمعت عبد الله بن
داود قول قال قال لابي حبه من أدركت من الكبراء قال العاصم وصاوسا
وعكرمة ومكولا وعبد الله بن دينار والحسن البصري وعمر بن دينار
وأبا اليرموع وعطاء ومباده وإبراهيم والشعي وبافعا وإمامهم (قلت) وماب
طاوس بعد ستة وستين ومائة وكان سس الإمام أذاك قريب من ثلاثين ولا
يحال لأكثر في سماع الإمام (واحد) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي واسم ماحه والطحاوي من طريق اس طاوس عن أبيه والشيعان
والطحاوي من طريق روح بن القاسم عن ابن طاوس والطحاوي أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والنوري ومعمروا البيهقي من طريق ابن جريح
كلهم من ابن طاوس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
بالإرسال واليه أشار الترمذي بعد أن قال هو حسن وذكر أن بعضهم رواه
مرسلا وذكر النسائي أن المرسل أشبه بالصواب وقوله لأولى رجل ذكر قيل
هو تاركه وقيل للأحتراز من الخنثى نقداً أطلق عليه الاسمان وقيل نبيه به
على معنى اختصاص الذي كورية بالعصبة التي لها القيام دون الأناث
وجاء في رواية فلاولى عصبه ذكره كذا يوجد في كتب الفقه (قال) ابن
المجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال المنذري وابن الصلاح
فيما بعدهن الصحة من حيث اللفظة فضلاً عن الرواية فإن العصبه اسم للجمع
لألا واحد (واكن) قال المحافل قد روي في الصحيح من حديث أبي هريرة
أما امرئ ترك ما لأقربته عصبته من كذا فقه على الواحد وغيره (قلت)
وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه الحق والفرائض
بأهلها فالبقت فلاولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي الحق والفرائض
المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد و إبراهيم بن
الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود وأسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب
الله فأنكرت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
فذهب قوم إلى أن وجلا لومات وترك بنته وأخاه لاييه وأمه وأخته لاييه
وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلا تخيه لاييه وأمه دون أخته لاييه وأمه
واحقوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضاً لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
معها أخت وعصبه كان لابنته النصف وما بقي فللعصبه وإن بعدوا واحقوا
في ذلك أيضاً بحديث معمروا عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
قال قال الله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
قال ابن عباس فقلتم أنتم لها النصف وإن كان له ولد (وخالفهم) في
ذلك آخرون فقالوا بل للابنة النصف وما بقي فبين الأخ والأخت لذلك كمثل
حظ الأثنين وإن لم يكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
والأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معنا عندنا والله أعلم فأبقت
الفرائض بعد السهام فلاولى رجل ذكر كعمه وعمه فالباقي للم دون

العمة لانهم في درجة واحدة متساويان في النسب وفصل العم العمة في ذلك
 ان كان ذكر اعمه ذاك معنى الحديث وليست الاحتمال مع احدهما بداخلين
 في ذلك والدليل على ما ذكرناهم وداجموا في بنت وبنات اس وابن اس ان
 للاحمة المصنف وما بقي من اس الابن وبنات الابن لان ذكر مثل خط الابن
 ولم يجعلوا ما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما لبنت العرائض فلا ولحق رجل ذكر على ذلك انما هو على غيره
 فلما ثبت ان هذا خارج منه باقيا فمقتضى ذلك ان العم والعمة داخلان في ذلك
 باقيا فمقتضى ذلك ان العم والعمة باقيا فمقتضى ذلك ان العم والعمة باقيا
 الاحتمال مع الاخ وقال قوم هما كالعم والعمه وقال آخرون هما كابن الاس
 وبنات الابن فطربا في ذلك لم يعط ما احتلهما فيه منه على ما اجمعوا عليه
 ورأينا الاصل المتفق عليه ان اس الابن وبنات الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما لذكر مثل خط الاثني فادا كانت معهما بنت كان لها المصنف
 وكان ما بقي من ذلك المصنف بين اس الاس وبنات الاس على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما بنت وكان العم والعمه لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باقيا فمقتضى ذلك ان العم والعمه باقيا فمقتضى ذلك ان العم والعمه باقيا
 المصنف وما بقي من ذلك هو للعم دون العمة وكان ما بقي بعد نصيب البنت
 للذي كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما بنت كان المال بينهما لذكر مثل خط الاثني
 فانه طربا في ذلك ان يكونا كذلك ادا كانت معهما بنت ووجب لهما المصنف
 المال بحقي فرض الله عز وجل لهما ان يكون ما بقي بعد ذلك المصنف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت واسباب طربا على
 ما ذكر من ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى عنه ان عن أبي قيس عن هريث بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن امرأة واسه اس وأخت
 لاب واب هما الاثنان المصنف وللأخت المصنف ثم قال ان ابن عمه الله فاه
 سببا بها فاباه الرجل فقال عبد الله لقد صلت ادا وما أبا من المهتدين ولكن
 أقضى فيها عما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحمة المصنف ولاينة

الابن السادس تسكيلة للثلاثين وما بقي فلا تحت (وروي) سفيان أيضا عن
 مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
 لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عنها ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
 وما أنا من المهتدين وليسكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة
 النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن
 شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه والحاكم بخبره وليس في حديث البخاري ذكر سلمان بن ربيعة
 (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
 الفقهاء بالذال وهو تحريف تبه عليه المحافظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الازدواج من قبل الاب مع البنت
 عصبه قصرن مع البنات في حكم الذكور من الازدواج من قبل الاب (قلت)
 ليس في هذا تخصيص الاخ لأب بل الاخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
 يقال فيه بيان أن الازدواج مع البنات عصبه وهو قول جماعة من الصحابة
 والتابعين وعوام فقهاء الامصار الابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
 الطحاوي فصار قوله فما أبقت الفرائض فلا أولى رجل ذكر لأنه عصبه ولا
 عصبه أقرب منه فإذا كانت هناك عصبه هي أقرب من ذلك الرجل فالسأل
 لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبه إلى
 الميت كالاخ والعم فان الاخ أقرب من العم وكالعم وابن العم فان العم أقرب
 من ابن العم ولو كان أولى هنا يعني أحق لبقى الكلام مبهما لا يستفاد منه
 اثبات الحكم إذ كان لا يدري من الأحق عن ليس أحق فعلم أن معناه أقرب
 النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
 حتى لا يخالف حديث ابن مسعود وهذا ولا يضادّه وسبيل الآثار أن تحمل
 على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا تحمل على التناقض والتضاد ولو كان
 حديث ابن عباس على ما حمله عليه المخالف لنا لما وجب على مذهبه أن يضادّه
 به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الأسناد صحيح
 الجاه وحديث ابن عباس مضطرب الأسناد لأنه قد قطعه من ليس يدون
 من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محمولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض بها حديث ابن مسعود ولا صطراب الاله اد
 في حديث ابن عباس وصحة الاله اد في حديث ابن مسعود وأراد
 عن قطعه مسعود ان فاه لم يدكر ابن عباس في روايته وأراد عن ربه روح بن
 القاسم على ما تقدم وسبق قول الدسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم قال)
 الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
 وله أخت فلها نصف ما ترك وهو الوالدان ورث الله الأخت اذا لم يكن ولدا فالحجة
 عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال أيضا وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقد
 اجعوا جميعا على اهلها تركت بائنا وأخاها لانيها كان لانت النصف
 وما بقي فلأخ وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد إنما هو على ولد
 يحور كل الميراث لا على الولد الذي لا يحور كل الميراث فالمراد على ذلك ان
 يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 هو الولد الذي يحور جميع الميراث لا الولد الذي لا يحور جميع الميراث وهو
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

« (توريت لدوي الارحام) »

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون دارحم وثلاثة
 انواع قريب دوسهم وقريب هوعصمة وقريب ليس هويدي سوسهم
 ولا عصبة والكلام على هذا الأخير ههم يرثون عند عدم الدوسين الاولين
 وهو قول عامة الصحابة غير ريد بن ثابت فانه قال لاميراث لدوي الارحام
 بل يوضع في بيت المال وفيها احد مالك والشاهي على ان كثر من اصحاب
 الشاهي منهم ابن شريح طالعوه وذهبوا الى توريت دوي الارحام وهو
 اختيار ههنا ثم لاعة توي في رما سالا عساد بيت المال وصروه في غير المصارف
 وتوزيعهم في الارث كترتيب العصمات فيقدم مروع الاب كاولاد الالهات
 وان سعلوا ثم اصوله كالاجداد العاسدين والمجدات العاسدان وان سعلوا ثم
 مروع انويه كاولاد الاخوات وبسات الاحرقا لام وان سعلوا ثم مروع جدية
 وجدتيه كالعصمات والاعمام لاهم والاحوال والمجالات وان سعلوا ثم مروع
 اربعة اصناف (وروي) المحور حاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
 اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان المروع اهمر كافي العصمات

• (دعوى حجة الخائف والجواب عنه) •

(احتج) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهب بن جرير
حدثنا شعبة عن ابن المبارك عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا مريض فتوصا ونضح على من وضوئه فقلت انساب رثني كلاله
وكيف الميراث فبرأت آية العرائض (قلت) أخرجه الشيباني وأخرجه
الباقون بمعناه ولكن مدمد كردوى الارحام في هذه الآية لا يدل على
عدم استحقاقهم طهرهم ان لم يذكروا في هذه الآية فقد ذكرنا في موضع آخر
من الكتاب والسنة كالحجزة طهرهم من أهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية
وكالمصيبة لا ذكر لهم في آية العرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل
هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) ذكر البيهقي حديث أبي
إمامة ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قلت) لادلالة
في هذا الحديث ايضا على مدعى لان الادلة قامت على ان ذرى الارحام
ايضا ممن اعطاهم الله حقهم (ثم) ذكر حديث يزيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار في العمة والحالة لا يرى يرث على شيء لاني لم ا (قلت) وهكذا رواه
الطحاوي من طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر كلاهما
عنه (ورواه) ايضا من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم (ثم قال) البيهقي
وروى نحوه أبو داود في مراسله عن القهني عن الدراوردي عن زيد بن
سطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المحدث (ثم قال) ورواه أبو يعين
ضرار بن مرداس عن الدراوردي ووصله يد كراي سعيد (قلت) قد اختلف
في هذا الحديث وروى مرسلا كما رأيت (وأخرجه) الاساقفي في سننه عن زيد
بن أسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أحد له حاشية ثا وائس
في سنده عطاء (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وان أبي شيبة في مصنفيهما عن
أبي يعين حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ذكره (وعلى) تقدير حجة معناه
لم ير على فيه حاشية في ذلك الوقت ثم يرث عليه وأولوا الارحام بعضهم أولى
بعض وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له ولا يورث
به كس هذا ادلوت قدمت الآية ما قال عليه السلام لا يرى يرث على شيء
(وذكر) هذا الحديث في احكامه وقال في آخره قال أبو داود ومعناه

المجرب بفتح الهمزة
المشددة اه

لا مسم لهم واسكن يورثون الرحم (وقال) الطحاوي يجوز ان يكون قوله
 لا شيء لهما أي لا فرض لهما مسمى كما عبر همام بن النسوة اللاتي يرثن كاليثبات
 والاخوات والمجندات فلم يرل عليه شيء وقال لا شيء لهما على هذا المذهب
 (وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن مرداس وسكت عليه وقد قال
 الذهبي في محضه ضرار متهمة انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
 مهين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن خبر في
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والمحالة وسكت فبرل عليه جبريل وقال نكح من جبريل أن لا ميراث
 لهما (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى المستدرك للحاكم فإنه مذكور فيه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أثر عن زيد بن طريق عن محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الاح
 للأثم برجه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت أنه يحدث
 عن الصنعاء وابن أبي الزناد صنفه النسائي وغيره وقال ابن حبان
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن حرم عن عبد الرحمن بن حاطط الزرقاني أخبره عن مولى امرئش
 كان قد عاين قال له ابن مرسى قال كتب جالساً عند عمر بن الخطاب لما صلى
 الظهر قال يا بره ما لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة وسأل عنها
 ونسخر فيها فأتى به بره فادعاه فورا ودخ فيه ما في ذلك الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حاطط
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسى غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم سمع أباه كثيراً يقول كان عمر يقول
 عجبا للعمة تورث ولا ترث (قلت) هدامنة طبع فان أباه لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بخلافه ورواية المدنيين أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سجد كرقرباً ورواية المدنيين

قوله مرسى بكسر
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بتور يفتح التاء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأنه
 بعدما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 وهم على محوه
 ودعاه بتور الخ اه
 وير فابفتح المثناة
 وزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالهبة
 (ومما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عتبة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثورى والله اعلم عتبة كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسع بن حبان قال توفى ثابت الدحداح وكان اباؤه والذى ليس
 له أصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل
 تعرفون له عيكم نسبا قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابا الباه بن عبد المذرى ابن اخته فاعطاه ميراثه (روجه) الاحتجاج ابن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث ابا ابيه من ثاب بن برجة التي بينه وبينه وثبت
 بذلك موارد ذوى الارحام وذلك سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل في حديث عطاء بن يسار السابق عن العمرة والحالة هل لهم ميراث
 أم لا انه لم يكن يرسل عليه في ذلك فيما تقدم شيء وثبت به تاخر حديث واسع
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصار باس مخالفه (وقال) البيهقى ان الشافعى
 احب عنه في القديم وقال ثابت توفى يوم - - - قبل ان يقر العرائض
 (فانت) ذكر صاحب الاستبصار عن الواقدي قال وقال بعض اصحابنا
 الرواة لا علم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحتة ومات على فراشه من
 جرح أصابه ثم اتهم من مرضع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن جابر بن سمرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى من مرضعته فركبه - - - انصرف من
 حذافة ابن الدحداح وممن حوله (وقال) ابن الجوزى في الكشف بشكل
 الصحيحين اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال
 آخرون بل جرح وبرئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الحديبية وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم حديث عطاء بن يسار أيضا منقطع عن حماله
 أولى يثبت منه قطع فيما يوافقه من محالهم ومما يوافقه
 (ومن جهة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد البجلي والبيهقى من

قوله ابا بكر
 الممزة وكسر
 المشاة الموقية
 وتشد يد الياء اه

قوله معروف
 يصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اه

طريق قبيصة كلهم عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال (وافظ) قبيصة كتب عمر إلى أبي عبيدة أن علموا غلمانكم العموم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يفتنون بين الاغراض فجاء سهمهم غرب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وسكت البيهقي عليه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي وإليه ذهب أكثر أهل العلم

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العقيلي عن راشد ابن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم بن معديكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى (قال) شعبة وربما قال فإني ومن ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا أنه قال أرث ماله وأفك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عانه (وأخرجه) الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي من طريق شعبة الا أنه قال عن بديل سمع علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد عن بديل (وأخرجه) البيهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائد عن المقدم (قال) ورواه معاوية ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق اسمعيل بن عياش عن يزيد بن جبير عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له أفك عنيه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يفك عنيه ويرث ماله (قلت) أشار البيهقي والمنذري إلى أن هذا الحديث قد اختلف فيه كما ترى فتارة عن راشد بن سعد عن المقدم وتارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله غرب بوزن سهم وهو الذي لا يدري راميها

قوله عانه أي عانيه فجذفت الياء ومعناه الاسم وقوله عنيه بضم العين وكسر النون وتشديد الياء بمعناه

المقدام وتارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدام وتارة عن راشد بن سعد
مرسلا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوى (قلت) هذا الحديث أخرجه المحاكم في المستدرك من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدام ومن ابن عائذ
منه فالطريقان محفوظان والمتنان متباينان (وذكر) الدارقطني في ملاله
أن شعبة وحماد وأبراهيم بن طهمان ورووه عن بديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدام وأن معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر
عامر وراشدا والمقدام (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه وان كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وما) ذكره أبو
داود صريح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسماع
وراشد قد سمع من هو أقدم من المقدام كما أورد وثبان فيحمل على أنه سمعه
من المقدام مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ
وبه يظهر للنصف أن قول من قال انه ليس فيه حديث قوى محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقد رويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال وارت
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكير
حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه كما
تري وليث هو ابن أبي سليم غير محتج به (قلت) الامر في ليث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله أن يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدام وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جريج
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي عاصم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو وليس

بالقوى والمحافظة موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلا (قلت) الرفع
زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) المحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط
الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضا مرفوعا وقال حسن (وقال) الطحاوي
حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو طاهر عن ابن جريج فذكر مرفوعا وحدثنا
إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو طاهر فذكر بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن المحارب بن أبي ميسرة الأسدي حدثنا أبي
حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج فذكر بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
وأراه قدره وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
للذهبي قواه ابن معين وقال في المختصر قواه غيرهما وفي التذيب للحافظ
صدوق له أو عام

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك حمة وخالته فقال هل
تدرون كيف قضى عمر فيها قالوا لا قال والله اني لا علم الناس بقضاء عمر فيها
جعل الامة بمنزلة الاخ والخاله بمنزلة الاخت فأعطى الامة الثلثين والخاله
الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله ان عمر
جعل للامة الثلثين وللخاله الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن بن من عمر مثله
وحدثنا علي حدثنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
الشعبي قال أتني زياد في حمة لأم وخاله فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى ان تكون صحيحة
(قلت) ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عيساش عن عاصم عن زيد عن عمر انه قسم
المال بين حمة وخاله فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستدكار لم يختلف أهل
العراق انه ورثهما واختلفوا فيما قسمه لهما (وفي) المصنف أيضا حدثنا
وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن عمر قال للامة الثلثان وللخاله
الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن ان عمر ورث الامة

الثلاثين والخالة الثالث حدثنا ابن ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال
كان عمرو بن شاذان الخالة والعمة اذا لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن جريج
اخبرني عبد الكريم بن ابي المخارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن
مروان انه كتب عمر الى امرأ الشام ان اعطوا ديتهم لخاله انما الخال والد في
صبي رعى بسهم فقتله وليس له الا خال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو
ابن هرم عن جابر بن زيد ابي الشعثاء ان عمر قضى للعمة الثلاثين وللخالة الثالث
(فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضها انه ورث ذوى الارحام
وقد قدمنا في رواية المدنيين من الجاهلية والانتقاع (وقد) روى مثل
ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضي الله عنهما (اخرج) الطحاوي
من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت اف كان على
يعقل ذلك قال كان على أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
الطريق الا ان عنده حصين يدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان
الخالة والعمة اذا لم يكن غيرهما (واخرج) الطحاوي من طريق حبان
الجبلي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وبناته ومولا قال
سويداني بحال من عند علي اذ جاءته مثل هذه الغريضة فاعطى بنته
النصف وامراته الثلث ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من
طريق شريك عن جابر ابي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان علي يرد بقية
الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قات) أبو جعفر هو محمد بن
علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
ابن مسعود للعمة الثلاثين وللخالة الثالث قال شعبة فقلت اسمعته من
ابراهيم قال هو اول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن
عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخالة والدة (ومن) طريق سفيان
عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال اتى عبد الله بن مسعود في اخوة
لاثم وأم فأعطى الاخوة من الام الثالث وأعطى الام سائر المال وقال الام

عصبة من لا عصبة له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع
 بنت الصواب ولا على أخوات لا تب مع أخت لأب وأم ولا على امرأة
 ولا على جدة ولا على روح هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد ورثوا الأرحام بأرحامهم وإن لم يكونوا عصبة فإن كان إلى التمايز فتميزوا
 هؤلاء أولى وإن كان إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا
 ما روى عنه في هذا الباب وإن كان إلى النظر فإنا قد رأينا العصبة يرثون إذا
 كانوا ورثا بـ «صهم» إذا كان له من القرب ما ليس كبعض كان بذلك القرب
 أولى بالميراث من هو أبعد منه وكان المسلمون إذا لم يكن لليت عصبة يرثونه
 جميعا فإذا كان بعضهم أقرب إليه من بعض فالأقرب على أن يكون من قرب منهم
 أولى بالميراث من هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين ثبت بالاطراف أيضا
 ما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وجمهورهم الله تعالى
 «(بيان الخبر الدال على أن مولى العتاقة أولى بالميراث
 من الرعم التي ليست بعصبة)»

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت جرة أعتقت
 بمالك بن عترة بنتا فأعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم نصف وأعطى
 ابنة جرة النصف كدارواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة
 العدل (وأخرجه) الدارقطني وابن ماجه من حديث ابنة جرة وفي أساده ابن
 أبي ليلى القاسمي وأعله النسائي بالإرسال وصححه هو والدارقطني الطريق
 المرسلة (وأخرج) الهيثمي من طريق شعيبه عن الحكم بن عترة عن أبي
 عبد الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال
 حدثنا علي بن زيد أخبرنا عمه أخبرنا ابن المبارك أخبرنا ابن سنان عن
 الحكم وسأفه (ثم) ساق الهيثمي من طريق سفيان عن منصور بن حبان
 الأسدي عن عبد الله بن شداد أن أمه جرة أعتقت وذكروا (ورواه)
 الطحاوي من علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة (ثم قال)
 الهيثمي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه
 سفيان بن عيينة كهيل قال انتهى إلى عبد الله بن شداد هو ابن الهيثم
 يحدث القوم وهو يقول هي أختي فإلتهم وقالوا ذكر أن مولى أمه جرة هم

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والحديث منقطع (قلت) بل هو أخوها لأنها قد أخرج أبو داود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال اتدرون ما ابنة حمزة منى قال كانت اختي لامي (وأخرج به) الطحاوي من طريق ابن المبارك أحمر بن جرير بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي فزارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي من أمي كانت أمها أسماء بنت عيسى الخثعمية (وقال) ابن سعد في الطبقات أم عبد الله بن شداد سلمي بنت عيسى اخت أسماء كانت تحت حمزة فولدت له عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد تزوجها شداد بن المساد فولدت له عبد الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث بأن اسمها امامه (ورواه) ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم قال) البيهقي وهو لاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي الممتعة (وقال) إبراهيم الخليلي توفي مولى حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف طعمة وقبض النصف فهذا عاظم وقد قال شريك تقسم إبراهيم هذا المول تقسمه إلا أن يكون مع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده أبو داود في المراسيل عن إبراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا به حدثنا أبو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن إبراهيم مساقه مثله (ثم قال) وهذا عندنا كلام فاسد لأن ابنة مولى ابنة حمزة أن كان وحب لها جميع ميراث أبيها أبرجها منه فبحال أن يطعم أبي صلى الله عليه وسلم شيئا قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه فما بقي بعد ذلك النصف راجع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال ما ذكر إبراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابنة حمزة كان بالميراث لا بعيره (فقد) دلت هذه الآثار أن مولى العماقة أولى بالميراث من الرحم التي ليست بمصيبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد رجعهم الله تعالى (وقد) روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
(قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة بن عبد الله بن المبارك اخبرنا
فطر عن الحكم بن عتيبة قال قضى علي في أناس مننا فممن ترك بنته ومولاته
فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رأيت المرأة التي ورثها علي
من أبيها النصف وورث مولاتها النصف

* *

(ميراث المتلاعنين)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال إذا قذف الرجل امرأته فالتعن
أحدهما توارثا لم يلمن الآخر ويفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وعند) البخاري في الصحيح من حديث فليح عن
الزهري عن سهل بن رجلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه ففرت السنة
بعد فبهما ان يفرق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه

*

(ميراث ولد الملاعة)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال في ميراث ابن الملاعة الأثم وولدها
هم ورثته وان كانت الام وحدها فله الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
ذلك فاجعل ذوى قرابته من أمه كآثمهم يرثون أمه كآثمها هي التي ماتت وان
كان أخا فله المال كله وان كانت اختا فلهما النصف وان كان أخا واختا
فالثلثان للاخ والثلث للاخت وان كانتا أختين فلهما الثلثان كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال في ابن
المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا لأمه قال إبراهيم لهما الثلث وما
بقي للام فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه قال الام عصبية اذا عصبية فادترك ابن الملاعة أمه
كان المال لها فاذا لم يترك اما تنظر الى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو الشامي قال
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لأمه ولو ورثته من
بعدها (وأخرجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به انه احتج فيه
برواية ليست بثابتة وأخرى ليست بما تقوم بها حجة (قال) البيهقي أظنه أراد
حديث مكحول وحديث عمرو بن شعيب (قلت) ظاهر حديث مكحول ان
جميع ماله لأمه في حياتها ولا ثمها ولو رثتها ان كانت أمه قد ماتت وإلى هذا
ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضا ولا يضره الإرسال فإنه لا يعيب
الحديث عندنا والعمل عليه عند السلف (وأما) حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده رفعه فهو مثل حديث مكحول قد أخرجه أبو داود في سننه
والبيهقي من طريق الواسع بن مسلم أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن
المخارق عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه
نظر (وقال) المذري ليس بمشهور (قلت) هو أخو سليمان بن موسى
ذكره البخاري في التواريخ ولم يتعرض له بشئ وليس له ذكر في كتب
الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف لأذهبي وثقه دحيم وفي
التنذيب للحافظ هو صدوق (وأخرج) أبو داود في المراسيل من حديث
جماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عبد الله عن رجل من أهل الشام ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولدا الملائكة عصبة أمه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الثوري عن داود بن أبي هند عن دثنى عبد الله بن عبيد
الأنصاري قال كتبت إلى أخ لي من بني زريق ابن قضي رسول الله صلى
الله عليه وسلم بولدا الملائكة قال قضى به لأمه قال هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه
(بيان الخبر الدال على عدم تورث من ليس بعصبة ولا رحم
وان الرجل اذا لم يجد ذاقراية فليضع ماله حيث أحب) *

دحيم بن بدير

(أبو حنيفة) عن أبيه عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود انه
قال يا معشرهمذان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث
شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (قال) وبه نأخذ اذا لم يدع وارثا
فأوصى بماله كله جازوه وقول أبي حنيفة (وأخرجه) الطحاوي فقال
حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن الشعبي
عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود قد كره وزاد قال
الأعمش فذكر ذلك لأبراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شريحيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائبة
يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شريحيل مثله
(وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو عن عبد الله نحوه
(وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عبداه وأعتقه
فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفظ أبي داود
أن رجلا مات ولم يدع وارثا إلا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فأصح) به المخالف وقال
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى
(والجواب) أن عوسجة هذا ليس بمشهور قاله أبو حاتم الرازي وقال
النجاشي عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
تقديم التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى
وأنما فيه دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الحال أنه قال هو
وارث من لا وارث له (فقد) يحتمل وجوها (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
ورثه أيا بما لليت عليه من الولاء (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
إليه ماله بالرحم وورثته به بالولاء (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
وسلم أطعمه المولى الأسفل لفقره كما أن للإمام أن يفعل ذلك فيما في يده من
الأموال التي لأرب لها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر
أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتقل هذه التأويلات
التي ذكرناها لم يكن لأحد أن يجعلها على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه أما من
كتاب وأما من سنة وأما من إجماع وقد روى نحوه من هذا فيما أخرجه أبو داود
من طريق الحساري عن جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه
قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال أن عندى ميراث رجل من

الازدولست أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب فالتبس أزد يا حول لا قال
فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب
فالتبس أزد يا حول لا قال فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا
أدفعه اليه قال فانطلق فانظروا أول خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلما ولي قال على
بالرجل فلما جاء قال انظروا كبير خزاعة فادفعه اليه (وأخرجه) النسائي
مسنداً ومروساناً وقال جبريل بن إسحاق بن عيسى بالقوى (وأخرجه) أبو داود
أيضاً من طريق شريك عن أبي بكر الأحمري هو جبريل بن إسحاق بن عيسى
نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً مرة يقول في هذا الحديث انظروا
أكبر رجل من خزاعة (وأخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله أعلم على ما أوله يحيى بن آدم
في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا كتابته ومنه وبتقييده مما وقع اتقاؤه مما
وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الاثمة المجتهدين وعن مقلديهم العارفين من
وصفة التعصب والغل وذلك مما تيسر استخراجهم من المسانيد الاربعة
عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
مما اردناه ولا يرضاه ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
النازعه بل ذكرنا مباح علمنا محررين البحث عنه المصحح ما قلناه او المبطل
له ولا ايضا قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما للامام رضي الله عنه ولعل
غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذ الامام اعظم من ان يحيط به
البليغ المجهد واثبت فيه ما ثبت لدى ووصل علمه الى ولم ندرع شيئاً
من تلقاء نفسه على ان التفصيل في كل ذلك متعذرة او متعسر
والدواعي غير متبهة ولا متيسره وغربتي عن الاوطان لم تدرى مدينة
ومغمرة وانت ايها الناظر تأمل فيه بعين الانصاف والتباعد عن
العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقفاً على احد
حتى يغلق بابيه على المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فاني
الاحسان فيه والاصابة فلا يفوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المتري على

الصواب والدعاء لا تخيبك المسلم بالغفوة عن التقصير والاسهاب وتوفير
 الاجر واجزال الثواب وتحسين العاقبة والمسائب فان دعاء المسلم لاختيه
 بظهور الغيب مستجاب والله اسأل ان يجعل ما حررتة خالصا لوجهه الكريم
 وموجبا للفوز بالرفق في اعلی درجات النعيم وان يقبلا وزعماء فرط مني
 في الكلام في المناقشة مع الاثمة الاعلام وان يخلصني واحبابي
 والمسلمين بزيد الرضا والغفران وهو حسبي وعليه التكلان
 وله الحمد على آلائه وصلاته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم انبيائه وعلى آله وصحبه واحبابه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تحريره في
 مدة اربعة اشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الاول من شهر سنة ١١٩٧ هـ
 هجرية بمنزلي بسوية
 لالامن مصر جرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام بانه
 وكرمه
 امين

يقول المتوسل بصاحب التلاوة ومضان حلاوه ان احسن ما تمثنت به
 احياء الطروس عود جواهر مجد الله القدوس والطف ما تمثنت به
 الارواح والنفوس قلائد درر الصلاة والسلام على منافع البدور ومظهر
 الشهبوس سيدنا محمد الذي اطرب المسامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين درو لنا آثاره ونقلوا اليها نسائمه واخباره فعليه وعليهم اتم
 الصلوات وكامل التسليمات ما جرى يراع على صحيفه وتليت احاديث
 شريفه • (وبعد) • فهذا سفر اسفرن بدور محاسنه وبرزعت شهبوس
 احاسنه وسطعت افواره البهيه بامداد اخبار خير البريه الموسوم بعقود
 الجواهر المنيفه فيما استدلى به الامام ابو حنيفه جيع الامام العالم
 العامل والاوزعي الجيهذا السكامل سلالة الطيبين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى افاض الله على ضريحه الغفران والرضا ناقة لقد افاد
 ووفى بالمراد واجاد ابجائه رائقه وايراداته فائقه قد هنعن اسناده
 بانس الاتصال وارسل منته بحبيد الارسال ينبي عن ذكاه فطنة
 لا تذكر عنده اذ كاه ويخبر عن مضيء فسكرة تزدري السيف في المضاء
 فهو كتاب اى كتاب درر ولا سكنه من عذاب

كتاب لويياع بالفاعين • لما وقت بهين من هبونه

قد سعى في طبعه لعموم نفعه قوم كرام وجيع نقسام كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم البحر اثريين والسيد محمد
 يحيى السعدي والسيد علي عبد القادر الموريني الكتبي بطبعة
 المتوكل على ربه المبدي العبد حضرة معوض افندي فريد بالمطبعة
 الوطنية بشغرسكندريه في ظل ذي السعادة البهيه والسيادة العلية
 ولي نعمتنا سعادة الخديوي اسمعيل حفظه وانجباله المولى الجليل
 وقد خدمت صحيفه مع فتور القرية مصطحبا اعز الازهار السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والحميا ولما تم بحمد ذي الجلال أرخت
 حسب الحال فقامت وبالة تقصير اطالت

دلائل رافت من عقود الجواهر * وحنة فقه كالجوهر الزواهر
ومورد انجبار روتها ائمة * فروت صدورهم من بحور المصادر
وسرد احاديث تعمن منها * بنقل صحيح عن رجال اكابر
جلالها علينا المرتضى في فعاله * محمد ذوالفيض الوفي نيل طاهر
فاصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وامسى بقاب احمد الوصف عامر
واونة بروى المسانيد رسلا * عن الثبت مرقوها الى قول جابر
ادارك وساقي المباحث قد صفت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصح اقوالا تدل لمذهب الامام السري النعمان زاهي البصائر
فكم واصل الايام في طيب وصله * وبات يجفن في الدجنة ساهر
وكم صرف المسامات كتب او شاقه * صريف براع في رحيب الدفاتر
فتلك اللالكى لالائل نفيسة * بأرض قلوب بالصفا مواطر
ولما بدت بالطبع قات مؤرخا * دلائل رافت من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦

سنة ١٢٩٢